



حقائق هامة
حول القرآن الكريم

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف
الطبعة الخامسة
٢٠١٠ م. - ١٤٣١ هـ. ق

المركز الإسلامي للدراسات

حقائق هامة
حول القرآن الكريم

(دراسة وتحليل)

السيد جعفر مرتضى العاملي

المركز الإسلامي للدراسات

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الناشر.. الطبعة الثانية:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنزل الكتاب هدىً للناس وبيّنات من الهدى والفرقان، وأفضل الصلاة وأتمّها على البشير النذير صاحب هذه المعجزة الخالدة، وعلى أهل بيته الحافظين للقرآن من تحريف الضالّين وتلاعب المضلّين، واللّعة على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين.

لا يخفى على المتأمّل أنّ القرآن الكريم هو الكتاب السماويّ الوحيد الذي تعهّدت المشيئة الإلهية بحفظه وصيانته من التحريف بكلّ أشكاله وصوره، حيث قال عزّ من قائل (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)^(١) فبقي القرآن إلهياً في متنه تطّح عليه آثار الربوبية فتصدّع لمعانيه قلوب العارفين وتخشع لحقائقه نفوس المؤمنين لما أودع فيه من المعارف الربّانية والأسرار الحقّانية التي لا يعلم تأويلها إلا الله والراسخون في العلم، فهو البحر الخضمّ الذي لا تدرك أعماقه ولا تنتهي أبعاده، فتجد المسلمين ومن أول زمان نزوله أكبّوا على

(١) الآية ٩ من سورة الحجر.

دراسته وتفسيره وتحقيق علومه، فبذلوا في هذا المجال جهوداً مضيئة متحفين بذلك المكتبة الإسلامية بأنواع التصانيف التي تبحث في علوم القرآن وجوانبه المختلفة.

وما هذا الكتاب الذي بين يديك إلا نموذجاً جلياً يؤكد هذه الحقيقة، ويدفع شبهة التحريف بصورة قاطعة وبأسلوب علمي حديث، فقد أتعب مصنفه - المحقق حجة الإسلام والمسلمين السيد جعفر مرتضى العاملي دامت تأييداته - نفسه في كشف الستار عن جملة من الحقائق المهمة حول القرآن، والتي ظلت ولا تزال مورداً لاختلاف الأنظار بين المحققين من علماء الإسلام، فشكر الله سعيه وزاد في توفيقه.

وقد تصدّت مؤسسة النشر الإسلامي - ووفاء بالعهد الذي جعلته على نفسها في نشر الآثار والكتب الإسلامية النافعة - بطبع هذا الكتاب ونشره ووضعها في متناول القراء الكرام، سائلين المولى القدير أن ينفع به المسلمين، وأن يوفّقنا لخدمة دينه القويم وكتابه الكريم إنه خير موقّق ومعين.

مؤسسة النشر الإسلامي

التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرفة

تقديم:

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين، وأصحابه الأ خيار المنتجبين، واللجنة على أعدائهم أجمعين، من الأولين والآخرين إلى قيام يوم الدين.

وبعد.. فإنّ هذا الكتاب.. يعالج موضوع- تحريف القرآن-، وموضوعات أخرى، اقتضتها ضرورة البحث، من قبيل: جمع القرآن. ونزول القرآن على سبعة أحرف. ونسخ التلاوة. ثمّ هو يستعرض الروايات التي تضمّنت نصوصاً تنسب إلى القرآن، مع مخالفتها للنصّ القرآني الواقعي، أو كونها ليست من القرآن في شيء.

كما ويعالج هذا الكتاب: موضوع اختلاف اللهجات. والقراءات. وغير ذلك من موضوعات، لها مساس بموضوع تحريف القرآن، إثباتاً أو نفيّاً.

ولم تكن فكرة تأليف كتاب في هذه الموضوعات قائمة، لولا أنني حينما كنت أكتب في (الصحيح من سيرة النبيّ الأ عظم «صلى الله عليه وآله») وصلت إلى الحديث عن سرية بئر معونة.. وواجهتني الروايات التي تحدّثت عن نزول آيات قرآنية في شهداء تلك السرية..

مع أننا لانجد لتلك الآيات المدّعاة أثراً في القرآن الموجود فعلاً.

فأردت أن أكتب بعض الصفحات لإيضاح حقيقة الأمر في هذا المجال، على أن تكون جزءاً من كتاب الصحيح المشار إليه.

وإذ بي أجد: أن ما كتبتّه من صفحات قد تجاوز العشرات.. إلى المئات، الأمر الذي فرض عليّ: أن أفردّه في كتاب مستقل، هو هذا الكتاب الذي بين يديك..

ولقد كان بودّي: أن أبحث هذه المسألة بصورة أكمل وأشمل، ولكن ما لا يدرك كُله لا يترك كُله.. فلربما يكون هذا القدر مدخلاً مناسباً، لدراسة تفصيلية، تتسم بالدقة، والاستقصاء والشمول.

والله هو الموقّق، وهو المستعان والهادي.

قم المشرفّة ٢٩ شوّال ١٤٠٧هـ.

جعفر مرتضى العاملي

الباب الأول:

ثلاثة فصول رئيسية

الفصل الأول: روايات.. وأقاويل

الفصل الثاني: أجواء عامة

الفصل الثالث: إنا له لحافظون

الفصل الأول:

روايات وأقاويل

بداية:

إن الحديث حول مقولة تحريف القرآن، يستدعي ذكر نماذج يسيرة مما يشير أو يُدعى: أنه يشير إلى ذلك.. وهذا ما سوف نفعله في اليسير من الصفحات التالية.

ولا ينبغي أن نُغفل الإشارة هنا إلى أن القارئ الكريم سيجد: أن القسم الأعظم من الروايات، التي اعتبرت أدلة أو شواهد لدعوى التحريف منتشرة في هذا الكتاب، ومبثوثا في مختلف فصوله وأبوابه. ولم نذكر في بداية هذا الكتاب إلا النزر اليسير، الذي يعكس بعض جوانب القضية، ولذلك ندعو القارئ الكريم لاستقصاء ما ورد في هذا الكتاب.. من نصوص.. وأفكار.. وتحليلات.. وشواهد.. يساعده استنطاقها على استكناه الحقيقة، وحصصه الحق.. فنقول:

نماذج يسيرة:

١ - قال ابن شاذان: «ورويتم: أن سورة لم يكن، كانت مثل سورة البقرة، قبل أن يضيع منها ما ضاع، وإنما بقي في أيدينا منها: ثمان

آيات، أو تسع آيات»^(١).

٢ - وقال مالك عن سورة: «براءة»: «إن أولها لما سقط، سقط معه البسمة؛ فقد ثبت: أنها تعدل سورة البقرة»^(٢). وقال حذيفة عن سورة براءة: «ما تقرؤون ربعا» وفي رواية: إلا ثلثها^(٣).

٣ - وعن ابن عمر: «ليقولن أحدكم: قد أخذت القرآن كله!، وما يدريه ما كله!؟ قد ذهب منه قرآن كثير، ولكن ليقول: قد أخذت منه ما ظهر»^(٤).

٤ - وعن الثوري: «بلغنا: أن أصحاب النبي «صلى الله عليه وآله»، الذين كانوا يقرؤون القرآن، أصيبوا يوم مسيلمة؛ فذهبت

(١) الإيضاح ص ٢٢١ و ٢٢٢.

(٢) الإتيان ج ١ ص ٦٥، وراجع: البرهان للزركشي ج ١ ص ٢٦٣، وراجع: الإيضاح لابن شاذان ص ٢١٣ و ٢١٤.

(٣) مجمع الزوائد ج ٧ ص ٢٨ عن الطبراني في الأوسط، وقال: رجاله ثقات: ومستدرك الحاكم ج ٢ ص ٣٣١ والدر المنثور ج ٣ ص ٢٠٨ عن الطبراني والحاكم وعن ابن أبي شيبة، وأبي الشيخ، وابن مردويه، والإتيان ج ٢ ص ٢٦. وأكذوبة تحريف القرآن ص ٣٠ عن بعض من تقدم، وعن روح المعاني ج ١ ص ٢٤ وعن مصنف ابن أبي شيبة ج ١٠ ص ٥٠٩.

(٤) الإتيان ج ٢ ص ٢٥ والبيان ص ٢٢١ عنه، والدر المنثور ج ١ ص ١٠٦ عن أبي عبيد، وابن الضريس، وابن الأنباري في المصاحف، ومناهل العرفان ج ١ ص ٢٧٩.

حروف من القرآن»^(١).

وبمعناه عن عمر بن الخطاب^(٢) أيضاً.

وعن ابن شهاب: «بلغنا: أنه كان قد أنزل قرآن كثير؛ فقتل علماءه يوم اليمامة، الذين كانوا قد وعوه، ولم يعلم بعدهم، ولم يكتب؛ فلما جمع أبو بكر، وعمر، وعثمان القرآن، ولم يوجد مع أحد بعدهم إلخ..^(٣).

٥ - ويقولون أيضاً: إن سورة النور نيف ومائة آية، والحجر تسعون آية. وفي نص آخر: النور ستون ومائة آية، والحجرات ستون آية^(٤).

٦ - وروي: أنه قد سقط من القرآن آية: الولد للفراش، وللعاهر

(١) الدر المنثور ج ٥ ص ١٧٩ والمصنف لعبد الرزاق ج ٧ ص ٣٣٠.

(٢) الإيضاح لابن شاذان ص ٢١٥ و ٢١٦.

(٣) كنز العمال ج ٢ ص ٣٧٠ ومنتخبه (بهامش مسند أحمد) ج ٢ ص ٥٠ عن أبي داود، وسليم بن قيس ص ٩٩ والإحتجاج ج ١ ص ٢٢٢ ومقدمة تفسير البرهان ص ٤٠ و راجع: ص ٤١ وبحار الأنوار ج ٨٩ ص ٤١ والبيان لآية الله الخوئي ص ٢٢٢ و ٢٢٣.

(٤) راجع: كتاب سليم بن قيس ص ٩٩ والإحتجاج ج ١ ص ٢٢٢ وبحار الأنوار ج ٨٩ ص ٤١.

الحجر (١).

- ٧ - وروي أيضاً عن عمر بن الخطاب وأبي بكر، آية: لا ترغبوا عن آبائكم؛ فإنه كفر بكم. أو: إن كفراً بكم: أن ترغبوا عن آبائكم (٢).
- ٨ - وهناك الآيتان، اللتان تُذكَران جزاء الذين آمنوا، وهاجروا، وجاهدوا، والذين آووهم، ونصروهم، وجادلوا عنهم القوم الذين

- (١) فواتح الزحموت، (بهامش المستصفي) ج ٢ ص ٧٣ والدر المنثور ج ١ ص ١٠٦ كلاهما عن التمهيد، لابن عبد البر.
- (٢) مسند أحمد ج ١ ص ٤٧ والمصنف للصنعاني ج ٩ ص ٥٠ و ٥٢ وج ٥ ص ٤٤١ وصحيح البخاري ج ٤ ص ١١٥، والجامع لأحكام القرآن ج ٢ ص ٦٦ = والروض الأنف ج ٣ ص ٢٤٠ والمراسيل ص ١٥٢ والبرهان للزركشي ج ٢ ص ٣٩ وأصول السرخسي ج ٢ ص ٧٨، والإتقان ج ٢ ص ٢٥ عن أبي عبيد وفواتح الرحموت (بهامش المستصفي) ج ٢ ص ٧٣ وكنز العمال ج ٢ ص ٣٧٨ و ٣٧٩ وج ٣ ص ١٣٨ و ١٣٩ عن الكجى في سننه والدر المنثور ج ١ ص ١٠٦ عن بعض من تقدم وعن: الطيالسي وابن الضريس، وابن حبان، وابن عبد البر في التمهيد، والطبراني، وأبي عبيد، والبيان للحوثي ص ٢٢٠ و ٢٢١ عن مسلم ج ٥ ص ١١٦ وعن البخاري، وحياة الصحابة ج ٢ ص ١٢ عن البداية والنهاية ج ٥ ص ٢٤٥ وعن البخاري والبيهقي وابن أبي شيبة، وأبي عبيد في الغرائب، واحمد، وأكذوبة تحريف القرآن ص ٣١ عن بعض من تقدم، وعن: المصنف لابن أبي شيبة ج ١٤ ص ٥٦٤، والتمهيد في علوم القرآن ج ٢ ص ٢٨٠.

غضب الله عليهم^(١).

وحسبنا ما ذكرناه هنا، ولسوف نذكر إن شاء الله، المزيد، ونبين خطله وفساده، أو فساد الاستدلال به..

غير أننا قبل ذلك نود الإشارة إلى إشكال ربما يورده البعض كدليل على وقوع التحريف، وهو: أن هناك روايات مضمونها: لتتبعن سنن الذين من قبلكم شبراً بشبر، وذراعاً بذراعاً، وباعاً فباعاً حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه.. وهذه الروايات رواها السنة والشيعه..

ومن جملة ما فعله غير المسلمين، من يهود ونصارى وغيرهم: أنهم حرّفوا كتبهم، وكانوا يكتبون ما يقولون إنه من عند الله، وهو ليس من عند الله.. قال تعالى: (فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلاً فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ)^(٢). بعض ما أنزل الله، وبعضهم أحرقوا كتبهم، التي أنزلت إليهم.

قال تعالى: (قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُوراً وَهُدًى لِلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيراً)^(٣).

وقال عز وجل: (.. يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا

(١) الإتيان ج ٢ ص ٢٥ و ٢٦ والبيان في تفسير القرآن ص ٢٢٣ عنه.

(٢) الآية ٧٩ من سورة البقرة.

(٣) الآية ٩١ من سورة الأنعام.

عَقْلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ(١).

وقال سبحانه وتعالى: (يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا)(٢).

وقال تعالى: (يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ)(٣).

وقال عز وجل: (يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِينَا هَذَا فَخُذُوهُ)(٤).

وقال تعالى: (يَلُؤُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ)(٥).

وقال عز وجل: (إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ)(٦).

وقال تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيَشْتُرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا)(٧).

وقال سبحانه وتعالى: (وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ

(١) الآية ٧٥ من سورة البقرة.

(٢) الآية ٤٦ من سورة النساء.

(٣) الآية ١٣ من سورة المائدة.

(٤) الآية ٤١ من سورة المائدة.

(٥) الآية ٧٨ من سورة آل عمران.

(٦) الآية ١٥٩ من سورة البقرة.

(٧) الآية ١٧٤ من سورة البقرة.

لُثْبِيئِنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَمَّا تَكْتُمُونَهُ فَنَبِّدُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ^(١).

وقال عز وجل: (وَقَالَ الرَّسُولُ يَا رَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا)^(٢).

فهذه وغيرها من الآيات والروايات قد يستدل بها على وقوع التحريف كما وقع في الأمم السالفة لتشابه القلوب، ولأن التاريخ يعيد نفسه على ما يقال، ولما ذكره الله تعالى في كتابه من تشابه الأمم والأفراد اللاحقين أمة محمد «صلى الله عليه وآله» مع السابقين، ولما ذكره النبي «صلى الله عليه وآله».

ونقول في الجواب:

إن الإشتراك في الأحداث إنما هو في عناوينها العامة. فالتحريف قد حصل، لكن حصوله في هذه الأمة كان في المعاني، وفي الأمم السابقة في الألفاظ وهذا كاف.

وكتمان معاني وتفسير وتأويل بعض ما أنزل الله عن أتباعهم حاصل لدى جماعات من الناس في هذه الأمة كما حصل في الأمم السابقة. وكذلك الحال بالنسبة لسائر ما ذكرته الآيات، فإن المهم هو أن نظيره في هذه الأمة قد حصل ولو لدى جماعات منها، وإن كان الباقي لم يفعلوا ذلك.

(١) الآية ١٨٧ من سورة آل عمران.

(٢) الآية ٣٠ من سورة الفرقان.

و على كل حال، فإن ما نحن بصدده هنا سيفيد في بيان بعض ما له مساس بما ذكره هذا المستدل أيضاً.

فإلى ما يأتي من فصول.. ومن الله نستمد الحول.. وعليه نتوكل..

الفصل الثاني:

أجواء عامّة

روايات التحريف في كتب أهل السنة:

إذا لاحظنا ما استعرضناه من نصوص، نجد: أنها تتحدث عن نقص بعض السور القرآنية، أو بعض الآيات، أو سقوط جانب من القرآن الكريم، أو تغيير وتبديل، أو إضافة، أو غيرها.. في بعض آياته، بدعى: أن هذه هي قراءة فلان، الصحابي، أو غيره، أو بزعم: أن هذا هو النص القرآني الصحيح.. وما إلى ذلك، مما يدخل في هذا المجال، أو يشير إليه، من قريب، أو من بعيد..

نعم،- إن- هذه النصوص،- المتي شأنها ذلك،- يستدل- بها على التحريف، أو ادعي دلالتها عليه، قد ورد معظمها في كتب الرواية والحديث المعتبرة جداً، لدى إخواننا من أهل السنة، وعلى رأسها كتب الصحاح، وفي طليعتها صحيح البخاري، ومسلم.. بل لا يكاد يخلو منها كتاب حديثي، أو تفسيري عندهم..

فليراجع المقارئ،- صحيحي البخاري،- ومسلم،- والمترمذي، والنسائي، وأبا داود، ومسنده أحمد، والحاكم، والطبراني، والبيهقي، ومصنف عبد الرزاق، وابن أبي شيبة، وابن حزم، والشافعي، والطبري، والقرطبي، والطيالسي، وغير ذلك.. وليراجع أيضاً كتب علوم القرآن، والقراءات، وكتب الأصول.. وكتب التاريخ، وكتب

الفقه، وتفسير القرآن، وغير ذلك.. من تأليف كبار العلماء والأئمة منهم.. وتجد في هذا البحث طائفة كبيرة من المصادر المشار إليها، لهذه الروايات.

هذا.. وقد بلغت تلك الأحاديث من الكثرة حداً، جعل الألوسي يعترف في تفسيره، بأنها: فوق حد الإحصاء^(١).

وقد تصل، ليس إلى المئات، وحسب.. وإنما إلى الألوف أيضاً.

وبذلك يتضح زيف قول من قال: «.. وأما القول: بأن مثل هذه الروايات توجد عند السنة؛ فليس إلا تحكم، وتجبر. والحق: أنه لا يوجد في كتب أهل السنة، المعتمد عليها عندهم، رواية صحيحة واحدة، تدل على أن القرآن الذي تركه رسول الله «صلى الله عليه وآله» عند وفاته، قد نقص منه، أو زيد فيه..»^(٢).

فإن النصوص التي نقلت في هذا الكتاب عن أمهات كتب أهل السنة، ومن صاحبهم؛ كافية لدحض هذا القول، وبيان خطئه وفساده. والذي زاد الطين بلة، والأمر فساداً، هو أنهم زعموا: أن القرآن قد كتب بشهادة رجلين، وأحياناً بشهادة رجل واحد..

الأمر الذي يعني: أن القرآن لم يتواتر نقله للمسلمين، وهذا ما

(١) تفسير الميزان ج ٢ ص ١٠٩ وعن روح المعاني ج ١ ص ٢٥ وعن الرافعي في إعجاز القرآن: ليست بقليلة.

(٢) الشيعة والسنة ص ١٤١.

أوقع بعض منصفيه في حيص بيص، وجعلهم يلتمسون له التأويلات والتوجيهات، التي لا تسمن، ولا تغنى من جوع.

هذا كله: عدا عن دعواهم: أن بعض ما نسخت تلاوته، قد بقي قرآناً يتلى، إلى ما بعد وفاة النبي «صلى الله عليه وآله»، إلى غير ذلك من دعاوى باطلة، سيتضح فسادها في ثنايا هذا الكتاب، إن شاء الله تعالى..

روايات التحريف في كتب الشيعة:

وأيضاً فإن طائفة من الروايات، التي ربما يقال: إن ظاهرها التحريف، قد وردت في كتب الشيعة. وقسم منها ورد من طرقهم أيضاً. والقسم الآخر، قد أوردوه في كتبهم، وإن لم يكن من طرقهم، بل من طرق الآخرين!!.

موقف الشيعة والسنة من روايات التحريف:

ولكن الحقيقة هي: أن كلاً من علماء الشيعة، وعلماء السنة، قد وقفوا - عموماً - من روايات التحريف، موقفاً سلبياً، ورفضوا القول بمضمونها، وفندوه بما لا مزيد عليه..

ولكن ادعاء بعض المسلمين صحة جميع ما في بعض المجاميع الحديثية، كالبخاري ومسلم وسواهما، وورود بعض هذه الأخبار في مثل هذه الكتب، يجعل من الضروري تبين ما في هذا الأخبار، وتوضيح عدم صحة الإعتقاد عليها في هذا الأمر..

ورأوا في هذه الأخبار: أنها أخبار آحاد، لا يمكن الاعتماد عليها في أمر يمس العقيدة، التي لا بد فيها من الأدلة القاطعة، والبراهين

الساطعة، ولا تكفي فيها الظنون، ولا أخبار الأحاد..

هذا.. بالإضافة إلى وجوه ضعف أخرى.. تعاني منها هذه الأخبار، سواء من حيث دلالاتها، أو من حيث ظروف صدورها، أو من حيث مرامي وأهداف، وتوجهات من صدرت عنهم وما توخوه منها، كما سيتضح ذلك، ولو جزئياً، في ثنايا هذا البحث، إن شاء الله تعالى.

الرواية لا تعني الاعتقاد بمضمونها:

وإن من الواضح: أن مجرد الرواية لحديث، لا يعني: أن الراوي يعتقد بمضمون ما يرويه؛ فمن أودع في كتابه بعض الأخبار، التي قد يقال بدلالاتها على التحريف.. لا يصح نسبة القول بالتحريف إليه..

وإلا.. لكان البخاري، ومسلم، وأصحاب الصحاح، والمجاميع الحديثية، وسائر أئمة الحديث، وجلة الفقهاء، والعلماء عند أهل السنة، وحتى عند غيرهم.. - لكانوا - قائلين بالتحريف؛ لأنهم جميعاً، قد رروا أخباره في كتبهم، وصاححهم!!

مع أن الأمر ليس كذلك بالتأكيد؛ وذلك لأن المحدث، الذي لا بد وأن يكون أميناً في نقله، ومنتبهاً فيما يرويه - هذا المحدث - إنما يهتم بأن يودع كتابه أكبر عدد ممكن من الأحاديث، ملاحظاً أسانيدها.. من دون- أن- يهتم بمناقشة مضمونها؛- موكلاً أمر ذلك إلى العلماء، والباحثين، وأهل الاختصاص. في حين أنه هو نفسه، قد لا يكون ممن يملك أياً من القدرات، التي تؤهله، لأن يعطي رأيه فيما ينقله، ويرويه..

وإلا.. فلو صح نسبة الاعتقاد بما يرويه الرواة إليهم، للزم أن يكون هؤلاء..و-غيرهم من المؤلفين،- ونقله الأثر،- يؤمنون بالمتعارضات، والمتناقضات، وحتى بما يخالف مذاهبهم ومعتقداتهم، ما داموا يروون ذلك كله في كتبهم الحديثية!!.

وهذا.. ما لم يقل به، ولا ادعاه عليهم ذو مسكة، ولا رجل منصف..

التعصب والافتراء:

ولكن.. مع ذلك؛ فإنك ما عشت أراك الدهر عجباً؛ فها نحن نجد: أن بعض من ينسب نفسه إلى العلم والعلماء، وما هو في الحقيقة إلا من أهل الأهواء الرخيصة، والتعصب المقيت، والأعمى - نجده - يرتكب هذه المفارقة بالذات؛ فيدعي^(١): أن القول بأن القرآن مبدل، زيد فيه، ما ليس منه، ونقص منه كثير، وبدل منه كثير، هو قول الإمامية، قديماً وحديثاً، ما عدا الشريف المرتضى، وصاحباه: أبو يعلى ميلاد الطوسي، وأبو القاسم الرازي..

أما ابن قاسم فيقول: إن فرقة الرافضة متفقون على تكفير الصحابة، ويدعون: أن القرآن قد غير عما كان، ويقع فيه الزيادة والنقصان، من قبل الصحابة^(٢).

ويقول السرخسي عن الروافض: «إنهم يقولون: قد نزلت آيات

(١) الفصل، في الملل، والأهواء، والنحل ج ٤ ص ١٨٢.

(٢) الإمام ج ١ ص ٣٣.

كثيرة، فيها تنصيص على إمامة علي. ولم يبلغنا ذلك»^(١).

ونجد متعصباً آخر^(٢) ينسب القول بالتحريف إلى الطبرسي، والكليني، والقمي، وذلك لروايتهم، بعض ما ربما يقال بدلالته على ذلك في كتبهم.. مع أنه إما تفسير، أو تأويل، أو ذكر فيه لفظ التحريف، وأريد منه نوع آخر من التحريف، كما سنشير إليه إن شاء الله تعالى..

ثم هو قد زاد في الطنبور نعمة، حينما رضي لنفسه أن يرتكب خطأ آخر؛ فإنه في حين ينسب القول بالتحريف إلى هؤلاء، مع أنهم مجرد رواة، ونقله آثار.. يرفض: أن ينسب ذلك بعينه إلى محدثي، أهل نحلته، وعلماء أهل ملته، مع أنهم قد رووا أضعاف ما رواه هؤلاء، وأكثر صراحة، وأعظم وأشدّ بلاءاً!! ولا سيما في كتب الصحاح عندهم..

إلماحة إلى رأي الشيعة في التحريف:

ومهما يكن من أمر؛ فإن الشيخ الصدوق، المتوفى سنة ٣٨١ هـ. ق والذي أودع كتبه بعض هذه الروايات، قد قال عن موقف الشيعة، من مسألة التحريف: من دون أن يشير إلى قول «مخالف» للكليني، أو

(١) أصول السرخسي ج ٢ ص ٦٩.

(٢) راجع: الشيعة والسنة ص ١٣٦، والإمام زيد ص ٣٥١ والإمام الصادق ص ٣٣١ و ٣٢٧ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٧، وكلا الكتابين لأبي زهرة.

القمي، وليس مثل هؤلاء، يتجاهل خلافه - قال -: «إعتقادنا: أن القرآن الذي أنزله الله على نبيّه محمّد «صلى الله عليه وآله» هو ما بين الدفتين، وما في أيدي الناس..»

إلى أن قال: ومن نسب إلينا: أنا نقول: إنه أكثر من ذلك، فهو كاذب»^(١).

بل لقد قال ابن حزم عن الشريف المرتضى: إنه «يكفر من زعم أن القرآن بدّل، أو زيد فيه. أو نقص منه، وكذا كان أصحابه: أبو القاسم الرازي، وأبو يعلى الطوسي»^(٢).

وقد سأل ابن مهنا «رحمه الله»، العلامة الحلي عن القرآن: «.. هل يصح عند أصحابنا: أنه نقص منه شيء، أو زيد فيه، أو غير ترتيبيه، أم لم يصح عندهم شيء من ذلك؟!».

فأجاب العلامة «رحمه الله»: «الحق: أنه لا تبديل، ولا تأخير، ولا تقديم فيه، وأنه لم يزد، ولم ينقص، ونعوذ بالله تعالى من أن يعتقد مثل ذلك، وأمثال ذلك؛ فإنه يوجب التطرق إلى معجزة الرسول عليه السلام، المنقولة بالتواتر..»^(٣).

(١) الوافي ج ٥ ص ٢٧٣ وكتاب الإعتقادات للصدوق، باب الاعتقاد في مبلغ القرآن.

(٢) لسان الميزان ج ٤ ص ٢٢٣ والفصل في الملل والأهواء، والنحل ج ٤ ص ١٨٢.

(٣) أجوبة المسائل المهنية ص ١٢١.

أما الفضل بن شاذان، الذي عاصر عدداً من الأئمة « عليهم الصلاة والسلام»، والمتوفي سنة ٢٦٠ هـ. ق - أما الفضل هذا - فقد أنكر على العامة قولهم بالتحريف، وعدّ ذلك من المطاعن عليهم..^(١).

وسياتي في فصل: إنا له لحافظون: أن الإمام الحسن « عليه السلام» قد شنع على الآخرين، بمثل ذلك أيضاً.

ولو أن الشيعة كانوا يقولون بذلك، لم يستقم ذلك للفضل، ولا لغيره، وكان قد واجه هجوماً عنيفاً، ولوجد الكثيرين يقولون له: إنك لترى الشعرة في عين غيرك، ولا ترى الخشبة في عينك.. هذا.. وإنك لتجد جلة علماء المشيعة، وجهابذة فقهاءهم، قد ألفوا الكثير من المصنفات، وكتبوا الكثير من البحوث المستفيضة، في ردّ من زعم تحريف القرآن؛ فليراجع ما كتبه كل من: الشيخ المفيد، وابن شهر آشوب، والمرتضى، والطوسي، وابن إدريس، والرضي، والطبرسي، وابن طاووس، والعلامة الحلي، والبيضاوي، والكركي، وفتح الله الكاشاني، والخوئي، والقاضي التستري، والبهائي، والتوني، وشرف الدين، والفيض، والحرّ العاملي، والمجلسي، والبلاغي، وغيرهم.. وغيرهم.. ممن لا مجال لتتبع كلماتهم، وإيراد أسمائهم في عجالة كهذه..

وبعد هذا.. فإنه يتضح كذب قول من زعم: أن «متقدمي الشيعة،

(١) راجع: الإيضاح للفضل بن شاذان.

ومتأخريهم، تقريباً - جميعهم متفقون على أن القرآن محرف، مغير فيه، محذوف عنه..»^(١). وهو دليل على عدم الورع، لدى هذا القائل، وعلى قلة دينه.

الافتراء المفضوح:

ويحاول البعض: أن يسجل إدانة باغية أخرى على الشيعة، وهي أنهم حسب زعمه - يتهمون الخلفاء الثلاثة: أبا بكر، وعمر، وعثمان، بتحريف القرآن..- وحذف ما نزل منه في أهل المبيت « عليهم السلام»^(٢).

ونقول: قد تقدم عن الصدوق وغيره تسجيل رأي جمهور الشيعة الإمامية، حول هذه المسألة.. بل قد تقدم: أن بعض كبار علمائهم يكفر من يقول بتحريف القرآن..

وهم يستدلون على رأيهم هذا، بالأدلة القاطعة، والبراهين الساطعة، التي لم تخطر لهذا المتجني، ولا لسلفه، ممن هم على مذهبه - على بال، ولا مرت له في خيال..

والمشيعة.. وعلماؤهم الأبرار.. هم المذنب علموا- الآخرين، الاستدلالات الصحيحة والقاطعة، في هذه المسألة، كما في غيرها

(١) الشيعة والسنة ص ١٤٠ و ١٥١ وراجع: الفصل في الملل، والأهواء،

والنحل ج ٢ ص ٨٠.

(٢) مختصر التحفة الإثني عشرية ص ٣٠ و ٣١ والقرآن تأليف بلاشير

ص ٣٥.

أيضاً.. ودقتهم العلمية، والتزامهم الأسس الصحيحة للاستدلال، له الفضل الكبير، في تهذيب، فكر وآراء كل خصومهم، وقد جعلوا مخالفهم مضطرين لانتهاج سبل التفكير المتزن والرصين، وإبعاد الخرافات والخزعات الفاقعة والمشينة عن مذاهبهم، وآرائهم، في كثير من الموارد..

إلى جانب ذلك: فإن الشيعة يرون: أنه قد بلغ من ظهور أمر علي، وأهل بيته «عليهم الصلاة والسلام»، وأحقيتهم، وأفضليتهم، ما لم يبق معه عذر لمعتذر، ولا حيلة لمتطلب حيلة..

كما.. ويرى الشيعة أيضاً: أنه لا حاجة للتصريح بأسماء الأئمة، وأهل البيت في القرآن. وقد نص الأئمة أنفسهم: على أنه لم يذكر اسم علي «عليه السلام» في القرآن، وذكروا السبب في ذلك، وستأتي هذه الروايات عنهم «عليهم السلام»، في نفس هذا الكتاب، إن شاء الله تعالى..

ولو صح ما ذكروه؛ لكان على علي «عليه السلام» أن يسجل اعتراضه على ذلك، ويذكر جريمتهم في حق القرآن والإسلام..

ولكان قد احتج عليهم بهذه الآيات في يوم السقيفة؛ لأن التحريف لا بد وان يكون حصل بعدها - لو كان - فإذا لم يحتج عليهم يوم السقيفة بها فمتى يحتج؟.

وحتى لو شذ أحدهم، وقال ما يشبه هذا الكلام، فهل يصح نسبه ذلك إلى طائفة بأكملها؟! لها ميزاتها، وخصائصها الفكرية، ولها أسس وقواعد تنطلق منها في مواقفها، واتجاهاتها!..

من التزوير الرخيص أيضاً!!:

ويلاحظ هنا: أن هؤلاء المفترين على الشيعة، في حين ينقلون عن بعض الأجلة، أعني: الكليني، والقمي، والطبرسي، قولهم بالتحريف، مع أن الأمر هو ما قد علمته فيما سبق..

فإنهم أيضاً.. يمارسون عملية التزوير الرخيص، في سبيل إقناع الآخرين بكذبهم ودجلهم المفضوح هذا..

فتراهم يحذفون من كلام بعض هؤلاء الأعلام، ما يدل على رأيهم الحقيقي، ثم يصلون بعض الفقرات، ببعض آخر - بعد هذا الحذف - بحيث يصبح للكلام المنقول عنهم، بعد هذه العملية ظهور في الدلالة على ما يريدون..

وكل ذلك.. ما هو إلا تدليس رخيص، وتعصب مقبوت، وقلة تدين، وصدوف عن أحكام الشرع، وعن سنن الأخلاق.

هذا كله.. عدا عن أنهم يذكرون من يناقش في الدليل، في عداد من يذهب إلى الرأي الآخر^(١).

مع أنه من القائلين بسلامة القرآن الكريم عن كل تحريف، بشكل قاطع وصريح..

(١) راجع على سبيل المثال: ما نقله في كتاب: الشيعة والسنة ص ١٣٥ و ١٣٣ و ١٣٢ و ١٢١ عن: مقدمة تفسير الصافي ص ١٤ وعن: الصافي في شرح الكافي [الأصول]، كتاب فضل القرآن ص ٧٥. ج ٨ (ط الهند) [فارسي] لملا خليل القزويني، وعن: منبع الحياة أيضاً.

ولكنه لا يرى منافاةً، بين صحة الرأي، وبين أن يستدل عليه من يذهب إليه، بدليل ضعيف، أو فاسد..

فينبه العالم الذي يحترم فكره وعلمه على خطأ الدليل، ولا يمنعه ذلك عن استمرار الالتزام بالرأي الحق، الذي وجد له هو، أدلة قاطعة أخرى، يذكرها في هذا المجال، أو يعتمد على أنه قد ذكرها وبينها في مجال آخر..

نعم.. وتلك هي سيرة العلماء الأبرار، الذين أخلصوا لفكرهم، ولعلمهم. ولكن تجار العلم والدين، لهم سيرة أخرى، وطريق آخر، يسلكونه في سبيل تحقيق أهدافهم ومآربهم الرخيصة، ألا وهو طريق التدليس، والتزوير، والافتراء والبهتان.

أعاذنا الله من الخطأ والخلط، في القول والعمل.. إنه وليّ قدير.

المحدث الذي خدع:

وبعد.. فنحن لا ننكر: أن بعض محدثي الشيعة قد جرى له ما جرى لبعض محدثي أهل السنة أيضاً.. حيث إنه قد خدع.. كما خدعوا.. بروايات أهل السنة، التي شحنت بها أصحابهم، وزخرت بها مجاميعهم الحديثية، المعتمدة عندهم، كما يظهر من تتبع كتابه، الذي أسماه: فصل الخطاب، وملاحظة الروايات التي اعتمد عليها فيه. كما سنشير إليه في مورده من هذا الكتاب..

فمحاولة البعض نسبة ما في هذا الكتاب، إلى الشيعة، واعتبار الروايات فيه شيعية.. (١).

ما هي إلا محاولة فاشلة، وبعيدة عن الإنصاف، والموضوعية، وعن روح البحث العلمي.. كما أنها بعيدة كذلك عن الورع والدين، وعن الخلق الإنساني الرفيع.

هذا.. وقد أنكر جلة علماء الشيعة على هذا المحدث فعله، وقبحوا صنيعه، وردوه بالأدلة القاطعة، والبراهين الساطعة..

ولسوف نشير إلى أدلته التي اعتمد عليها، وإلى وجوه الضعف فيها، في آخر هذا الكتاب إن شاء الله، كما أن كتابنا هذا نفسه، يعتبر ردّاً قاطعاً عليه، وعلى كل من سلك سبيله، سواء أكان من حشوية العامة، أم من المستشرقين الحاقدين، أم من غيرهم من السذج والمغفلين، الذين لا يملكون مؤهلات كافية للقيام ببحوث كهذه، فضلاً عن إعطاء رأيهم فيها، فضلاً عن أن يعتبر رأيهم معبراً عن رأي غيرهم، ممن تربطهم بهم أدنى رابطة.

أبو زهرة والكليني:

والغريب في الأمر: أن البعض، لم يكتف بنسبة أمر لا صحة له، إلى محمد بن يعقوب الكليني، حتى زاد على ذلك: بأن حكم على هذا الرجل الجليل، حافظ تراث أهل البيت، وخادم شرع الله - حكم عليه -

(١) مختصر التحفة الإثني عشرية هامش ص ٣٠.

بالكفر، والعياذ بالله؛ وذلك لروايته بعض هذه الأخبار في كتابه..^(١).
ولا ندري: لم كفر الكليني بسبب روايته بعض هذه الأخبار في كتابه، ولم يكفر البخاري، ومسلم، وسائر أصحاب الصحاح الست، وغيرهم من أئمة العلم، والفقهاء، والحديث، الذين رووا أضعاف ما رواه الكليني، وما هو أكثر صراحةً، وأشدّ ظهوراً في التحريف؟ مع أنهم رووها، ولم يناقشوا فيها، ومع أنها عندهم أصح سنداً، وأقوى حجة، وأبعد عن التأويل الظاهر، والمقبول!!؟

هذا.. مع العلم بأن الكليني لم يدّع صحة جميع ما في كتابه؛ ولذا.. فلا بد من التعامل مع الأخبار التي يرويها، حول القرآن وغيره، في نطاق الأخبار العلاجية، ووفق قواعد الردّ والقبول المرسومة.. إن لم يمكن تأويلها على وجه صحيح.. وليس كذلك الحال، بالنسبة لكتب صحاح أهل السنة.

وحين رأى أبو زهرة: أن موقفه هذا، لسوف لن يكون مقبولاً، لدى الواعين والمنصفين، حتى من أهل نحلته، الذين سوف يتساءلون عن مصير أولئك الذين رووا أخبار التحريف، من أئمتهم وعلمائهم، وعلى رأسهم مسلم، والبخاري..

فقد حاول أن يعالج هذه الناحية أيضاً.. ولكنه اختار أن يلقي التبعة

(١) الإمام زيد ص ٣٥١، وراجع: الإمام الصادق ص ٣٣١ و ٣٢٧ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٧ وكلا الكتابين للشيخ محمد أبي زهرة..

في رواية أخبار التحريف، على ذلك الرجل الذي لا يرون في تجريحه كبير غضاضة.. ألا وهو السيوطي المسكين.. الذي اختاره، ليكون كبش فداء، متجاهلاً باقي الأئمة، وسائر الفقهاء، والعلماء، الذين رووا نفس هذه الروايات أيضاً.. مع أن السيوطي لم يزد على أن نقل عنهم ما نقلوه، وحاول تخريج ومعالجة ما جمعوه..

ثم إن أبا زهرة قد عالج موضوع إيراد السيوطي لهذه الأخبار في كتابه.. بطريقة: أن- السيوطي إنما تكلم عن خصوص- ما نسخت تلاوته، فالكلام في المنسوخ، لا في الباقي والمؤكد^(١)!!..

ولكنها كانت معالجة فاشلة أيضاً.. إذ أن السيوطي قد أورد في كتابه من مختلف الروايات التي كانت منشأً للقول بالتحريف، أو للاتهام به، ولم يقتصر على نقل خصوص ما نسخت تلاوته، كما زعم.

فإذا صح تكفير الكليني لكونه أورد أخباراً ظاهرها التحريف؛ فليصح تكفير غيره، من الأئمة، والعلماء، من سلف أهل السنة، فإنهم قد أوردوا أخباراً ظاهرها بل صريحها ذلك أيضاً..

وبقيت مناقشة أخيرة مع أبي زهرة هنا، أوردتها العلامة السيد محمد تقي الحكيم، ومفادها: أن الضروري، الذي يوجب إنكاره الكفر، هو: الثابت أنه من الدين، عند جميع المسلمين من دون حاجة إلى استدلال، وبرهنة، وأما الثابت بواسطة الدليل؛ فلا يوجب إنكاره كفرًا.

(١) الإمام الصادق ص ٣٤١ و ٣٤٠.

ومسألة التحريف أيضاً كذلك^(١).

ويمكن أن يقال: لا يكفر من يكون قاصراً عن الاستدلال والبرهنة، ويحتمل في حقه أن يغيب عنه الدليل والبرهان. أما من ليس كذلك، فإنه يكفر بذلك قطعاً.

هذا.. كله.. عدا عن أن الكليني إنما أورد جانباً من هذا النوع من الروايات - في قسم النوادر - الأمر الذي يشير إلى أنه يعتبرها أخبار آحاد، وردت مورد الشذوذ والندرة، التي يرى العلماء أنها لا تنسجم كثيراً مع ماعداها، فيفردون لها باباً، بهذا الاسم عادةً.

ونحن هنا لا نريد التشنيع على أهل السنة، فنقول لهم:

إن روايات التحريف قد وردت في الكتب التي تعتبرونها أصح الكتب بعد القرآن.. فالأخذ بمفاد هذه الروايات الصحيحة عندكم، يوجب الحكم على القرآن، بالنقص، والزيادة، والتحريف والتبديل، مع العلم بأنكم تقولون: إن البخاري ومسلم وغيرهما، من الكتب بقيت سليمة عن ذلك، حيث تلقاها الناس عن مؤلفيها يداً بيد، مع مزيد عناية بها، واهتمام بشأنها، وتوفر على ضبطها، وحفظها.

وبعد.. فإن الكافي عند الشيعة لا يصل إلى درجة الصحاح عند السنة؛ لأن الشيعة لا يرون صحة جميع ما جاء فيه، بل يرون فيه الصحيح والسقيم، والضعيف والقوي، والمرسل، والمسند، وغير

(١) الأصول العامة للفقهاء المقارن ص ١٠٩ فما بعدها..

ذلك، فراجع مرآة العقول للعلامة المجلسي؛ لتقف على صحة ما ذكرناه..

خلاصة موقف العلماء من روايات التحريف:

والكلمة الأخيرة هنا هي: أن العلماء الإجماع، والمحققين من الشيعة، لم يلتفتوا إلى مثل هذه الأحاديث، قديماً، ولا حديثاً، ولا اعتقدوا بمضمونها.. بل بينوا: أن قسماً منها ناظر إلى التأويل، وقسم منها تفسير، وقسم منها يهدف إلى الإشارة إلى تحريف المعاني.. إلى غير ذلك من وجوه ذكرها في هذا المجال..

وأما ما كان منها ظاهراً أو صريحاً في التحريف، ولا يقبل الحمل على معنى صحيح؛ فقد اعتقدوا بكذبه، وضربوا به عرض الحائط.. كما يعلم بأدنى مراجعة لكتبهم، وبحوثهم..

هذا كله عدا عن إن معظم ما روي في هذا المجال، إنما هو مروى عن الغلاة والكذابين، والوضاعين.. وما أكثر ما كذب الناس على النبي «صلى الله عليه وآله» والأئمة «عليهم السلام»، حتى لقد روي عن الإمام الصادق «عليه السلام» قوله: «إن لكل رجل منا رجل يكذب عليه»^(١).

ولسوف يأتي في خاتمة هذا الكتاب، ما يفيد في إعطاء تصور معقول عن هذه الروايات بصورة عامة..

(١) راجع: المعبر في شرح المختصر، للطي.

دلالتان في موقف ابن شاذان:

لقد ذكر بعض العلماء: أن بعض أخباري الشيعة، وقوماً من حشوية العامة، قد قالوا بتحريف القرآن^(١).

ويفهم أيضاً من كلام محمد بن القاسم الأنباري، وجود قائل بذلك في زمانه^(٢) هذا عدا عن أولئك الذين طعنوا على عثمان لجمعه الناس على مصحف واحد، وقرؤوا بالمنسوخ على حدّ زعمهم^(٣).

وعن الشعراني في اليواقيت والجواهر قوله: «لولا ما يسبق للقلوب الضعيفة، ووضع الحكمة في غير أهلها؛ لبينت جميع ما سقط من مصحف عثمان».

وسياتي عن الإمام الحسن «عليه السلام»، في فصل: إناله لحافظون: ما يفهم منه: أنه يتهم معاوية بإشاعة دعوى تحريف القرآن.. أما ابن شاذان، فقد عدّ رواية أخبار التحريف من المطاعن على العامة، وشنع عليهم بذلك^(٤).

ونستفيد من ذلك أمرين:

(١) مجمع البيان ج ١ ص ١٥، وراجع: الميزان في تفسير القرآن ج ١٢

ص ١٠٨، وأجوبة مسائل موسى جار الله ص ٣٠.

(٢) راجع: الجامع لأحكام القرآن ج ١ ص ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤.

(٣) راجع: الجامع لأحكام القرآن ج ١ ص ٨٤.

(٤) راجع: الإيضاح لابن شاذان رحمه الله تعالى.

الأول: أن بعض أخباري الشيعة، الذين نسب إليهم ذلك، هم من المتأخرين عن عصر ابن شاذان؛ وإلا.. لم يكن لابن شاذان: أن يشنع على العامة بذلك، إذا كان ثمة مجال للنقض عليه بقول بعض أخباري الشيعة بالتحريف!!

ويؤيد ذلك، بل يدل عليه إطلاق الصدوق كلمته المتقدمة حول اعتقاد الشيعة عامة بسلامة القرآن عن التحريف، حسبما تقدم.

الثاني: إن أخبار العامة قد جاءت صريحة في التحريف، إلى حدّ: أنها تصبح غير قابلة للتأويل أو الاحتمال، ولا أقل من أن طائفة منها هي كذلك..

وأن ما روي من طرق الشيعة، ليس بهذه المثابة من الوضوح، بل له وجه صحيح، وظهور في خلاف ذلك. وأن ما لا يقبل التأويل، إما هو غير موجود، أو أنه بمكان من الندرة والشذوذ، أو هو مروى عن أناس، لا يصح نسبتهم إلى الشيعة كالغلاة، أو عن أناس رفض الشيعة رواياتهم، كالكذابين والوضاعين..

موازنة بين روايات الشيعة والسنة:

وبعد.. فإن الأحاديث الكثيرة، التي رواها أهل السنة في صحاحهم، ومسانيدهم، وكتبهم المعتمدة. والتي خدعت في كثرتها وصراحتها، المحدث النوري، الشيعي، كما خدعت آخرين..

إن هذه الأحاديث لا يمكن أن يقاس بها ما ورد من طرق الشيعة، وذلك لعدة أمور:

الأول: من حيث الدلالة.. فإن معظم ما رواه الشيعة من زيادات في الآيات، إما هو تفسير مزجي، أو تأويل لمعنى الآية، أو له ظهور

تام في عدم التحريف، أو لغير ذلك من أمور.. بخلاف ما رواه أهل السنة؛ فإن الكثير منه هو صريح في التحريف، ولا يقبل التأويل، ولا الحمل..

الثاني: من حيث الكم؛ فروايات الشيعة، أقل بكثير من روايات أهل السنة.

الثالث: من حيث السند؛ فإن روايات أهل السنة، قد وردت بأسانيد صحيحة عندهم، وخرجها أصحاب الصحاح في صحاحهم، وفي غيرها من الكتب المعتمدة، ولأسيما البخاري، ومسلم، ومسند أحمد، والموطأ، وغير ذلك. ومعلوم: أنهم يحكمون بصحة جميع ما ورد في البخاري، ومسلم، وحتى الموطأ، ومسند أحمد، فضلاً عن الترمذي، وأبي داود، وغيرهما..

هذا كله.. بالإضافة إلى ما روي في سنن الدارمي، ومستدرك الحاكم، وسنن ابن ماجة، وغير ذلك مما لا مجال للشك في صحة ما خرّجوه في كتبهم على شرط الشيخين، أو أحدهما، أو غير ذلك من شرائط الصحة عندهم..

أما الشيعة؛ فإن من المعلوم: أنهم لا يرون صحة جميع ما في كتاب الكافي عندهم، فضلاً عن سائر الكتب الأربعة، فضلاً عن غيرها من الكتب.

وإن كانوا يقولون: إن انتساب هذه الكتب إلى أصحابها ثابت، ولا يبعد أن يكون ما ورد فيها من الأحاديث الصحيحة، أكثر منه في غيرها.. ولكنهم يناقشون- في الأحاديث كلها،- سنداً.. ودلالة،

ويعرضونها على الكتاب العزيز ، فما وافقه أخذوا به ، وما خالفه ضربوه على الجدار.. وكذا. المحال. فيما خالف السنة المقطعية، وضرورات العقل، والبداهة..

ويكفي أن نذكر: أن البعض يقول: إن أحاديث الكافي حوالي ستة عشر ألفاً ومائتي حديث، يضعفون أسانيد حوالي تسعة آلاف وخمس مئة حديث، والباقي، ما بين صحيح، وحسن، وموثق..

غير أن من الواضح: أن ضعف المسند لا- يعني لزوم طرح الخبر، إذ قد يكون محفوظاً بقرائن تؤيد صحته، أو قد يكون جزءاً من تواتر، وحتى لو لم يكن كذلك، فقد يكون له وجه من وجوه التأويل أو التفسير، واحتمال صحة مضمونه يبقى قائماً، ويمكن جواز العمل به في بعض الوجوه.

وأما بالنسبة لأحاديث تفسير القمي؛ فهو وإن حاول بعض الأعلام أن يستدل لوثاقه جميع روايته^(١)؛ إلا أن كثيرين من العلماء، لم يقبلوا ذلك منه، وناقشوا أدلته وردوها.. لاسيما.. وأن هذا التفسير، قد خلط ما روي عن القمي، بما روي عن أبي الجارود، الضعيف الرواية، بالإضافة إلى علل أخرى موجودة فيه..

الرابع: إن الشيعة يقولون: إنه لا بد من عرض الحديث على كتاب الله، فما وافقه أخذوا به، وما خالفه طرحوه.. ولازم هذا: أن يكون الكتاب مصوناً عن التحريف، إذ لو كان محرّفاً لم يصح أمر

(١) هو آية الله السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي.

الأمّة بعرض ما يبلغهم من حديث عليه.

أما أهل السنة، فيرون: أن السنة قاضية على الكتاب، وليس الكتاب بقاض على السنة^(١).

كما أن بعض العلماء الكبار، من أهل السنة، لا يأبى عن الجهر، بأن- حديث: عرض- الحديث على الكتاب.. ما هو إلا- من وضع الزنادقة..^(٢)

ومعنى ذلك هو: لزوم الأخذ بأحاديث التحريف، الكثيرة، الواردة في الصحاح، ولا تطرح؛ بسبب منافاتها الظاهرة لقوله تعالى: (إنّنا

(١) راجع: تأويل مختلف الحديث ص ١٩٩، وسنن الدارمي ج ١ ص ١٤٥ ومقالات الإسلاميين ج ١ ص ٣٢٤ وراجع: ج ٢ ص ٣٥١ وراجع: جامع بيان العلم ج ٢ ص ٢٣٤ و ٢٣٣ ودلائل النبوة للبيهقي ج ١ ص ٢٦ والكفاية في علم الرواية للخطيب ص ١٤ وميزان الاعتدال ج ١ ص ١٠٧. وراجع: لسان الميزان ج ١ ص ١٩٤ وعون المعبود ج ١٢ ص ٣٥٦ والجامع لأحكام القرآن ج ١ ص ٣٨ و ٣٩ وبحوث مع أهل السنة والسلفية ص ٦٧ و ٦٨ عن بعض من تقدم، وكتابتنا: الصحيح من سيرة النبيّ الأعظم «صلى الله عليه وآله» [التمهيد] ج ١ ص ٣٢ و ٣٣.

(٢) راجع: جامع بيان العلم ج ٢ ص ٢٣٣ وإرشاد الفحول ص ٣٣ وراجع: دلائل النبوة للبيهقي ج ١ ص ٢٦ وعون المعبود ج ١٢ ص ٣٥٦. وراجع: أصول السرخسي ج ٢ ص ٧٦.

نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ^(١)، أو لقوله تعالى: (لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلًا مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ)^(٢).. أو لغير ذلك من الآيات.

الجهد المشكور:

وأخيراً.. فإننا نشير هنا إلى أمرين:

الأول: إننا لا يجب أن ننسى الجهد الذي بذله أهل السنة، لتنزيه القرآن عن التحريف، وحاولوا توجيهِ تلكم الأحاديث بمختلف الوجوه، التي اهتموا إليها، حتى غير المعقولة منها، كما هو الحال في دعوى نسخ التلاوة، وما إلى ذلك..

وذلك يدل على صحة ما ذكرناه من أن رواية الأخبار والآثار في المجاميع الحديثية، لا يعني: أن مؤلفيها يقولون بمضامين تلك الأخبار؛ إذ أن همّهم، إنما هو الجمع والرواية، لا التحقيق والدراية.. ولأجل ذلك تجدهم يروون الأحاديث المتعارضة، والمتكاذبة، وحتى الأحاديث المخالفة لمعتقدهم. ويتركون أمر البتّ فيها إلى العلماء.. والنقاد.. على أمل أن يجدوا لها ما يبررها، أو يرفع تعارضها، أو على أمل أن يستفاد منها في موارد وجهات أخرى..

الثاني: إن ذهب بعض أهل الفرق إلى قول يتفرد به، لا يصح نسبة ذلك القول إلى تلك الفرقة بأكملها، لاسيما إذا كان ما ذهب إليه

(١) الآية ٩ من سورة الحجر.

(٢) الآية ٤٢ من سورة فصلت.

قد تعرض للنقد والتجريح، وإلنكار من قبل علماء تلك الفرقة بالذات..

ولأجل ذلك، فإن زهاب قوم من حشوية العامة إلى تحريف القرآن لا يبرر نسبة القول بالتحريف إلى أهل السنة قاطبة..

فهذا ابن تيمية مثلاً.. قد جاء بمخاريق كثيرة من عند نفسه، وأنكرها عليه أهل السنة، فهل يصح نسبة أقواله التي تفرد بها إلى أهل السنة بصورة عامة؟.. إن ذلك لو حدث، فإنه يكون شططاً من القول، وإسرافاً في التجني، وإمعاناً في التعصب، ومتابعة الهوى..

أعاذنا الله من ذلك، وعصمنا من كل زلل وخطل، في القول والعمل، وهو الموفق للسداد، والهادي إلى سبل الرشاد..

الفصل الثالث:

إنا له لحافظون

حاقدون أم منصفون!؟:

إننا نعتقد: أن مصونية كتاب الله سبحانه من التحريف، لهي من الأمور البديهية، التي لا تحتاج إلى الاستدلال، ولا إلى مزيد بيان..
وإنها لمفارقة غريبة، أن نجد بعض المنصفين من غير المسلمين، يصرحون بعدم تحريف القرآن، أو لا أقل من أنهم يصرحون ببقاء المصحف الذي جمعه عثمان على ما هو عليه، لم يتغير، ولم يتبدل..

ثم نجد بعض غير المنصفين حتى من المسلمين، أو بعض المغفلين منهم يحاولون القول، أو اختلاق من يقول بتحريف القرآن، والعياذ بالله..

وقد عرفنا فيما سبق بعضاً ممن يحاول ذلك من المسلمين.. ونشير هنا إلى قول بعض من أنصف، من غيرهم، مكتفين بإيراد قول اثنين هنا.. وهما: الأستاذ لوبلؤ الذي نقل عنه قوله: «إن القرآن هو اليوم، الكتاب الرباني الوحيد، الذي ليس فيه أي تغيير يذكر»^(١).

(١) تاريخ القرآن للصغير ص ٩٤ عن كتاب: المدخل إلى القرآن، لدرّاز

وعن السير وليام موير، قوله: «إن المصحف الذي جمعه عثمان، قد تواتر انتقاله من يد ليد، حتى وصل إلينا، بدون تحريف، ولقد حفظ بعناية شديدة، بحيث لم يطرأ عليه أي تغيير يذكر. بل نستطيع أن نقول: إنه لم يطرأ عليه أي تغيير على الإطلاق، في النسخ التي لا حصر لها، والمتداولة في البلاد الإسلامية الواسعة..»^(١) ومثل ذلك قال بلاشير أيضاً^(٢).

ونود هنا: أن نشير إلى بعض الأدلة التي استدل بها العلماء المحققون على عدم وقوع التحريف في القرآن، وهي التالية:

الدليل الأول: من القرآن:

وهو قوله تعالى: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)^(٣) فالآية دلت على أن القرآن محفوظ، من دون أي تغيير أو تبديل، أو زيادة أو نقيصة^(٤).

ص ٤٠.

(١) تاريخ القرآن للصغير ص ٩٣ عن: المدخل إلى القرآن الكريم ص ٤٠.

(٢) راجع: القرآن نزوله، تدوينه، ترجمته وتأثيره ص ٣٧.

(٣) الآية ٩ من سورة الحجر.

(٤) التفسير الكبير ج ١٩ ص ١٦٠ و ١٦١ والميزان ج ١٢ ص ١٠١ و ١٠٦

وإظهار الحق ج ٢ ص ٣٣ و ٣٢ و ٩٠ والكشاف ج ٢ ص ٥٧٢، والبيان للخواني

ص ٢٢٥ و ٢٢٦ ومجمع البيان ج ٦ ص ٣٣١ والجامع لأحكام القرآن ج ١

ص ٤٨ و ٨٤ ولباب التأويل للهازمي ج ٣ ص ٨٩، ومدارك التنزيل للنسفي

مناقشات لا تصح:

وقد يناقش في هذا الاستدلال بأمور ثلاثة:

الأول: إنه يكفي لصدق الحفظ المقرر في الآية، حفظه لدى بعض الأفراد، وإن كان الموجود بين أيدي سائر الناس قد نالته يد التحريف.

والجواب: أن هذا الكلام غير وارد؛ حيث إن الهدف من إنزال القرآن هو هداية الناس: (ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ) (١) والتدبر فيه، وفي آياته: (أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا) (٢)، (أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا) (٣) وما إلى ذلك من آيات، تبين الهدف من إنزال القرآن، في هذا الاتجاه، أو في غيره..

وواضح: أن ذلك لا يختص بفرد دون فرد، ولا بجماعة دون أخرى.. وحفظ القرآن إنما هو لأجل ذلك، فإذا كان محرراً لم يكن

(بهامشه) ج ٣ ص ١٨٩ وتفسير القرآن العظيم ج ٢ ص ٥٤٧ والبرهان للزركشي ج ٢ ص ١٢٧ ومناهل العرفان ج ١ ص ١٤٤ وفواتح الرحموت، (بهامش المستصفي) ج ٢ ص ٧٣ والمحجة البيضاء ج ٢ ص ٢٦٣ وأجوبة مسائل موسى جار الله ص ٣١ ومختصر التحفة الإثني عشرية ص ٣٢ والإحتجاج ج ١ هامش ص ٣٧٨ عن كاشف الغطاء. وأصول السرخسي ج ٢ ص ٧٩ وتاريخ بغداد ج ٢ ص ٢٠٩ وآلاء الرحمن ص ٢٦ وتفسير الصافي ج ١ ص ٥١.

(١) الآية ٢ من سورة البقرة.

(٢) الآية ٢٤ من سورة محمد.

(٣) الآية ٨٢ من سورة النساء.

هدى لأحد، ولا هو مما، لا ريب فيه إلخ.. ولا يصح لوم الناس وتقريرهم لعدم تدبرهم القرآن..

ولعلك تقول: يمكن أن يكون التحريف أو الحذف قد نال القسم الذي يكون تحريفه أو حذفه غير مغل بالمعنى، ولا يؤثر في العقائد والأحكام، ولا يمنع من أن تكون الهداية على أتمها.

والجواب: عن ذلك:

ألف: إن ذلك يحتاج إلى ما يثبتته؛ فمن الذي قال: إن التحريف قد نال هذه الناحية دون سواها؟! وكيف يمكن إثبات ذلك؟!.

باء: إننا لا نجد مبرراً للمنافقين، والذين في قلوبهم مرض، وأعداء الإسلام، لارتكاب هذه الحماقة، فإن الدواعي للدس، والوضع، والتحريف، في الأمور الاعتقادية، وقصص الأنبياء، والأمم الخالية، وأحوال المبدأ والمعاد، وفي كثير من الأحكام، وغيرها.. هذه الدواعي أكثر وأوفر، ما دام أن الهدف من الدس هو تفويت الغرض، واستبدال الهداية بضعدها..

الثاني: وقد يناقش في الاستدلال أيضاً: بأنه لا ريب في وقوع التحريف في القرآن، بسبب اشتباه النساخ في كتابتهم للقرآن، وهذا يعني: أن الآية غير ناظرة للحفظ عن التحريف عند الناس..

والجواب: أن هذا النوع من التحريف لا يضر، ولا يوجب صرف الآية عمالها من الظهور، وذلك لأن اشتباه النساخ، لا يوجب تحريف القرآن، ما دام أنه يبقى محفوظاً على حقيقته، ومعروفاً لدى الناس والأمة، الذين سرعان ما يكتشفون الخطأ فيه، ويعرف ذلك حفاظه وحاملوه، والمهتمون بشأنه، وما أكثرهم! وسيأتي أنهم

يقولون: إن القراء الذين حضروا صفيين كانوا ثلاثين ألفاً^(١) هذا عدا عمّن لم يحضرها منهم.

الثالث: إن التمسك بالقرآن؛ لإثبات عدم تحريف القرآن، يستلزم الدور الباطل؛ لإمكان أن يكون التحريف قد نال نفس هذه الآية التي يستدل بها..

والجواب: أن هناك إجماع من كل أحد، على عدم تحريف هذه الآية بالذات، وقد ذكروا المواضع، التي ادّعوا حصول التغيير فيها، وليست هذه الآية منها..

الدليل الثاني: الدقة والتحري:

إن مما يدل على عدم وقوع التحريف في القرآن: أن العناية قد اشتدت، والدواعي قد توفرت على حفظ القرآن، وحراسته، حتى في واوه.

ويكفي أن نذكر: أن عثمان بن عفان، لا يجروء على حذف آية منسوخة، ويعتذر لابن الزبير عن ذلك: بأنه لا يريد أن يغير شيئاً من مكانه^(٢).

ولعل ذلك قد كان منه بعد أن تعرض لذلك الموقف الصعب، والامتحان العسير، حينما أصر على حذف الواو من آية الكنز: ([و])

(١) صفيين للمنقري ص ١٨٨.

(٢) صحيح البخاري ج ٣ ص ٧٠ وتفسير الميزان ج ١٢ ص ١٢٤ ومباحث في علوم القرآن ص ١٤٠ كلاهما عنه، والإتقان ج ١ ص ٦٠.

الَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ^(١)، فأراد أن يحذف واو الذين؛ التي جعلناها أنفاً بين قوسين؛ وذلك من أجل أن يظهر:؛ أن الآية خاصة بأهل الكتاب، ولا تشمل المسلمين. فتصدى أبي بن كعب - الصحابي المعروف - بشدة بالغة، وهدده بأنه لسوف يضع سيفه على عاتقه، إن فعل عثمان ذلك.. الأمر الذي اضطر معه عثمان إلى التراجع^(٢).

وحينما أراد عمر بن الخطاب حذف الواو من قوله تعالى: (وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ)^(٣) ولعله بهدف الحط من منزلة الأنصار، وتكريس المدح للمهاجرين اعترض عليه زيد بن ثابت، وأيده أبي بن كعب^(٤)، فلم يمكنه أن ينفذ ما أراد..

كما أن عمر بن الخطاب نفسه، لا يجرؤ على أن يكتب آية الرجم [التي كان يقول ويؤكد بشدة بالغة على أنها من القرآن].. لنلا يقال:

(١) الآية ٣٤ من سورة التوبة.

(٢) الدر المنثور ج ٣ ص ٢٣٢ وتفسير الميزان ج ٩ ص ٢٥٦ وأبو ذر، مسلمان يا سوسيا ليست ص ٤٢.

(٣) الآية ١٠٠ من سورة التوبة.

(٤) الدر المنثور ج ٣ ص ٢٦٩ عن أبي عبيد في فضائله، وسنيد، وابن جرير، وابن المنذر، وابن مردويه، وكنز العمال ج ٢ ص ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨٥ عن أكثر هؤلاء وعن: الحاكم وأبي الشيخ في تفسيره وتاريخ القرآن للزنجاني ص ٣٦ ومقدمة تفسير البرهان ص ٤٢ والتمهيد في علوم القرآن ج ٢ ص ٤٤ عن تفسير الطبري ج ١١ ص ٧.

إن عمر قد زاد في كتاب الله تعالى..

فإذا كان الخليفة الثاني: وهو الرجل القوي والجريء، الذي يعترض حتى على الرسول الأكرم «صلى الله عليه وآله». ويرى نفسه أنه زميل محمد!! كما أوضحناه في كتابنا: الحياة السياسية للإمام الحسن عليه السلام.

عمر.. الذي تفرد بتشريع كثير من الأحكام، أو أبطلها، مثل: حي على خير العمل في الأذان، وزواج المتعة، وصلاة التراويح، وغير ذلك.. (١).

إذا كان عمر لا يجرؤ على زيادة آية واحدة، بل وحتى حرف واحد، وهو الذي كان العرب، يحترمونه، ويقدمونه إلى حد العبادة؛ فهل يجرؤ غيره على التصرف بزيادة أو حذف آيات، أو سور من القرآن؟ أو تحريفها؟!

إن ذلك يكاد يلحق بالمتنوعات والمحالات، فكيف يسوغ لأحد أن يدعي وقوعه بهذه السهولة؟!..

الدليل الثالث: الاهتمام بالقرآن:

لقد استدل بعض العلماء بأنه: لو أن أحداً أدخل فصلاً في كتاب سيبويه؛ لعرف، وميّز، وعلم أنه ليس من أصل الكتاب؛ وذلك لشدة العناية به، وبحفظه، وضبطه.. ومن المعلوم: أن العناية بحفظ

(١) راجع: الغدير ج ٦ والنص والاجتهاد، ودلائل الصدق، وغير ذلك.

وضبط، وقراءة القرآن، أشد وأعظم، ولا يقتصر ذلك على طائفة معينة، بل هو محط أنظار، واهتمامات الجميع؛ لأنه معجزة النبوة، ومأخذ الأحكام، وأساس الإسلام..

الدليل الرابع: أحاديث العرض على الكتاب وغيرها:

لقد استدلت البعض على سلامة القرآن من التحريف، بالروايات الآمرة بعرض الحديث على القرآن، وقد رواها كل من: ابن عباس، وابن مسعود، وأبي بكر، وأبي بن كعب، ومعاذ، وعن الإمامين: السجاد، والصادق «عليهما الصلاة والسلام»^(١).

وقد يقال: إن ذلك يدل على حجية الموجود، والإلزام بالأخذ به. مهما طرأ عليه، ولا يدلّ على عدم التحريف فيه.

ويجاب عن ذلك: بأن أمرهم بعرض الحديث على قرآن محرف، أو يعلمون أن التحريف سيناله، أمر بعيد، وغير طبيعي.. وسيأتي في

(١) الاستدلال أورده في الميزان، ج ١٢ ص ٧.

والأحاديث المشار إليها في: سنن الدارمي ج ١ ص ١٤٦ والمصنف للصنعاني ج ٦ ص ١١٢ وج ١١ ص ١٦٠ وجامع بيان العلم ج ٢ ص ٤٢ وعيون الأخبار لابن قتيبة ج ٢ ص ٢٣٣ والبيان والتبيين ج ٢ ص ٤٤ والعقد الفريد ج ٤ ص ٦٠ وحلية الأولياء ج ١ ص ٢٥٣ والكافي [الأصول] ج ١ ص ٥٥ وتفسير العياشي ج ١ ص ٨ و ٩ وحياة الصحابة ج ٣ ص ١٩١ و ١٩٧ و ٥٧٦. وعن كنز العمال ج ٨ ص ٨٧ عن ابن عساكر. وعن أصول الحنفية للشاشي ص ٤٣.

الدليل الآتي ما يفيد هنا.

واستدلوا أيضاً بحديث الثقلين، وغيره من الأحاديث الثابتة،
الأمرة بالتمسك بالقرآن، والرجوع إليه^(١).

وذلك بتقريب: أنه لا معنى للأمر بالتمسك بالقرآن، وبالرجوع إليه، إذا كان الأمر يعلم بأن قرآنه سيحرف، ويبدل، ولن يبقى التمسك به وبالعترة أمان من الضلال.. وذلك لاحتمال أن ينال التحريف كل آية آية، فيفقد قيمته، ولا يبقى معنى للأمر باتباعه..

ولعلك تقول: لعله يعلم أن التحريف لسوف ينال القسم الآخر، الذي لا يتضمن أحكاماً شرعية، أو غيرها، مما تمس الحاجة إلى الرجوع إليه فيها..

والجواب:

أولاً: إن من يريد التحريف، لسوف يتعمد أن يكون ذلك في المواضع التي تمس هداية البشر في الأمور الحساسة التي اختلف الناس فيها بصورة مباشرة، كالإمامة والخلافة، وفضائل أهل البيت «عليهم السلام». ومواضع أخرى مما وقع الخلاف فيه، وتشوش أفكارهم، وتبلبل عقائدهم، ولن يختار لعمله هذا تلك الموارد، التي يتفق الجميع عليها، ولا تضر في أمر الهداية، وحل المشكلات، على مختلف الأصعدة..

وثانياً: إن نفس الإرجاع إلى كتاب أصبح موضع شك وريب، لن

(١) راجع: تفسير الميزان ج ٢ ص ١٠٧.

يكون عملاً مقبولاً، ولا مفهوماً لدى أولئك الذين يؤمرون بالرجوع إليه؛ فإنهم لسوف يعيشون حالة التردد، والتزلزل، وضعف اليقين..

وثالثاً: قد قدمنا: أن قوله تعالى: **(لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ)** (١) من شأنه أن يدحض كل احتمال، يوجب الريب في القرآن، ويوجب التزلزل والشك في هدايته.. كما لا يخفى.

الدليل الخامس: الواقع التاريخي:

إن تحريف القرآن، إن كان في زمنه «صلى الله عليه وآله»؛ فهو غير معقول.. بعد أن كان «صلى الله عليه وآله» يشرف بنفسه على كتابته وحفظه، ويعلم الناس القرآن، ويعرض عليه مرات عديدة..

وإن كان بعد زمانه «صلى الله عليه وآله»، وعلى يد السلطة الحاكمة؛ أو على يد غيرها؛ فلم يكن يسع أمير المؤمنين «عليه الصلاة والسلام»، والخيرة من صحابة الرسول «صلى الله عليه وآله»، السكوت على هذا الأمر الخطير، الذي يمس أساس الإسلام، ويأتي على بنيانه من القواعد..

وكان عليه وعلى سائر الصحابة: أن يظهروا القرآن الحقيقي، وأن يبينوا مواضع التحريف في هذا الموجود.. وإن حدث ما حدث..

ولا أقل من أنه: قد كان بإمكانه «عليه السلام» إظهار هذا الأمر وإرجاع الناس إلى القرآن الحقيقي، بعد أن صار خليفة وحاكماً، ولم

(١) الآية ٢ من سورة البقرة.

يعد ثمة ما يمنع من ذلك، أو يخاف منه..

مع أننا لم نجد «عليه السلام» فعل شيئاً من ذلك، لا هو، ولا ولده الإمام الحسن «عليه الصلاة والسلام» من بعده.. كما لم نجد أحداً من الصحابة، أو من غيرهم، قد طالبهما بذلك، أو نبه على حدوث مثل هذا الأمر فيما سلف..

فكيف صح منه «عليه السلام» - وهو الرجل القوي، الذي فقأ عين الفتنة، ولم يكن ليجرؤ عليها أحد غيره - أن يهمل هذا الأمر الخطير، وهو الذي أصرّ على إرجاع أموال بيت المال، ولو كان قد تزوّج به النساء^(١)، مع أن ذلك، أقل أهمية من هذا الأمر بكثير!!.

وأما دعوى: أن ذلك لم يكن بإمكانه؛ لأنه يستلزم تغليب الشيخين، اللذين قد أشرب حبهما في قلوب الناس^(٢).

فهي غير صحيحة: لأن مراعاة هذا الأمر، إنما يصح، لو لم يكن مستلزماً لهدم أساس الدين، ومحو حقيقة الإسلام..

يضاف إلى ذلك: أنه «عليه السلام» قد اعترض- عليهما، وخطأهما في أمور كثيرة، في حياتهما، وحاول أيضاً إبطال ما أمكنه من ذلك بعد موتهما.

وأما وقوع التحريف في زمان عثمان، فهو أصعب، وأصعب،

(١) نهج البلاغة، بشرح عبده ج ١ ص ٤٢ ودعائم الإسلام ج ١ ص ٣٩٦ والأوائل ج ١ ص ٢٩١ وراجع: إثبات الوصية ص ١٤٦.

(٢) آراء حول القرآن ص ٧٣.

بل هو لم يكن ممكناً، لأن القرآن، كان قد انتشر وشاع، في مختلف أرجاء البلاد، وكثير حفاظه، وقراءه، حتى بلغوا الألوف، بل وعشرات الألوف، كما سنرى.

وإن أقل مساس بحرمة القرآن، لسوف يثير الناس ضده، ويوجب الطعن عليه، وإدانتته بشكل قوي، ومعلن، ولاسيما من الثائرين عليه، الذين جاهرُوا بإدانتته فيما هو أقل أهمية وخطراً بكثير..

مع أننا لم نسمع أحداً طعن عليه في ذلك، ولا نعى عليه، ولا على غيره ممن سبقه إسقاطهم، أو تحريفهم، ولو لآية واحدة من القرآن..

بل إن أمير المؤمنين «عليه السلام» قد أيد عثمان فيما فعله بالنسبة للقرآن، بل كان هو الذي أشار عليه وأمره به حسبما سيأتي في هذا الكتاب وأشرنا إلى مصادره.

وبعد.. فهل خفيت هذه المئات من الآيات، بل الآلاف، التي يدعى سقوطها من القرآن، هل خفيت على عامة المسلمين، ولم يطلع عليها سوى أفراد قلائل؟!..

أم هل يعقل أن يكون الجميع قد تما لأوا مع الفاعل، وأيدوه وأزروه في هذه الجناية الخطيرة؟!..

أم أنهم كانوا جاهلين بكتاب الله، إلى حدّ: أنهم لا يلتفتون إلى ما حدث له، سواء على يد عثمان، أو على يد غيره، من تحريف أو تبديل؟؟..

أفلم يكن رسول الله «صلى الله عليه وآله»، يعلمهم الكتاب، والحكمة، ويتلو عليهم آياته، حسبما نطق به الكتاب الكريم؟!..

أم أنهم سرعان ما نسوا ذلك، وغاب عن ذاكرتهم؟!..
ومهما نسوا من شيء، فهل يمكنهم جميعاً نسيان ما يزيد على
ثلاث القرآن؟

أي أكثر من ألفي آية، يدعى: أنها سقطت ما بين قوله تعالى:
وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى.. وبين قوله تعالى: فانكحوا ما طاب
لكم من النساء.. فلا يتذكر أحد من المسلمين ولو آية واحدة منها؟!..
وكذلك الحال بالنسبة لبقية براءة، والأحزاب، وغير ذلك؟!..

ثم.. ألم يكن لدى كثيرين من الصحابة مصاحف تخصهم؟ فكيف
سقطت هذه المقادير الكبيرة من مصاحف الجميع، ولاسيما مصحف
أبي، وابن مسعود، وزيد، وغيرهم وغيرهم، ممن سيأتي ذكر أسماء
طائفة منهم، في بحث جمع القرآن؟!..

وإذا كان أبي بن كعب يعترض على إسقاط [واو] من آية، فلماذا
سكت عن هذا التوسع في الحذف، والتحريف الكثير؟!..

وإذا كان أبو ذر لا يسكت، حتى ولو وضعوا الصمصامة على
عنقه، حتى يقول كلمة سمعها من الرسول «صلى الله عليه وآله»^(١)
فهل يسكت على هذه الجريمة الخطيرة، ويعتبر كأن شيئاً لم يحدث؟!..
وإذا كان ابن مسعود قد أنكر حرق المصاحف^(٢)؛ فلماذا لا ينكر

(١) طبقات ابن سعد (ط صادر) ج ٢ ص ٣٥٤ وعنه في قاموس الرجال ج ٢
ص ٤٥٥.

(٢) تاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ١٧٠.

تحريفها، وحذف هذا المقدار الهائل منها؟!..

وبعد.. فإنه إذا كان الحكام قد حرفوا القرآن، فلا بد وأن يكون ذلك قد حدث بالنسبة إلى ذلك الجانب من الآيات، التي تمس زعامتهم وسياستهم، أو الآيات التي تؤيد موقف خصومهم..

وهذا يستدعي: أن يعلن خصومهم بذلك للناس جميعاً، وأن يجعلوا ذلك ذريعة لإسقاطهم، وزعزعة حكمهم، وتحطيم سلطانهم. مع أننا لا نجد أن شيئاً من ذلك قد حدث، على الإطلاق.

وأخيراً.. ألم يكن النبيّ «صلى الله عليه وآله» قد وضع كتاباً للقرآن، يكتبون ما ينزل منه، فوراً، ففوراً، وقد كتب جميعه في زمنه «صلى الله عليه وآله»، وكانوا يؤلفون القرآن من الرقاع بحضرتة «صلى الله عليه وآله»، كما سيأتي؟!..

إلى غير ذلك من الأسئلة الكثيرة، والكثيرة جداً، والتي لا مجال لها في عجالة كهذه، ويمكن استخلاص كثير منها بملاحظة ما ذكر في هذا الكتاب.

قصور مستند القول بالتحريف:

وبعد.. فإن الروايات التي استدلت، أو يمكن أن يستدل بها على التحريف.. بالإضافة إلى عدم تواترها، لا لفظاً ولا إجمالاً لأن بعضها يدعي النقص، وبعضها يدعي الزيادة، وثالث يدعي التغيير والتبديل، مع كون كل واحدة منها تعين مورداً، يختلف عما تعينه الأخرى - نعم بالإضافة إلى ذلك - فإنها أيضاً قاصرة الدلالة على ذلك في أكثرها، فإن بعضها يرجع إلى أمور عادية، واشتباهاً فردية، سرعان ما تنكشف، ويزول الالتباس، وبعضها ناشئ عن اشتباه النسخ، أو خطأ

السامعة، ثم يعرف وجه الحق، ويزول الغلط، وبعضها يتحدث عن اختلاف اللهجات في التلفظ بالكلمة الواحدة، وبعضها تفسير مزجي، أو بالمرادف، أو تأويل.. إلى آخر ما سيأتي البحث فيه بشيء من التفصيل. هذا كله.. عدا عن الروايات، التي جاءت من طرق الغلاة، والكذابين، والوضاعين..

وعدا عن الروايات التي تذكر بعض الأدعية، أو الأقوال، التي تخيل بعض الناس أنها قرآن، لأن فلاناً الصحابي قرأها، أو كتبها في حاشية مصحفه، فلم يلتفت الناقل إلى أن من الجائز أن يكتب الإنسان بعض الأدعية، أو غيرها مما يراه مناسباً، في موضع يسهل عليه الرجوع إليه..

إلى غير ذلك مما سيأتي: أنه لا يصح في نفسه، أو لا يصح الاستدلال به على ذلك..

وإذا ما بقيت بقية؛ فإنها - لو صح سندها - لا تعدو عن أن تكون أخبار آحاد، كما نص عليه الشوكاني وغيره^(١)، لا يلتفت إليها، ولا يعتمد عليها، بعد قيام الشواهد والبراهين القاطعة على خلافها.

ولسوف يتضح كل ذلك وسواه فيما يأتي من فصول إن شاء الله تعالى.. بحيث لا يبقى ثمة عذر لمعتذر، ولا حيلة لمتطلب حيلة..

(١) إرشاد الفحول ص ٣٠.

السياسة وشائعات التحريف:

وأخيراً.. فإننا قد نجد في بعض النصوص: ما يشير إلى أنه قد كان ثمة محاولة، تستهدف النيل من الخليفة الثالث عثمان؛ وذلك ببث شائعات مفادها: أنه بجمعه الناس على مصحف واحد - وهو العمل الذي أيده علي «عليه السلام» - قد تسبب في ضياع جانب من النص القرآني..

وقد لا نجد مانعاً من احتمال أن يكون لعائشة، ومن يدور في فلكها، دور في تزويج شائعات كهذه، وذلك بما يقدمونه من روايات في هذا المجال..

ولعل مما يدل على ما ذكرناه، ما نقل عن علي عليه السلام، من محاولته الذب عن الخليفة الثالث، فيما جعلوه طعناً عليه، حينما قال «عليه السلام»: «لا تقولوا في عثمان إلا خيراً؛ فوالله، ما فعل الذي فعل في المصاحف، إلا عن ملأٍ منا إلخ..»^(١).

ولكننا نجد إلى جانب ذلك نصوصاً أخرى، عن عائشة، وغيرها، ممن تلتقي معهم في الخط السياسي العام، تحاول إرجاع أمر ضياع جانب من النص القرآني إلى زمن متقدم على زمان عثمان، كرواية أكل الداجن للصحيفة، التي فيها قرآن، وهم متشاغلون بوفاة رسول

(١) الإتيان ج ١ ص ٥٩ وستأتي مصادر أخرى، حين الإشارة إلى تأييد أمير المؤمنين «عليه السلام» لعثمان، في قضية جمع الناس على مصحف واحد..

الله «صلى الله عليه وآله»، وكرواية ذهاب قرآن كثير، حينما قتل عدد من القراء في الحرب مع مسيلمة، في زمان أبي بكر..

ويبدو أنه قد كان لمعاوية دور في إثارة بعض هذه الشائعات المغرضة، في هذا المجال؛ فقد روى الطبرسي لنا موقفاً عنيفاً للإمام الحسن المجتبي عليه الصلاة والسلام، مع معاوية؛ يوجه فيه إليه اتهاماً صريحاً في ذلك، حينما يقول له:

«..وتزعم.. أن عمر أرسل إلى أبي: أني أريد أن أكتب القرآن في مصحف..» «ثم تذكر الرواية رفض علي «عليه السلام» تسليم مصحفه، واستياء عمر من ذلك، ثم أمره بجمع القرآن، وكتابته حين يشهد به شاهدان».

ثم يقول الإمام الحسن «عليه السلام» في آخر كلامه: «..ثم قالوا: قد ضاع منه قرآن كثير، بل كذبوا والله، بل هو مجموع محفوظ عند أهله إلخ..»^(١).

فجده «عليه السلام» ينسب حديث طلب عمر من علي مصحفه، ثم أمره بكتابة القرآن بشاهدين - ينسبه - إلى معاوية، بعنوان أنه من مزاعمه..

الأمر الذي يشير إلى عدم واقعية هذا الأمر، وأنه من الشائعات التي أثارها معاوية لتحقيق مآرب معينة.. ويتضح ذلك إذا علمنا: أن القرآن قد كتب في عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، بأمر منه

(١) الإحتجاج ج ٢ ص ٧.

«صلى الله عليه وآله»، وأنه قد كان ثمة مصاحف كثيرة في أيدي الصحابة، في عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»..

فحديث جمع زيد للقرآن بشاهدين، ثم إضافة بعض الآيات بشهادة خزيمة، يصبح موضع شك، وترديد كبير، هذا بالإضافة إلى ما سيأتي من وجوه تزيد من وهن هذه الرواية، وتضعيفها بما لا مزيد عليه..

كما أننا نجد في كلام الإمام الحسن «عليه الصلاة والسلام»، إدانة لأولئك الذين زعموا ضياع جانب من القرآن، وتكذيباً صريحاً لهم.. ثم هو «عليه السلام» يقرر حقيقة تحسم مادة النزاع، وهي أن القرآن مجموع محفوظ عند أهله..

عند أهله!! من هم!؟:

وهذه العبارة تستدعي وقفة قصيرة، لبيان المراد منها..

فهل يريد «عليه السلام»: بأهله: أولئك الحفاظ للقرآن الكريم، من الصحابة، أو من غيرهم، ممن يحتفظ لنفسه بمصحف تام، جمع فيه القرآن!؟

ولا يضر ذلك: أن البعض لم يكن يملك مصحفاً تاماً، ما دام: أن بإمكانه أن يتمم النقص الذي عنده في أي وقت أراد..

وهل نستطيع أن نجد في إطلاق الرواية ما يرجح هذا الوجه!؟..

أم أنه «عليه الصلاة والسلام»، يريد بأهله خصوص أهل البيت «عليهم السلام» وأن المراد: أن خصوص القرآن الذي جمعه رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وكتبه كتابه، أو كتبه عليّ «عليه السلام»، وجعل فيه التأويل والتنزيل وغير ذلك - هذا القرآن - مجموع و محفوظ

عند أهل البيت «عليهم السلام».. وهو في متناول أيدي الجميع..
ولذا.. فلا تصح دعوى أن عمر أراد جمع القرآن في مصحف،
ما دام مصحف النبي «صلى الله عليه وآله» نفسه موجوداً عند أهل
البيت «عليهم السلام»..

وربما يستظهر البعض الوجه الأول، ولا مانع من إرادة الوجهين
معاً على نحو إطلاق الكلام الذي له مفهوم مشكك، أو مراتب وجود
عديدة، كالنور. وهذا ليس من استعمال اللفظ في أكثر من معنى،
ليعترض عليه من يرفض ذلك ويقول بمنعه. وعلى جميع التقادير،
فإنه «عليه السلام» قد أراد تكذيب المزعمة التي جاء بها معاوية
بصورة تامة، وإيراد الدليل القاطع على كذبها.

ونفس هذا الدليل يكون دليلاً على كذب دعواهم نقص القرآن
وضياع كثير منه..

المغرضون.. ليسوا في خط أهل البيت:

بقيت إشارة أخيرة، وهي: أن الذين كانوا يزعمون نقص القرآن،
كانوا وما زالوا موضع نقد وتجريح، من أهل البيت «عليهم السلام»،
ولم يكن ثمة علاقة حميمة تربطهم بهم في أي وقت..

بل لا يجد الإمام الحسن «عليه السلام» حرجاً في توجيه تهمة
الكذب الصراح لهم. ولعلمهم كانوا هم الفريق الذي لا يختلف مع
معاوية، وطموحاته، وتوجهاته، بل هو ينسجم معه، ومعها، سواء في
ذلك قبل عهد معاوية في الحكم، أو بعده..

فلا بد من مراجعة أسامي أولئك الذين يزعمون في رواياتهم

وأقوليلهم ضياع كثير من القرآن. وسوف نجد: أنهم في نفس الاتجاه الذي أشرنا إليه.. على قاعدة البحث عن الفائدة والغاية، والمستفيد من هذا الفعل.

الدفاع عن القرآن، لا عن الحاكم:

هذا.. ولا يفوتنا التنبيه هنا: إلى أن الدفاع عن القرآن، لا يعني، بحال من الأحوال، الدفاع عن الحكام، الذين كان لهم دور إيجابي في الحفاظ عليه..

كما أن الخصومة السياسية، لا يجوز لها أن تتجاوز حدود الشرع والدين، فتصل إلى حد التزوير، ثم النيل من المقدسات، ولاسيما القرآن الكريم..

وبعدما تقدم يتضح، كيف أن مصير كل تلك المحاولات، كان هو الفشل الذريع، والخيبة القاتلة لمثيريها وصانعيها..، حيث لم تلق أذانا صاغية، ولم يلق إليها أحد من المسلمين بالأ.. وهذا هو تصديق قوله تعالى: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) (١)

التحريف الواقع في القرآن:

وبعد.. فإن كل ما تقدم، لا يعني: أنه لا يوجد نصوص، تصرح بأن القرآن قد تعرض للتحريف، والتصرف فيه..

فقد روي عن أبي جعفر « عليه السلام » قوله: أما كتاب الله؛

(١) الآية ٩ من سورة الحجر.

فحرفوا^(١).

و«عن أبي عبد الله الحسين «عليه السلام»، قوله في يوم عاشوراء؛ لجيش يزيد لعنه الله تعالى: «.. فإنما أنتم من طواغيت الأمة، وشذاذ الأحزاب، ونبذة الكتاب، وفتنة الشيطان، وعصبة الآثام، ومحرفي الكتاب، ومطفئي السنن إلخ..»^(٢).

وثمة روايات أخرى، استعملت كلمة: «التحريف».. فمن أرادها فليراجعها^(٣).

ونحتمل قوياً: أن تقرأ الكلمة بالقاف، إشارة إلى ما فعله الخليفة الثالث عثمان بن عفان في المصاحف، حيث حرقها بالنار..

وقد انتقده المسلمون- على ذلك،- حتى سموه- بـ «حراق المصاحف»^(٤).

ويؤيد ذلك: ما رواه الصدوق «رحمه الله»، والحاكم، حول شكوى المصحف، والمسجد، والعنزة، وفيه: «يقول المصحف: يا رب

(١) بصائر الدرجات ص ٤١٣ و ٤١٤ والكافي ج ٨ ص ١٢٥ والبيان ص ٢٤٧.

(٢) مقتل الحسين، للخوارزمي ص ٧ والخطبة في اللهوف ص ٤١، لكن فيه: محرفي الكلم، وتهذيب تاريخ دمشق ج ٤ ص ٣٣٧ وفيه: محرفي الكلام. وراجع: البيان للخوئي ص ٢٤٧.

(٣) راجع: البيان للخوئي ص ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨.

(٤) البيان للخوئي ص ٢٧٧ وتاريخ القرآن للصغير ص ٩٤ و ٩٥ والفتنة الكبرى ج ١ ص ١٨٣ و ١٨٢ و ١٨١.

حرفوني»(١).

وحتى لو قرأنا هذه الكلمة بالفاء؛ فإن هذه الروايات، قاصرة عن الدلالة على أن هذا المصحف، قد امتدت إليه يد الخيانة، بالحذف، أو بالزيادة، أو بالتغيير والتبديل، في ألفاظه ونصوصه..

إذ إن المقصود هو: تحريف معانيه، وتحويلها عن مقاصدها الأصلية، بضروب من التأويلات الباطلة، والوجوه الفاسدة.. وهذا هو ما صرح به الإمام أبو جعفر الباقر «عليه السلام»، فيما كتبه لسعد الخير، حيث يقول: «.. أقاموا حروفه، وحرفوا حدوده، فهم يروونه، ولا يراعونه، والجهال يعجبهم حفظهم للرواية، والعلماء يحزنهم بتركهم للرعاية»(٢).

ولتحريفاتهم لمعاني القرآن شواهد كثيرة، منها ما يرتبط بصفات الله سبحانه، ومنها محاولتهم التشويش في معنى الولي في آية: (إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ)(٣)، ومنها قوله: تعالى (إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ

(١) الخصال ج ١ ص ١٧٥ وآراء حول القرآن ص ٩٧، عن مستدرك الحاكم، عن كتاب الفردوس.

(٢) راجع: الكافي ج ٨ ص ٥٣ وبحار الأنوار ج ٧٥ ص ٣٥٩ والوافي ج ٥ ص ٢٧٤ والمحجة البيضاء ج ٢ ص ٢٦٤ والبيان للخوئي ص ٢٤٩.

(٣) الآية ٥٥ من سورة المائدة.

الرَّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً^(١)، حيث أدخلوا زوجات وأقارب النبي «صلى الله عليه وآله»، بل إن البعض أخرج المعنيين، وأدخل كل من ليس معنياً، أو أدخل خصوص زوجات النبي «صلى الله عليه وآله» دون غيرهن. وغير ذلك كثير.

وعن الصادق «عليه الصلاة والسلام»: «إن رواة الكتاب كثير، وإن رعاته قليل؛ فكم مستصح للحديث، مستغش للكتاب؛ فالعلماء يحزنهم ترك الرعاية، والجهال يحزنهم حفظ الرواية»^(٢).

ومما يلح بصورة ظاهرة، إلى أن المراد بنقص القرآن، نقصه من حيث عدم المعرفة بتفسيره الذي نزل مقترناً بآياته، وبأسباب نزول آياته، وفيمن نزلت، وبتأويله، وعدم الاطلاع على باطنه، لا نقص آياته، وكلماته، وسوره.. ما روي عن الإمام الباقر «عليه الصلاة والسلام»، من أنه قال: «ما يستطيع أحد أن يدعي: أن عنده جميع القرآن: ظاهره وباطنه، غير الأوصياء..»^(٣).

وعنه «عليه السلام»، أنه قال: «لولا أنه زيد في كتاب الله، ونُقِصَ، ما خفي حقنا على ذي-حجى. ولو قد قام-قائمنا صدقه

(١) الآية ٣٣ من سورة الأحزاب.

(٢) الكافي ج ١ ص ٣٩ وآلاء الرحمن ج ١ ص ٢٧.

(٣) الكافي ج ١ ص ١٧٨ وبصائر الدرجات ص ١٩٣ والوافي ج ٢ ص ١٣٠

وتفسير البرهان ج ١ ص ٢ و ١٥.

القرآن»^(١).

فإن الذي يصدّق القائم «عليه الصلاة والسلام»، هو هذا القرآن الفعلي، الموجود بين أيدي الناس؛ حيث إنه في مقام التدليل على ما أضيع لهم من حق، ولوم من لا يقبل الاعتراف بذلك لهم..

ومعنى ذلك، هو أن الإمام الحجة «صلوات الله وسلامه عليه»، لسوف يظهر معاني القرآن على حقيقتها، بحيث لا يبقى فيها أي لبس، أو غموض، بحيث يدرك كل من له حجي وعقل: أن القرآن يصدقه، ولو كان محرفاً حقاً، لم يصدقه القرآن..

فالمراد: أنهم قد حرفوا معانيه، ونقصوها، وأدخلوا فيها ما ليس منها، حتى ضاع الأمر على ذي الحجي..

وشاهد تعرض القرآن للتحريف في معانيه: حذف بعض ما جاء من التأويل لآياته.. وحذف ما أنزله الله تعالى تفسيراً له. وحذف موارد النزول.. واشتباه الأمر، فيما يرتبط بناسخه، ومنسوخه، وغير ذلك..

ثم استبدل ذلك بتأويلات، وتفسيرات أخرى، غير واقعية، واجتهادات خاطئة في بيان ناسخه، ومنسوخه، وما إلى ذلك..

ومن أراد الوقوف على جانب، مما يدل على صحة ما قلناه، من

(١) تفسير البرهان ج ١ ص ٢٢ وتفسير العياشي ج ١ ص ١٣ وفي هامشه عنه، وعن بحار الأنوار ج ١٩ ص ٣٠. وعن إثبات الهداة ج ٣ ص ٤٣ و ٤٤، وتفسير الصافي [المقدمة] ص ٤١.

الابتعاد عن المعاني الحقيقية للقرآن، فليراجع: تفسير الدر المنثور، وجامع البيان، وغير ذلك..

هذا.. ولعل أهل العربية بما يقدمونه من وجوه واحتمالات إعرابية، لا تأخذ بنظر الاعتبار موقع الكلمة في الجملة، وفي السياق العام.. بل يلاحظون الكلمة من حيث هي لفظ، تجوز فيه التراكيب المختلفة - إن أهل العربية، بصنيعهم هذا - قد أسهموا إسهاماً كبيراً في الإبعاد عن المقاصد الإلهية الحقيقية، من الآيات الشريفة، فراجع على سبيل المثال، ما ذكروه من وجوه إعرابية، للآيتين في أول سورة البقرة: ذلك الكتاب لا ريب فيه إلخ.. لتجد صحة ما ذكرناه بصورة جلية وواضحة..

وقد روى عبد الأعلى، قال: قال أبو عبد الله «عليه السلام»: «أصحاب العربية يحرفون كلام الله عزّ وجلّ عن مواضعه»^(١).

وراجع في هذا المجال، كتاب: حجة القراءات، وكتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع، فإن فيه الدليل الواضح على ما نقول.. هذا بالإضافة إلى سائر كتب التفسير، والقراءات، وإعراب القرآن..

بحوث لا بدّ منها:

وبعد.. فإننا إذا أردنا أن نجتث هذه الشجرة الخبيثة - شجرة التشكيك بالقرآن، التي غرسها الحاقدون، وسقاها البسطاء والمغفلون - من جذورها.. فإننا نرى- لزاماً علينا: أن- نبحث بعض الأمور

(١) بحوث في تاريخ القرآن وعلومه ص ٣١٦ والبيان للخوئي ص ٢٤٨.

الأساسية، التي لو اتضحت، فإنه لا يبقى حتى مجال لتوهم هذا الأمر التافه والمشبوه بالنسبة إلى القرآن الكريم..

وهذه الأمور هي:

موضوع جمع القرآن، متى، وعلى يد من كان، وتحدث فيه عن مصحف علي «عليه السلام»، وعن أمور أخرى لها أهميتها في هذا المجال. ثم موضوع نزول القرآن على سبعة أحرف.. وموضوع الرسم القرآني، وما نشأ عنه.. وكذلك في أحوال القراء، وما صدر عنهم، وكذلك موضوع التفسيرات المزجية، وبالمرادف، وما إلى ذلك من أمور..

ولا بد من الحديث أيضاً عن نسخ التلاوة، ومدى واقعيته.

ثم نتحدث عن طائفة من الروايات التي نشأ عنها، أو ساعدت على هذا القول المشؤوم، ونبين بطلانها، أو بطلان الاستناد إليها.. إلى غير ذلك من أمور هامة فرض علينا البحث التعرض لها.

ولأجل ذلك.. فلسوف نعالج هذه الموضوعات، في ضمن الأبواب

والفصول التالية..

الباب الثاني:

القرآن.. المصحف..

- ١ - جمع القرآن.. متى كان؟
- ٢ - جمع القرن في عهد الخلفاء.. هل هو حديث خرافة؟
- ٣ - الترتيب.. والنزول..
- ٤ - مصحف علي..

الفصل الأول:

جمع القرآن.. متى كان؟!!

بداية:

لعل من يراجع ما ورد، ويرد في هذا البحث بدقة، يستطيع أن يستخلص الكثير من الشواهد، والأدلة القاطعة، على أن القرآن، قد جمع في عهد الرسول الأكرم «صلى الله عليه وآله»..

ولكن بما أن استقصاء كل ما يرتبط بهذا الأمر، متعسر، إن لم يكن متعذراً في عجلة كهذه.. فلسوف نكتفي بالإشارة إلى قدر محدود من الشواهد والأدلة على ذلك، تاركين أمر استخلاص المزيد، إلى نباهة القارئ الكريم، وجهده الخاص، إن وجد حاجة ملحة إلى ذلك..

آراء حول الجمع في عهد الرسول:

هذا وقد أكد على جمع القرآن في عهد الرسول الأعظم «صلى الله عليه وآله»، عدد من العلماء والباحثين، مثل: الحارث المحاسبي، والخازن، والزرقاني، والزرکشي، وعبد الصبور شاهين، ومحمد الغزالي، وأبي شامة، والباقلاني^(١)، والحرّ العاملي^(١)، والبلخي، وابن طاووس^(٢)

(١) راجع فيما تقدم، كلاً، أو بعضاً، في: البرهان للزرکشي ج ١ ص ٢٤٠ و ٢٣٨ ومناهل العرفان للزرقاني ج ١ ص ٢٤٠ و ٢٤١ والإتقان للسيوطي ج ١

والسيد شرف الدين^(٣).

وقال الدكتور الصغير: «.. والتحقق العلمي يقتضي: أن يكون القرآن كله قد كتب، وجمع في عهد النبي «صلى الله عليه وآله»، كما يرى ذلك ابن حجر»^(٤). ومن أراد المزيد، فعليه أن يتتبع أقوال العلماء في مصادرها..

ضرورة التعرض لأمر ثلاثة:

ولا بد لنا قبل أن نذكر مستندنا فيما نذهب إليه، أن نشير إلى أمور ثلاثة:

الأول: نشير فيه إلى اهتمام النبي «صلى الله عليه وآله» بالقرآن، وتعليمه إياه للناس، وحثه لهم على قراءته، وحفظه، وختمه، وأن هذا الاهتمام قد استمر بعد وفاته «صلى الله عليه وآله»، جيلاً بعد جيل،

ص ٦٠ وتاريخ القرآن للزنجاني ص ٤٦ و ٤٧ ولباب التأويل للخازن ج ١ ص ٧ وغرائب = القرآن للنيسابوري، (بهامش جامع البيان) ج ١ ص ٢٤ وأكذوبة تحريف القرآن ص ١٧ و ١٨ عن بعض من تقدم، وعن: نظرات في القرآن ص ٣٥ وعن الإنتصار ص ٩٩.

(١) الفصول المهمة ص ١٦٦ للحرّ العاملي.

(٢) أجوبة مسائل موسى جار الله ص ٢٩ و ٣٠.

(٣) راجع: سعد السعود ص ١٩٢ و ١٩٣.

(٤) تاريخ القرآن للصغير ص ٨٥ و راجع ص ٨٧ وكلام ابن حجر في: فتح

الباري ج ٩ ص ١٠.

حتى لم يمض على وفاة النبي «صلى الله عليه وآله» عقدان من الزمن، حتى أصبح قراء القرآن يعدون بعشرات الألوف.. الأمر.. الذي يشير إلى أن أدنى تصرف، أو تحريف - من أي كان - لسوف يثير هؤلاء القراء، أو بعضهم، ويرتفع - من ثم - صوت كثيرين منهم، ممن هم أمثال أبي ذر «رحمه الله تعالى» بالانتديد، والتشنيع، والتحدي.. ولو سكت هؤلاء جميعاً، فلن يسكت الإمام علي «عليه السلام» وسائر أبنائه الأئمة الطاهرين..

وإذا ما كان هذا التعدي على القرآن من الحاكم؛ فلسوف يثير مناوئيه، ويعطي المبرر لخصومه، للطعن عليه، وتضعيف أمره، وزعزعة حكمه من أهون سبيل..

الثاني: نتحدث فيه عن عرض الصحابة القرآن على رسول «صلى الله عليه وآله»، وقراءتهم له عليه..

الثالث: نورد فيه بعض ما يدل على اهتمام الصحابة بختم القرآن في زمنه «صلى الله عليه وآله»، مع إيراد شيء من الأوامر النبوية، التي تحثهم على ختمه باستمرار.

هذا كله.. عدا عن أن التاريخ قد تحدث لنا عن عدد من الصحابة، يقال: إنهم ختموا القرآن عدة ختمات في زمنه «صلى الله عليه وآله»، بالذات كما سيأتي..

وكل ذلك إن دل على شيء، فإنما يدل على أن القرآن لم يجمع بشاهدين، أو بشاهدٍ واحد، كما تريد أن تقرره بعض الروايات..

وفي مقام تفصيل ذلك نقول:

الأمر الأول: الاهتمام بالقرآن:

١ - روي عن علي «عليه السلام»، أنه قال: قال رسول «صلى الله عليه وآله»: من قرأ القرآن حتى يستظهره، ويحفظه؛ أدخله الله الجنة، وشفعه في عشرة من أهل بيته، كلهم قد وجبت لهم النار (١).

وهذه الرواية تحكمها مجموعة من الروايات تنص وتصرح: بأن كل أعمال الإنسان يشترط في قبولها الاعتقاد بولاية الإمام علي وآله الأطهار «عليهم السلام»، وهي كثيرة ومتواترة لفظاً ومعنى، وإجمالاً، وأن من لا يؤاليهم لا نجاة له من النار.

ومن جملة ذلك: حديث السلسلة الذهبية، وقوله «عليه السلام»: وأنا من شروطها.. هذا فضلاً عن الآيات القرآنية الناطقة بذلك، أو المتضمنة لهذا المعنى، وآية: (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ) (٢).

وفي هذا المعنى وحول تعليم القرآن أحاديث كثيرة.. (٣).

وعن عبادة بن الصامت «رض»: «كان الرجل إذا هاجر، دفعه النبي «صلى الله عليه وآله» إلى رجل منا يعلمه القرآن. وكان لمسجد

(١) مجمع البيان ج ١ ص ١٦.

(٢) الآية ٦٧ من سورة المائدة.

(٣) راجع: المصدر السابق وصحيح البخاري ج ٣ ص ١٤٩ ومستدرك الحاكم.

ومجمع الزوائد ج ٧ ص ١٥٩ حتى ص ١٦٥ وحلية الأولياء، ج ٤ ص ١٩٤

والترغيب والترهيب ج ٢ ص ٣٤٢ فما بعدها. والنشر ج ١ ص ٢ - ٦.

رسول الله «صلى الله عليه وآله» ضجة بتلاوة القرآن، حتى أمرهم رسول الله «صلى الله عليه وآله»: أن يخفضوا أصواتهم؛ لئلا يتغالطوا»^(١).

وفي نص آخر: «كان الرجل إذا هاجر إلى المدينة، دفعه النبي «صلى الله عليه وآله» إلى رجل من الحفظة؛ ليعلمه القرآن. وكثر عدد الحفظة في عهد رسول الله، وقتل في عهده في بئر معونة، زهاء سبعين من القراء»^(٢).

وحينما جاءه «صلى الله عليه وآله» وفد عبد القيس، أمر بكل رجلٍ منهم رجلاً من المسلمين، ينزله عنده، ويقرؤه القرآن، ويعلمه الصلاة.

فمكثوا جمعة، ثم دعاهم؛ فوجدهم: قد كادوا أن يتعلموا، وأن يفقهوا؛ فحولهم إلى غيره، ثم تركهم جمعةً أخرى؛ فوجدهم قد قرؤوا

(١) مناهل العرفان ج ١ ص ٢٣٤ وراجع ص ٣٠٨ ومسند أحمد ج ٥ ص ٣٢٤ = والبيان للخوئي ص ٢٧٤ وتاريخ القرآن للصغير ص ٨٠ ومباحث في علوم القرآن ص ١٢١ وحياة الصحابة ج ٣ ص ٢٦٠ عن: الطبراني، والحاكم والبيهقي. ومستدرک الحاكم ج ٣ ص ٣٥٦: وهذان الأخيران ذكرا ذلك إلى قوله: يعلمه القرآن.

(٢) راجع: كنز العمال ج ٢ ص ٢٢٣ عن الطبراني في الكبير، والحاكم، والحاكم في المستدرک، والبخاري، ومسلم، ومناهل العرفان ج ١ ص ٣٠٨ و ٢٣٥ وتاريخ القرآن للزنجاني ص ٤٠.

وفقهوا^(١).

أضف إلى ذلك: أنهم يقولون: إن رسول الله «صلى الله عليه وآله»، قد بعث معاذاً وأبا موسى إلى اليمن، وأوصاهما: أن يعلما الناس القرآن^(٢).

ويقولون كذلك: إنه «صلى الله عليه وآله»، قد أرسل مصعب بن عمير إلى المدينة، قبل الهجرة، ومعاذاً إلى مكة بعد الفتح؛ من أجل ذلك أيضاً^(٣).

وذكر البعض: أن ابن أم مكتوم، ومصعب بن عمير، قدما إلى المدينة، وجعلا يعلمان الناس القرآن^(٤).

وفئة القراء، كانت معروفة في زمنه «صلى الله عليه وآله»، وأصبح الناس يذكرون لها مواصفات معينة، تختص بها، فقد قال رجل لأبي الدرداء - في زمنه «صلى الله عليه وآله» - : «يا معشر القراء، ما بالكم أجبن منا، وأبخل إذا سئلتم، وأعظم لقمأ إذا أكلتم إلخ..»^(٥).

(١) المصنف للصنعاني ج ٩ ص ٢٠١.

(٢) حلية الأولياء ج ١ ص ٢٥٦ وحياة الصحابة ج ٣ ص ٢٢١ عنه.

(٣) راجع: مناهل العرفان ج ١ ص ٣٠٨ وأنساب الأشراف ج ١ ص ٢٥٧ و ٢٤٣.

(٤) طبقات ابن سعد (ط صادر) ج ٢ ص ٢٠٦.

(٥) راجع: حلية الأولياء ج ١ ص ٢١٠ وحياة الصحابة ج ٢ ص ٥٠٧.

كما أن إطلاق اسم القراء على الذين قتلوا في بئر معونة قد كان في عهده «صلى الله عليه وآله»..(١).

بل لقد روي عنه «صلى الله عليه وآله» قوله: أكثر منافقي هذه الأمة قراؤها(٢).

ولعل ذلك بسبب ما يحصل لهم من المغرور- والمعجب.. وما يمارسونه من رياء ونحوه. ويدل على ذلك: ما ورد في رواية أخرى عنه «صلى الله عليه وآله»: عوذوا بالله من جبّ الحزن. قالوا يا رسول الله، وما جبّ الحزن؟

قال: واد في قعر جهنم تتعوذ منه جهنم كل يوم أربع مئة مرة، أعده الله تعالى للقراء المرأئين بأعمالهم. وإن أبغض الخلق إلى الله عزّ وجلّ قارئ يزور العمال(٣).

وأخيراً.. فإن النبي «صلى الله عليه وآله»، قد قرر: أنه إنما يصلي بالناس، ويتأمر عليهم، أكثرهم جمعاً، أو أخذاً، للقرآن، أو أقرؤهم. حسبما ورد في الروايات(٤).

(١) راجع: تاريخ الخميس ج ١ ص ٤٥١ وحلية الأولياء ج ١ ص ١٢٣.

(٢) الفائق ج ٤ ص ١١.

(٣) المعجم الأوسط للطبراني ج ٣ ص ٢٦١ ومجمع الزوائد ج ٧ ص ١٦٨ عنه.

(٤) الطبقات الكبرى لابن سعد (ط دار صادر) ج ٧ ص ٨٩ وراجع: أنساب

الأشراف ج ١ ص ٢٦٤ وكشف الأستار ج ٢ ص ٢٦٦ و ج ١ ص ٢٢٩ و

٢٣٠ ومجمع الزوائد ج ٥ ص ٢٥٥ و ج ٧ ص ١٦١ و ج ٢ ص ٦٤ و ٦٣

٢ - وقد استمر هذا الأمر، بعد رسول الله «صلى الله عليه وآله» أيضاً، قال أبو عبيدة: إن ابن مسعود، إذا أصبح، خرج، أتاه الناس إلى داره، فيقول: على مكانكم.

ثم يمرّ بالذين يقرؤهم القرآن، فيقول: يا فلان، بأي سورة أنت؟ فيخبره إلخ.. (١)

كما ويظهر: أن علياً أمير المؤمنين، كان أيضاً يقوم بمهمة تعليم القرآن، فقد قال أبو عبد الرحمن السلمي، الذي أخذ عاصم القرآن عنه: قرأت القرآن كله على علي بن أبي طالب «عليه السلام» (٢). وعن عاصم بن كليب، عن أبيه، قال: كان علي «عليه السلام» في المسجد - أحسبه قال: مسجد الكوفة - فسمع ضجة شديدة، قال: ما هؤلاء؟

قالوا: قوم يقرؤون القرآن، أو يتعلمون القرآن.

فقال: أما إنهم كانوا أحب الناس إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله»

وحياة الصحابة ج ٢ ص ٥٤ والترغيب والترهيب ج ٢ ص ٣٥٢ وتفسير القرآن العظيم ج ٤ [الذيل] ص ٢٨.

(١) المصنف لعبد الرزاق ج ٣ ص ٣٦٦ ومجمع الزوائد ج ٧ ص ١٦٧ عن الطبراني وحياة الصحابة ج ٣ ص ٢٥٥.

(٢) الكنى والألقاب ج ١ ص ١١٦. وسيأتي المزيد من المصادر إن شاء الله تعالى.

وآله»^(١).

كما أن علياً «عليه السلام» قد فرض لمن قرأ القرآن: ألفين،
ألفين^(٢).

ويروى عنه «عليه الصلاة والسلام»، أنه قال: من ولد في
الإسلام؛ فقرأ القرآن؛ فله في بيت المال، في كل سنة مائة دينار؛ إن
أخذها في الدنيا، وإلا أخذها في الآخرة^(٣).

وفي زمن عمر بن الخطاب، بعث أبو موسى الأشعري، إلى
القراء، الذين جمعوا القرآن في البصرة؛ فدخل عليه منهم زهاء ثلاث
مئة^(٤).

وعند ابن زنجويه: أن عمر بن الخطاب هو الذي طلب من أبي

(١) كشف الأستار عن مسند البزار ج ٣ ص ٩٤ ومجمع الزوائد ج ٧ ص ١٦٢
عنه، وراجع ص ١٦٦ عن الطبراني في الأوسط والبزار.

(٢) كنز العمال ج ٢ ص ٢١٩ عن البيهقي في شعب الإيمان، وسعيد بن
منصور.

(٣) كنز العمال ج ٢ ص ٢١٩ عن البيهقي في شعب الإيمان، والخصال ج ٢
ص ٦٠٢ ومجمع البيان ج ١ ص ١٦ ووسائل الشيعة ج ٤ ص ٨٣٨ و ٨٣٩.

(٤) صحيح مسلم ج ٣ ص ١٠٠ ومشكل الآثار ج ٢ ص ٤١٩ وحلية الأولياء ج ١
ص ٢٥٧ و ٣٦٦ وكنز العمال ج ٢ ص ١٤٠ و ١٤١.

وبقية المصادر ذكرناها في فصل: أوهم وأباطيل في نسخ التلاوة، حين الحديث
عن فقرة: ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب، ويتوب الله على من تاب.

موسى إحصاء القراء عنده؛ فأرسل إليه: أنهم عنده: ثلاث مئة، وبضعة رجال^(١).

بل إنهم ليقولون: إن من حضر معركة صفين من القراء، كانوا زهاء ثلاثين ألفاً^(٢).

فكيف بمن لم يحضرها منهم.

ومهما فرضنا: أن في هذا الرقم مبالغة وارتفاع؛ فإنه يحكي ولا شك عن كثرة ساحقة لهم، تقدر بالألوف الكثيرة.. ومما يشير إلى ذلك: أنهم يقولون: إنه قد رفع في صفين، بمناسبة التحكيم زهاء خمس مئة مصحف، قال المنقري: هي عظام مصاحف العسكر^(٣).

كما ويقولون: إن معاوية شخص من مسكن إلى الكوفة؛ فنزل بين النخيلة، ودار الرزق، معه قصاص أهل الشام، وقرأؤهم؛ فقال كعب بن جعيل التغلبي:

من جسر منبج أضحى غب عاشرة في نخل مسكن تتلى حوله
السور^(٤)

وكان أبو الدرداء، الذي توفي في أواخر خلافة عثمان، أو أواخر

(١) كنز العمال ج ٢ ص ١٨٣ عن ابن زنجويه.

(٢) صفين للمنقري ص ١٨٨.

(٣) راجع: صفين ص ٤٧٨ ومروج الذهب ج ٢ ص ٣٩٠ وتاريخ القرآن للأبياري ص ١٥٢.

(٤) أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج ٣ ص ٤٢.

خلافة علي «عليه السلام» - كان - يقول:

«أعددت من يقرأ عندي؛ فعددتهم ألفاً وست مئة ونيفاً»^(١).

وحين خرج عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث، كان في جيشه سرية، تسمى سرية القراء وكان فيها كميل بن زياد «رحمه الله تعالى» وسعيد بن جببير، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، وغيرهم^(٢).

بل يقول أبو هلال العسكري: «إن أكثر القراء والفقهاء، كانوا من الموالي، وكانوا جلّ من خرج عليه أي على الحجاج مع ابن الأشعث»^(٣).

وجملة من كان مع ابن الأشعث مئة ألف مقاتل، ممن يأخذ العطاء، ومعهم مثلهم من مواليهم^(٤).

وكل ذلك يدل على مدى اهتمام الناس بالقرآن، وحفظه، وعلى كثرة حفظته وقراءه.

الأمر الثاني: عرض القرآن:

وبعد.. فإنهم يقولون: إن ابن مسعود قد شهد العرضة الأخيرة،

(١) راجع: التمهيد في علوم القرآن ج ٢ ص ١٨٦.

(٢) تاريخ الأمم والملوك ج ٦ ص ٣٥٠ والكامل في التاريخ ج ٤ ص ٤٧٢
والبداية والنهاية ج ٩ ص ٤٢ و ٤٧.

(٣) الأوائل ج ٢ ص ٦٢.

(٤) البداية والنهاية ج ٩ ص ٤١.

فعلم ما نسخ وما بدل^(١).

وقال البغوي في شرح السنة: «إن زيد بن ثابت شهد العرصة الأخيرة، التي بين فيها ما نسخ، وما بقي. وكتبها له «صلى الله عليه وآله»، وعرضها عليه. وكان يقرئ الناس بها، حتى مات؛ ولذلك اعتمده أبو بكر و عمر في جمعه، وولاه عثمان كتب المصاحف»^(٢).

وقال الراغب، عن أبي بن كعب: «..إنما أخذ الناس بقراءته، لكونه كان آخر من يقرأ على رسول الله.

وقال ابن عباس «رض»: «إنا نأخذ بالآخر، من قول رسول الله «صلى الله عليه وآله» وفعله»^(٣).

ونقل الزركشي، عن الذهبي: إن الذين عرضوا القرآن على

(١) راجع: طبقات ابن سعد ج ٢ قسم ٢ ص ١٠٤ و ص ٤ وكنز العمال ج ٢ ص ٢٢٤ و ٢٢٥ عن ابن عساكر، وكشف الأستار ج ٣ ص ٢٥١ ومجمع الزوائد ج ٩ ص ٢٨٨ عن أحمد، والبزار، ورجال أحمد رجال الصحيح، وفتح الباري ج ٩ ص ٤٠ و ٤١ والإستيعاب (بهامش الإصابة) ج ٢ ص ٣٢٢ ومشكل الآثار ج ١ ص ١١٥ و ج ٤ ص ١٩٦ والنشر ج ١ ص ٣٢.

(٢) الإتيقان في علوم القرآن للسيوطي ج ١ ص ٥٠ و (طدار الفكر) ج ١ ص ١٤٠ عن البغوي، وتاريخ القرآن للزنجاني ص ٣٩ و ٤٠ و راجع: المعارف لابن قتيبة ص ٢٦٠، والمفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ج ٨ ص ١٣٤ عنه.

(٣) محاضرات الأدباء المجلد الثاني، جزء ٤ ص ٤٣٨.

النبيّ «صلى الله عليه وآله» سبعة: عثمان بن عفان، وعلي «عليه السلام»، وأبي، وابن مسعود، وزيد، وأبو موسى، وأبو الدرداء^(١). ولكن ما ذكره البغوي، بالنسبة لزيد بن ثابت، محل شك كبير، لاسيما وأن محمد بن كعب لم يذكره في جملة من جمع القرآن في عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله».

وسياتي المزيد من الأمور التي توجب المزيد من الريب في هذا الأمر، في سياق البحوث الآتية.

الأمر الثالث: ختم القرآن في العهد النبوي: قد ورد في الروايات:

١ - إن النبيّ «صلى الله عليه وآله» قد أمر عبد الله بن عمرو بن العاص، بأن يختم القرآن في كل سبع ليال، أو ثلاث، مرة. وقد كان يختمه في كل ليلة، والقصة معروفة ومشهورة، في كتب الحديث عند أهل السنة^(٢).

(١) راجع: البرهان للزركشي ج ١ ص ٢٤٢ و ٢٤٣.

(٢) راجع: صحيح البخاري ج ٣ ص ١٥١ و ١٥٢ وتفسير ابن كثير ج ٤ [الذيل] ص ٤٩ عن البخاري، ومسلم، وأبي داود والنسائي، وكنز العمال ج ١ ص ٥٤١ وج ٢ ص ٢٠٨ و ٢١١ عن بعض هؤلاء، وعن: ابن عساكر، وابن مندة، وسنن الدارمي ج ٢ ص ٤٧١ والبرهان للزركشي ج ١ ص ٤٧١ عن الباجي، وسنن أبي داود ج ٢ ص ٥٤ و ٥٥ والجامع الصحيح للترمذي ج ٥ ص ١٩٦ و ١٩٧ والمصنف للصنعاني ج ٣ ص ٣٥٦ ومسند أحمد ج ٢

٢ - عن محمد بن كعب القرظي: كان ممن يختم القرآن، ورسول الله حي،- عثمان- بن عفان،- و-علي بن أبي طالب،- و-عبد الله بن مسعود(١).

٣ - كان سعيد بن عبيد يلقب بـ «القارئ»(٢).

٤ - أمر النبي «صلى الله عليه وآله» سعد بن المنذر: أن يقرأ القرآن في ثلاث: فكان يقرؤه كذلك، حتى توفي(٣).

٥ - وأمر النبي «صلى الله عليه وآله» قيس بن أبي صعصعة: أن يقرأ القرآن في خمس عشرة(٤).

٦ - وعن العرباض بن سارية؛ مرفوعاً: من ختم القرآن، أو قال

ص ١٦٣ ونوادير الأصول ص ٢٢١ والإتقان ج ١ ص ١٠٤ و ١٠٥ عن بعض من تقدم.

(١) الجامع لأحكام القرآن ج ١ ص ٥٨ وكنز العمال ج ٢ ص ٣٧٤.

(٢) الإصابة ج ٢ ص ٥٠ ومباحث في علوم القرآن ص ١٢٠ وغير ذلك من مصادر تقدمت.

(٣) الإتقان ج ١ ص ١٠٤ و ٧٢ عن أحمد، وأبي عبيد، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير ج ٤ [الذيل] ص ٤٩ وفتح الباري ج ٩ ص ٤٩ ومحاضرات الراغب، المجلد الثاني، الجزء الرابع ص ٤٣٦ ومجمع الزوائد ج ٧ ص ١٧١.

(٤) الإتقان ج ١ ص ١٠٤ عن أبي عبيد، وغيره وتفسير القرآن العظيم لابن كثير ج ٤ [الذيل] ص ٤٩ ومحاضرات الراغب، المجلد الثاني الجزء الرابع ص ٤٣٦.

من جمع القرآن؛ فله دعوة مستجابة^(١).

٧ - وروى الترمذي وغيره: أحب الأعمال إلى الله الحال الممرتحل، المذي- يضرب- من أول- القرآن- إلى آخره.. كلما حلّ ارتحل^(٢).

٨ - وقد أيد الصدوق عدم صحة القول بتحريف القرآن، بما روي من ثواب ختم القرآن، والنهي عن قراءة كله في ليلة واحدة، وأنه لا يجوز أن يختم في أقل من ثلاثة أيام، فراجع^(٣).

٩ - وعنه «صلى الله عليه وآله»: إذا ختم العبد القرآن، صلى عليه عند ختمه ستون ألف ملك^(٤).

١٠ - وعنه «صلى الله عليه وآله»: إن لصاحب القرآن عند كل

(١) النشر في القراءات العشر ج ٢ ص ٤٥٢ و ٤٥٣ والإتقان ج ١ ص ١١١ عن الطبراني وعن ابن عباس في كنز العمال ج ١ ص ٤٨٢ عن البيهقي في شعب الإيمان، وعن ابن عدي في الكامل ومجمع الزوائد ج ٧ ص ١٧٢.

(٢) الإتقان ج ١ ص ١١١ و ثواب الأعمال ص ١٢٧ و ١٢٨ وفي هامشه عن الكافي وعن النهاية وكنز العمال ج ١ ص ٥٣٧ عن الترمذي، وأبي داود، وج ٢ ص ٢٠٨ عن الرامهرمزي في الأمثال ونوادر الأصول ص ٣٣٥.

(٣) راجع المحجة البيضاء ج ٢ ص ٢٦٤ عن اعتقادات الصدوق، وأوائل المقالات والنشر ج ٢ ص ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ بعدة أسانيد، وبألفاظ مختلفة.

(٤) كنز العمال ج ١ ص ٤٥٤ عن الديلمي في الفردوس.

ختم دعوة مستجابة إلخ..(١).

١١ - من ختم القرآن صلّت عليه الملائكة حتى يمسي، ومن ختمه آخر النهار، صلّت عليه الملائكة حتى يصبح(٢).

١٢ - وعنه «صلى الله عليه وآله»: من قرأ القرآن في سبع، فذلك عمل المقربين، ومن قرأه في خمس ذلك عمل الصديقين إلخ، وتذكر الرواية أيضاً سؤالهم عن ختمه في ثلاث، ونهيه «صلى الله عليه وآله» لهم عن ذلك(٣).

١٣ - وعن جابر بن عبد الله: من قرأ القرآن، أو جمع القرآن، كانت له عند الله دعوة مستجابة إلخ..(٤).

١٤ - وعنه «صلى الله عليه وآله»: إذا ختم أحدكم؛ فليقل: اللهم أنس وحشتي في قبري(٥).

١٥ - وكان النبي «صلى الله عليه وآله» إذا ختم جمع أهله، ودعا(٦).

(١) كنز العمال ج ١ ص ٤٥٧ عن الخطيب في تاريخه، وص ٤٦١ عن البيهقي في شعب الإيمان، والنشر ج ٢ ص ٤٥٣.

(٢) كنز العمال ج ١ ص ٤٦١ عن مسند أحمد.

(٣) كنز العمال ج ١ ص ٤٧٩ عن الحكيم الترمذي في نوادره.

(٤) مجمع الزوائد ج ٧ ص ١٦٢ و ١٦٣ عن الطبراني في الأوسط.

(٥) كنز العمال ج ١ ص ٥٣٧ عن الديلمي في الفردوس.

(٦) كنز العمال ج ٢ ص ٢٢٦ عن ابن النجار ولكن في مجمع الزوائد ج ٧

١٦ - من شهد فاتحة الكتاب حين يستفتح، كان كمن شهد فتحاً في سبيل الله، ومن شهد خاتمة حين يختمه، كان كمن شهد الغنائم^(١).

١٧ - وكان «صلى الله عليه وآله»: يدعو عند ختم القرآن: اللهم ارحمني بالقرآن إلخ..^(٢).

١٨ - وعنه «صلى الله عليه وآله»: إقرأ القرآن في كل سبع ولا تزدد^(٣).

١٩ - وكان «صلى الله عليه وآله» إذا ختم، يقرأ من أول القرآن قدر خمس آيات..^(٤).

أقول: ومعنى ذلك: هو أن القرآن كان مجموعاً، معروفاً أوله من آخره.

٢٠ - وقرأ ابن عباس على أبي، فلما ختم ابن عباس، قال: استفتح بالحمد، وخمس آيات من البقرة، هكذا قال لي النبي «صلى الله عليه

ص ١٧٢: أن أنس بن مالك كان يفعل ذلك.

(١) كنز العمال ج ١ ص ٤٨٢ و ٤٨٣ عن محمد بن نصر، وعن ابن الضريس، وعن أبي الشيخ والديلمي.

(٢) البرهان للزركشي ج ١ ص ٤٧٥ عن البيهقي في شعب الإيمان ودلائل النبوة، والنشر ج ٢ ص ٤٦٤.

(٣) البرهان للزركشي ج ١ ص ٤٧٠ و ٤٧١ عن أبي داود.

(٤) نوادر الأصول ص ٣٣٤ و ٣٣٥.

وآله» حين ختمت عليه^(١).

والحديث يفيد: أن القرآن كان مجموعاً، معروفاً أوّله، وآخره في زمنه «صلى الله عليه وآله».

٢١ - وقال الطبرسي: «.. إن جماعة من الصحابة، مثل: عبد الله بن مسعود، وأبي بن كعب، وغيرهما، ختموا القرآن على النبيّ «صلى الله عليه وآله» عدة ختمات^(٢).

أي أنهم كانوا يختمون عليه جميع ما كان قد نزل من القرآن إلى تاريخ تلك الختمة..

٢٢ - وكان النبيّ «صلى الله عليه وآله» إذا ختم القرآن دعا قائماً^(٣).

وبعد كل ما تقدم؛ فإننا نشير إلى أن ما نستند إليه، في أن القرآن قد جمع في عهد الرسول «صلى الله عليه وآله»، لا يمكن الإحاطة به مع مصادره في عجلة كهذه، ولكن مالا يدرك كله، لا يترك كله.. فلا بد من التعرض لذلك، ولو على نطاق محدود، فنقول..

شواهد، وأدلة:

ومهما يكن من أمر، فإن ما نريد أن نسجله هنا، لسوف يقتصر

(١) النشر ج ٢ ص ٤٤١ و ٤٤٠ بطرق وألفاظ مختلفة.

(٢) مجمع البيان ج ١ ص ١٥ ومثله إظهار الحق ج ٢ ص ٩٠.

(٣) النشر ج ٢ ص ٤٦٤ و ٤٦٥.

على الأمور التالية:

الدليل الأول: الحكمة البالغة:

ولا شك في أن ترك النبي «صلى الله عليه وآله» للقرآن، الذي هو حجة على أمته، والذي تقوم به دعوته، والفرائض التي جاء بها من عند ربه، وبه يصح دينه - إن تركه - مفزقاً، ولم يجمعه، ولم ينصه، ولم يحفظه، ولم يحكم الأمر في قراءته، وما يجوز من الاختلاف، وما لا يجوز، وفي إعرابه، ومقداره، وتأليف سورته وآيه.. لهو خلاف الحكمة، وخلاف التدبير الصائب، بل إن هذا لا يتوهم في رجل من عامة المسلمين، فكيف برسول رب العالمين، كما قال البلخي، وأيده السيد ابن طاووس «رحمه الله تعالى»^(١).

وعلى حد قول الإمام شرف الدين: «..ومن عرف النبي «صلى الله عليه وآله» في حكمته البالغة، ونبوته الخاتمة، ونصحه لله، وكتابته، ولعباده، وعرف مبلغ نظره في العواقب، واحتياطه على أمته في مستقبلها، [وعرف] أن من المحال عليه أن يترك القرآن منشوراً، مبنوثاً، وحاشا هممه، وعزائمه، وحكمه المعجزة عن ذلك»^(٢).

الدليل الثاني: الواقع التاريخي:

إنه لا يرتاب أحد من الناس، في أنه قد كان للنبي «صلى الله عليه

(١) راجع: سعد السعود ص ١٩٢ و ١٩٣.

(٢) أجوبة مسائل موسى جار الله ص ٣١.

وآله»، كتاب يكتبون الوحي، كان النبي «صلى الله عليه وآله» قد رتبهم لذلك. وقد نص المؤرخون على أسمائهم وقد أنهاهم البعض إلى اثنين وأربعين رجلاً^(١).

ويدل على ذلك أيضاً: نصوص كثيرة جداً، نذكر منها: بالإضافة إلى أنه قد أشير إلى كتابة القرآن في قوله تعالى: (رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ يَتْلُو صُحُفًا مُطَهَّرَةً)^(٢) أنه قد روي عن زيد بن ثابت، قال: «كنت أكتب الوحي لرسول الله «صلى الله عليه وآله». وكان إذا نزل عليه الوحي أخذته برحاء شديدة.. فكنت أدخل عليه بقطعة الكتف؛ أو كسرة؛ فأكتب، وهو يملي علي.. فإذا فرغت، قال: اقرأه؛ فأقرؤه، فإن كان فيه سقط أقامه، ثم أخرج به إلى الناس..»^(٣).

(١) راجع أسماء هؤلاء في: الوزراء والكتاب ص ١٢ و ١٣ والسيرة الحلبية ج ٣ ص ٣٢٦ و ٣٢٧، وتجارب الأمم ج ١ ص ١٦١ و ١٦٢ والبداية والنهاية ج ٧ ص ٣٣٩ فما بعدها.

وراجع بحث (كتاب الوحي) في كتاب: بحوث في تاريخ القرآن وعلومه.. وراجع أيضاً: فتح الباري ج ٩ ص ١٩ و ٢٠ وترجمة زيد بن ثابت في صفة الصفوة ج ١ ص ٧٠٤ وغير ذلك من مصادر.

ملاحظة: لقد استدل الباقلاني على جمع الكتاب في عهده «صلى الله عليه وآله» بما يذكر من وضعه «صلى الله عليه وآله» الكتاب للقرآن راجع: أكذوبة تحريف القرآن ص ١٨ عن الانتصار ص ١٩.

(٢) الآية ٢ من سورة البينة.

(٣) مجمع الزوائد ج ١ ص ١٥٢ عن الطبراني في الأوسط، وتاريخ القرآن

وهذا يعني: أن النبي «صلى الله عليه وآله»، كان يشرف بنفسه مباشرةً على ما يكتب، ويراقبه، ويصححه..

كما أنه يدل على أن أوامره لأصحابه بختم القرآن، إنما يقصد به ختم ما كان عندهم منه، لأنه كان يصلهم تدريجاً.

كما أنه كان «الوحي إذا نزل، أمر أحد الكتاب، كزيد، وغيره: أن يكتب ذلك الوحي»^(١).

وعن البراء: أن النبي «صلى الله عليه وآله» قال له: ادع لي زيداً، وقل له: يجيء بالكثف والدواة، واللوح؛ فلما جاء، قال له: اكتب: لا يستوي القاعدون إلخ..^(٢).

ويؤيد ذلك ما قالوه من أنه قد: «قد ورد: أن جبرئيل «عليه السلام» كان يقول: ضعوا كذا في موضع كذا..»^(٣).

للصغير ص ٨٠ عن أدب الكاتب للصولي ص ١٦٥.

(١) دلائل النبوة للبيهقي ج ١ ص ٢٤١. وراجع: سير أعلام النبلاء ج ٢

ص ٤٢٩ وفي هامشه عن الطبراني ومجمع الزوائد ج ٩ ص ١٧.

(٢) تهذيب تاريخ دمشق ج ٥ ص ٤٤٧ وصحيح البخاري ج ٣ ص ١٤٥ وفتح

الباري ج ٩ ص ٢٠ والبداية والنهاية ج ٧ ص ٣٤٧، وسير أعلام النبلاء ج ٢

ص ٤٢٩ و ٤٣٠ ومسند أحمد ج ٥ ص ١٨٤ و ١٩١.

(٣) راجع: لباب التأويل للخازن ج ١ ص ٨ ومناهل العرفان ج ١ ص ٢٤٠

ومباحث في علوم القرآن ص ١٤٢ عن الإتيان ج ١ ص ٦٢ عن ابن

الحصار.

وعن ابن عباس: أن رسول الله «صلى الله عليه وآله»، كان إذا نزل عليه الشيء دعا من كان يكتب؛ فيقول: ضعوا هذه الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا^(١).

وروي قريب من هذا عن عثمان بن عفان أيضاً^(٢).

(١) الجامع الصحيح للترمذي ج ٥ ص ٢٧٢ وتاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ٤٣ والإتقان ج ١ ص ٦٢ والبرهان للزركشي ج ١ ص ٢٤١ عن الترمذي، والحاكم. والتمهيد ج ١ ص ٢١٣ وتاريخ القرآن للصغير ص ٨١ عن: مدخل إلى القرآن الكريم لدراز ص ٣٤.

لكن في غرائب القرآن للنيسابوري، (بهامش جامع البيان) ج ١ ص ٢٤ ومناهل العرفان ج ١ ص ٢٤٠ هكذا: «ضعوا هذه السورة في الموضع الذي يذكر فيه كذا».

(٢) مستدرک الحاكم ج ٢ ص ٣٣٠ و ٢٢١ وتلخيصه للذهبي (بهامشه)، وغريب الحديث ج ٤ ص ١٠٤، والبرهان للزركشي ج ١ ص ٢٣٤ و ٢٣٥ وراجع ص ٦١ وغرائب القرآن (بهامش جامع البيان) ج ١ ص ٢٤ وفتح الباري ج ٩ ص ١٩ و ٢٠ و ٣٩ و ٣٨، وكنز العمال ج ٢ ص ٣٦٧ عن أبي عبيد في فضائله، وابن أبي شيبة، وأحمد، وأبي داود، والترمذي، وابن المنذر، وابن أبي داود، وابن الأنباري معاً في المصاحف، والنحاس في ناسخه، وابن حبان، وأبي نعيم في المعرفة، والحاكم وسعيد بن منصور، والنسائي، والبيهقي، وفواتح الرحموت (بهامش = = المستصفي) ج ٢ ص ١٢ عن بعض من ذكر، والدر المنثور ج ٣ ص ٢٠٧ و ٢٠٨ عن بعض من ذكر، وعن أبي الشيخ، وابن مردويه ومشكل الآثار ج ٢ ص ١٥٢ والبيان ص ٢٦٨ عن بعض من تقدم، وعن الضياء في المختارة، ومنتخب

ويشهد له أيضاً: ما روي عن عثمان بن أبي العاص، حيث ذكر مورداً حصل فيه ذلك.. (١).

ويؤيده رواية أخرى عن ابن عباس، والسدي.. (٢).

ولكننا نعتقد: أن ذلك قد حصل في موارد قليلة، حيث إن القرآن نزل في معظمه سوراً كاملة، باستثناء سورة البقرة على ما يظهر، وسيأتي بعض ما يرتبط بذلك، حين الحديث عن المصاحف في زمنه «صلى الله عليه وآله»..

ويلاحظ هنا:

الف: إنه يبدو أن كتابة القرآن قد بدأت في مكة، ويشهد لذلك ما

كنز العمال (بهامش مسند أحمد) ج ٢ ص ٤٨ وراجع: بحوث في تاريخ القرآن وعلومه ص ١٠٣ ومناهل العرفان ج ١ ص ٣٤٧ ومباحث في علوم القرآن ص ١٤٢ عن بعض من تقدم، وتاريخ القرآن للصغير ص ٩٢ عن أبي شامة في المرشد الوجيز.. وجواهر الأخبار والآثار (بهامش البحر الزخار) ج ٢ ص ٢٤٥ عن أبي داود، والترمذي، وسنن أبي داود ج ١ ص ٢٠٩ والسنن الكبرى للبيهقي ج ٢ ص ٤٢ وأحكام القرآن للجصاص ج ١ ص ١٠ ومسند أحمد ج ١ ص ٥٧ و ٦٩.

(١) الإتيان ج ١ ص ٦٠ وراجع: التمهيد ج ١ ص ٢١٣، وبحوث في تاريخ القرآن وعلومه ص ١٠٣، ومباحث في علوم القرآن ص ١٤٠ و ١٤٥ عن أحمد بإسناد حسن وكنز العمال ج ٢ ص ١٠ عن أحمد.

(٢) راجع: تفسير مجمع البيان ج ٢ ص ٣٩٤ والجامع لأحكام القرآن ج ١ ص ٦٠ و ٦١ والتمهيد ج ١ ص ٢١٣.

روي في حديث إسلام عمر بن الخطاب: أنه وجد في بيت أخته صحتين، كتب فيهما طائفة من القرآن، فالتمس لها قارئاً؛ فلما قرئت عليه أسلم^(١)..

كما وصرح العسقلاني وغيره بأن أول من كتب القرآن بمكة من قريش: عبد الله بن سعد بن أبي سرح^(٢).

ونحن نرى: أن علياً «عليه السلام» هو أول من كتب، لأنه أول من أسلم، وكان القرآن ينزل لعدة سنوات، ولم يكن ابن أبي سرح قد أسلم بعد، وحتى لو كان قد أسلم، فإنه لم يكن يجرؤ على كتابة القرآن للرسول «صلى الله عليه وآله».

وقال ابن كثير: معلقاً على دعوى: أن أبي بن كعب أول من كتب الوحي: «السور المكية لم يكن أبي بن كعب حال نزولها، وقد كتبها الصحابة بمكة»^(٣).

ب: هذا.. ولا يبعد أن يكون المسلمون قد نقلوا ما كتبوه من القرآن إلى المدينة، ولأجل ذلك نجد بعض الآيات المكية في سور

(١) تاريخ القرآن للأبياري ص ١٠٨ و ١٠٩ و علوم القرآن الكريم ص ١٥٣

وراجع: الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله» ج ٢ ص ٨٧ -

٩٠ عن طائفة كبيرة من المصادر وراجع: كشف الأستار ج ٣ ص ١٦٩

ومجمع الزوائد ج ٩ ص ٦٣.

(٢) فتح الباري ج ٩ ص ١٩ والسيرة الحلبية ج ٣ ص ٣٢٦.

(٣) البداية والنهاية ج ٧ ص ٣٤٠.

مدنية، وبالعكس^(١)، وإن كان ربما يقال: إنهم قد حفظوا تلك الآيات، ثم دونوها من جديد في المدينة.

ج: إننا نلاحظ: أن أول ما نزل عليه «صلى الله عليه وآله» من القرآن، قد جاء فيه ذكر القراءة، والكتابة بالقلم، بل قيل: إنه نزل مكتوباً في قطيفة^(٢)، ألا وهو قوله تعالى: (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ)^(٣). كما ونجد إشادة القرآن بالقلم وما يسطرون، ثم هو قد ذكر أدوات الكتابة، كالقلم والرق، والقرآن والمداد.. في مواضع من كتابه الكريم.

الدليل الثالث: لا تكتبوا عني سوى القرآن:

هذا.. وقد روى أهل السنة عن النبي «صلى الله عليه وآله» - وإن كنا نعتقد بعدم صحة ذلك -: أنه «صلى الله عليه وآله»، قد منع من كتابة أي شيء سوى القرآن، وأنه «صلى الله عليه وآله» قال: لا تكتبوا عني إلا القرآن، ومن كتب عني شيئاً غير القرآن فليمحاه^(٤).

(١) الإتيان ج ١ ص ١٤ - ١٨.

(٢) الإتيان ج ١ ص ٢٤ عن ابن أشته في كتاب المصاحف وراجع: علوم القرآن الكريم ص ١٥٤.

(٣) الآيات ١ - ٣ من سورة الفلق.

(٤) راجع: تأويل مختلف الحديث ص ٢٨٦ وجامع بيان العلم ج ١ ص ٧٦ ومسند أحمد ج ٣ ص ٢١ و ١٢ و ٣٩ و ٥٦ و ج ٦ ص ١٨٢ وسنن الدارمي ج ١ ص ١١٩ وتقييد العلم ص ٢٨ حتى ص ٣٢ ومجمع الزوائد ج ١ ص ١٥١ عن

ولعله - لو صح الحديث، ولا نراه صحيحاً بأي وجه - قد قال ذلك لخصوص من كانوا يكتبون الوحي بين يديه «صلى الله عليه وآله»؛ حرصاً منه «صلى الله عليه وآله»، - على أن - لا - يختلط القرآن بتفسيراته، وتأويلاته، التي يذكرها «صلى الله عليه وآله» من وقت لآخر؛ إذ قد يوجب ذلك أن يشتهب الأمر على البعض، أو حتى، قد يحاول البعض: أن يدخل بعض ذلك من عند نفسه..

لا أنه «صلى الله عليه وآله» قد منع من كتابة غير القرآن مطلقاً في زمانه، كما زعمه البعض^(١).

بل لا حاجة لهذه التمحلات أيضاً، فإنه «صلى الله عليه وآله» كان يستطيع أن يقول لهم: اكتبوا هذا التفسير في الحاشية، أو بخط أكبر أو أصغر، أو بلون آخر.. أو نحو ذلك. هذا عدا عن أن كلام النبي «صلى الله عليه وآله» لا يشبه آيات القرآن ولا يشتهب بها.

الدليل الرابع: تأليف القرآن عند الرسول:

عن زيد بن ثابت، قال: «كنا عند رسول الله «صلى الله عليه وآله» نؤلف القرآن من الرقاع».

قال الحاكم: «وفيه الدليل الواضح، على أن القرآن إنما جمع على

اليزار وكنز العمال ج ١ ص ١٧٩ عن اليزار أيضاً. والأسرار المرفوعة ص ٩ عن مسلم والترمذي، والنسائي وصحيح مسلم ج ٨ ص ٢٢٩، وفتح الباري ج ٩ ص ١٠ و ١١.

(١) تاريخ القرآن للأبياري ص ١٠٨.

عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله».

وفي نص آخر عن الحاكم، عن زيد: «كنا حول رسول الله «صلى الله عليه وآله»، نؤلف القرآن؛ إذ قال إلخ..»^(١).

الدليل الخامس: حديث علي ×:

عن علي «عليه السلام»، قال: «ما كتبنا عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» إلا القرآن، وما في هذه الصحيفة إلخ..»^(٢). وفي هذا الحديث كلام طويل؛ إذ قد كتبوا عنه «صلى الله عليه وآله» أشياء أخرى، وتحقيق ذلك موكول إلى مقام آخر.

(١) راجع: مستدرک الحاكم ص ٦١١ و ١٢٩ وتلخيصه للذهبي (بهامشه)، وصحاحه على شرط الشيخين. والبرهان للزركشي ج ١ ص ٢٣٧ و ٢٥٦ و ٢٣٥ عن الحاكم والبيهقي في كتاب المدخل، وفي الدلائل، وفواتح الرحموت، (بهامش المستصفي) ج ٢ ص ١٣ والإتقان ج ١ ص ٥٧ و ٦٠ ومناهل العرفان ج ١ ص ٢٤٠ والبيان للخوئي ص ٢٧٣ وبحوث في تاريخ القرآن وعلومه ص ١٠٥ و ١٢٦ و ١٣٠ ومسند أحمد ج ٥ ص ١٨٥ وأكذوبة تحريف القرآن ص ١٦ عن بعض من تقدم، وعن المصنف لابن أبي شيبة ج ٣ ص ١٤٥.

(٢) تاريخ واسط ص ١٠٢ وكنز العمال ج ١٧ ص ١٠٥ عن أحمد، وعبد الرزاق، والبخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن خزيمة، وأبي عوانة، والطحاوي، وابن حبان، والبيهقي، وأبي يعلى، والطيالسي. وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٢.

الدليل السادس: المصحف الذي تركه الرسول:

لقد كانت - حسبما صرحت به بعض الروايات - هناك نسخة من القرآن الكريم، المكتوب في العسب، والحريير، والأكتاف، في بيت رسول الله «صلى الله عليه وآله»، خلف فراشه^(١).

وقد أمر «صلى الله عليه وآله» علياً أمير المؤمنين «عليه السلام» بأن يأخذه ويجمعه، حسبما سيأتي إن شاء الله تعالى.. وسيأتي أيضاً تصريح أمير المؤمنين «عليه السلام» بأنه ما من آية نزلت، إلا وقد أملاها عليه رسول الله، وكتبها بخط يده.

الدليل السابع: القرآن أساس الإسلام:

لقد نص المؤرخون: على أنه قد كان عند النبي «صلى الله عليه وآله» كتاب مخصوصون: للمعاهدات، ولخرص النخل، والمدائيات،

(١) راجع: تاريخ القرآن للزنجاني ص ٦٤ و ٤٤ و ٤٥، وراجع: تفسير البرهان [المقدمة] ص ٣٦ عن تفسير القمي، وعمدة القاري ج ٢٠ ص ١٦ وبحار الأنوار ج ٨٩ ص ٤٨ وراجع ص ٥٢. وراجع أيضاً: الإتيقان ج ١ ص ٥٨ و ٥٧ ومناقب آل أبي طالب ج ٢ ص ٤١ وتفسير القمي ج ٢ ص ٤٥١ والمحجة البيضاء ج ٢ ص ٢٦٤ وتاريخ القرآن للأبياري ص ٨٤ و ١٠٦ وتفسير الصراط المستقيم ج ١ ص ٣٦٦ [الهامش] والوفي ج ٥ ص ٢٧٤. وأكذوبة تحريف القرآن ص ١٧ عن: المصاحف للسجستاني، وعن العيني.. وستأتي بقية المصادر في فصل: مصحف علي «عليه السلام».

كما أنه «صلى الله عليه وآله» قد أمرهم بأنه يكتبوا له كل من تلفظ بالإسلام، قبل عام الحديبية؛ فكتب له معاذ ألفاً وخمس مئة رجل.. كما أنهم كان- لديهم دواوين للجيش-، ومن يتعين خروجه للمغازي^(١) وما إلى ذلك..

فهل يعقل: أن يهتم النبيّ «صلى الله عليه وآله»، بكتابة كل ذلك، ولا يهتم بكتابة القرآن، الذي هو أساس الإسلام، وعماد الدين؟! مع ملاحظة: أن الرسالة الخاتمة والشريعة العامة، والدين القويم المذبي- وعد الله أن- يظهره- على المدين كله،- ولو كره- المكافرون والمشركون.

ومع ملاحظة: أن أحد الثقلين الذين قال عنهما رسول الله «صلى الله عليه وآله»: ما إن تمسكتم بها لن تضلوا بعدي أبداً، وإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض. وهذا يلزم منه بقاؤهما محفوظين. وهل كتابة بعض الدراهم المقترضة، أولى عند نبي الله، من كتابة كتاب الله سبحانه؟!..

ثم إنه هل كان يكتب كل ذلك على العسب، والأكتاف، والخاف المتفرقة، أم أنها كانت مرتبة ومحفوظة على شكل كتب، يسهل تناولها والرجوع إليها؟!..

(١) راجع طائفة من مصادر ما ذكرناه هنا في كتابنا: السوق في ظل الدولة الإسلامية ص ٦٨.

إن ذلك - لو صح - فإنه لا يصدر عن أي إنسان عادي، فكيف بالنبِيِّ الأكرم «صلى الله عليه وآله»، عقل الكل، ومدبر الكل، ورئيس الكل؟!..

الدليل الثامن: المصاحف في عهد رسول الله:

وهناك طائفة من الأحاديث تفيد: أن المصاحف كانت موجودة على عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، عند الصحابة: تامة، أو ناقصة، وكانوا يقرؤونها، ويتداولونها، وقد قرر النبي الأكرم «صلى الله عليه وآله» لها طائفة من الأحكام، كما سيتضح من النصوص التي سوف نوردتها إن شاء الله تعالى..

ولو لم يكن هناك تدوين وجمع، بالمعنى الذي يتبادر إلى الذهن، لما كانت تلك المصاحف أصلاً، ولا كان ثمة مبرر لإطلاق لفظ [مصحف]، أو [مصاحف] عليها.. ولا كان معنى لاختلاف هذه المصاحف فيما بينها، حسبما تدعيه الروايات، كما يتضح من كتاب المصاحف للسجستاني، وتاريخ القرآن للزنجاني، وغيرهما..

بل لقد ادّعى الأمدي: «أن المصاحف المشهورة في زمن الصحابة، كانت مقروءة عليه، ومعرضة»^(١).

وإليك طائفة من النصوص، التي صرحت بوجود المصحف أو المصاحف في زمنه «صلى الله عليه وآله»:

(١) تاريخ القرآن للصغير ص ٧٧ وتاريخ القرآن للزنجاني ص ٣٩.

١ - عن عقبة بن عامر، عن أبيه: أن رسول الله «صلى الله عليه وآله» قال: تعلموا كتاب الله، وتعاهدوه، واقتنوه، وتغنوا به؛ فوالذي نفسي بيده، لهو أشد تفلتاً من المخاض في العُقل^(١).

٢ - عن المهاجر بن حبيب، قال: قال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: يا أهل القرآن، لا توسدوا القرآن، واتلوه حق تلاوته، آناء الليل والنهار، وتغنوه، وتقتنوه، واذكروا ما فيه لعلمكم تفلحون. وهذا مرسل.
ثم قال أبو عبيد: قوله: [تغنوه]، أي اجعلوه غناءكم من الفقر، ولا تعدوا الإقلال فقراً.

وقوله: [وتقتنوه] يقول: اقتنوه، كما تقتنوا الأموال، اجعلوه مالكم..^(٢).. ولعل [وتقتنوه] في الأصل [وأقتنوه - من الإقتان].

٣ - عن عبد بن عمرو: أن رجلاً أتى النبي «صلى الله عليه وآله» بابن له، فقال: يا رسول الله، إن ابني هذا يقرأ المصحف بالنهار، ويبيت بالليل.

فقال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: أما تنقم: أن ابنك يظل ذاكراً، ويبيت سالماً؟!^(٣).

(١) سنن الدرامي ج ٢ ص ٤٣٩ وراجع: مسند أحمد ج ٤ ص ١٥٠ و ١٥٣ وتفسير القرآن العظيم لابن كثير ج ٤ [الخاتمة] ص ٣٤ عن أبي عبيد، وعن النسائي.

(٢) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ج ٤ [الخاتمة] ص ٣٤.

(٣) مسند أحمد ج ٢ ص ١٧٣.

- ٤ - عن عثمان بن عبد الله بن أوس، عن النبيّ «صلى الله عليه وآله»: «من قرأ القرآن في المصحف، كانت له ألفا حسنة، ومن قرأه في غير المصحف - فأظنه قال -: كألف حسنة..»^(١).
- ٥ - عن أوس الثقفي، عنه «صلى الله عليه وآله»، قال: «قراءة الرجل في غير المصحف ألف درجة، وقراءته في المصحف، تضاعف على ذلك إلى ألفي درجة»^(٢).
- ٦ - وعن عائشة، مرفوعاً في حديث: «.. والنظر في المصحف عبادة..»^(٣).
- ٧ - عن ابن مسعود، مرفوعاً: من سرّه أن يحب الله ورسوله، فليقرأ في المصحف، وقد وصفوا هذا الحديث بأنه منكر^(٤).

-
- (١) البرهان للزركشي ج ١ ص ٤٦٢ عن البيهقي في شعب الإيمان، وكنز العمال ج ١ ص ٤٧٧ عنه أيضاً، وعن ابن عدي في الكامل، وراجع: الإتيقان ج ١ ص ١٠٨.
- (٢) البرهان للزركشي ج ١ ص ٤٦٢ عن الطبراني، والإتيقان ج ١ ص ١٠٨ وكنز العمال = = ج ١ ص ٤٦٠ عن الطبراني وعن البيهقي في شعب الإيمان، وتاريخ القرآن للصغير ص ٨٤ ومجمع الزوائد ج ٧ ص ١٦٥.
- (٣) البرهان للزركشي ج ١ ص ٤٦٣ عن أبي داود..
- (٤) الإتيقان ج ١ ص ١٠٨ وكنز العمال ج ١ ص ٥٣٤ عن البيهقي في شعب الإيمان، وعن حلية الأولياء لأبي نعيم. وتاريخ القرآن للصغير ص ٨٤ عن البيهقي.

٨ - وأخرج البيهقي بسند حسن، عن ابن مسعود، موقوفاً: أديموا النظر في المصحف^(١).

٩ - عن عبد الله بن الزبير، عنه «صلى الله عليه وآله»: من قرأ القرآن ظاهراً، أو نظراً، أعطاه شجرة في الجنة إلخ..^(٢).

١٠ - عن أبي سعيد الخدري، عن النبي «صلى الله عليه وآله»: «أعطوا أعينكم حظها من العبادة».

قالوا: وما حظها من العبادة يا رسول الله؟!.

قال: المنظر في المصحف، والمتفكر فيه، واللا-لا-اعتبار- عند عجائبه^(٣).

١١ - وعنه «صلى الله عليه وآله»: ليس شيء أشد على الشيطان من القراءة في المصحف نظراً^(٤).

١٢ - نهى رسول- الله- «صلى الله عليه وآله»: أن- يسافر

(١) الإتيان ج ١ ص ١٠٨ وتاريخ القرآن للصغير ص ٨٤ عن البيهقي ومجمع الزوائد ج ٧ ص ١٦٥ عن الطبراني.

(٢) كشف الأستار عن مسند البزار ج ٣ ص ٩٣ و ٩٤ وعن مجمع الزوائد ج ٧ ص ١٧١.

(٣) المحجة البيضاء ج ٢ ص ٢٣١ عن البيهقي في شعب الإيمان، كما عن الجامع الصغير، وكنز العمال ج ١ ص ٤٥٥ ونوادر الأصول ص ٣٣٣، وعن صحيح ابن حبان..

(٤) ثواب الأعمال ص ١٢٩ ووسائل الشيعة ج ٤ ص ٨٥٣.

بالمصاحف إلى أرض الشرك، مخافة أن يتناول منه شيء.

وفي بعض النصوص كلمة [بالقرآن] بدل: المصحف، وفسر المسيوطي وابن قتيبة وصاحب المعتمر كلمة «المقرآن» بالمصحف^(١).

وهو الصحيح؛ فإن المراد: السفر بالقرآن المكتوب، لا المحفوظ في الصدور.

١٣ - عن أبي أمامة، عنه «صلى الله عليه وآله»: لا تغرنكم هذه المصاحف المعلقة، إن الله تعالى، لا يعذب قلباً وعى القرآن^(٢).

(١) كنز العمال ج ٢ ص ٢٢٣ و ٤٢٤ عن ابن أبي داود. وراجع ص ٢١٤ و ج ١ ص ٤٦٤ و ٥٤٤ و ٥٤٧ عن مسلم، وأبي داود، وابن ماجه، وابن أبي داود، ومستدرک الحاكم، وحلية الأولياء. وراجع أيضاً: سنن أبي داود ج ٣ ص ٣٦ وصحيح مسلم ج ٦ ص ٣٠ وتاريخ القرآن للصغير ص ٨٥ ومسند الحميدي ج ٢ ص ٣٠٦، وصحيح البخاري ج ٢ ص ١٠٩، موطأ مالك (المطبوع مع تنوير الحوالك) ج ٢ ص ٥، وشرح الموطأ للزرقاني ج ٣ ص ٢٨٧ وكشف الأستار ج ٢ ص ٢٧٢ ومشكل الآثار ج ٢ ص ٣٦٨ - ٣٧٠ والمصنف لعبد الرزاق ج ٥ ص ٢١٢، والمطلى ج ٧ ص ٣٤٩ والمعتصر من المختصر ج ١ ص ٢٧ وسنن ابن ماجه ج ٢ ص ٩٦١ وسنن البيهقي ج ٩ ص ١٠٨ ونصب الراية ج ٣ ص ٣٨٣ و ٣٨٤ وفتح الباري ج ٦ ص ٩٣ وفيه بحث، وتأويل مختلف الحديث ص ٢٠٢ ومجمع الزوائد ج ٥ ص ٢٥٦ عن البزار وعن صحيح مسلم، كتاب الأمانة ج ٢ ص ١٣١.

(٢) كنز العمال ج ١ ص ٤٧٧ ونوادر الأصول ص ٣٣٣.

١٤ - عن ابن عباس، عنه «صلى الله عليه وآله»: من أدام النظر في المصحف، متع ببصره، ما دام في الدنيا^(١).

١٥ - وعنه «صلى الله عليه وآله»: لا تمس المصحف، وأنت غير طاهر.

روى ذلك عنه «صلى الله عليه وآله» عثمان بن أبي العاص، وبمعناه عن حكيم بن حزام، وعن ابن عمر، عنه «صلى الله عليه وآله»^(٢).

١٦ - عن أبي الدرداء، عن النبي «صلى الله عليه وآله»: إذا زخرقتم مساجدكم، وحليتم مصاحفكم، فالدمار عليكم^(٣).

١٧ - وروى ابن ماجه، وغيره عن أنس، مرفوعاً: سبع يجري للعبد أجرهن، وهو في قبره، وعدّ منهن: من ورث مصحفاً^(٤).

١٨ - وعنه «صلى الله عليه وآله»، في حديث: فإنه سيأتي زمان يسرى على القرآن في ليلة؛ فيسلخ من القلوب، والمصاحف^(٥).

(١) كنز العمال ج ١ ص ٤٧٧ عن أبي الشيخ.

(٢) كنز العمال ج ١ ص ٥٤٨ و ٥٤٣ عن ابن أبي داود في المصاحف، وعن الترمذي، وأبي داود، ومستدرک الحاكم، والطبراني في الكبير، والدارقطني في سننه.

(٣) نواذر الأصول ص ٣٣٤.

(٤) تاريخ القرآن للصغير ص ٨٤ عن الإتيقان للسيوطي ج ٤ ص ١٦٦.

(٥) كنز العمال ج ١ ص ١٧٠ عن الديلمي، عن معاذ.

فقد دلت هذه الرواية على كتابة المصاحف ولو بنحو التلميح والإشارة، وإن لم تكن صريحة بكتابه كذلك آنئذٍ. ولكن وجود كتاب للوحي ربما يفهمنا أن المصاحف قد بدأت تتكون منذئذٍ على الأقل.

١٩ - عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: من علم ابنه القرآن نظراً، غفر له ما تقدم من ذنبه، وما تأخر، ومن علمه إياه ظاهراً، بعثه الله يوم القيامة كالقمر ليلة البدر إلخ..(١).

٢٠ - وعنه «صلى الله عليه وآله»: الغرباء في الدنيا أربعة: قرآن في جوف ظالم، ومسجد في نادي قوم لا يصلى فيه، ومصحف في بيت لا يقرأ فيه، ورجل صالح مع قوم سوء(٢).

النبيّ، يعطي البعض مصحفاً:

أضف إلى ما تقدم: أننا نجد النبيّ «صلى الله عليه وآله» يعطي البعض مصحفاً، طلبه منه، فقد روي ذلك عن عثمان بن أبي العاص، حين جاء وفد ثقيف إلى النبيّ «صلى الله عليه وآله»، قال عثمان: «.. فدخلت على رسول الله «صلى الله عليه وآله»؛ فسألته مصحفاً، كان عنده؛ فأعطانيه..»(٣).

(١) مجمع الزوائد ج ٧ ص ١٦٥ و ١٦٦ عن الطبراني في الأوسط.

(٢) كنز العمال ج ١ ص ٥٤٤ عن الديلمي في الفردوس، وتاريخ القرآن للصغير ص ٨٤ عن فيض القدير للمناوي.

(٣) مجمع الزوائد ج ٩ ص ٣٧١ وحياة الصحابة ج ٣ ص ٢٤٤.

الدليل التاسع: شيوع كتابة القرآن في عهد رسول الله:

ومما يشهد لكتابة كثير من الصحابة للقرآن في عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، إضافة إلى ما تقدم؛ وإلى الأحاديث التي صرحت بوجود المصحف في عهده «صلى الله عليه وآله» بصورة واسعة، الروايات التالية:

- ١ - ما روي عن النبي «صلى الله عليه وآله» أنه قال: فضل القرآن نظراً، على من قرأ ظاهراً، كفضل الفريضة على النافلة.. قال السيوطي عنه: إن سنده صحيح^(١).
- ٢ - عن أبي الدرداء، مرفوعاً: من قرأ مائة آية، كل يوم نظراً، شفع في سبعة قبور حول قبره إلخ..^(٢).
- ٣ - وعنه «صلى الله عليه وآله»: أفضل عبادة أمتي تلاوة القرآن نظراً^(٣).

(١) البرهان للزركشي ج ١ ص ٤٦٢ والإتقان ج ١ ص ١٠٨ عن أبي عبيد في فضائل القرآن، وكنز العمال ج ١ ص ٤٥٩ عنه أيضاً، وقريب منه في ص ٤٦٠ و ٥٤١، عن ابن مردويه، ومحاضرات الأدباء، المجلد الثاني، جزء ٤ ص ٤٣٧ و ٤٣٥.

(٢) البرهان للزركشي ج ١ ص ٤٦٢، عن أبي داود، وكنز العمال ج ١ ص ٤٧٧ عنه أيضاً، وعن الديلمي.

(٣) آداب المتعلمين للطوسي، الملحق، بشرح الباب الحادي عشر ص ١٥١ والمحجة البيضاء ج ٢ ص ٢٣١ وكنز العمال ج ١ ص ٤٥٥ و ٤٦٩ عن

٤ - وعن أنس، عنه «صلى الله عليه وآله»: من قرأ القرآن نظراً، متع ببصره^(١).

٥ - عن عائشة، عنه «صلى الله عليه وآله»: أكرموا القرآن، ولا تكتبوه على حجر، ولا مدر، ولكن اكتبوه فيما يمحي، ولا تمحوه بالبزاق، وامحوه بالماء^(٢).

٦ - عن ابن الزبير، عنه «صلى الله عليه وآله»: من ختم القرآن عن ظهر قلبه، أو نظراً، أعطاه الله شجرة في الجنة^(٣).

٧ - عن حذيفة، عنه «صلى الله عليه وآله»: من قرأ القرآن ظاهراً، أو ناظراً، حتى يختمه، غرس الله له به شجرة في الجنة.. إلخ^(٤).

٨ - وعن معاذ، عنه «صلى الله عليه وآله»: لا تمحوا كتاب الله بالأقدام^(٥).

نوادير الأصول للحكيم الترمذي.

(١) كنز العمال ج ١ ص ٤٧٧ عن ابن النجار.

(٢) كنز العمال ج ١ ص ٤٩٣ عن الديلمي.

(٣) كنز العمال ج ١ ص ٤٧٨ عن ابن مردويه، وراجع: كشف الأستار ج ٣ ص ٩٣ و ٩٤ ومجمع الزوائد ج ٧ ص ١٦٥.

(٤) كنز العمال ج ١ ص ٤٧٨ عن الرافعي، عن الطبراني، وعن الحاكم في المستدرک، وابن مردويه وعن البيهقي في شعب الإيمان.

(٥) كنز العمال ج ١ ص ٥٤٩ عن أبي نصر السجزي في الإبانة.

٩ - عن عمر بن عبد العزيز، قال: مر رسول الله «صلى الله عليه وآله» بكتاب في الأرض، فقال: لعن الله من فعل هذا، لا تضعوا كتاب الله إلا موضعه..^(١).

الدليل العاشر: الذين جمعوا القرآن في عهده:

لقد ذكر المؤرخون والمؤلفون، جمعاً من الصحابة، قالوا: إنهم قد جمعوا القرآن في عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ويستثنون بعضهم؛ فيقولون: إنه قد جمع القرآن، باستثناء سورتين، أو ثلاث..

ومن الواضح؛ أن المراد بالجمع، هو ما قابل التفرق؛ فإن القرآن قد نزل متفرقاً ونجوماً؛ فكان الصحابة - أو طائفة منهم - يهتمون بالحصول على ما نزل، وضمه إلى ما عندهم، ويتابعون ذلك باستمرار.. وطبيعي أن يكون ذلك على سبيل الكتابة، وضم الجديد إلى القديم، على هذا النحو.

والقول بأن المراد بجمعه: هو الحفظ في الصدور.. لا يستقيم.. لأن حفاظ القرآن في عهده «صلى الله عليه وآله» كثيرون، وقد قتل في بئر معونة كما رووا - وإن كنا لم نوافق على هذا العدد^(٢): سبعون

(١) كنز العمال ج ١ ص ٥٤٨ و ٥٤٩ عن الحكيم الترمذي في نوادر الأصول. ويحتمل أن يكون مورد الحديث: أن النبي «صلى الله عليه وآله» رأى بعض الآيات مكتوبة في الأرض؛ فقال ذلك.

(٢) بحثنا ذلك في الجزء الخامس من كتابنا: الصحيح من سيرة النبي الأعظم

رجلاً من القراء..

وسياتي: أنه قتل في وقعة اليمامة، أي بعد وفاته «صلى الله عليه وآله» بأشهر قليلة، مثل هذا العدد من القراء أيضاً..

بل قيل: إن المقتولين في اليمامة كانوا أربع مئة، أو قريب خمس مئة.

وحسب تعبير عروة بن الزبير في مقام بيانه لسبب أمر أبي بكر بجمع القرآن: «إنه قتل باليمامة ناس، من أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله»، قد جمعوا القرآن»^(١).

كما أن هؤلاء الذين عدّوهم في من جمع القرآن، قد كانت لهم مصاحف تخصصهم، كزيد، وابن مسعود، وعلي، وأبي.. وقد بقي بعضها بعد موتهم، مئات السنين^(٢).

هذا.. عدا عن مصاحف أخرى، كانت منتشرة في عهده «صلى الله عليه وآله»، حسبما قدمناه.

فإذا أردنا إضافة الصحابة القراء، الذين قتلوا في حرب اليمامة، إلى من ورد ذكرهم فيما يلي من نصوص؛ فإن الرقم لسوف يصبح كبيراً جداً، كما هو ظاهر..

«صلى الله عليه وآله» حين الحديث على غزوة بئر معونة.

(١) كنز العمال ج ٢ ص ٣٦٣ عن ابن سعد.

(٢) راجع: الفهرست لابن النديم ص ٢٩ والتمهيد في علوم القرآن ج ١ ص ٢٥٠

عنه.

بقي أن نشير: إلى أن من الجائز: أن يكون الذي لدى هؤلاء، وأولئك، يختلف في ترتيبه عن بعضه البعض، وقد تنقص السورة أو السورتان من بعض المصاحف أيضاً.. وذلك لا يضر فيما نريد إثباته، وإنما هو يثبت ويؤكد..

أسماء من جمعوا القرآن على عهد النبيّ:

وإليك بعض النصوص، التي صرحت بأسماء أشخاص، جمعوا القرآن في عهده «صلى الله عليه وآله».

هذا.. ولسوف نضع رقماً لنشير إلى عدد هؤلاء، الذين ترد أسماءهم جديداً، خلال النصوص المختلفة، فنقول:

عن قتادة، قال: سألت أنس بن مالك: من جمع القرآن على عهد

النبيّ؟!.

قال: أربعة، كلهم من الأنصار:

١ - أبي بن كعب.

٢ - ومعاذ بن جبل.

٣ - وزيد بن ثابت.

٤ - وأبو زيد.

ونحن ورثناه^(١).

(١) صحيح البخاري ج ٢ ص ٢٠١ وج ٣ ص ١٤٧ وفيه رواية أخرى عن ثمامة، عن أنس، وطبقات ابن سعد ج ٢ قسم ٢ ص ١١٣ و ١١٢، وقال: إنهم

ولكن أنساً لم يذكر علياً أمير المؤمنين «عليه السلام»، ولا غيره من المهجرين.. وهذا يدل على تعصب أنس وعدم إنصافه.. ويذكر هنا: أن علياً «عليه السلام» قد دعا على أنس، فأصيب بالبرص لكتمانته حديث الرسول «صلى الله عليه وآله»^(١).

خمسة. وتفسير الخازن ج ١ ص ٧ ولباب التأويل للنيسابوري (بهامش جامع البيان) ج ١ ص ٢٤ ومناهل العرفان ج ١ ص ٢٣٦ والجامع لأحكام القرآن ج ١ ص ٥٦ و ٥٧، وبحار الأنوار ج ٨٩ ص ٧٧ عن: البخاري، ومسلم، والترمذي، وجامع الأصول والبرهان للزركشي ج ١ ص ٢٤١ والإتقان ج ١ ص ٧٠ و ٧١ عن: ابن جرير، والبخاري، وعمدة القارئ ج ٢٠ ص ٢٦ عن مسلم. وتهذيب تاريخ دمشق ج ٥ ص ٤٤٨ و ١٣٧ وتفسير القرآن العظيم لابن كثير ج ٤ [الذيل] ص ٢٨ عن مسلم أيضاً. وتاريخ القرآن ص ٤٧، وفتح الباري ج ٩ ص ٤٩ وراجع: كنز العمال ج ٢ ص ٣٩٠، والبيان للخوانساري ص ٢٦٩، وراجع ص ٢٧٠ وعن: بحوث حول علوم القرآن ص ٢١٥. وبحوث في تاريخ القرآن وعلومه ص ١٣٠. وأسد الغابة ج ٤ ص ٢١٦، والإستيعاب (بهامش الإصابة) ج ٣ ص ٢٢٤ والجامع الصحيح للترمذي ج ٥ ص ٦٦٦ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٣١ وراجع ص ٢٥ والبداية والنهاية ج ٧ ص ٣٤٠ عن الصحيحين وراجع ص ٣٤٦. وسير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٤٣١. عن المحبر.

(١) الأمامي للصدوق ص ٥٢٢ و (ط مؤسسة البعثة سنة ١٤١٧ هـ ق) ص ٧٥٣ و ٧٥٤ وروضة الواعظين ص ١٣٠ وغاية المرام ج ٥ ص ٨٧ ومناقب آل أبي طالب (ط المكتبة الحيدرية) ج ٢ ص ١١٥ و ١١٦ وبحار الأنوار ج ٣٨ ص ٣٥٢ و ٣٥٣ و ج ٥٧ ص ٣٠٠ و ٣٠١ ونهج الإيمان ص ٣٣٧.

قال في حاشية السندي: «أي لم يجمعه غيرهم في علمي، أو من الأوس، و-إلا- فقد كان- ممن يجمعه كثير من الصحابة،- كما هو معلوم»^(١).

وعلق القرطبي على حديث أنس هذا بقوله: «إنما أريد بهذا الحديث الأنصار. وقد جمع القرآن على عهد رسول الله جماعة، منهم:

٥ - عثمان بن عفان.

٦ - وعلي.

٧ - وعبد الله بن مسعود.

٨ - وعبد الله بن عمرو بن العاص.

٩ - وسالم مولى أبي حذيفة.. رضي الله عنهم».

زاد ابن الأثير، هنا قوله: «أخرجه الثلاثة»^(٢).

وقد ذكر أبو عمر نفس ما تقدم، في ترجمة قيس بن السكن، بزعم: أنه هو نفسه أبو زيد. وهو ما قاله غيره أيضاً^(٣).

ولكن قال آخرون: إن أبا زيد هو «سعد بن عمير، وقيل: ثابت،

وراجع: إختيار معرفة الرجال (رجال الكشي) ص ٤٥ والمعارف لابن قتيبة ص ٥٨٠ والإرشاد للمفيد ص ١٦٦ و ١٦٧ والخصال ص ٢١٩.

(١) راجع: حاشية السندي على صحيح البخاري: هامش ج ٣ ص ١٤٧.

(٢) الإستيعاب (بهامش الإصابة) ج ٣ ص ٢٢٤ وأسد الغابة ج ٤ ص ٢١٦.

(٣) راجع: الإصابة ج ٣ ص ٢٥٠ والإستيعاب (بهامشه) ج ٣ ص ٢٢٤ وأسد الغابة ج ٤ ص ٢١٦.

وقيل: قيس بن السكن»^(١). وذكره المرزباني وغيره باسم ثابت، وذكر: أنه أحد الستة، الذين جمعوا القرآن على عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»^(٢).

ولكننا بالنسبة لحديث جمع زيد للقرآن في عهد رسول الله، نجد ابن عبد البر يذكر ما يفيد تشكيك البعض في ذلك؛ فهو يقول: «.. وقد عارضه قوم بحديث ابن شهاب، عن عبيد بن السباق، عن زيد بن ثابت: إن أبا بكر أمره، في حين مقتل القراء في اليمامة بجمع القرآن. قال: فجعلت أجمع القرآن من العسب، والرقاع، وصدور الرجال، حتى وجدت آخر آية من التوبة مع رجل يقال له: خزيمة، أو أبو خزيمة.

قالوا: فلو كان زيد قد جمع القرآن على عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»؛ لأمله من صدره، وما احتاج إلى ما ذكر..»^(٣) انتهى.

ونحن لم نكن نرى أن زيدا كان حافظاً للقرآن عن ظهر قلب،

(١) أسد الغابة ج ٤ ص ٢١٦ والإصابة ج ٤ ص ٧٨ وج ٢ ص ٣٠ والإستيعاب (بهامشه) ج ٤ ص ٧٨.

(٢) نور القبس ص ١٠٤ و ١٠٥ وراجع: المحبر ص ٣٨٦ وفتح الباري ج ٩ ص ٤٩ والإتقان ج ١ ص ٧٢ عن المحبر، وعن أبي أحمد العسكري، وعمدة القاري ج ٢٠ ص ٢٧ عن المحبر أيضاً.

(٣) الإستيعاب، (بهامش الإصابة) ج ١ ص ٥٥٢.

فليس ثمة ما يثبت ذلك.. على أننا نزيد هنا: أن- محمد بن كعب القرظي، لم يذكر زيد بن ثابت في عداد من جمع القرآن في عهده «صلى الله عليه وآله»، كما سيأتي..

ولكن يمكن المناقشة في كلام ابن عبد البر، بادعاء أنه قد يكون إنما فعل ذلك، من أجل أن يشعر الناس بالتحري والدقة، وعدم الاستبداد بالرأي في مجالات كهذه، كما ذكره.

كما أن محمد بن كعب القرظي، قد أهمل ذكر غير زيد أيضاً فهو لم يذكر ابن مسعود، ولا علياً «عليه السلام» مثلاً.

ولكن هذه المناقشة لا تكفي لإزالة التساؤل المطروح؛ لأنها لا تعدوا عن أن تكون مجرد احتمال موهون وضعيف..

إذ لعل محمد بن كعب إنما أراد ذكر من اطلع عليهم ممن جمعوا القرآن من الأنصار.

هذا بالإضافة إلى: أن ابن مسعود، قد سجل اعتراضاً قوياً على تكليفهم زيدا بكتابة القرآن وأهليته لذلك. وحجته في ذلك: أنه هو نفسه قد أخذ من في النبي «صلى الله عليه وآله» سبعين سورة، وإن زيدا ليلعب مع الصبيان في الكتاب^(١) فيبقى ما ذكره ابن عبد البر على قوته. ويبقى الشك في أن يكون زيد ممن جمع القرآن في عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»..

(١) مصادر ذلك كثيرة فراجع على سبيل المثال: فتح الباري ج ٩ ص ٤٤.

ومهما يكن من أمر، فإن رواية أنس، ليست هي الوحيدة في هذا المجال؛ فهناك رواية عن ابن سيرين يرد فيها نفس هذا السؤال.. فهي قد ذكرت من تقدمت أسماؤهم، واختلفوا في رجلين من ثلاثة هما:

١٠ - أبو الدرداء، وعثمان، وقيل: عثمان فقط.

١١ - وتميم الداري^(١).

وفي رواية أخرى عن الشعبي: أنهم ستة؛ فأضاف إليهم: أبا الدرداء.

١٢ - وسعيد بن عبيد^(٢).

وفي رواية أخرى، عن محمد بن كعب القرظي؛ أنهم خمسة: معاذ، وأبي، وأبو الدرداء، و

(١) طبقات ابن سعد ج ٢ قسم ٢ ص ١١٣ والبرهان للزركشي ج ١ ص ٢٤١ والنص له، والإتقان ج ١ ص ٧٢ عن البيهقي، وتاريخ القرآن ص ٤٧.

(٢) طبقات ابن سعد ج ٢ قسم ص ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ والبرهان للزركشي ج ١ ص ٢٤١ والإتقان ج ١ ص ٧٢ عن البيهقي، وابن أبي داود، وفتح الباري ج ٩ ص ٤٨ ونور القبس ص ٢٤٥ وراجع ص ١٠٥، وكنز العمال ج ٢ ص ٣٦٥ وص ٣٧٤ عن ابن سعد، ويعقوب بن سفيان، والطبراني والحاكم والإيضاح لابن شاذان ص ٢٢٢ والبيان ص ٢٦٩ عن منتخب كنز العمال ج ٢ ص ٢١٤ عن الطبراني، وابن عساكر، وتهذيب تاريخ دمشق ج ٥ ص ٤٤٨. وتاريخ القرآن ص ٤٧ وعن بحوث حول علوم القرآن ص ٢١٤ والإصابة ج ٢ ص ٥٠ ومجمع الزوائد ج ٩ ص ٣١٢.

١٣ - وعبادة بن ثابت.

١٤ - وأبو أيوب الأنصاري^(١).

ولعل عبادة بن ثابت، مصحّف عن عبادة بن صامت، كما هو نص رواية العيني، وإلا فإننا لم نجد لعبادة بن ثابت ترجمة فيما بأيدينا من كتب تراجم الصحابة.

وزاد ابن النديم على من ذكرهم الشعبي، وأنس: علياً أمير المؤمنين «عليه السلام».

١٥ - وعبيد بن معاوية^(٢).

وعن علي بن رباح، قال: «جمع القرآن على عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله» علي بن أبي طالب، وأبي بن كعب»^(٣).

(١) طبقات ابن سعد ج ٢ قسم ٢ ص ١١٣ و ١١٤ وفتح الباري ج ٩ ص ٤٨ والإتقان ج ١ ص ٧٢ عن ابن أبي داود، وتاريخ القرآن ص ٤٧ وكنز العمال ج ٢ ص ٣٦٥ و ٣٧٤ ومناهل العرفان ج ١ ص ٢٣٧ وعمدة القاري ج ٢٠ ص ٢٧ عن: ابن عساكر، لكن فيه: عبادة بن الصامت، بدل: عبادة بن ثابت وحياة الصحابة ج ٣ ص ٢٢١ عن بعض من تقدم، وعن التاريخ الصغير ص ٢٢ مختصراً.

(٢) الفهرست ص ٣٠ وتاريخ القرآن للزنجاني ص ٤٦ وتاريخ القرآن للأبياري ص ٩٥.

(٣) تاريخ القرآن للزنجاني ص ٤٧ عن مناقب الخوارزمي. وراجع: أعيان الشيعة ج ١ ص ٨٧ وتفسير القرآن العظيم لابن كثير ج ٤ [الذيل] ص ٢٨.

ونص على جمع أبي بن كعب للقرآن في عهده «صلى الله عليه وآله» ابن حبان أيضاً^(١).

وروي عن علي «عليه السلام»، أنه قال: «ما كتبنا عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» إلا القرآن، وما في هذه الصحيفة»^(٢).

كما أن ابن حبيب، قد سمى الذين جمعوا القرآن على عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وهم: أبو الدرداء، وزيد بن ثابت، وأبو زيد، ثابت بن زيد، وأبي، ومعاذ. وأضاف إليهم: سعد بن عبيد^(٣). ولعله غير سعيد السابق ذكره^(٤).

وقال ابن سعد: «يروى الكوفيون: أنه فيمن جمع القرآن على عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»^(٥).

(١) مشاهير علماء الأمصار ص ١٢.

(٢) تاريخ واسط ص ١٠٢ وكنز العمال ج ١٧ ص ١٠٥ عن مصادر كثيرة وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٢.

(٣) المحبر ص ٣٨٦ والإتقان ج ١ ص ٧٢ عنه وعن أبي أحمد العسكري، وكذا في فتح الباري ج ١ ص ٤٩. وعمدة القاري ج ٢٠ ص ٢٧ عن المحبر.

(٤) راجع في جمع سعد بن عبيد للقرآن: عمدة المقاري ج ٢٠ ص ٢٧ والإستيعاب (بهاشم الإصابة) ج ٢ ص ٤١ والإصابة ج ٢ ص ٣١ و ٥٠ وأسد الغابة ج ٢ ص ٣١٣ و ٣١٤ وفيه تحقيق مطول حول اتحاده أو تعدده مع سعيد بن عبيد، فراجع.

(٥) طبقات ابن سعد (ط صادر) ج ٣ ص ٤٥٨.

وقالوا: إن ممن جمعه أيضاً:

١٦ - قيس بن أبي صعصعة، - وعمر بن زيد الأنصاري،
البدري^(١).

وممن جمعه أيضاً على عهده - حسب نص ابن الأثير وغيره -.

١٧ - «قيس بن السكن».

١٨ - وأم ورقة بنت نوفل، وقيل: بنت عبد الله بن الحارث، ذكر
ابن سعد: أنها جمعت القرآن^(٢).

ملاحظة:

إننا لا ندري لماذا لم يذكر الحسان «عليهما السلام»، وأمهما
فاطمة الزهراء «عليها السلام» في جملة من حفظ القرآن؟! أم يعقل
أن يكون الإمامان قامة أم قعدا، وسيدا شباب أهل الجنة لم يحفظا
القرآن ولم يجمعا.. وهما من أهل البيت المطهرين، وجمعه وحفظه
الأبعدون؟! أو يعقل أن تكون الزهراء «عليها السلام» ربيبة بيت
الوحي، وبضعة الرسول «صلى الله عليه وآله»، والتي من أغضبها
فقد أغضب الله ورسوله لا تحفظ القرآن ولا تجمععه، وتحفظه وتجمعه

(١) عمدة القاري ج ٢٠ ص ٢٧ عن أبي عبيد في حديث مطول، والإتقان ج ١

ص ٧٢ عن ابن حجر، وابن أبي داود. وتاريخ الخلفاء ص ١٤٧.

(٢) عمدة القاري ج ٢٠ ص ٢٧ وراجع: الإتقان ج ١ ص ٧٢، وتاريخ القرآن

للأبياري ص ١٠٨ وإمتاع الأسماع للمقريزي ج ١٣ ص ١٨٩ والمعجم

الكبير للطبراني ج ٢٥ ص ١٣٥ وحلية الأولياء ج ٢ ص ٧٥.

بنت عبد الله بن الحارث؟!

هذا.. وقد جاء النص على جمع قيس بن السكن للقرآن، في كتب التراجم، وغيرها^(١).

وكذا الحال بالنسبة لأم ورقة أيضاً^(٢).

ولماذا لم يحفظه سلمان، وأبو ذر، وعمار، والمقداد، وسواهم؟! أوي عقل أن الذين ذكرت أسماءهم كانوا أكثر اهتماماً بالقرآن من هؤلاء، حتى أمثال أبي موسى الأشعري، وعبد الله بن عمرو بن العاص.. وغيرهما من المناوئين لعلي وأهل بيته «عليهم السلام»؟! وربما كان المقصود: هو إظهار أن هؤلاء هم حماة الدين وحفظته، لا علي، ولا أهل بيته!!

وقالوا أيضاً:

١٩ - أن مجمع بن حارثة، قد جمع القرآن على عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، باستثناء سورتين أو ثلاثة، وحسب تعبير البعض: بقي عليه سورة، أو سورتان، حين قبض النبي «صلى الله

(١) راجع: الإصابة ج ٣ ص ٢٥٠ والإستيعاب (بهامشه) ج ٢ ص ٢٢٤ وأسد

الغابة ج ٤ ص ٢١٦ وطبقات ابن سعد (طدار صادر) ج ٣ ص ٥١٣.

(٢) راجع بالإضافة إلى ما تقدم: طبقات ابن سعد ج ٨ ص ٣٣٥ والترتيب

الإدارية ج ١ ص ٤٧ وتاريخ القرآن للزنجاني ص ٤١، والبيان للخوئي

ص ٢٧٣. وصرح بأنها قرأت القرآن في: أسد الغابة ج ٥ ص ٦٢٦ وفي

الإصابة ج ٤ ص ٥٠٥.

عليه وآله»^(١).

وعن الداني، عن ابن إسحاق:

٢٠- أن أبا موسى الأشعري.

٢١- ومجمع بن جارية، قد جمعا القرآن أيضاً^(٢).

ولعل الصحيح هو: مجمع بن حارثة، وهو المتقدم.

٢٢- وعن عبد الله بن عمرو، قال: جمعت القرآن؛ فقرأت به كل

ليلة، فبلغ النبي؛ فقال: اقرأه في شهر..^(٣) الحديث..

وقال العيني: الخلفاء الأربعة جمعوا القرآن على عهد رسول الله،

(١) طبقات ابن سعد ج ٢ قسم ٢ ص ١١٣ وتهذيب تاريخ دمشق ج ٥ ص ٤٤٨

والتراثيب الإدارية ج ١ ص ٤٦ وكنز العمال ج ٢ ص ٣٧٤ عن ابن سعد،

ويعقوب بن سفيان، والطبراني، والحاكم ومجمع الزوائد ج ٩ ص ٣١٢.

(٢) عمدة القاري ج ٢٠ ص ٢٧، وذكر أبا موسى، في: الإتيان ج ١ ص ٧٢ عن

الداني.

(٣) الإتيان ج ١ ص ٧٢ عن النسائي، بسند صحيح، ومناهل العرفان ج ١

ص ٢٣٧ عن النسائي بسند صحيح أيضاً، وفتح الباري ج ٩ ص ٤٧، وتفسير

القرآن العظيم لابن كثير ج ٤ [الذيل] ص ٢٩ عن النسائي، وابن ماجه،

والمصنف لعبد الرزاق ج ٣ ص ٣٥٥ وعمدة القاري ج ٢٠ ص ٢٧، عن أبي

عمر وكنز العمال ج ٢ ص ٢٠٨ و ٢٠٩ عن ابن عساكر، وعن مسند أبي

يعلى ومباحث في علوم القرآن ص ١٢٠ والبيان للخوئي ص ٢٦٩، وبحوث

في تاريخ القرآن وعلومه ص ١٣٠ وتفسير الميزان ج ١٢ ص ١٢١.

ذكره أبو عمرو، وعثمان بن سعيد الداني^(١).

فيضاف إلى من تقدم:

٢٣ - أبو بكر بن أبي قحافة.

٢٤ - وعمر بن الخطاب.

و عن عثمان بن عفان قوله: «لقد جمعت القرآن على عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»»^(٢).

وقال السيوطي عنه؛ إنه: «أحد الصحابة الذين جمعوا القرآن. بل قال ابن عباد: لم يجمع القرآن من الخلفاء إلا هو والمأمون»^(٣).
ولعل المراد: أنه جمعه في خلافته بواسطة زيد بن ثابت أو غيره..

ولعلّ مراد ابن عباد بالجمع: الحفظ عن ظهر قلب.

لكن يرد عليه:

أولاً: بالإضافة إلى أن هذا التأويل خلاف الظاهر: أنّ عليّاً «عليه السلام» كان يحفظه أيضاً كذلك (أي عن ظهر قلب)، فضلاً عن غيره.

ثانياً: إننا نشك في حفظ غير علي «عليه السلام» للقرآن، لأن

(١) عمدة القاري ج ٢٠ ص ٢٧.

(٢) تاريخ الخلفاء ص ١٦٢.

(٣) تاريخ الخلفاء ص ١٤٨.

جمع زيد بن ثابت للقرآن من العسب والخاف يدل على عدم حفظه، وعدم حفظ غيره باستثناء علي «عليه السلام».

بل إن قراءة أبي بكر قوله تعالى: (إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ) (١).
وآية: (أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى) (٢).
ليوقف عمر بن الخطاب عن دعواه: أن النبي «صلى الله عليه وآله»
لم يموت، ربما ليشير إلى عدم حفظ عمر للقرآن.. كما أن عمر قد بقي
اثني عشر سنة حتى حفظ سورة البقرة، فلما حفظها نحر جزوراً (٣).

وهذا يدل على عدم جمعه للقرآن في عهد الرسول «صلى الله عليه وآله»، لأن سورة البقرة نزلت بعد الهجرة، فيكون «صلى الله عليه وآله» قد مات قبل إكماله حفظها.. فما بالك بباقي القرآن أيضاً؟!!

والحقيقة هي: أننا إنما نورد هنا ما يقوله هؤلاء الناس، وإن كنا نرى أنه غير سليم ولا دقيق في أحيان كثيرة.

تتميم:

ونذكر هنا بعض النصوص، التي تؤيد الجمع في زمنه «صلى الله عليه وآله» وإن لم تصل إلى درجة الدلالة القاطعة؛ فنقول:

(١) الآية ٣٠ من سورة الزمر.

(٢) الآية ١٤٤ من سورة آل عمران.

(٣) تنوير الحوالك للسيوطي ص ٢١٦ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١٢ ص ٦٦ والجامع لحكام القرآن ج ١ ص ٤٠ والدر المنثور ج ١ ص ٢١ والغدير ج ٦ ص ١٩٦ عن سيرة عمر لابن الجوزي ص ١٦٥.

إن ثمة نصوصاً أخرى، تعدّد القراء من أصحاب النبيّ «صلى الله عليه وآله»، أو إن راويها قد ذكر: أنه قرأ القرآن في عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وذلك، مثل:

ما رواه سعيد بن جبير، عن:

١ - ابن عباس، قال: «توفي رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وقد قرأت القرآن، وأنا ابن عشر سنين»^(١).

٢ - وقال العيني، وغيره: «ذكر أبو عبيد القراء من أصحاب النبيّ «صلى الله عليه وآله»، فعدّ من المهاجرين: الأربعة [يقصد: الخلفاء الأربعة].»

وظلحة، وسعداً، وابن مسعود، وحذيفة، وسالمأ، وأبا هريرة، وعبد الله بن السائب، والعبادلة [أي ابن مسعود، وابن عمر، وابن عمرو بن العاص وابن عباس].

ومن النساء:

عائشة، وحفصة، وأم سلمة.

وذكر ابن أبي داود: من المهاجرين أيضاً:

تميم بن أوس الداري، وعقبة بن عامر.

ومن الأنصار:

معاذاً، الذي يكنى: أبا حليلة، وفضالة بن عبيد، ومسلمة بن

(١) عمدة القاري ج ٢٠ ص ٢٧.

مخلد»^(١) وذكر الزرقاني أسماء آخرين فليراجع.

وقال الشبلنجي الشافعي: «وأما من جمع القرآن حفظاً على عهده «صلى الله عليه وآله»؛

فأبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وأبو زيد الأنصاري، وأبو الدرداء، وزيد بن ثابت، وعثمان بن عفان، وتميم الداري، وعبادة بن الصامت، وأبو أيوب الأنصاري»^(٢).

وقال السيوطي عن أبي بكر: أحد الصحابة الذين حفظوا القرآن كله^(٣) أي في عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله».

وهذا ينافي قول ابن عباد: لم يجمع القرآن إلا عثمان والمأمون..

ونحن في نهاية هذا الفصل، نسجل الأمور التالية:

الأمر الأول: دعوى أن الجمع معناه الحفظ:

إننا نلاحظ: أن الأسماء التي ذكرها الشبلنجي، هي نفس الأسماء التي ذكرها أنس، والشعبي، وغيرهما، وقالوا: إنهم ممن جمع القرآن..

لكن المشبلنجي زاد. على هؤلاء. كلمة واحدة.. وهي كلمة:

(١) عمدة القاري ج ٢٠ ص ٢٧ ومناهل العرفان ج ١ ص ٢٣٥ للزرقاني،

والإتقان ج ١ ص ٧٢.

(٢) نور الأبصار ص ٤٨، وقال: أورده العلامة الدميري في حياة الحيوان.

(٣) راجع: تاريخ الخلفاء ص ٤٤.

«حفظاً» وذلك اجتهاداً منه في تفسير المراد من: «جمعهم القرآن»؛ وذلك ليدل على أن المراد بالجمع: هو الجمع في الصدور، وليس كتابته، في عهده «صلى الله عليه وآله»، وهذه الدعوى قد ذهب إليها آخرون أيضاً^(١).

ولكنها دعوى لا تصح، وهي لا تعدو عن أن تكون اقتراحاً منهم، في تفسير النص التاريخي، ولا تستند إلى أي دليل، أو شاهد تاريخي يذكر..

بل إن الشواهد المتقدمة، كلها تدل على خلاف ذلك؛ فقد اتضح: أن المصاحف كانت موجودة في زمن النبي «صلى الله عليه وآله» بكثرة، وما أكثر ما حث «صلى الله عليه وآله» على قراءة القرآن نظراً، وبيّن ما لذلك من فضل وثواب عند الله سبحانه.

ويعترف الجميع: بأنه قد كان لدى عدد من كبار الصحابة مصاحف تخصصهم، كمصحف علي «عليه السلام»، وأبي، وابن مسعود، وغيرهم.

(١) فراجع أيضاً: فتح الباري ج ٧ ص ٩٦ والبرهان للزركشي ج ١ ص ٢٣٥، وراجع: فواتح الرحموت، (بهامش المستصفي) ج ٢ ص ١٢ وراجع: بحوث في تاريخ القرآن وعلومه ص ١٥٧ و ١٣١ والبيان للخوائي ص ٢٦٩ بصيغة: ولعل قائلًا يقول.. وراجع: ما قاله ابن حجر حول جمع علي «عليه السلام» للقرآن، فإنه ادعى: أن المراد - بجمع علي «عليه السلام»: له: أنه حفظه في صدره.. راجع: تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام ص ٣١٧.

قال الرافعي: «اتفقوا: على أن من كتب القرآن؛ فأكمله، وكان قرآنه أصلاً للقرآانات المتأخرة: علي بن أبي طالب، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن مسعود»^(١).

ولا بد وأن يريد: أن هذه المصاحف قد كانت مجموعة، قبل جمع زيد للمصحف.. في زمن الخليفة.. بعد المرسل.. «صلى الله عليه وآله»..

أضف إلى ذلك: أن قرآء القرآن، وحفاظه، في عهد الرسول «صلى الله عليه وآله»، كانوا كثيرين جداً، من الأنصار، ومن غيرهم، وقد تقدم الكثير مما يدل على ذلك، فلا معنى لتخصيص هؤلاء بالذكر، ويكفي أن نذكر: أنهم يروون: أن الذين قتلوا من القرآء يوم بئر معونة، كانوا سبعين رجلاً، وقتل مثلهم في اليمامة أيضاً^(٢).

بل قيل: إن الذين قتلوا في اليمامة، كانوا قريب خمس مئة من القرآء^(٣).

(١) بحوث في تاريخ القرآن وعلومه ص ١١٥ و ١٢٤ عن: إعجاز القرآن للرافعي ص ٣٥ وراجع ص ٣٦ منه. وكذا في: مباحث في علوم القرآن، للقطن ص ١٢٤، لكنه زاد: معاذ بن جبل.

(٢) راجع: فتح الباري ج ٩ ص ٤٨ و ٤٣ والبرهان للزركشي ج ١ ص ٢٤٢ ومناهل العرفان ج ١ ص ٢٣٨ و ٢٣٥ و ٢٤٢، والإتقان ج ١ ص ٧ و ٧١. وراجع: تاريخ القرآن للأبياري ص ١٠٨ والبيان للحوثي ص ٢٦٠ و ٢٧٣.

(٣) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ج ٤ [الذيل] ص ٩ ومناهل العرفان ج ١

وقيل: أربع مئة^(١).

وعن الزهري: «كان مجلس عمر مختصاً من القراء، شباباً وكهولاً؛ فربما استشارهم إلخ»^(٢).

فدعوى: أنّ المقصود هو الحفظ في الصدور، لا يمكن المساعدة عليها بوجه.

الأمر الثاني: حصر القراء بعدد محدود لا يصح:

وأما بالنسبة لما ذكره العيني، وغيره، من حصر من قرأ القرآن بهذا العدد المحدود؛ والذي لم يرتضه أيضاً العسقلاني؛ حيث اعتبر: أن عدداً منهم لم يجمع القرآن في عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ولعلمهم جمعه أو أتوا جمعه بعده^(٣) أما بالنسبة لهذا - فهو لا يصح، لا بالنسبة لكلام العيني، ولا بالنسبة لكلام العسقلاني. وأولى منه بعدم الصحة، ما قاله الفيض الكاشاني؛ وإليك نص عبارته:

«.. مات رسول الله، عن عشرين ألفاً من الصحابة، لم يحفظ القرآن منهم إلا ستة، اختلف منهم في اثنين. وكان أكثرهم يحفظ

ص ٢٤٢.

(١) كنز العمال ج ٢ ص ٣٦٤ عن ابن الأنباري في المصاحف، والبيان للخوئي ص ٢٦٢ و ٢٧٣.

(٢) جامع بيان العلم ج ١ ص ١٩٤.

(٣) راجع: فتح الباري ج ٩ ص ٤٧ ومناهل العرفان ج ١ ص ٢٣٥، والإتقان ج ١ ص ٧٢.

المسورة- والمسورتين. وكان- المذي- يحفظ المبقرة- و-لأنعام- من علمائهم»^(١).

ولعله «رحمه الله»، لم يطلع إلا على رواية الشعبي المتقدمة، والظاهرة في حصر جامعي القرآن في ستة نفر..

لكن ما قدمناه، يوضح: أن الحفاظ والقراء، كانوا أكثر من ذلك بأضعاف كثيرة. وقد قتل منهم العشرات، أو المئات في واقعة اليمامة، وقلنا: إن المصاحف كانت منتشرة لدى الصحابة على نطاق واسع. وكان «صلى الله عليه وآله» يحثهم باستمرار على قراءة القرآن نظراً، وعلى ختمه، وحفظه بما لا مزيد عليه..

فالحصر بمن ذكرهم العيني، أو بعدد أقل من ذلك، كما يقوله العسقلاني، والكاشاني، غير معقول، ولا مقبول.. سواءً أريد بذلك، مَنْ ختم القرآن، أو مَنْ حفظه، أو مَنْ كتبه.. لاسيما.. وأن العيني، والكاشاني، قد أهملوا ذكر أسماء كثيرين، من دون مبرر، ولا شاهد ظاهر..

الأمر الثالث: التبجّح والسياسة:

إننا نلاحظ: أن الذين ذكرت أسماؤهم في رواية أنس، قد كانوا كلهم من الأنصار.. مع أن من المهاجرين، كأمر المؤمنين، لا يرتاب أحد في جمعه القرآن!!

(١) المحجة البيضاء ج ٢ ص ٢٤٦.

ويضيفون هم أيضاً: ابن مسعود، وإن كان سيأتي: أن بعض السور لم تكن في مصحفه.

ولعل أنساً أراد التبجّح بذلك، وإظهار فضل قومه، وامتيازهم على غيرهم، ثم تبعه غيره على ذلك..

ولكن الحقيقة هي: أن الأمر لم يكن مقتصرأ على إرادة التبجّح والافتخار. بل إن ذلك كان يغذيه، وينميه اتجاه سياسي معين، له مصلحة كبيرة، في عدم ذكر حتى أسماء هؤلاء أيضاً..

ولعل أنساً قد ندّ عن هذه السياسة - ونرجح أن يكون ذلك عن غير قصد - فذكر بعض الأسماء، ثم تبعه آخرون، غفلة منهم عن حقيقة الحال، وعن واقع النوايا، والاتجاهات، التي كانت تتحرك في هذا الاتجاه أو ذاك..

نقول هذا.. لأننا نكاد نقطع: بأنه قد كان ثمة تعمد واضح، في إرادة نسبة، وتكريس فضيلة جمع القرآن، لصالح الهيئة الحاكمة، بدعوى تصديها لجمعه بعد الرسول من العصب، والخاف، وصدور الرجال، بشاهدين، أو بشاهدٍ واحدٍ، إذا كان ذا شهادتين.. حسبما رووه في العديد من المصادر.. وتكريس هذه الفضيلة للهيئة الحاكمة، لا يتناسب - بالتأكيد - مع الكلام عن شيوع المصاحف، في عهد الرسول «صلى الله عليه وآله»، ولا مع شيوع القراءة في المصاحف نظراً. ولا مع ثبوت جمع القرآن في عهده «صلى الله عليه وآله» كذلك..

مع أن ما حصل في عهد الخلفاء، بعد الرسول «صلى الله عليه وآله»، - لو صح - ونحن نشك في صحته، بسبب ما روي عن الإمام الحسن «عليه السلام»، من الكلام المشعر بأن ذلك من مزاعم

معاوية؛ وبسبب ما في الرواية المثبتة لذلك، من الاختلاف والتناقض. مع ما سيأتي عن الزركشي، من أن هناك من يقول: إن جمع أبي بن كعب، وزيد للقرآن [أي بمبادرة من الخلفاء]، ليس بمحفوظ^(١) ولغير ذلك من أمور.

نعم، إن ما حصل في عهد الخلفاء - لو صحت روايته - فلا يعدو أن يكون الخليفة قد جمع مصحفاً لنفسه، لا للأمة كما سنرى. وهذا يدل على أن الخليفة الأول، والثاني، والثالث أيضاً لم يكن في عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله» معهما يجمع القرآن في مصحف واحد!! وسيأتي مزيد توضيح لذلك في الفصل التالي إن شاء الله تعالى..

الأمر الرابع: إطلاق لفظ الكتاب على القرآن:

وأخيراً.. فقد استدل السيد الإمام شرف الدين «رحمه الله تعالى» على جمع القرآن، في زمانه «صلى الله عليه وآله»: بأنه قد أطلق عليه لفظ [الكتاب] منذئذٍ. والألفاظ قبل الكتابة لا يقال لها: كتاب. وإنما تسمى بذلك بعد الكتابة^(٢).

ولكننا لا نستطيع أن نوافق هذا الإمام المبحثة. على هذا الاستنتاج؛ فقد يقال: إن إطلاق هذه الكلمة، كلمة «كتاب» على القرآن، قد ورد في آيات كثيرة كانت تنزل تدريجاً، وهذا الإطلاق يصح بالنسبة لله تعالى، الذي يريد لما ينزله: أن يصبح كتاباً، ولو بعد

(١) راجع: البرهان للزركشي ج ١ ص ٢٣٨.

(٢) أجوبة مسائل موسى جار الله ص ٣١.

تمامية نزوله.

وربما تكون هذه التعابير الواردة في القرآن للإشارة إلى كونه مكتوباً عند الله تعالى في اللوح المحفوظ.

فلا يبعد: أن يكون سبحانه قد استعمل هذه الكلمة في كتابه على هذا الأساس أو ذلك. ثم جرت استعمالات الناس لها، على مقتضى هذا التعليم التلقائي العفوي، الذي تلقوه، وإن لم يكونوا قد كتبوه بعد، أو كانوا مشغولين في كتابته، ولو في بداياتها، قبل تمامية نزوله.. ولعل ما يصح إطلاق لفظ الكتاب عليه هو كونه مكتوباً عنده تعالى في اللوح المحفوظ، عدا عن احتمالات أخرى.

وحاول البعض: أن يستدل لذلك، ببعض الآيات، والأدلة الأخرى، ولكننا لم نر فيها ما يكفي لإثبات ذلك، وإن كان ربما يرجحه، ولأجل ذلك فقد اكتفينا بما قدمناه..

والله هو الموفق.. وهو الهادي..

الفصل الثاني:

ماذا عن جمع القرآن في عهد الخلفاء!؟

البلاغي وابن شاذان وروايات جمع القرآن:

لقد اختلفت روايات أهل السنة، حول موضوع جمع القرآن، بواسطة زيد بن ثابت، أو هو مع غيره، في عهد الخلفاء، أو في عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ويكفي أن نذكر هنا، ما قاله البلاغي والمفضل بن شاذان،- اللذان- أشارا- إلى جانب من هذه التناقضات.. على أن نترك بقية موارد ذلك إلى من يرغب بتتبع الروايات، ثم المقارنة فيما بينها، فنقول:

قال ابن شاذان؛ مخاطباً أهل السنة: «ورويتم: أنه جمع القرآن على عهد رسول الله، ستة نفر، كلهم من الأنصار، وأنه لم يحفظ القرآن إلا هؤلاء النفر..»

فمرة تروون: أنه لم يحفظه قوم.

ومرة تروون: أنه ذهب منه شيء كثير.

ومرة تروون: أنه لم يجمع القرآن أحد من الخلفاء إلا عثمان.

فكيف ضاع القرآن وذهب، وهؤلاء النفر قد حفظوه، بزعمكم،

وروايتكم؟!!

ثم رويتم بعد ذلك كله: أن رسول الله «صلى الله عليه وآله»، عهد إلى علي بن أبي طالب «عليه السلام»: أن يؤلف القرآن؛ فألفه،

وكتبه.

ورويتم: أن إبطاءه على أبي بكر بالبيعة [على ما] زعمتم؛ لتأليف القرآن؛ فأين ذهب ما ألفه علي بن أبي طالب «عليه السلام»، حتى صرتم تجمعونه من أفواه الرجال؟. أو من صحف، زعمتم كانت عند حفصة بنت عمر بن الخطاب؟!»^(١).

ثم يتابع ابن شاذان- «رحمه الله» أسئلته هذه، وكلها أسئلة صحيحة، ودقيقة، ولا مفر منها، ونحن نحيل القارئ على كتابه القيم [الإيضاح]، فليرجع إليه من أراد، فإن فيه ما ينقع الغلة، ويبل الصدا، مع العلم: أن المتتبع لرواياتهم في هذا المجال يجد فيها من التهافت والتناقضات، أضعاف ما ذكره «رحمه الله»، ولسنا هنا في صدد تقصّي ذلك.

قال البلاغي «رحمه الله»: «..إن أبا بكر هو الذي أدى رأيه أولاً إلى جمع القرآن، وهو الذي طلب من زيد بن ثابت جمعه؛ فنقل ذلك عليه؛ فلم يزل أبو بكر يراجع حتى قُبِلَ.

وجاء فيها أيضاً: إن زيدا هو الذي أدى رأيه أولاً إلى جمع القرآن، وعزم عليه، وكلم في ذلك عمر؛ فكلم فيه عمر أبا بكر؛ فاستشار أبو بكر في ذلك المسلمين.

وجاء فيها أيضاً: إن أبا بكر هو الذي جمع القرآن.

(١) الإيضاح ص ٢٢٢ و ٢٢٣.

وجاء فيها: إن عمر قتل ولم يجمع القرآن.

وجاء فيها: إن عثمان هو الذي جمع القرآن في أيامه بأمره.

وجاء فيها: إن عمر هو الذي أمر زيد بن ثابت، وسعيد بن العاص، لما أراد جمع القرآن: أن يملي زيد، ويكتب سعيد.

وجاء فيها: إن ذلك كان من عثمان في أيامه، وبعد قتل عمر.

وجاء في ذلك أيضاً: إن الذي يملي أبي بن كعب، وزيد يكتبه، وسعيد يعربه.

وفي رواية أخرى: إن سعيداً، وعبد الله بن الحرث يعربانه.

هذا حال هذه الروايات في تعارضها واضطراباتها، ومن جملة ما جاء فيها ما مضمونه: إن براءة آخر ما نزل من القرآن؛ فما ترى لهذه الرواية من القيمة التاريخية. فانظر إلى الجزء الأول من كنز العمال ومنتخبه أقلأ^(١).

حديث جمع القرآن في عهد الخلفاء:

وإذا كانت روايات أهل السنة قد اختلفت، حول موضوع جمع القرآن في عهد الخلفاء، بواسطة زيد بن ثابت. فنحن نختر واحدة من تلك الروايات، ونحيل القارئ إلى الكتب والمصادر، التي ذكرت سائرها^(٢)؛ فنقول: روى البخاري في صحيحه، عن زيد بن ثابت،

(١) آلاء الرحمن ص ١٩.

(٢) راجع على سبيل المثال: الإتقان ج ١ ص ٥٧ فما بعدها.

قال: «أرسل إليّ أبو بكر، مقتل أهل اليمامة؛ فإذا عمر بن الخطاب عنده.

فقال أبو بكر: إن عمر أتاني.

فقال: إن القتل استحر يوم اليمامة بقرآن، وأنا أخشى: أن يستحر القتل بالقرآن في المواطن؛ فيذهب كثير من القرآن، وإنني أرى: أن تأمر بجمع القرآن..

فقلت لعمر: كيف نفع شيئاً لم يفعله رسول الله «صلى الله عليه وآله».

قال عمر: هو والله خير..

فلم يزل يراجعني: حتى شرح الله صدري لذلك؛ ورأيت في ذلك الذي رأى عمر..

قال زيد: قال أبو بكر: إنك شاب عاقل، لا تنتهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله «صلى الله عليه وآله»؛ فتنبت القرآن، أجمعه.. فوالله، لو كلفوني نقل جبل من الجبال، ما كان أثقل علي، مما أمرني به، من جمع القرآن.

قلت: كيف تفعلان شيئاً، لم يفعله رسول الله؟

قال: هو والله خير.

فلم يزل أبو بكر يراجعني، حتى شرح الله صدري للذي شرح الله له صدر أبي بكر وعمر؛ فتنبت القرآن أجمعه من العصب، واللخاف، وصدور الرجال.. ووجدت آخر سورة التوبة، مع أبي خزيمة الأنصاري، لم أجدها مع غيره: لقد جاءكم رسول.. حتى خاتمة

براءة.. فكانت الصحف عند أبي بكر، حتى توفاه الله، ثم عند عمر حياته، ثم عند حفصة بنت عمر (١).

نحن وهذه الرواية:

أما بالنسبة لخصوص هذه الرواية، ومثيلاتها؛ فإننا نحسب: أن ما تقدم في الفصل السابق، يكفي لإثبات عدم صحتها ونظائرها. وذلك لأن جمع القرآن، قد تم في عهد الرسول الأكرم «صلى الله عليه وآله»، الذي كان قد وضع له كتاباً مخصوصين. وكان يشرف بنفسه على أعمالهم.. وكانوا - كما يروي لنا زيد بن ثابت - عند رسول الله «صلى الله عليه وآله»، يؤلفون القرآن من الرقاع..

(١) الإتيان ج ١ ص ٥٧، وصحيح البخاري ج ٣ ص ١٤٥ و ج ٢ ص ٩٠ ومشكل الآثار ج ٣ ص ٤ و ٥ و ج ٤ ص ١٩٢ و ١٩٣، والسنن الكبرى ج ٢ ص ٤١ وتاريخ الخلفاء ص ٧٧ وراجع: الفهرست لابن النديم ص ٢٧ والفائق ج ٢ ص ٤٣١ وصفة الصفوة ج ١ ص ٧٠٤ و ٧٠٥ ومسند أحمد ج ١ ص ١٣ وتهذيب تاريخ دمشق = = ج ٥ ص ٤٤٧ و ١٣٦ و حياة الصحابة ج ٢ ص ٣٩٩ عن كنز العمال ج ١ ص ٢٨٩ و ج ٢ ص ٣٧٣ عن عبد الرزاق وابن أبي داود في المصاحف، وأبي نعيم، والأوائل ج ١ ص ٢١٣ و ٢١٥ والنشر ج ١ ص ٧ عن النسائي والترمذي وابن حبان، والطيالسي، وابن سعد وغيرهم وراجع: تاريخ واسط ص ٢٥١ والمصنف ج ٨ ص ٣٦٧ ومسند أحمد ج ٥ ص ١٨٩ و ١٨٨ و ج ١ ص ١٣ وجامع البيان ج ١ ص ٢٠ والبرهان للزركشي ج ١ ص ٢٣٤ والبداية والنهاية ج ٧ ص ٣٤٧. وسير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٤٣١.

وكان لدى الصحابة مصاحف كثيرة، يحثهم الرسول «صلى الله عليه وآله» على احترامها، وعلى قراءة القرآن نظراً فيها وغير ذلك.. وكانوا يعرضون ما عندهم عليه «صلى الله عليه وآله» باستمرار.. وكان كثير من الصحابة، قد جمعوا القرآن في عهده «صلى الله عليه وآله»، إلى آخر ما قدمناه، مما لا مجال لإعادته..

وإذن.. فلم يكن القرآن منتشراً في العسب، واللخاف، والأكتاف، وصدور الرجال. بل هو قد خرج من تلك الصدور، ليصبح مثبتاً في السطور، وصار له أول، وله آخر، وكان «صلى الله عليه وآله» يشرف بنفسه على وضع كل شيء في المكان الذي ينبغي أن يكون فيه.. إلى آخر ما تقدم من شواهد وأدلة قاطعة، وبراهين ساطعة..

ونزيد هنا:

أولاً: إن هذه الرواية وروايات أخرى تدعي: أن بعض القرآن - على الأقل - قد أثبت بشاهدين، أو بشاهد واحد ذي شهادتين، أو بدونها..

وهي دعوى خطيرة جداً.. ولا ريب في بطلانها؛ إذ لا ريب في أن القرآن كله، قد نقل بطريق التواتر، من طبقة إلى طبقة، ومن جيل إلى جيل.. إلى أن ينتهي الأمر إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله».. فهذا النص إذن يخالف ما هو ثابت بالضرورة..

ويتضح ذلك إذا علمنا: أنه قد كان هناك المئات، إن لم يكن الألوف من الصحابة، يحفظون القرآن، ويقال: إن عشرات، أو مئات منهم قد قتلوا في واقعة اليمامة وقبل ذلك في بئر معونة..

فهل يعقل - بعد هذا - أن يختص خزيمة بن ثابت، أو أبو خزيمة

الأنصاري، أو غيره، بالاطلاع على آيتين منه، دون سائر الصحابة، وحتى دون أمير المؤمنين «عليه السلام»، وأبي وابن مسعود، وغيرهم؟.

وثانياً: ما الداعي إلى جمع القرآن من العسب، والخاف، وصدور الرجال؟! فقد كان بوسعهم أن يرجعوا إلى القرآن الذي كتبه كتاب الوحي للرسول «صلى الله عليه وآله» وينسخوا مصاحفهم عنه.. وكانوا يؤلفونه بين يديه «صلى الله عليه وآله» من الرقاع، ومنهم زيد بن ثابت - بزعمهم - وكان يكتب ما يملي عليه رسول الله «صلى الله عليه وآله» من الوحي، فإذا فرغ قال: اقرأه، فإذا كان فيه سقط أقامه، ثم يخرج به إلى الناس.. ألم يزعموا أن زيدا شهد العرضة الأخيرة، وكتبها لرسول الله «صلى الله عليه وآله».. وكان يقرئ الناس بها حتى مات، ولذلك اعتمده عمر وأبو بكر حسبما تقدم، فما الحاجة بعد هذا إلى خزيمة بن ثابت، وإلى غيره؟!.

ولماذا لا يرجعون إلى مصحف ابن مسعود، أو مصحف أبي، أو مصحف زيد نفسه، أو مصحف علي «عليه السلام»؟ فإنها كانت جاهزة، وقريبة المأخذ، وإن كان مختلفة الترتيب، حسب روايتهم (١)

(١) راجع للاطلاع على اختلاف ترتيب مصاحفهم: الإتيان ج ١ ص ٦٢ و ٦٤ وفتح الباري ج ٩ ص ٣٨ و ٣٩. ولاسيما آخر ص ٣٦ ومناهل العرفان ج ١ ص ٢٤٠ وتاريخ القرآن للزنجاني من ص ٧٠ حتى ص ٨٠ والتمهيد في علوم القرآن ج ١ ص ٢٦٨ - ٢٧٤ و ٢٥٢ فما بعدها. وتاريخ اليعقوبي ج ٢

أو زاد بعضهم في هوامشها بعض الأدعية، كما سنرى إن شاء الله تعالى..

وثالثاً: لماذا لا يأخذون القرآن من ابن مسعود، الذي كان يملي القرآن عن ظهر قلبه في الكوفة؟^(١) أو من أحد الأربعة، الذين أمر النبي «صلى الله عليه وآله» الناس بأخذ القرآن عنهم، وهم: ابن مسعود، وسالم مولى أبي حذيفة، وأبي بن كعب، ومعاذ بن جبل - كما يزعمون -؟!^(٢).

وزعموا: أنه «صلى الله عليه وآله» أخبرهم: بأنهم إذا أرادوا: أن يأخذوا القرآن رطباً، كما أنزل، فليأخذوه من ابن أم عبد، أو فليقرؤه على قراءة ابن أم عبد، أي ابن مسعود^(٣).

ص ١٣٥ و ١٣٦. والفهرست لابن النديم ص ٢٩ - ٣٠.

(١) صفة المصفوة - ج ١ - ص ٣٩٨ عن أحمد، وفي هامشه عن: الميزان، والطبراني، وأبي يعلى. ومجمع الزوائد ج ٩ ص ٢٨٧ والإستيعاب (بهامش الإصابة) ج ٢ ص ٣٢٢.

(٢) راجع: صحيح البخاري ج ٣ ص ١٤٦ وتهذيب الأسماء ج ١ ص ١٠٩ وتفسير القرآن العظيم ج ٤ [الذيل] ص ٢٧ ولباب التأويل ج ١ ص ٧ عن الترمذي ومجمع = الزوائد ج ٩ ص ٣١١ وأنساب الأشراف ج ١ ص ٢٦٤، والإتقان ج ١ ص ٧٠ وكنز العمال ج ٢ ص ٣٣ و ٣١ عن الترمذي، ومستدرك الحاكم، والبخاري ومسلم والبيان للخوئي ص ٢٩٦.

(٣) راجع: كشف الأستار ج ٣ ص ٢٥٠ و ٢٤٩ ومستدرك الحاكم ج ٣ ص ٣١٨ وتلخيصه للذهبي (بهامشه)، وصحاحه على شرط الشيخين

وزعموا: أنه «صلى الله عليه وآله» أخبرهم: أن أقرأهم أبي بن كعب، أو قال: أقرأ أمتي أبي^(١).

وعن عمر بن الخطاب: أبي أقرؤنا، وأقضانا علي. وإنا لندع من لحن أبي، وذلك أن أبيا يقول: لا أدع شيئاً سمعته من رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وقد قال الله تعالى: ما ننسخ من آية أو ننسأها^(٢).

وإذا كان الله سبحانه، قد أمر نبيه «صلى الله عليه وآله»: أن

والإيضاح لابن شاذان ص ٢٢٣ و ٢٣٢ ومجمع الزوائد ج ٩ ص ٢٨٧ و ٢٨٨ عن أحمد، وأبي يعلى، والبزار، والطبراني وصفة الصفوة ج ١ ص ٣٩٩ والنهاية في اللغة ج ٣ ص ٣٧١ ومسند أحمد ج ١ ص ٤٤٥ والجامع لأحكام القرآن ج ١ ص ٨٢ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٤ والإصابة ج ٢ ص ٣٦٩ والإستيعاب (بهامشه) ج ٢ ص ٣٢٠ وتفسير القرآن العظيم ج ٤ [الذيل] ص ٢٨.

(١) الإستيعاب (بهامش الإصابة) ج ١ ص ٤٩ وراجع ص ٥٠ وتهذيب الأسماء ج ١ ص ١٠٩ وأسد الغابة ج ١ ص ٤٩ وتهذيب التهذيب ج ١ ص ١٨٨ وراجع: الإيضاح لابن شاذان ص ٢٢٣ و ٢٣٠ و ٢٣١ وفي هامشه عن مصادر أخرى والجامع الصحيح للترمذي ج ٥ ص ٦٦٥ و ٦٦٤ والجامع لأحكام القرآن ج ١ ص ٨٢ ومشكل الآثار ج ١ ص ٣٥٠ و ٣٥١.

(٢) راجع: الإستيعاب (بهامش الإصابة) ج ١ ص ٥٠ وصحيح البخاري ج ٣ ص ١٤٧ ومستدرک الحاكم ج ٣ ص ٣٠٥ وراجع: طبقات ابن سعد (طدار صادر) ج ٢ ص ٣٣٩.

يعرض، أو يقرأ القرآن على أبي بن كعب - كما زعم بعضهم - (١)، فلماذا لا يأمر النبيّ «صلى الله عليه وآله» أمته بذلك أيضاً؟! أضف إلى ذلك: أنهم يقولون: إن أبي بن كعب قد قرأ القرآن على النبيّ «صلى الله عليه وآله» (٢).

أو.. لماذا لا يرجعون إلى علي «عليه السلام»؟ الذي يقول عنه أبو عبد الرحمن السلمي: «ما رأيت ابن أنثى أقرأ لكتاب الله تعالى من علي».

وقال أيضاً: «ما رأيت أقرأ من علي، عرض القرآن على النبيّ «صلى الله عليه وآله»، - وهو من المذنبين حفظوه - أجمع بلا شك عندنا» (٣).

وقال ابن مسعود: «ما رأيت أحداً أقرأ من علي بن أبي طالب للقرآن» (٤).

(١) الإستيعاب (بهامش الإصابة) ج ١ ص ٤٩ ومستدرک الحاكم ج ٢ ص ٢٢٤، وتلخيصه للذهبي (بهامشه)، ومسند أحمد ج ٥ ص ١٣١ والجامع الصحيح للترمذي ج ٥ ص ٦٦٦ وحلية الأولياء ج ١ ص ٢٥١ وج ٤ ص ١٨٧، ومجمع الزوائد ج ٩ ص ٣١٢، والدر المنثور ج ٦ ص ٣٧٨ عن أحمد، والترمذي، والحاكم، وصححه هذان الأخيران والبدایة والنهاية ج ٧ ص ٣٤٠.

(٢) تذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٦.

(٣) راجع: الغدير، للعلامة الأميني ج ٦ ص ٣٠٨ عن: طبقات القراء ج ١ ص ٥٤٦، وعن: مفتاح السعادة ج ١ ص ٣٥١.

(٤) المناقب، لابن شهر آشوب ج ٢ ص ٤٢. يحتمل أن يريد بذلك: أنه أكثر

وبعد.. فهل يزيد الشاهدان على كل هؤلاء، في الثقة والجلالة، والعلم والضبط؟! وهؤلاء أليسوا أكثر من شاهدين، وقد جاء توثيقهم، والأمر بالرجوع إليهم - في قراءة القرآن - على لسان رسول الله «صلى الله عليه وآله»؟!.

والأعجب من ذلك: أن كل واحدٍ من هؤلاء الكبار، يصر على القراءة، حسب ترتيب مصحفه. ولا يعير المصحف الذي جمعه زيد أي اهتمام!! حتى لتشيع قراءاتهم في الأمة، وتنتشر بعد ذلك؛ بصورة مطردة، إلى أن حزمت الهيئة الحاكمة أمرها، وتصدّت للقضاء على كل ما لا يوافق السبيل الذي هي عليه..

بل إن بعضهم، حينما أصر عثمان على جمع المصاحف، وعدم السماح إلا لمصحفه بالانتشار، والتداول - إن هذا البعض - وهو ابن مسعود، يمتنع عن تسليم مصحفه لهم، كما هو معروف ومشهور^(١).

الناس في قراءة القرآن من حيث الضبط والحفظ، ويحتمل أن يريد: أنه كثير القراءة له، ويحتمل إرادته لكلا الأمرين.

(١) شهرة هذا الأمر، تغني عن ذكر مصادره، وإن شئت فراجع: مستدرك الحاكم ج ٢ ص ٢٢٨ وتاريخ يعقوبي ج ٢ ص ١٧٠ وطبقات ابن سعد ج ٢ قسم ٢ ص ١٠٥ والإيضاح لابن شاذان ص ٢٢٥ وفتح الباري ج ٩ ص ٣٦ و ٤٤ وتاريخ القرآن = = للأبياري ص ١١١ والتراتب الإدارية ج ٢ ص ٢٨٤ والتمهيد في علوم القرآن ج ١ ص ٢٩٠ عن المصاحف للسجستاني ص ١٥.

ولو كان جمع أبي بكر للقرآن قد أريد به أن يكون قرآنه عاماً لجميع المسلمين، لم يكن لهؤلاء أن يحتفظوا بمصاحفهم، من زمان أبي بكر إلى زمان عثمان، وبعده..

وأخيراً.. فإننا نجد الطحاوي، يروي لنا: أن زيدا قال عن المصحف، الذي جمعه لأبي بكر:

«..فكتبته في قطع الأدم، وكسر الأكتاف، والعسب، يعني الجريد. فلما هلك أبو بكر؛ فكان عمر، كتب ذلك في صحيفة واحدة. فلما هلك كانت عند حفصة، ثم إن حذيفة بن اليمان، قدم من غزوة إلخ..»^(١).

ومعنى ذلك: أن زيدا هو الذي كتب المصحف لأبي بكر، في العسب، والأكتاف، وغيرها. لا أنه قد جمعه منها، وكتبه عنها، كما يظهر من الرواية المتقدمة، وغيرها..

مصاحف الصحابة بعد جمع زيد:

ومع أنهم يدعون: جمع أبي بكر للقرآن، على يد زيد بن ثابت؛ فإنهم يقولون: إن عدداً من الصحابة، قد احتفظوا بمصاحفهم^(٢). مع أنها كانت تختلف في ترتيبها عن المصحف، الذي جمعه زيد..

واحتفاظهم بمصاحفهم، يدل على أنهم لم يعبأوا بجمع زيد للقرآن في عهد أبي بكر، أو لعلهم فهموا: أن ما قام به زيد، وأبو بكر لا

(١) مشكل الآثار ج ٤ ص ١٩٣.

(٢) راجع: التمهيد في علوم القرآن ج ١ ص ٢٤٨ و ٢٥٠. وقد ذكرنا آنفاً: أن ابن مسعود قد امتنع عن تسليم مصحفه.

يعنيهم، لأنه أراد أن يكتب مصحفاً للخليفة، لا لعموم المسلمين.

ومهما يكن من أمر، فإنهم يقولون: إنه حتى بعد جمع زيد للقرآن: كان أهل الكوفة يقرؤون على مصحف ابن مسعود، وأهل البصرة يقرؤون على مصحف أبي موسى الأشعري، وأهل الشام على مصحف أبي، وأهل دمشق خاصة على مصحف المقداد، وعند ابن الأثير: أن أهل حمص كانوا على قراءة المقداد^(١).

عائشة وجمع القرآن:

هذا.. ورغم جمع زيد للمصحف، ورغم جمع عثمان الناس على قراءة واحدة، وكتابه المصاحف، وإرسالها إلى الأقطار، وحرق ما خالفها؛ فقد روى يوسف بن ماهك، الذي لم يدرك إرسال عثمان للمصاحف إلى الآفاق^(٢) روى لنا ما يدل على أن عائشة كانت لا تزال ترى: أن القرآن غير مؤلف، ولا مجموع، قال ابن ماهك:

إني لعند عائشة، أم المؤمنين إذ جاءها عراقي؛ فقال: أي الكفن خير؟!.

قالت: ويحك! وما يضرك؟!.

قال: يا أم المؤمنين، أريني مصحفك!

(١) راجع: الكامل في التاريخ ج ٣ ص ١١١ وتاريخ القرآن للأبياري ص ١٠٧
والتمهيد في علوم القرآن ج ١ ص ٢٤٧ عن الكامل، وعن المصاحف
للسجستاني ص ١١ - ١٤.
(٢) فتح الباري ج ٩ ص ٣٦.

قالت: لم؟!!

قال: لعلّي أولف القرآن عليه؛ فإنه يقرأ غير مؤلف. [أي غير مرتب ولا منظم] [أو فإننا نقرؤه غير مؤلف].

قالت: وما يضرك أيّه قرأت إلخ..(١).

وقد احتمل العسقلاني: أن يكون ذلك لأجل كون القرآن غير مرتب، ولا منظم، أو لاختلاف الناس في نظم آيه، وعددها..(٢).

ونقول:

إنه لا شك في أن هذه القضية تدل دلالة واضحة: على أن القرآن، حتى بعد حرق عثمان للمصاحف، كان لا يزال يقرأ غير مؤلف، وأن الناس لم يلتزموا إلى ذلك الوقت بنظم مصحف عثمان، وأن عائشة قد وافقت الناس وذلك العراقي على ذلك، حينما قالت: وما يضرك أيّه قرأت..

والظاهر أنه كان يأخذ بقراءة ابن مسعود، الذي عاش برهة في الكوفة، حسبما احتمله العسقلاني(٣).

إلا أن يقال: إن عائشة لم ترتض بما فعله عثمان، لوجود حزازة في العلاقة بينها وبينه، وانضم إليها آخرون كانوا على مثل رأيها فيه.

(١) صحيح البخاري ج ٣ ص ١٤٦ والتمهيد ج ١ ص ٢٤٦ و ٢٤٧ عنه. والمصنف لعبد الرزاق ج ٣ ص ٣٥٢.

(٢) راجع: فتح الباري ج ٩ ص ٣٦ و ٣٨ و ٣٩ والتمهيد ج ١ ص ٢٤٧ عنه.

(٣) راجع: فتح الباري ج ٩ ص ٣٦.

فاعتبرت القرآن لا يزال غير مؤلف..

ويجاب:

بأن تأليف القرآن قد حصل في عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله» كما تقدم.. أو في عهد أبي بكر أو عمر - لو قبلنا ذلك - فما معنى قولهم: إنه يقرا غير مؤلف؟!

إلا أن يكون المراد: أنها تعتبر جميع ما حصل، سواء في عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، أو في عهد أبي بكر وعمر وعثمان كأنه لم يكن..

وهذا بعيد إذ لا يمكن أن يرضى الناس منها بهذا..

إلا إن كانت تعتبر المصحف الذي كتبه زيد بن ثابت لأبي بكر أو عمر كان مصحفاً خاصاً، وليس هو المصحف العام لجميع المسلمين، وإن ما كتبه رسول الله «صلى الله عليه وآله» قد بقي عند علي «عليه السلام» بعد أن رفضه الخلفاء حين عرضه عليهم..

والذي كتبه زيد بن ثابت ربما يكون قد أخذ من المصاحف التي كانت في أيدي الناس من عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وكانت مجردة عن التفسير والتأويل، وشأن النزول، والمحكم والمتشابه، والناسخ والمنسوخ وغير ذلك..

ويمكن أن تكون هذه المصاحف هي التي عمل رسول الله «صلى الله عليه وآله» على إبقائها في أيدي الناس، وإشاعتها بينهم احتياطاً للدين.

فيكون القرآن قد جمع بأسلوبين:

أحدهما: ما كان عند علي «عليه السلام»، وبقي عنده، وعند أهل البيت.

والآخر: ما كان النبي «صلى الله عليه وآله» قد وضعه بين أيدي المسلمين.

موقف المعارضة من مصحف عثمان:

إن حديث عائشة المتقدم، يشير إلى أن ما فعله عثمان، لم يلق قبولاً لدى الكثيرين، ولاسيما طائفة من المناوئين له، ولعل منهم عائشة أم المؤمنين أيضاً.

وقد احتفظ ابن مسعود بمصحفه، ولم يسلمه للسلطة، كما أسلفنا^(١).

كما أننا نجد في بعض النصوص، ما يشير إلى اتساع هذه المعارضة؛ فقد جاء أن أمير المؤمنين علياً «عليه السلام»، قد نهاهم عن التكلم في عثمان، وعن توجيه الانتقادات له، وأخبرهم «عليه السلام»، أنه لم يفعل ذلك إلا عن ملاءمهم، وأنه لو ولي، لفعل مثل الذي فعل^(٢).

(١) قد تقدمت مصادر ذلك، قبل صفحات يسيرة، فلا نعيد..

(٢) راجع: فتح الباري ج ٩ ص ١٦ قد ذكرنا مصادر ذلك، في الباب الثاني، في الفصل الثاني في أوائله تحت عنوان: تأييد علي «عليه السلام» لعثمان، فانظر..

وقد قلنا في موضع آخر: أن تأييد أحد في أمر، لا يعني تأييده في كل ما يصدر

وعن **فلفة الجعفي**، قال: «فزعت في من فزع إلى عبد الله في المصاحف؛ فدخلنا عليه، فقال رجل من القوم: إنا لم نأتك زائرين، ولكن جنناك حين راعنا هذا الخبر.

فقال: إن القرآن قد نزل على نبيكم «صلى الله عليه وآله» من سبعة أبواب، على سبعة أحرف، أو قال: حروف. وإن كان الكتاب قبله، كان ينزل من باب واحد، على حرف واحد»^(١).

وقال **ابن الأثير:** «إن أهل الكوفة قبلوا مصحف عثمان، إلا أن بعضهم - وهو كثير - أمسكوا- مصحف ابن مسعود؛- فيقرؤون بقرائه»^(٢).

وهكذا.. يتضح مما تقدم: أن ما فعله عثمان، قد أفزع الكثيرين، وأثار انتقادات واسعة، دفعت علياً أمير المؤمنين «عليه السلام»، إلى أن يقف موقف المدافع والمؤيد للإجراء الذي اتخذ..

ولكن ابن مسعود، لم يؤيد هذا الإجراء، وأجاب الذين فزعوا إليه، بجواب تحريضي، عبر فيه عن إصراره على تخطئة عثمان فيما فعل، حيث اعتبر: أن الجمع على قراءة واحدة، ومصحف واحد

عنه.. كما أن موقف علي هذا، إن دل على شيء، فإنما يدل على واقعيته، وعلى أنه ليس له هم إلا الإسلام، وإلا إعلاء كلمة الله سبحانه، ولا ينطلق في مواقفه، من مصلحة شخصية، أو فئوية، أو ما إلى ذلك..

(١) مسند أحمد ج ١ ص ٤٤٥ ومشكل الآثار ج ٤ ص ١٨٢.

(٢) الكامل ج ٣ ص ١١٢.

يتصادم مع حقيقة: أن القرآن قد نزل من سبعة أوجه، على سبعة أحرف..

ولكن هذه المعارضة لم تستطع أن تؤثر أثرها، في قبال السلطة، ولاسيما بعد تأييد أمير المؤمنين «عليه السلام» لهذا العمل؛ حيث بدأ التحول إلى المصاحف، التي أرسلها عثمان إلى الأقطار بصورة تدريجية، واحتلت بعد فترة من الزمن مكانها الطبيعي، وبدأت سائر المصاحف التي تخالفها في الترتيب، أو كتبت فيها بعض التفسيرات، أو الأدعية، ونحوها - بدأت - تغيب عن الساحة، حتى أصبحت بمرور الأيام، أثراً بعد عين، وفي خبر كان، وحفظ الله القرآن عن أن يتطرق إليه أي لبس، أو اختلاف: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)(١).

الحجاج وقراءة عثمان:

وبعد.. فإن اهتمام الأخطبوط الأموي بدعم موقف عثمان، وخطه، واضطهاد كل ما ومن يخالفه، أو يعترض عليه، قد أسهم في تلاشي قراءة ابن مسعود، في مجتمع أهل الكوفة، والعراق بصورة عامة، لاسيما.. وأن الحجاج هو الذي تصدى لذلك إبان حكمه للعراق، من قبل خلفاء الأمويين..

قال الإسكافي، ما ملخصه: والذي ساعد على ذلك، بصورة أتم، وأوفى: أن الحجاج قد أخذ الناس بقراءة عثمان، وترك قراءة ابن مسعود، وأبي بن كعب. وتوعد على ذلك. وكان سلطانه نحو عشرين

(١) الآية ٩ من سورة الحجر.

سنة؛ فما مات الحجاج، حتى اجتمع أهل العراق على قراءة عثمان، ونشأ أبناءهم، ولا يعرفون غيرها؛ لإمساك الآباء عن قراءة ابن مسعود وأبي بن كعب، وكفّ المعلمين عن تعليمهما، حتى لو قرئت عليهم قراءة عبد الله، وأبي ما عرفوها، ولظنوا بتأليفها الاستكراه والاستهجان؛ لإلف العادة، وطول الجهالة^(١).

وقد بلغ من شدة الحجاج في هذا الأمر، وقسوته، ووقاحته، أنه كان يقول: يا عجا من عبد هذيل! [يعني: ابن مسعود] يزعم: أنه يقرأ قرآناً من عند الله. والله، ما هو إلا رجز من رجز الأعراب. والله، لو أدركت عبد هذيل؛ لضربت عنقه، ولأخلى منها [أي من قراءة ابن مسعود] المصحف، ولو بضلع خنزير.. أو: لأحكنها من المصحف، ولو بضلع خنزير^(٢).

قاتل الله الحجاج، وجازاه على هذه الجراءة العظيمة ما يستحقه..

أول من جمع القرآن في مصحف وأول من سمّاه:

ويقولون: إن أول من جمع القرآن في مصحف، أبو بكر^(٣)..

(١) راجع: شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد المعتزلي، الحنفي ج ١٣ ص ٢٢٣.

(٢) مستدرک الحاكم ج ٣ ص ٦٥٦، وتلخيصه للذهبي، بهامش نفس الصفحة، وتهذيب تاريخ دمشق ج ٤ ص ٦٩ والغدير ج ١٠ ص ٥١ عنهما. والبداية والنهاية ج ٩ ص ١٢٨ عن أبي داود، وابن أبي خيثمة.

(٣) راجع: محاضرات الأدباء، المجلد الثاني جزء ٤ ص ٤٣٣ وفتح الباري

وكان أولاً مفرقاً في الأكتاف، والرقاع^(١).

وأما بالنسبة لتسميته، فقد قالوا أيضاً: أول من سمى المصحف «مصحفاً» حين جمعه، ورتبه، أبو بكر؟ فقال لأصحابه:

التمسوا له اسماً. أو قال: سمّوه.

فقال بعضهم: سمّوه: إنجيلاً. فكرهوه.

وقال بعضهم: سمّوه: السفر. فكرهوه من يهود.

فقال ابن مسعود: رأيت للحبشة كتاباً يدعونه: «المصحف». فسموه به^(٢).

وقال السيوطي عن أبي بكر: «أول من جمع القرآن، وأول من

ج ٩ ص ١٣ و تاريخ الخلفاء ص ٧٧ و مباحث في علوم القرآن ص ١٢٨ و ١٣٣ و بحوث في تاريخ القرآن و علومه ص ١٢٥ و الإتيان ج ١ ص ٥٩ عن مغازي ابن عقبة و البرهان للزركشي ج ١ ص ٢٣٥ عن البيهقي و مآثر الأنافة ج ١ ص ٨٥ و ٨٦.

(١) مآثر الأنافة ج ١ ص ٨٥ و ٨٦. و مباحث في علوم القرآن ص ١٢٨ و ١٣٣ و بحوث في تاريخ القرآن و علومه ص ١٢٥ و غير ذلك.

(٢) البرهان للزركشي ج ١ ص ٢٨١ و ٢٨٢ و راجع: محاضرة الأوائل ص ٣٥ و الإتيان ج ١ ص ٥٨ عن ابن أشتة، و تفسير الصراط المستقيم ج ١ ص ١٧٢ و ١٧٣ و التمهيد في علوم القرآن ج ١ ص ٢٤٦ عن الإتيان، و عن المصاحف للسجستاني ص ١١ - ١٤.

سماه مصحفاً»^(١).

وفي نص آخر: أول من جمع القرآن بين اللوحين، أبو بكر^(٢).
وقالوا أيضاً: إن أول من جمع القرآن في «المصحف» عمر بن
الخطاب^(٣) وأن نافع بن ظريب هو الذي كتب المصاحف لعمر بن
الخطاب^(٤).

و عند ابن سعد: أنه أول من جمعه «في الصحف»^(٥) بدل
«المصحف». ولعله من أو هام النساخ؛ إن لم يكن ناظراً إلى قول
البعث: إن عمر كتب القرآن في صحيفة واحدة، حسبما تقدم..
وقبل أن نناقش في صحة ما تقدم نشير إلى أمرين:

الأول: إن القول بأن عمر أول من جمع القرآن في المصحف، لا

(١) تاريخ الخلفاء ص ٧٧ وراجع: مآثر الأنافة ص ٨٥ و ٨٦.

(٢) تاريخ الخلفاء ص ٧٧ عن أبي يعلى. وراجع طبقات ابن سعد (ط صادر)
ج ٣ ص ٩٣ وراجع أيضاً: تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام ص ٣١٦ عن
الإتقان.

(٣) الإتقان ج ١ ص ٥٨ عن ابن أبي داود، وكنز العمال ج ٢ ص ٣٦٣ عن ابن
أبي داود في المصاحف أيضاً، ومحاضرات الأدباء المجلد الثاني جزء ٤
ص ٤٣٣ وراجع: فتح الباري ج ٩ ص ١٠ والتراتب الإدارية ج ٢ ص ٢٨٣
وتاريخ القرآن للصغير ص ٨٧ عن المصاحف ص ١٠، وعن الإتقان.

(٤) الطبقات الكبرى، ج ٣ ص ٢٨٣.

(٥) الإشتقاق ص ٨٩.

ينافي القول بأولية أبي بكر؛ لأن أبا بكر قد أمر زيدا بجمع القرآن، فشرع في ذلك، ثم مات أبو بكر قبل أن يتم زيد عمله، فأتمه في عهد عمر، فصح نسبة ذلك إلى أبي بكر تارة، وإلى عمر أخرى..

ولكن ذلك لا يتلائم مع الرواية القائلة: إن عمر دعا لجمع القرآن، ثم قتل قبل أن يكمل ذلك، فلما استخلف عثمان، واصل ما كان بدأه عمر، ثم تذكر قصة وجدانهم بعض الآيات عند ذي الشهادتين، مع عثمان، لا مع عمر^(١).

الثاني: لربما يتوهم البعض: أن قول عبد الرحمن بن مهدي: «خصلتان لعثمان، ليستا لأبي بكر، ولا لعمر؛ صبر نفسه، حتى قتل. وجمعه الناس على المصحف..»^(٢).

لربما يتوهم: أنه قول ثالث هنا، بأن عثمان، هو أول من فعل ذلك.

ولكنه توهم باطل؛ لأن المصحف كان موجوداً قبل ذلك، لكنهم كانوا يختلفون في قراءته؛ فجمعهم على مصحف واحد، وقراءة واحدة؛ فهو إذن.. أول من جمع الناس على قراءة واحدة فيه، وعلى ترتيب واحد لسوره، لا أول من جمعه..

(١) تهذيب تاريخ دمشق ج ٥ ص ١٣٦.

(٢) كنز العمال ج ٢ ص ٣٦٨ عن ابن أبي داود، وأبي الشيخ في السنة. وابن عساكر، وحلية الأولياء.

مناقشة ما تقدم:

ونقول:

إن قولهم: إن أبا بكر، أو عمر، أول من جمع القرآن، وأول من سماه مصحفاً، لا يصح.. وذلك لما يلي:

أولاً: إن لسان الحبشة لم يكن عربياً، وكلمة «المصحف» عربية أصيلة.

وثانياً: لماذا تحيروا في تسميته؟! أليس الله سبحانه، قد سماه في كتابه: قرآناً، في قبال التوراة والإنجيل. وسماه: فرقاناً، وسماه: كتاباً إلخ..؟!!

ولماذا لم يسألوا نبيهم قبل استشهاده عن اسم الكتاب الذي جاء به؟! ولماذا لم يسألوا علياً «عليه السلام»، فإنهم كانوا يرجعون إليه في المعضلات وحل المشكلات. وقول عمر: لا أبقاني الله لمعضلة ليس لها أبو الحسن^(١) معروفة ومشهورة.

(١) راجع: الغدير ج ٣ ص ٩٧ و ٩٨ وج ٦ ص ٨١ و ١٠٣ و ٣٢٧ وذخائر العقبى ص ٨٢ ومستدرک الوسائل ج ١٧ ص ٢٢٦ وشرح الأخبار ج ٢ ص ٣١٦ و ٣١٧ ومناقب آل أبي طالب ج ١ ص ٣١١ وج ٢ ص ١٨٣ وبحار الأنوار ج ٣٠ ص ٦٨٨ وج ٤٠ ص ٢٢٦ وج ٧٦ ص ٥٣ وج ١٠١ ص ٣٥٧ ومناقب أهل البيت «عليهم السلام» للشيرازي ص ٣٥٠ ونهج السعادة ج ٧ ص ١٤١ وج ٨ ص ٤٢٦ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١٢ ص ١٠١ ونصب الراية للزيلعي ج ٣ ص ١١٧ = = والمناقب للخوارزمي

وثالثاً: لقد قدمنا: أن المصاحف كانت موجودة في زمنه «صلى الله عليه وآله»، فلماذا لم يتحيروا في تسميتها؟!.

وقدمنا: أن كلمة «المصحف» قد وردت في كلامه «صلى الله عليه وآله» مرات ومرات، وقد ذكرنا فيما سبق حوالي ثلاثة عشر موضعاً من ذلك.. الأمر الذي يعني: أن تسمية المجموع بين الدفتين بـ «المصحف»، قد كانت في زمن النبي «صلى الله عليه وآله» نفسه..

ورابعاً: إن الأبياري، بعد أن ذكر: أن تسمية القرآن بالمصحف، قد جاءت متأخرة عن جمع القرآن، وكتابته، وأنها كانت من وضع الناس، [ونحن لا نوافق على ذلك لما تقدم آنفاً]، قال: «فإنهم يحكون: أن عثمان حين كتب المصحف، التمس له اسماً؛ فانتهى الناس إلى هذا الاسم، غير أن هذا يكاد يكون مردوداً؛ فلقد سبق أن علمت: أن ثمة مصاحف قد كانت موجودة، قبل جمع عثمان، هي: مصحف علي، ومصحف أبي، ومصحف ابن مسعود، ومصحف ابن عباس»^(١).

بالإضافة إلى مصحف عائشة ومصحف حفصة وغير ذلك.. ولعل الأمر قد اشتبه على الأبياري، فخلط في روايته بين عثمان،

ص ١٠١ وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج ٨ ص ٢١٣ و ج ١٧ ص ٤٣٣ -

٤٣٧ و ج ٣١ ص ٤٩٦.

(١) تاريخ القرآن ص ١٠١.

وأبي بكر.. كما أن كلامه محل نظر؛ فإن وجود «المصحف» لا يدل على وجود تسميته..

وخامساً: إن هذه الرواية، تريد أن تؤكد: على أن القرآن قد جمع بعد وفاته «صلى الله عليه وآله».. وقد عرفنا بطلان ذلك، وقلنا: إنه قد كان مجموعاً، ومؤلفاً في عهده «صلى الله عليه وآله»، يقرأ نظراً، ويختم، وله كتاب مخصوصون، يتولون كتابته، وتأليفه بحضرته «صلى الله عليه وآله»، سماهم الناس: «كتاب الوحي».

هذا.. بالإضافة إلى جمع كثيرين من الصحابة له، وكتابته في مصاحف: تامة، وناقصة، حسبما تيسر..

وسادساً: إن ابن سعد ينقل عن ابن سيرين: أن أبا بكر مات، ولم يجمع القرآن، وقتل عمر ولم يجمع القرآن..^(١).
ولعله يريد: أنه لم يجمعه بتمامه..

فكيف يقال: إنه جمعه، وتحير في تسميته!؟

والظاهر: أن المراد لابن سيرين: أن زيدا قد حاول أن يكتب لأبي بكر مصحفاً شخصياً، فمات أبو بكر قبل أن يتمه له، فآتمه زيد بعد وفاة أبي بكر، وأن عمر أراد من زيد أن يكتب له مصحفاً أيضاً، فمات أيضاً قبل أن يتمه له.. أما سائر المسلمين، فكانت المصاحف متوفرة لهم في بيوتهم.

(١) طبقات ابن سعد (ط صادر) ج ٣ ص ٢١١ و ٢٩٤ على الترتيب وراجع: تاريخ الخلفاء ص ٤٤ حول أبي بكر عن أبي داود عن الشعبي.

دعوى امتيازات في مصحف أبي بكر:

ويحاول البعض: أن يذكر لمصحف أبي بكر ميزات، توجب الاعتماد عليه، دون سائر المصاحف، التي كانت عند الصحابة.

فيدعي: أن أبا بكر هو أول من جمع القرآن، مشتملاً على الأحرف السبعة.. وأنه كان في غاية التثبيت. أما مصاحف الآخرين، كمصحف علي، ومصحف أبي بن كعب، ومصحف ابن مسعود، فلم تكن على هذا النحو. ولم تنل حظها من الدقة، والتحري، والجمع، والترتيب، والاقتصار على ما لم تنسخ تلاوته، والإجماع عليها..^(١).

ولكن هذه الدعوى غير مقبولة، ولا مفهومة، وذلك لما يلي:

١ - إننا لم نفهم المراد بالأحرف من الأساس. كما أننا قد أثبتنا: أن حديث نزول القرآن على سبعة أحرف، لا يصح، وأنه قد نزل بحرف واحد، من عند الواحد، كما سيأتي بحثه في فصل مستقل..

٢ - لنا أن نسأل القطان وغيره: من الذي أخبره: أن ما كتبه الخليفة الأول، كان مشتملاً على الأحرف السبعة، وأن ما كتبه غيره، لم يكن مشتملاً عليها؟! مهما كان المراد منها!!..

ومن الذي أخبره أيضاً: أن ما كتبه أبو بكر، كان في غاية التثبيت، وأن ما كتبه علي، وأبي، وابن مسعود، وغيرهم لم يكن كذلك؟!.. فلم تنل حظها من التحري، والدقة، والجمع، والترتيب،

(١) راجع: مباحث في علوم القرآن، للقطان ص ١٢٨ و ص ١٣٣ و راجع أيضاً بحوث في تاريخ القرآن وعلومه ص ١٢٥.

والاقتصار على ما لم تنسخ تلاوته - لو صح نسخ التلاوة - والإجماع عليها، حسبما يقول؟؟..

ولعلنا لا نبعد كثيراً إذا قلنا: إن ما نسب إلى أبي بن كعب حول سورتي الحقد والخلع وغيرهما كما سيأتي قد أريد به إسقاط تلك المصاحف عن الاعتبار.. وتكريس الاعتبار لمصحف زيد.. ولكن قد خانهم التوفيق، كما سيأتي بيانه في موضعه..

٣ - ولماذا لم يعتمدوا نفس ما كتبه رسول الله «صلى الله عليه وآله»؛ فإنه أيضاً لا بد وأن يكون مشتملاً على الأحرف السبعة - لو صحت - أم يعقل: أن يكون مصحف أبي بكر مشتملاً عليها: دون مصحف رسول الله «صلى الله عليه وآله»؟!..

٤ - وأخيراً.. فقد تقدم عن ابن سيرين: أن أبا بكر مات ولم يجمع القرآن، وكذلك عمر.

مصالحة غير موفقة ولا مقبولة:

ويرى الزركشي: «أن القرآن كان على هذا التأليف والجمع في زمن النبي «صلى الله عليه وآله»، وإنما ترك جمعه في مصحف واحد؛ لأن النسخ كان يرد على بعض الخ.»^(١).

ويقول: «..وقد روينا عن زيد بن ثابت: أن التأليف كان في زمن النبي، وروينا عنه: أن الجمع في المصحف، كان في زمن أبي بكر.

(١) البرهان للزركشي ج ١ ص ٢٣٥.

والنسخ في المصاحف كان في زمن عثمان..»^(١).

وعن الحارث المحاسبي، في كتاب «فهم السنن»: «كتابة القرآن ليست بمحدثة؛ فإنه «صلى الله عليه وآله» كان يأمر بكتابتها. ولكنه كان مفرقاً في الرقاع، والأكتاف، والعسب؛ وإنما أمر الصديق بنسخها من مكان إلى مكان، مجتمعاً. وكان ذلك بمنزلة أوراق، وجدت في بيت رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فيها القرآن منتشرأ؛ فجمعها جامع، وربطها بخيط، حتى لا يضيع منها شيء إلخ..»^(٢).

ولعل المحاسبي قد أخذ ذلك من حديث الزهري، الذي يقول: «قبض رسول الله «صلى الله عليه وآله»، والقرآن في العسب، والقضم، والكرانيف»^(٣).

ومهما يكن من أمر؛ فإننا نقول: إن ذلك مما لا يمكن لنا أن نتعقله، ولا أن نقبله، وذلك:

أولاً: لأن ما قاله الزركشي، من أن الجمع والتأليف، كان في عهد النبي «صلى الله عليه وآله»، ثم جمع في المصحف في عهد أبي بكر. إن كان يريد به: أن التأليف كان أولاً في القلوب، كما يدل عليه

(١) البرهان للزركشي ج ١ ص ٢٣٥.

(٢) الإتيان ج ١ ص ٥٨، والبرهان للزركشي ج ١ ص ٢٣٨ ومناهل العرفان ج ١ ص ٢٤٢ وبحوث في تاريخ القرآن وعلومه ص ١٣٣.

(٣) الفائق ج ٢ ص ٤٣١.

قوله: «وحفظه الله في القلوب، إلى انقضاء زمن النسخ»^(١). فهو مما لم يعهد في استعمالات العرب، أن يقولوا: جمعنا القرآن، وألفناه في قلوبنا.

وإن كان يريد: أنه كان متفرقاً في العصب واللخاف، والأكتاف، كما يقوله الحارث المحاسبي، لكنه غير مؤلف، ولا مجموع، ثم جمع في عهد أبي بكر..

فهو ينافي قول زيد: إنهم كانوا عند رسول الله «صلى الله عليه وآله» يؤلفون القرآن من الرقاع.

إلا أن يكون الذي تم في عهد أبي بكر، هو التجليد فقط، أو هو استنساخ نسخ أخرى، من قرآن مجموع في مكان واحد، ومؤلف ومنسق، ولا ينقصه شيء، ولكننا لم نعهد في كلام العرب: أن يقولوا لمن يكتب نسخة أخرى من كتاب: أنه قد جمع ذلك الكتاب..

ثانياً: قد تقدم: أن القرآن كان مكتوباً في المصاحف، في زمنه «صلى الله عليه وآله»، وكانت متداولة لدى الصحابة آنئذٍ، وكان النبي «صلى الله عليه وآله» يحثهم على قراءة القرآن نظراً، حسبما تقدم وقد ذكر النبي «صلى الله عليه وآله» لها أحكاماً، كعدم جواز تنجيسها، وعدم الإذن بالسفر بها إلى أرض العدو، وعدم جواز محوها بالأقدام إلخ.

ثالثاً: لقد نص المؤرخون: على أنه كان عند النبي «صلى الله

(١) البرهان ج ١ ص ٢٣٥.

عليه وآله» كتاب- مخصوصون- للمعاهدات..- ولخرص- المنخل، وللمداينات. كما أنه «صلى الله عليه وآله» أمرهم بأن يكتبوا له: كل من تلفظ بالإسلام- فكتب له حذيفة ألفاً وخمس مئة رجل قبل عام الحديبية، كما وكانت هناك كتابة دواوين الجيوش، ومن يتعين خروجه في المغازي(١) وما إلى ذلك..

فهل كان كل ذلك يكتب على العصب..- والأ-كتاف..- والمخاف المتفرقة؟!.. أم أنها كانت مرتبة ومحفوظة، على شكل كتب، يسهل تناولها، والرجوع إليها كلما مست الحاجة إلى ذلك؟!..

رابعاً: هذا.. ولا يفوتنا هنا التنبيه إلى: أن الزركشي، الذي تبع الحاكم(٢)، وقبل بالجمع في عهد النبي «صلى الله عليه وآله»، بعد أن قيده بالبعض في مورد(٣)، وأطلقه في مورد آخر(٤)، إن الزركشي هذا.. قد ناقض نفسه في موارد مختلفة من كتابه(٥)..

خامساً: إنهم يروون: أن علياً «عليه السلام»، قد جاءهم بالمصحف الذي كتبه على عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فلم يقبلوه - كما

(١) راجع ذلك مع مصادره في كتابنا: السوق في ظل الدولة الإسلامية ص ٦٨.

(٢) راجع: مستدرك الحاكم ج ٢ ص ٢٢٩، فإنه أطلق قوله بالجمع في زمن النبي «صلى الله عليه وآله» ولم يقيده. لا بالبعض، ولا بغيره.

(٣) البرهان للزركشي ج ١ ص ٢٣٧.

(٤) البرهان للزركشي ج ١ ص ٢٣٨.

(٥) راجع: البرهان ج ١ وقارن بين الصفحات: ٢٣٧ و ٢٣٥ و ٢٦٢ و ٢٥٦.

سيأتي -.

سادساً: لو صح قول الحارث المحاسبي، لم يصح جمع زيد للقرآن من العسب، واللخاف، وصدور الرجال؛ إذ: أن ما في صدور الرجال، لا يراد مقابله بالمجتمع.. حسبما زعم، ولو كان الأمر كذلك أيضاً لم يكن ثمة حاجة إلى شهادة شاهدين.. أو شاهد واحد ذي شهادتين، إذ يكفي حينئذ أن يوجد المأتي به، في ضمن مصحف رسول الله «صلى الله عليه وآله»؛ فتحصل المقابلة، ويتم الأمر..

مبررات واهية لإعادة الجمع:

وبعد.. فإننا نجدهم يوردون أسباباً وعللاً مختلفة؛ لتبرير ما يزعم من جمع القرآن في عهد الخلفاء بعد رسول الله «صلى الله عليه وآله»..

قال الزركشي، وغيره: «إن القرآن كان على هذا التأليف، والجمع في زمن النبي «صلى الله عليه وآله». وإنما ترك جمعه في مصحف واحد، لأن النسخ كان يرد على بعض؛ فلو جمعه، ثم رفعت تلاوة بعضه؛ لأدى إلى الاختلاف، واختلاط الدين.

فحفظه الله في القلوب إلى انقضاء زمان النسخ. ثم وفق لجمعه الخلفاء الراشدين»^(١).

(١) البرهان للزركشي ج ١ ص ٢٣٥ وبمعناه ص ٢٦٢ أيضاً وعنه وعن الإتيان في: مباحث في علوم القرآن للقطان ص ١٢٤ و ١٢٥ والإتيان ج ١ ص ١٥٧. عن الخطابي. وراجع: فتح الباري ج ١ ص ١٠.

وقال أيضاً: «.. في قول زيد بن ثابت: فجمعه من الرقاع، والأكتاف، وصدور الرجال، ما أوهم بعض الناس: أن أحداً لم يجمع القرآن في عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله». وأن من قال: إنه جمع القرآن، أبي بن كعب وزيد، ليس بمحفوظ.

وليس الأمر على ما أوهم؛ وإنما طلب القرآن متفرقاً؛ ليقابل بالمجتمع، عند من بقي، ممن جمع القرآن؛ ليشارك الجميع في علم ما جمع؛ فلا يغيب عن جمع القرآن أحد عنده منه شيء، ولا يرتاب أحد فيما يودع في المصحف، ولا يشكوا في أنه جمع عن ملأ منهم»^(١).

ونقول:

إننا لا نرى - بعد كل الذي قدمناه -: أننا بحاجة إلى رد هذه الأقوال، أو مناقشتها، فقد اتضح بطلانها، بما لا مزيد عليه.. ولكننا مع ذلك نعود فنذكر هنا ببعض ذلك، في ضمن النقاط التالية:

أولاً: لقد أثبتنا في الفصل الذي خصصناه للحديث عن نسخ التلاوة: أن هذا النوع من النسخ باطل، ولا يصح من الأساس، وأن ما ذكر من أمثلة وشواهد له، لا يصلح لذلك، ولا يجدي شيئاً..

وثانياً: قال بعض الباحثين بالنسبة لنسخ التلاوة: «.. وعلى فرض وجود النسخ المدعى؛ فالإشكال نفسه يرد بالنسبة إلى الحفظ والاستظهار، فحفاظ القرآن أكثر من أن يحصوا؛ فإذا نزل الناسخ للتلاوة..- وقع ذات-الإشكال..- وصعب إزالة ما هو محفوظ في

(١) البرهان ج ١ ص ٢٣٨.

الصدور»^(١).

وثالثاً: إنه بعد ثبوت: أن النبيّ «صلى الله عليه وآله» قد جمع القرآن، ورتبه، وحفظه، فإن كل من عنده شيء من القرآن، أصبح يعرف: أن المرجع، والميزان، والمعيار هو ذلك الذي أمر رسول الله «صلى الله عليه وآله» بكتابته.

فدعوى الزركشي: أن الجمع الجديد، كان يهدف إلى المقابلة بين المتفرق والمجتمع، حتى لا يشك أحد فيما يودع في المصحف.

تصبح بلا معنى، ولا يصلح ذلك تعليلاً مقبولاً لإعادة الجمع..

ورابعاً: إنهم يروون: أن أقرأ الأمة أبي، وأن النبيّ «صلى الله عليه وآله» قد أمر الناس: بأن يأخذوا القرآن من أربعة: ابن مسعود، وأبي، وسالم، ومعاذ. وأن من أراد أن يأخذ القرآن رطباً؛ فليأخذه عن ابن مسعود إلى آخر ما تقدم، وإن كنا نرتاب في أمثال هذه النقول لأسباب لا مجال لذكرها هنا، ولكننا نقول:

إن هذه النقول تدل على أنه لا حاجة إلى جمع زيد للقرآن مرة أخرى، ولا إلى الرجوع إلى العصب، واللخاف، وصدور الرجال.. بل عليه أن يرجع هو وغيره إلى هؤلاء، ويأخذوا القرآن عنهم..

السر الحقيقي وراء جمع زيد للقرآن:

ولكننا رغم كل ما تقدم من الأدلة الكثيرة، المثبتة بصورة

(١) تاريخ القرآن للصغير ص ٨٥.

قاطعة: أن القرآن قد جمع في عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»..
نعم.. رغم ذلك، فإننا لا نقول: إن حديث جمع زيد للقرآن، من العصب، والخاف، وصدور الرجال لأبي بكر، حديث لا أصل له، وباطل من الأساس..

بل نقول:

إن جمع زيد هذا، لم يكن هو المرة الأولى، كما أنه لم يكن بهدف جمع القرآن للمسلمين، خدمة للدين، وللأمة..

وإنما كان في زمن رسول الله «صلى الله عليه وآله» مصاحف كثيرة في أيدي الصحابة: تامة، وناقصة، كانوا يكتبونها تدريجاً، حين نزول القرآن، إما بأمره «صلى الله عليه وآله»، أو من عند أنفسهم (١) وكان لرسول الله «صلى الله عليه وآله» كتاب يكتبون القرآن، ويؤلفونه من الرقاع، أو يملئ على بعضهم قرآناً، مع بيان تفسيره، وتأويله، وناسخه، ومنسوخه، كما هو الحال بالنسبة لعلي «عليه السلام».

ولكن لم يكن لدى أبي بكر مصحف تام- على ما يظهر - كما صرح به ابن سيرين فيما سبق - فطلب من زيد إعداد نسخة تامة من المصحف له.

ويظهر: أن زيداً نفسه أيضاً لم يكن يملك حتى ذلك الوقت مصحفاً

(١) بحوث في تاريخ القرآن وعلومه ص ١٢٤ عن إعجاز القرآن للرافعي ص ٣٦.

تماماً ولأجل ذلك لم تعدّه بعض الروايات المتقدمة في جملة من جمع القرآن، في عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، كرواية محمد بن كعب القرظي، وغيرها.

ومن جهة أخرى فلعل المنافسة المستترة أيضاً، قد منعت زيداً من أن يعتمد على المصاحف التامة، التي كانت لدى بعض الصحابة الآخرين: كأبي، وابن مسعود، وعلي، ومعاذ، وغير هؤلاء ممن تقدم: أمر النبي «صلى الله عليه وآله» الناس بأخذ القرآن عنهم، وكانت لديهم مصاحف، بعضها أملاها رسول الله «صلى الله عليه وآله» مباشرة.

فكان أن اعتمد زيد على ما عند أبي بكر، ثم على ما عنده، وعند الآخرين، من المصاحف، التي لم تكن تامة، كما اعتمد على حفظه، وحفظ غيره، وما أكتته صدور الرجال، من أجل تكميله؛ فكتب لأبي بكر مصحفاً شخصياً، وخصوصاً به، [كان على شكل صحف، بقيت عند أبي بكر، ثم عمر، ثم حفصة] (١) ولم يستنسخ منه نسخة واحدة؛ لترسل إلى مكة، ولا إلى غيرها، لا في زمن أبي بكر، ولا في زمن

(١) تاريخ القرآن للصغير ص ٨٦ و ٨٧ عن مستدرك الحاكم. وكذا في الإتيان ج ١ ص ١٦٥ وعن المصاحف لابن أبي داود ص ١٩ و ٢١ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥. وتاريخ = واسط ص ٢٥١ وتهذيب تاريخ دمشق ج ٥ ص ٤٤٧ وفتح الباري ج ٩ ص ١٣ وصحيح البخاري ج ٣ ص ١٤٥ والفهرست لابن النديم ص ٢٧ وتاريخ الخلفاء ص ٧٧.

عمر، ولا في شطر من عهد عثمان^(١).

وإن كنا نجد في رواية أخرى: أنهم كتبوه في مصاحف في خلافة أبي بكر^(٢).

ورواية ثالثة تقول: إن أبا بكر وعمر، قد توفيا، ولم يجمعا القرآن..

ورابعة تقول: إن زياداً كتبه في العصب، واللخاف إلخ، ثم كتبه عمر في صحيفة واحدة، إلى آخر ما تقدم..

ويقول ابن شهاب: إن أبا بكر «كان جمع القرآن في قرطيس» وقد سأل زيد بن ثابت النظر في ذلك؛ فأبى، فاستعان عليه بعمر؛ ففعل^(٣).

وذلك يؤكد ما قلناه، من أن أبا بكر أراد أن يكمل نسخته، فأكملها له زيد مما كان عنده، وعند غيره: مكتوباً، أو محفوظاً. ولم يستعن بمن عندهم نسخة كاملة لأجل تلك المنافسة التي ذكرناها، لأنه أراد أن يتستر على هذا الأمر، الذي قد يعاب به الخليفة، لدلالته على قلة اهتمامه بالقرآن: قراءة، وحفظاً، وجمعاً، ولا يسجل عليه ذلك. ولا

(١) تاريخ القرآن للصغير ص ٨٦ و ٨٧ ونقله أيضاً عن دراز في كتابه: مدخل إلى القرآن الكريم ص ٣٨.

(٢) راجع: مسند أحمد ج ٥ ص ١٣٤.

(٣) مشكل الآثار ج ٣ ص ٤ وج ٤ ص ١٩٢، والبيان للخوئي ص ٢٤٢ عن عدة مصادر، وتاريخ القرآن للصغير ص ٨٧.

يسجل عليه أيضاً: أنه احتاج- إلى أحد أصحاب- المنسخ الكاملة- خصوصاً بعد أن أصبح خليفة.

السياسة الذكوية:

ثم جاء الأنصار، والمحبون، وأصحاب الأهواء؛ فعملوا على استغلال ذلك سياسياً، والاستفادة منه إعلامياً.. الأمر الذي تطلب منهم القيام بعملية التعظيم على روايات جمع القرآن في عهده «صلى الله عليه وآله»، وعلى روايات الأمر بالقراءة نظراً، وعلى الروايات التي صرحت بوجود المصاحف عند الصحابة في ذلك الوقت، وقبل وفاته «صلى الله عليه وآله»، ثم على كل ما يدخل في سياق يخالف ما يرمون إليه..

ثم جاءت دعوى: أن جمع القرآن إنما تم - أساساً - على يد الخليفة الأول بعد رسول الله «صلى الله عليه وآله». أو الذي بعده، وروج لهذه الدعوى كل أولئك الذين يستفيدون من الحكم، أو يلتقون معه فكرياً وسياسياً، وحاولوا تأويل، أو حتى إن أمكن إبعاد كل ما من شأنه أن يسيء إلى ذلك، أو يوجب الريب فيه.. بالإضافة إلى وضع ما يوجب الريب والطعن في مصاحف كبراء الصحابة، وعظمائهم. وهكذا.. كان!!

ولو أننا تغاضينا عن ذلك؛ فقد نجد في بعض الشواهد، ما يؤيد أن يكون- المقصود..- بالجمع في عهد الخلفاء..- هو جمع الناس- على مصحف، ليس فيه شيء من التفسير، أو التأويل، أو بيان موارد النزول، ومناسباته، مما يمكن أن يتضمن بعض ما يضر بمصلحة الهيئة الحاكمة، أو لا يتلاءم مع بعض توجهاتها.

قال الزركشي عن عثمان: «.. وأخذهم بمصحف، لا تقديم فيه، ولا تأخير، ولا تأويل أثبت مع تنزيل، ومنسوخ تلاوته، كتب مع مثبت رسمه، ومفروض قراءته وحفظه، خشية من دخول الفساد والشبهة، على من يأتي بعد»^(١).

وعن عامر الشعبي، قال: «كتب رجل مصحفاً، وكتب عند كل آية تفسيرها؛ فدعا به عمر؛ فقرضه بالمقرضين»^(٢).
وكتابة أمير المؤمنين للتأويل، والتنزيل وغير ذلك في مصحفه، معروفة ومشهورة، وسيأتي: أنهم ردّوا مصحفه؛ لأنهم رأوا فيه بعض ما يسوؤهم، فانتظر.

الخط السياسي لزيد بن ثابت:

وأما عن السبب في الاهتمام بالتأكيد على دور زيد، في جمع القرآن وفي غير ذلك من أمور فهو: أنه كان عثمانياً، ومنحرفاً عن علي أمير المؤمنين «عليه الصلاة والسلام»..
فعدا عن أنه قد كان له موقف في السقيفة، يؤيد فيه صرف الأمر عن الأنصار إلى المهاجرين، وقد أثنى عليه أبو بكر، ومدحه لأجله^(٣).

(١) البرهان ج ١ ص ٢٣٥ و ٢٣٦.

(٢) كنز العمال ج ٢ ص ٢٠٤ عن ابن أبي شيبة.

(٣) راجع: سير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٤٣٣ ومسند أحمد ج ٥ ص ١٨٦، وتهذيب تاريخ دمشق ج ٥ ص ٤٤٩ والتمهيد في علوم القرآن ج ١ ص ٢٤٤

فإنه: كان أحد الذين لم يبايعوا علياً «عليه السلام»^(١).
 و«كان زيد عثمانياً، ولم يشهد مع علي شيئاً من حروبه»^(٢).
 وقد قطع أمير المؤمنين «عليه السلام» العطاء عن من لم يشهد
 معه، وأقامهم مقام أعراب المسلمين^(٣).
 و (كان زيد عثمانياً يحرض الناس على سب أمير المؤمنين «عليه
 السلام»)^(٤).
 و«كان عثمان يحب زيد بن ثابت»^(٥).
 وكان أحد الأربعة الذين نصرُوا عثمان، ولم ينصره من الصحابة
 غيرهم^(٦).

عنه.

- (١) راجع: تاريخ الأمم والملوك (ط دار المعارف) ج ٤ ص ٤٣٠ و ٤٣١
 والكامل في التاريخ ج ٣ ص ١٩١.
 (٢) أسد الغابة ج ٢ ص ٢٢٢ والإستيعاب (بهامش الإصابة) ج ١ ص ٥٥٤.
 وقاموس الرجال ج ٤ ص ٢٣٩ وتنقيح المقال ج ١ ص ٤٦٢.
 (٣) دعائم الإسلام ج ١ ص ٣٩١ و ٣٩٢.
 (٤) سفينة البحار ج ١ ص ٥٧٥.
 (٥) الإستيعاب (بهامش الإصابة) ج ١ ص ٥٥٤.
 (٦) أنساب الأشراف ج ٥ ص ٦٠ ونقله في الغدير ج ٩ ص ١٥٩ و ١٦٠ عن
 تاريخ الأمم والملوك ج ٥ ص ٩٧ وعن تاريخ ابن خلدون ج ٢ ص ٣٩١
 وعن تاريخ أبي الفداء ج ١ ص ١٦٨.

ويظهر من البلاذري: أنه كان أحد المهاجرين لببيت فاطمة بعد وفاة رسول الله «صلى الله عليه وآله»^(١).

وكان على قضاء عثمان^(٢)، وعلى بيت المال والديوان له^(٣).

وكان عثمان يستخلفه على المدينة^(٤).

وكان- يذب- عن عثمان-،- حتى رجع لقوله جماعة من الأنصار..^(٥).

وقد قال للأنصار: إنكم نصرتم رسول الله «صلى الله عليه وآله»؛ فكنتم أنصار الله، فانصروا خليفته تكونوا أنصاراً لله مرتين؛ فقال الحجاج بن غزية: والله، إن تدري هذه البقرة الصيحاء ما تقول إلخ..

وفي نص آخر: أن سهل بن حنيف أجابه؛ فقال: يا زيد، أشبعك

(١) أنساب الأشراف (قسم سيرة النبي «صلى الله عليه وآله») ج ١ ص ٣٧٥.

(٢) الكامل لابن الأثير ج ٣ ص ١٨٧.

(٣) راجع: الكامل لابن الأثير ج ٣ ص ١٩١ وأسد الغابة ج ٢ ص ٢٢٢ وأنساب

= الأشراف ج ٥ ص ٥٨ و ٨٨ والإستيعاب (بهامش الإصابة) ج ١

ص ٥٥٣ و ٥٥٤ والتراتب الإدارية ج ١ ص ١٢٠ وتهذيب الأسماء ج ١

ص ٢٠١ وتاريخ الأمم والملوك (ط دار المعارف) ج ٤ ص ٤٣٠.

(٤) راجع المصادر المتقدمة باستثناء الأول منها والبدائية والنهاية ج ٧ ص ٣٤٧

وشذرات الذهب ج ١ ص ٥٤ وأسد الغابة ج ٢ ص ٢٢.

(٥) تهذيب تاريخ دمشق ج ٥ ص ٤٥١.

عثمان من عضدان المدينة؟ والعزيدة: نخلة قصيرة، ينال حملها^(١). وكان بنو عمرو بن عوف قد أجلبوا على عثمان، وكان زيد يذب عنه؛ فقال له قائل منهم: وما يمنعك؟! ما أقل والله من الخزرج من له من عضدان العجوة مالك!.

فقال زيد: اشتريت بمالي، وقطع لي إمامي عمر. وقطع لي إمامي عثمان.

فقال له ذلك الرجل: أعطاك عمر عشرين ألف دينار؟.

قال: لا، ولكن كان عمر يستخلفني على المدينة، فوالله، ما رجعت من مغيب قط إلا قطع لي حديقة من نخل^(٢).

واستخلاف عمر له في أسفاره، معروف ومشهور^(٣).

(١) أنساب الأشراف ج ٥ ص ٩٠ و ٧٨ وراجع: الكامل لابن الأثير ج ٣ ص ١٩١ وتاريخ الأمم والملوك (ط دار المعارف) ج ٤ ص ٤٣٠.

(٢) تهذيب تاريخ دمشق ج ٥ ص ٤٥١ وراجع ص ٤٥٠ وراجع: سير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٤٣٤ وفي هامشه عن أخبار القضاة ج ١ ص ١٠٨. وراجع: الإصابة ج ١ ص ٥٦٢.

(٣) راجع في ذلك عدا عما تقدم وسيأتي: تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٣١ والإصابة ج ١ ص ٥٦٢ والإستيعاب (بهامشه) ج ١ ص ٥٥٣ و ٥٥٢ والبداية والنهاية ج ٧ ص ٣٤٧ وشذرات الذهب ج ١ ص ٥٤ وسير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٤٢٧ و ٤٣٤ وتهذيب تاريخ دمشق ج ٥ ص ٤٥٠ وتهذيب الأسماء ج ١ ص ٢٠١ وأسد الغابة ج ٢ ص ٢٢٢.

هذا.. وقد أعطاه عثمان يوماً مئة ألف، مرة واحدة^(١).

وقد بلغ من ثراء زيد: أن خلف من الذهب والفضة ما كان يكسر بالفؤوس، غير ما خلف من الأموال والضياع بقيمة مئة ألف دينار^(٢). ولكن الزهراء «عليها السلام» تُحرم من إرثها من أبيها، وتسلب منها نحلتهاء.. ويجري- عليها من المأسي والمحن ما هو معروف ومشهور..

وكان محل العناية التامة من قبل عمر، فعدا عن استخلافه له في كل سفر يسافره، وإقطاعه الحدائق، فإنه كان كاتب عمر^(٣). وكان على قضائه، وفرض له رزقاً^(٤).

ويكفي أن نذكر هنا عبارة ابن سعد، وابن عساکر، وهي: «كان عمر يستخلف زيدا في كل سفر، وقلّ سفر يسافره ولم يستخلفه، وكان يفرق الناس في البلدان وبينهاهم أن يفتوا برأيهم، ويحبس زيدا عنده. إلى أن قال: -وكان- عمر يقول: أهل البلد - يعني المدينة - محتاجون إليه، فيما يجدون لديه، وفيما يحدث لهم مما لا يجدونه عند

(١) أنساب الأشراف ج ٥ ص ٣٨ و ٥٢ والغدير ج ٨ ص ٢٩٢ و ٢٨٦.

(٢) الغدير ج ٨ ص ٢٨٤ عن مروج الذهب ج ١ ص ٤٣٤.

(٣) تهذيب تاريخ دمشق ج ٥ ص ٤٤٨. وأشار إلى كتابته في المعارف ص ٢٦٠.

(٤) طبقات ابن سعد ج ٢ قسم ٢ ص ١١٥ و ١١٦ وتهذيب تاريخ دمشق ج ٥ ص ٤٥١ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٣٢. وسير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٤٣٥.

غيره^(١).

«وما كان عمر و عثمان يقدمان على زيد أحداً، في القضاء والفتوى، والفرائض والقراءة»^(٢).

ثم كان زيد في زمن معاوية على ديوان المدينة، فقد قال ابن قتيبة عن عبد الملك بن مروان، الذي ولد سنة أربع وعشرين هجرية: «كان معاوية جعله مكان زيد بن ثابت على ديوان المدينة، وهو ابن ست عشرة سنة»^(٣).

ثم كان عبد الملك بن مروان من الذين يقولون بقول زيد^(٤).

أما أبوه مروان، فكان قد بلغ من اهتمامه بزيد: أن دعاه، وأجلس له قوماً خلف ستر، فأخذ يسأله، وهم يكتبون، ففطن لهم زيد، فقال: يا مروان، أعذر؛ إنما أقول برأيي^(٥).

(١) راجع: تهذيب تاريخ دمشق ج ٥ ص ٤٥٠ وطبقات ابن سعد ج ٢ قسم ٢ ص ١١٦ و ١١٧ وكنز العمال ج ١٦ ص ٧ وحياة الصحابة ج ٣ ص ٢١٨. وراجع: سير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٤٣٤.

(٢) تهذيب تاريخ دمشق ج ٥ ص ٤٥٠ وطبقات ابن سعد ج ٢ قسم ٢ ص ١١٥ وراجع: تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٣٢ وكنز العمال ج ١٦ ص ٦ وسير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٤٣٤.

(٣) المعارف ص ٣٥٥.

(٤) تهذيب تاريخ دمشق ج ٥ ص ٤٥٢.

(٥) تهذيب تاريخ دمشق ج ٥ ص ٤٥٢ وطبقات ابن سعد ج ٢ قسم ٢ ص ١١٦.

وأناه أناس يسألونه، وجعلوا يكتبون كل شيء قاله، فلما أطلعوه على ذلك قال لهم: «لعل كل الذي قلته لكم خطأ؛ إنما قلت لكم بجهد رأيي»^(١).

ومع أنه يعترف بأنه إنما يفتي لهم برأيه، فقد بلغ من عمل الناس بفتواه، المدعومة من قبل الحكام، أن سعيد بن المسيب يقول: «لا أعلم له قولاً لا يعمل به، فهو مجمع عليه في المشرق والمغرب»^(٢).

الخلل في قول الرافي:

وبعد.. فقد تقدم في الفصل السابق، قول الرافي: «اتفقوا: على أن من كتب القرآن؛ فأكملة، وكان قرآنه أصلاً للقرآانات المتأخرة: علي بن أبي طالب، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، و عبد الله بن مسعود».

ولكن من الواضح: أن هذا القول يفتقر إلى الدقة الكافية؛ لأنه لو صح هذا بالنسبة لجميع من ذكرهم، أو في خصوص زيد، لم يكن معنى لاعتماد زيد على ما في صدور الرجال، حسب الرواية التي يروونها، في جمعه المصحف لأبي بكر.

إلا أن يكون المراد: أنها أصل لما سوى المصحف الذي جمعه زيد لشخص أبي بكر، ولكنه احتمال بعيد عن مساق كلام الرافي.

وسير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٤٣٨ وفي هامشه عن الطبراني.

(١) تهذيب تاريخ دمشق ج ٥ ص ٤٥٢.

(٢) تهذيب تاريخ دمشق ج ٥ ص ٤٥١ وطبقات ابن سعد ج ٢ قسم ٢ ص ١١٦.

هذا.. ولربما يصح ذلك بالنسبة إلى أبي بن كعب، الذي يذكر، أنه أملى المصاحف، وكتب زيد، كما سنشير إليه، حين الحديث عن المصاحف التي كتبها عثمان.. وأما علي، وابن مسعود، فلا يصح ما ذكره الرافعي من أن قرأهما كان أصلاً للقرآنات المتأخرة، فإن علياً «عليه السلام» لم يعطهم مصحفه بعد أن ردوه عليه، وابن مسعود أيضاً لم يرض بتسليم مصحفه، فاضطهدوه وأهانوه كما هو معلوم. ولكن علياً «عليه السلام» كان راضياً بالقرآن المتداول بين الناس، وإن كان مجرداً عن كثير مما كان الناس يحتاجون إليه في فهمه وتفسيره ومعرفة أحكامه، كمعرفة الناسخ والمنسوخ، والمحكم والمتشابه، وشأن النزول وغير ذلك..

نعم.. يمكن أن يقال: إن الذين دونوا المصحف قد اعتمدوا على مصحف ابن مسعود أيضاً، بدليل:

ما رواه البخاري عن علقمة: «عشرون سورة من أول المفصل على تأليف ابن مسعود، آخرهن الحواميم..»^(١).
ولكنه أيضاً، لا يكفي للدلالة على ذلك:

فأولاً: لعل مرادهم من كونها على تأليف ابن مسعود: أنها موافقة لتأليف مصحفه، وإن كانت قد كتبت من مصحف غيره..

وثانياً: إن المصحف الموجود.. يخالف المترتيب المروي لمصحف ابن مسعود.. حتى بالنسبة للعشرين سورة المذكورة،

(١) صحيح البخاري ج ٣ ص ١٤٦.

فليراجع^(١).

الفصل الثالث:

الترتيب والنزول

بداية:

وتبقى هنا بعض الأسئلة، التي يحسن بنا التعرض لها، وإن لم تكن من صلب موضوعنا، ولكن مما لا شك فيه: أنها لا بد وأن تدور بخلد القارئ، ويتطلب لها الإجابة..

ولا نريد هنا استقصاء الكلام فيها، وإنما ما نتوخاه هو مجرد إثارتها، والتلويح بالأجوبة، التي تحتاج إلى المزيد من الحث، والتوسع، والتتبع. فإن ما لا يدرك كله، لا يترك كله.. فإلى ما يلي من صفحات.

نزول القرآن نجوما، سورة سورة:

قال تعالى: (وَقَرَأْنَا فَرَقَانَهُ لِنَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنُنزِّلُنَاهُ تَنْزِيلًا)^(١).

فهذه الآية قد دلت: على أن القرآن قد نزل مفرقاً، وأن رسول الله «صلى الله عليه وآله» قد قرأه على الناس، في مدة زمان متطولة.. نعم.. وهذا هو الثابت تاريخياً أيضاً؛ فإنه كان ينزل عليه الشيء

(١) الآية ١٠٦ من سورة الإسراء.

بعد الشيء، كلما لزم الأمر، واقتضته المناسبة.

لكن يبقى علينا أن نعرف: هل إنه نزل مفرقاً بصورة عشوائية، ثم جمع ما نزل بصورة عشوائية أيضاً، دخلت هذه الآية، أو الآيات المدينة في تلك السورة المكية، وبالعكس؟! أي أنه دخل المتقدم في المتأخر، والمتأخر في المتقدم.. قليله وكثيره إلخ..

أم أنه نزل تدريجاً على شكل سور، بأن نزلت كل سورة على حدة؟! أو أنه نزل تدريجاً، ودون تدريجاً كذلك؟! أم ماذا؟

الجواب: إن الذي نراه: هو أن معظم القرآن قد نزل سورة سورة، حتى بعض السور الطوال أيضاً، كسورة الأنعام والمائدة، والتوبة، مثلاً..

نعم.. سورة البقرة، وربما غيرها من السور الطوال، قد نزلت تدريجاً.. بمعنى أنه ابتداءً نزولها، فنزل منها قسم في يوم، ثم لحقه قسم آخر في يوم آخر، وهكذا إلى أن نزلت (بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ)، فعلم انتهاء السورة السابقة، وابتداء سورة جديدة، حسبما صرحت به بعض الروايات، الواردة عن عثمان، وعن ابن عباس، وسعيد بن جبیر (١).

(١) راجع: الدر المنثور ج ١ ص ٧ وج ٣ ص ٢٠٨ عن أبي داود، والبزار، والدارقطني في الأفراد، والطبراني، والحاكم، وصححه، والبيهقي في المعرفة وفي شعب الإيمان.. وفي المسنن المكبرى.. وعن أبي عبيد، والواحدي، وفتح الباري ج ٩ ص ٣٩ وتفسير القرآن العظيم ج ١ ص ١٦

وعن أبي عبد الله «عليه السلام» أيضاً.. (١).
ونسب القرطبي إلى الصحابة (٢): أنهم كانوا يعلمون انتهاء
 السورة، وابتداء غيرها، بنزول (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ).

ونيل الأوطار ج ٢ ص ٢٢٨ ومستدرك الحاكم ج ١ ص ٢٣١ و ٢٣٢
 وصححه على شرط الشيخين، وتلخيص المستدرك للذهبي (بهامشه)،
 وأسباب النزول للواحي ص ٩ و ١٠ والسنن الكبرى ج ٢ ص ٤٢ و ٤٣
 ومحاضرات الأدباء المجلد الثاني، الجزء ٤ ص ٤٣٣ والإتقان ج ١ ص ٧٨
 = = وبحوث في تاريخ القرآن وعلومه ص ٥٦ و ٥٧ وراجع ص ٥٥ عن
 بعض من تقدم، والجامع لأحكام القرآن ج ١ ص ٩٥ وعمدة للقارئ ج
 ٢٩٢ ونصب الراية ج ١ ص ٣٢٧ والمستصفي ج ١ ص ١٠٣ وفواتح
 الرحموت (بهامشه) ج ٢ ص ١٤ وتاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ٣٤ والتفسير
 الكبير ج ١ ص ٢٠٨ وغرائب القرآن، (بهامش الطبري) ج ١ ص ٧٧
 والمصنف للصنعاني ج ٢ ص ٩٢ ومجمع الزوائد ج ٦ ص ٣١٠ و ج ٢
 ص ١٠٩ عن أبي داود والبخاري.
 وراجع: كنز العمال ج ٢ ص ٣٦٨ عن الدارقطني في الافراد والتمهيد في علوم
 القرآن ج ١ ص ٢١٢ عن الحاكم واليعقوبي، و سنن أبي داود ج ١ ص ٢٠٩
 والمنتقى ج ١ ص ٣٨٠ وتبيين الحقائق ج ١ ص ١١٣ وكشف الأستار ج ٣
 ص ٤٠ ومشكل الآثار ج ٢ ص ١٥٣.
 (١) تفسير العياشي ج ١ ص ١٩ وعنه في التمهيد في علوم القرآن ج ١ ص ٢١٢
 وبحوث في تاريخ القرآن وعلومه ص ٥٦ ومصباح الفقيه [كتاب الصلاة]
 ص ٢٧٦.
 (٢) الجامع لأحكام القرآن ج ١ ص ٩٥.

فيكون نزول السورة مستمراً إلى أن تنزل البسمة: وبذلك يعلم عدم صحة رواية الشعبي، التي تقول: إنه «صلى الله عليه وآله» كان يكتب أولاً: باسمك اللهم - كأهل الجاهلية - فلما نزل بسم الله مجراها ومرساها، كتب: بسم الله. ثم نزل: أدعوا الله، أو ادعوا الرحمن؛ فكتب: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ)، فلما نزل: (إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) (١)، فكتبها (٢).

أضف إلى ذلك كله.. أننا لا نتعقل: أن يبدأ نزول سورة، فتتزل منها آيات، ثم يتوقف عنها، فتتزل عشرات السور غيرها، ثم يعود بعد سنوات إلى السورة الأولى، فيكملها!!

كما أننا لا نتعقل: أن تنزل آية، أو آيات اليوم، فيتركها رسول الله «صلى الله عليه وآله»، على حدة، إلى أن تمضي سنوات، وتنزل سور كثيرة، ثم يجعلها في سورة أنزلت حديثاً.

(١) الآية ٣٠ من سورة النمل.

(٢) التفسير الكبير ج ١ ص ٢٠٠ والجامع لأحكام القرآن ج ١ ص ٩٢ وأحكام القرآن للجصاص ج ١ ص ٨. وراجع: السيرة الحلبية ج ٣ ص ٢٠ وج ١ ص ٢٤٩ و (طدار المعرفة) ج ٢ ص ٧٠٦ والوزراء والكتاب ص ١٤ والتنبيه والإشراف ص ٢٢٥ وعمدة القاري ج ٥ ص ٢٩١ والعقد الفريد ج ٤ ص ١٥٨ وتفسير ابن أبي حاتم ج ٩ ص ٢٨٧٣ والدر المنثور ج ٥ ص ١٠٦ و ١٠٧ وبحوث في تاريخ القرآن وعلومه ص ٥٣ وأكذوبة تحريف القرآن ص ٣٥ عن بعض من تقدم، وعن: كنز العمال ج ٥ ص ٢٤٤ وعن روح المعاني ج ١ ص ٢٧.

نعم.. يمكن أن تنزل عليه آية أو آيات فعلاً، فيأمر بوضعها، ضمن سورة سبق نزولها، لكن هذا.. لا دليل عليه إلا بعض ما ورد في موردٍ أو موردين من هذا القبيل، تقدمت الإشارة إليها في فصل: جمع القرآن في عهد الرسول «صلى الله عليه وآله». ولا بد من إثبات صحة الرواية، حتى في هذه الموارد أيضاً.

ولعل ترتيب علي «عليه السلام» لمصحفه، حسب النزول، يلقي ظلالاً من الشك على صحة حتى هذا المورد.. فضلاً عن أن يكون ذلك من عاداته وديدنه «صلى الله عليه وآله»، إذ لو كان «صلى الله عليه وآله» يأمر بذلك لم يكن معنى لترتيبه «صلى الله عليه وآله» القرآن حسب النزول ولا كان من حقه ذلك أيضاً.

إلا إن كان المراد: أن مصحفه الخاص به، والذي رفض الخلفاء قبوله، وبقي عنده وعند الأئمة «عليهم السلام» كان مرتباً حسب النزول كما سنرى.

ومهما يكن من أمر، فلعله يمكن الاستدلال على ما نذهب إليه أيضاً: بقوله تعالى: **(..سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا)**(١).

وقوله تعالى: **(وَإِذَا مَا أَنْزَلْتُ سُورَةً فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيْكُمُ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيْمَانًا)**(٢).

وعبارة: إذا ما أنزلت سورة قد وردت في عدة آيات..

(١) الآية ١ من سورة النور.

(٢) الآية ١٢٤ من سورة التوبة.

وقد يؤيد ذلك قوله تعالى أيضاً: فأتوا بسورة من مثله.. وغير ذلك من آيات.

ولكن يمكن أن يردّ على هذا: بأنه تعالى إنما يخبر عن حالهم حين إنزال السورة، وأما أن هذا الإنزال كان دفعة أو تدريجاً، فليس في الآية ما يدل على ذلك.. وكذا الحال بالنسبة لآية سورة النور أيضاً.. ولكننا لا نرى هذه المناقشة سليمة، ولا تامة، فإن الذين يقولون هذا القول، إنما يقولونه بالنسبة لما ينزل أمام أعينهم، ولا ينتظرون إلى تمام نزول السورة في أوقات متباعدة.

إلا أن يكون قد أطلق لفظ سورة، وأراد بها حتى ما يعم الآية ولكنه احتمال بعيد، ويحتاج إلى إثبات.

ترتيب القرآن حسب النزول:

ولكن لا يخفى: أن الذي كان قرآنه مرتباً على حسب النزول، هو أمير المؤمنين «عليه السلام».. وقول عكرمة - الذي كان يرى رأي الخوارج -: إنه لو اجتمعت الإنس والجن، ليرتبوه حسب النزول لما استطاعوا^(١).

لا مبرر له.. فإن ذلك ممكن، ومقدور، وسهل وميسور، لمن عاصر النبيّ «صلى الله عليه وآله»، واطلع على نزول الآيات تدريجاً، وكان رسول الله «صلى الله عليه وآله» - كما سيأتي إن شاء الله تعالى - يمليه على عليّ «عليه السلام»، أولاً بأول، ويكتبه بخط

(١) راجع: الإتيان ج ١ ص ٥٨.

يده، وما كتب آية إلا وقد علمه «صلى الله عليه وآله» تأويلها، وتفسيرها، وناسخها، ومنسوخها..

ولعل عكرمة قد أراد بذلك تبرير عمل أولئك الذين جمعوا قرآنًا لهم، حذفوا منه، التفسير، والتأويل، وشأن النزول.. ولم يستطيعوا أن يرتبوه حسب النزول، أو لعلمهم لم يريدوا أن يفعلوا ذلك، لسبب أو لآخر..

ترتيب سور المصحف الموجود فعلاً:

هذا.. ولا شك في أن المصحف الموجود فعلاً، ويقال: إن عثمان جمع الناس على قراءة واحدة فيه، هو القرآن الذي أنزله الله على رسوله، لم ينقص منه، ولم يزد فيه شيء..

وأن سوره هي تلك السور التي نزلت، إما دفعة واحدة، أو تدريجاً، يُعلم معه انتهاء السورة، وابتداء غيرها، بنزول: (بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ).

ولكن قد نجد فيما بأيدينا من نصوص وقرائن ما يؤيد: أن يكون ترتيب السور فيما بينها، إنما كان من قبل الصحابة أنفسهم، وذلك مثل، ما روي من الاختلاف بين المصاحف المنسوبة لبعض الصحابة في ترتيب السور، واختلافها فيما بينها وبين هذا المصحف الموجود فعلاً أيضاً.. إلا أن هذا لا ينافي أن يكون هذا القرآن الذي بين أيدينا هو من جمع وترتيب رسول الله «صلى الله عليه وآله».. ولكن بعض الناس، أو الصحابة لم يروا بأساً في جمعهم القرآن في أسلوب آخر، وبطريقة أخرى، ربما لأنهم رأوا أن ذلك سائغ لهم، كما لا مانع من أن يكون بعضهم رتب وجمع القرآن بطريقة أخرى عن إذن رسول

الله، وعن أمره، كترتيبه بحسب النزول كما فعل أمير المؤمنين «عليه السلام»، وربما فعل ذلك غيره بإذن النبي «صلى الله عليه وآله».. وقد يفهم من بعض الروايات أن الترتيب حسب النزول خاص بأهل البيت «عليهم السلام»، أو بحاجة إلى إذن خاص منهم.

ويدل على أن ترتيب السور كان من قبل الصحابة: ما تقدم في فصل: جمع القرآن في عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»: من سؤال ابن عباس لعثمان عن سبب وضع الأنفال وبراءة في موضعهما الفعلي من القرآن، فأجابته عثمان عن ذلك، بما يدل على أنه اجتهد منه، لمناسبة رآها فيما بينهما^(١).

ويرد على عثمان: أنه لماذا لم يضم إليها سورة آل عمران، وسورة الفتح والحشر وبعض الآيات التي تتحدث عن القتال والجهاد والفرار من الزحف؟!

والظاهر: أن هذا الجواب كان مجرد محاولة للتخلص، وإلا فإن هذا الجمع بين السورتين، بل وجمع القرآن كله إن كان فضيلة، فالنبي أولى بها من كل أحد. وإن كان غير ذلك، فالترتيب حسب النزول هو الأولى والأقرب إلى الاعتبار، على أن معرفة المناسبات بين السور، وبين الآيات يحتاج إلى علم النبوة والإمامة لمعرفة المصالح والحكم

(١) راجع المصادر، التي تقدمت لقول عثمان: إنه كان «صلى الله عليه وآله» إذا نزلت = عليه سورة، قال: ضعوها في الموضع، الذي يذكر فيه كذا، وكذا..

والموجبات ودقائق المعاني.. وكان غير عثمان أولى من عثمان بالتصدي لمثل هذا الأمر.

ترتيب آيات المصحف الفعلي:

أما بالنسبة إلى ترتيب الآيات الموجودة في السور؛ فإننا نميل إلى الاعتقاد: بأنها قد بقيت على نفس الوضع الذي كانت عليه في زمن الرسول «صلى الله عليه وآله».

ولعل مما يشهد لذلك - ولو جزئياً -: أن عدداً كبيراً من السور إن لم يكن معظمها، حتى السور الطوال، قد تمت، وأصبح لها شكلها الخاص بها، وعرفت وشاعت في عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله» وأصبح يعبر عنها باسمها الموضوع لها، ويترتب عليها بعض الآثار في الصلاة وغيرها، وتصدر بشأنها بعض الأوامر^(١).

بل لقد ورد التعبير ب: «السبع الطوال، والمئين والمفصل» التي هي تعبيرات عن طوائف من سور القرآن، في بعض الروايات الواردة عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»^(٢).

وأما ما روي: من أن النبي «صلى الله عليه وآله»، كان يأمر في بعض الموارد، بوضع بعض الآيات التي نزلت عليه، في موضع معين، من سورة بخصوصها، فهو لا ينافي ما قلناه، بل يؤكد..

(١) راجع بعض الأحاديث والنصوص في كتاب: بحوث في تاريخ القرآن وعلومه ص ٩٧ و ٩٥ و ١٠١.

(٢) راجع على سبيل المثال: مشكل الآثار ج ٢ ص ١٥٤.

ويمكن القول: إن النبي «صلى الله عليه وآله» كما اهتم بوضع الآيات في موضع معين كذلك لا شيء يمنع من الاهتمام بوضع المسور- في موضع معين حفظاً للقرآن-، لأنه كان- يعلم أن- قومه سيرفضون القرآن المرتب حسب النزول لما فيه من فضائح لا يحبون ظهورها، وترتيبه على هذا النحو يسهم بحفظه وتداوله، ولا يثير حفيظتهم، ويحفظ مقاصده ومضامينه..

وأما ما روي: من أن أمير المؤمنين «عليه السلام»، قد رتب قرآنه على حسب النزول، فهو أيضاً لا ينافي ذلك، فلعل التقديم والتأخير، قد حصل في نفس السور، لا في آياتها.. وما تضمن اختلافاً في الآيات لا يعبأ به لضعف أسانيده، ومخالفته لما هو ثابت بالقطع واليقين من عدم حدوث أي تصرف بالقرآن.

كما أن ترتيب القرآن حسب النزول، لا ينافي: أن يأمر النبي «صلى الله عليه وآله» في مورد، أو أكثر بوضع آية ما، في موضع ما.. فقد يكون «عليه السلام» قد رتبه حسب نزوله، باستثناء هذا المورد، أو ذلك.

وأما بالنسبة لوضع آيات الربا، التي يقال: إنها آخر ما نزل (١) في سورة نزلت في أول الهجرة، وهي سورة البقرة..

فهو أيضاً، لا ينافي ما قلناه، إذ لعل هذا المورد بخصوصه، مما

(١) راجع: الإتيان ج ١ ص ٢٦ و ٢٧ عن العديد من المصادر وتاريخ الإسلام للذهبي ج ٢ ص ٢٨٧.

تصرف. فيه النبي «صلى الله عليه وآله» - وأمر بوضعه في هذا الموضوع.

هذا كله.. على تقدير صحة الرواية القائلة بأن آيات الربا هي آخر ما نزل.

ماذا عن تصرف الصحابة في تأليف القرآن!؟:

ويمكن أن يقال: إن الصحابة قد تصرفوا في تأليف القرآن، وفي آياته وذلك بدليل: ما يدّعون في حديث جمع القرآن، من العصب، والخاف، وصدور الرجال، من أنهم وجدوا آيتين عند البعض؛ فألحقوهما بسورة التوبة.

بل جاء في بعض الروايات، قول عمر بن الخطاب في آخر آيتين من سورة براءة: «لو كانت ثلاث آيات لجعلتها سورة على حدة، فانظروا آخر سورة من القرآن، فألحقوهما في آخرها..»^(١).

ومعنى ذلك: هو أن الصحابة، قد أعملوا سلائقهم وذوقهم، في ترتيب آيات القرآن، فضلاً عن سوره..

ويدفعه: ما سيأتي من أن سورة براءة لم تكن آخر سورة نزلت.

ويقولون أيضاً: أنها نزلت دفعة واحدة..

ولعل مما يدل على تصرف الصحابة: قولهم أيضاً: إن بعض

(١) راجع: فتح الباري ج ٩ ص ١٢ و ١٣ وتفسير الميزان ج ١٢ ص ٢٠ عن ابن أبي داود في المصاحف.

الآيات المنسوخة، قد تأخرت فيه على الناسخة، مع أن الأمر بحسب النزول، لا بد وأن يكون على العكس؛ فراجع ما ذكره في آية تربص المرأة. الممتوفى عنها زوجها إلى المحول..- أو- إلى أربعة أشهر وعشراً..(١).

ولعل هذا يفسر ما ورد، من أن من الأمور، التي يقوم بها الإمام المهدي، هو أنه يعلم الناس القرآن، وفق ترتيب النزول..

فعن الإمام الباقر «عليه السلام»: «إذا قام القائم من آل محمد، ضرب فساطيط لمن يعلم الناس القرآن، على ما أنزله الله عزّ وجل؛ فأصعب ما يكون على من حفظه اليوم؛ لأنه يخالف فيه التأليف»(٢).

ونقول:

لو أغمضنا النظر على ما هو ثابت من أن النبي «صلى الله عليه وآله» هو الذي جمع القرآن، وما دل بطرق القطع واليقين على عدم حصول أي تصرف فيه بزيادة أو نقيصة، أو تغيير أو تبديل، أو تقديم أو تأخير نقول:

إن الشواهد الأنفة الذكر، لا تدل على تصرف الصحابة في آيات القرآن؛ إذ قد يكون النبي «صلى الله عليه وآله»، هو الذي ألفه على هذا النحو، لكن المصلحة تقتضي؛ أن يعلم الإمام المهدي الناس

(١) راجع: بحوث في تاريخ القرآن وعلومه ص ٢٣٧ وراجع أيضاً: الإتيان

ج ١ ص ٢٤.

(٢) روضة الواعظين ص ٢٦٥.

القرآن، على حسب ترتيب النزول..

كما أن تقدم الآية الناسخة في الذكر في القرآن، لا يدل على التصرف فيه من قبل الصحابة، فلعل النبي «صلى الله عليه وآله» نفسه، هو الذي أمرهم بوضعها في هذا المورد، لمصلحة، ولمناسبة رآها.. وإنما يجب عدم تقدمها على المنسوخة في النزول، لا في الكتابة في المصحف..

وأما بالنسبة للرواية عن عمر بن الخطاب وقوله: لو كانت ثلاث آيات، وسائر ما يروى فيما يرتبط بجمع القرآن بعد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فقد عرفنا ما فيه، وأن الجمع والتأليف قد كان في زمن رسول الله «صلى الله عليه وآله» نفسه، لا بعده..

هذا بالإضافة.. إلى أنه قد روي: أن سورة التوبة، قد نزلت بتمامها دفعة واحدة.

فمن عائشة، عنه «صلى الله عليه وآله»، قال: ما نزل عليّ القرآن إلا آية، آية، وحرفاً حرفاً، خلا سورة البراءة، وقل هو الله أحد؛ فإنهما نزلتا علي، ومعهما سبعون ألف صف من الملائكة، كل يقول: استوص بنسبة الله خيراً^(١).

لكن يرد. على هذه. الرواية أنها تقول: إن- ما عدا- سورة الإخلاص، وبراءة، كله قد نزل مفرداً.. مع الأمر على عكس ذلك، فهناك نصوص في نزول سورة الأنعام والمائدة، والمرسلات وكثير

(١) مجمع البيان ج ٥ ص ١ و ٢ عن الثعلبي.

غيرها - نزوله - دفعة واحدة أيضاً..

إلا أن يكون المراد: أن الفرق بين سورتي التوبة، والإخلاص، وبين غيرهما من سور القرآن، هو في نزول سبعين ألف صف من الملائكة، لا غير.

ولكن ظاهر الرواية لا يتلاءم مع هذا التوجيه أيضاً.

كما أن سورة الأنعام أيضاً قد نزلت ومعها سبعون ألف ملك قد ملأوا الخافقين..

وكلمة أخيرة نقولها هنا:

وهي: أنه.. حتى مع وجود بعض الروايات الدالة: على أن بعض الآيات التي تأخر نزولها، قد وضعت في سور تقدم نزولها.. فإنها لا توجب القطع بأن ذلك قد حصل بالفعل، ولربما يوصلنا التحقيق في هذه الروايات إلى أنها غير صحيحة، بحيث يثبت: أنها إنما نزلت في زمان نزول تلك السورة.

كما أن ما يذكر من آيات مكية في سورة مدنية، أو العكس، يحتاج هو الآخر إلى تحقيق، وتأمل أيضاً..

فلقد تعودنا وجود الكثير من الروايات المكذوبة، أو التي تفنقر إلى الدقة في هذا المجال.. هذا كله بالإضافة: إلى أن ذلك ربما يكون بأمر من رسول- الله «صلى الله عليه وآله»، في خصوص- هذا المورد، أو ذلك..

وهكذا.. فإننا نخرج بنتيجة مفادها: أن دعوى وضع بعض الآيات في سور تقدم نزولها، تصبح موضع شك وريب، وأن روايات

نزول بعض السور دفعة واحدة، ونزول بعض السور تدريجاً، حتى تنزل (بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ)، فيعلم حينئذٍ ابتداء السورة، وانتهاء غيرها - إن هذه الروايات - تبقى هي الأساس المعتمد، ولا يعدل عنها إلا في المورد الخاص، الذي يثبت قطعاً، بعد التحقيق والتدقيق فيه، أنه ليس كذلك..

والله هو الموفق، وهو الهادي..

الفصل الرابع:

مصحف عليّ x

بداية:

لقد كثر الحديث عن مصحف أمير المؤمنين « عليه الصلاة والسلام»، وعن أنه هل يخالف هذا المصحف الموجود، أو يوافقه؟ وعلى التقدير الأول، ما هو نوع هذه المخالفة؟ وما هو حجمها؟..

وما هي المصادر التي صرحت بوجود مصحف كهذا؟.

وهل هو نفس المصحف الذي كان عند النبي «صلى الله عليه وآله»، أم هو مصحف آخر؟.

إلى غير ذلك من الأسئلة، التي ربما تراود ذهن الكثيرين من الناس..

بل لقد راق للبعض هنا: أن يسجل على الشيعة إدانة باغية، وهي: أن قرآنهم يختلف عن قرآن المسلمين، بحجة: أنهم يروون لعلي قرآناً، له مواصفات أخرى كما سنرى..

ونحن فيما يلي من صفحات نحاول الإجابة على هذه الأسئلة، بأسلوب عرض النصوص كما هي، من أجل أن يجد الباحث فيها الجواب المقنع والمفيد، والقاطع لكل تلك الترهّات التي يحلو للبعض أن يتشدد بها، ويروج لها.. فإلى ما يلي من صفحات ومطالب.

ماذا عن جمع عليّ «عليه السلام» للقرآن؟

وبالنسبة لجمع أمير المؤمنين «عليه السلام» للقرآن في عهد النبيّ «صلى الله عليه وآله»؛ فذلك كالنار على المنار، وكالشمس في رابعة النهار. وقد تقدمت نصوص صريحة في ذلك عن ابن النديم، والزنجاني، والرافعي، وابن كثير، والسيد الأمين.

ولكن، ولأجل تميز المصحف الذي جمعه علي «عليه السلام»، وكتبه بإملاء رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ولأجل أنه يختلف في ترتيبه ونظمه، عن هذا المصحف الموجود، فقد رأينا: أن نشير إلى بعض النصوص المتعلقة به بالخصوص، فنقول:

يقول المعتزلي الحنفي عن أمير المؤمنين «عليه السلام»:
«اتفق الكل على أنه كان يحفظ القرآن على عهد رسول الله، ولم يكن غيره يحفظه، ثم هو أول من جمعه»^(١).

و عن أبي جعفر «عليه السلام»: «ما أحد من هذه الأمة جمع القرآن، إلا وصي محمد «صلى الله عليه وآله»»^(٢).
وكان قد جمعه على ترتيب النزول^(٣).

(١) شرح النهج للمعتزلي الحنفي ج ١ ص ٢٧.

(٢) تفسير القمي ج ٢ ص ٤٥١ وبحار الأنوار ج ٨٩ ص ٤٨ عنه والوافي ج ٥ ص ٢٧٤ عنه أيضاً، وتفسير الصراط المستقيم ج ١ ص ٣٦٦ [الهامش].

(٣) راجع: الإتيقان ج ١ ص ٧٢ عن ابن أبي داود وتاريخ الخلفاء ص ١٨٥ وتفسير القرآن العظيم لابن كثير ج ٤ [الذيل] ص ٢٨ و ٢٩ [هامش]

أي ليعرف تاريخ تاريخ نزول السورة، وليراعي ما رافق تلك السورة من نصوص تفسيرية، أو لبيان شأن نزولها، وفي من نزلت، وأين.. فإن لذلك فوائد كثيرة.

وهذا يدل على صحة ما قلناه فيما سبق، من أن ما يذكر عن جمع غير علي «عليه السلام» للقرآن- موضع شك. كما أننا نجد لمصاحف الصحابة أي أثر في أيدي الناس، ولا وجدنا منه شيئاً في متاحف الدنيا. ولكننا نجد نسخاً عديدة تنسب إلى الإمام علي «عليه السلام» وإلى ولده.

ووجود كتاب للوحي لا يدل على كتابة جميع القرآن في نسخ لهم. بل هم كانوا يكتبون الآيات، التي يطلب منهم النبي «صلى الله عليه وآله» كتابتها، ثم ينتهي دورهم.

وعن علي «عليه السلام»: «لو تئيت لي الوسادة؛ لأخرجت لهم مصحفاً، كتبته، وأملاه عليّ رسول الله «صلى الله عليه وآله»»^(١).

وروى أبو العلاء العطار، والموفق خطيب خوارزم، في كتابيهما، بالإسناد: عن علي بن رباح: «أن النبي «صلى الله عليه وآله» أمر علياً بتأليف القرآن؛ فألفه، وكتبه»^(٢).

وقد قال البعض: الصحيح: أن أول من ألف في الإسلام أمير

وتأسيس الشيعة لعلوم الإسلام ص ٣١٧ و ٣١٦.

(١) مناقب آل أبي طالب ج ٢ ص ٤١ وبحار الأنوار ج ٨٩ ص ٥٢ عنه.

(٢) المصدران السابقان.

المؤمنين علي «عليه السلام»، جمع كتاب الله جلّ جلاله^(١).
 ونحن لا نوافق على التعبير بـ «التأليف» عن جمع كتاب الله
 تعالى، كما أننا لا نستحب وصف علي «عليه السلام» بالمؤلف.
وقيل: إنه جمعه بعد موت النبي «صلى الله عليه وآله» بستة
 أشهر^(٢).

وعن أبي جعفر «عليه السلام»: «ما ادعى أحد من الناس: أنه
 جمع القرآن كما أنزل إلا كذاب. وما جمعه، وحفظه كما أنزل إلا علي
 بن أبي طالب، والأئمة بعده»^(٣).

وعن أمير المؤمنين علي «عليه السلام»: «.. ما نزلت علي
 رسول الله آية من القرآن إلا أقرأنيها، وأملاها علي؛ فكتبتها بخطي.
 وعلمني تأويلها، وتفسيرها، وناسخها ومنسوخها إلخ..»^(٤).

(١) أعيان الشيعة ج ١ ص ٨٩ ومعاليم العلماء ص ٢.

(٢) راجع: المناقب لابن شهر آشوب ج ٢ ص ٤٠ و ٤١.

(٣) بصائر الدرجات ص ١٩٣ والكافي ج ١ ص ١٧٨ وتفسير البرهان ج ١
 ص ٢٠ و ١٥ والبيان لآية الله الخوئي ص ٢٤٢ و ٢٤٣ والوافي ج ٢، كتاب
 الحجة، باب ٧٦ ص ١٣٠. وراجع: كنز العمال ج ٢ ص ٣٧٣، وفواتح
 الرحموت (بهامش المستصفي) ج ٢ ص ١٢.

(٤) كتاب سليم بن قيس ص ٩٩ وبصائر الدرجات ص ١٩٨ وكمال الدين ج ١
 ص ٢٨٤ وبحار الأنوار ج ٨٩ ص ٤١ وص ٩٩ والإحتجاج ج ١ ص ٢٢٣
 والبرهان في تفسير القرآن ج ١ ص ١٦، والتمهيد في علوم القرآن ج ١

وقد أمره النبي «صلى الله عليه وآله» بأن يتسلم القرآن الذي عنده، وأن يجمعه، وقد كان في الصحف، والجريد، والقرطاس، في بيته «صلى الله عليه وآله» خلف فراشه، حتى لا يضيع، كما ضيغ التوراة، والإنجيل.

فجمعه علي «عليه السلام» في ثوب أصفر، ثم ختم عليه في بيته، وقال: لا أرثدي حتى أجمعه.. قال: «كان الرجل ليأتيه؛ فيخرج إليه بغير رداء، حتى جمعه..»^(١).

زاد البعض: «فكان أول مصحف جمع فيه القرآن من قلبه..»^(٢). ولا يعني هذا أنه «عليه السلام» لم يجمع القرآن مرة أخرى على النحو الذي كان بين أيدي المسلمين. كما أنه لا يمنع من أن يكون

ص ٢٢٩ عنه وأكذوبة تحريف القرآن، عن بعض من تقدم.

(١) راجع: بحار الأنوار ج ٨٩ ص ٤٨ وراجع ص ٥٢ وتفسير القمي ج ٢ ص ٤٥١ ومقدمة تفسير البرهان ص ٣٦ والمحجة البيضاء ج ٢ ص ٢٦٤ والإتقان ج ١ ص ٥٧ وتفسير الصراط المستقيم ج ١ ص ٣٦٦ [الهامش] عن الوافي ج ٢ ص ٢٧٣ و ٢٧٤ عن تفسير القمي والوافي ج ٥ ص ٢٧٤، وتاريخ القرآن للزنجاني ص ٤٤ - ٦٤ وتاريخ القرآن للأبياري ص ٨٤ و ١٠٦ وعمدة القاري ج ٢٠ ص ١٦ وأكذوبة تحريف القرآن ص ١٧ عنه وعن المصاحف للسجستاني. وراجع: فتح الباري ج ٩ ص ١٠ وراجع: المناقب لابن شهر آشوب ج ٢ ص ٤١.

(٢) راجع: تاريخ القرآن للأبياري ص ٨٤ والفهرست لابن النديم ص ٣٠ وتأسيس الشيعة لعلوم الإسلام ص ٣١٧ و ٣١٦.

«عليه السلام» قد جمع القرآن عدة مرات: بعضها في حياة الرسول «صلى الله عليه وآله»، وبعضها بعد استشهاده.. وكان من بينها ما رتب حسب النزول.. وربما يشهد لذلك: تعدد النسخ التي تنسب إليه «عليه السلام»..

ومهما يكن من أمر، فإن ما ذكرته الرواية المتقدمة من حلفه «عليه السلام» على جمع القرآن، ثم تخلفه ليجمع القرآن، ثم عتاب عمر له على تخلفه عن بيعة أبي بكر، قد ذكر في مصادر أخرى أيضاً^(١).

وهذه الروايات تفسر لنا، بشكل واضح، ما ورد: من أنه «عليه الصلاة والسلام»، قد جمع القرآن بعد وفاة النبي «صلى الله عليه وآله» بثلاثة أيام^(٢).

(١) المصنف لعبد الرزاق ج ٥ ص ٤٥٠ وفي هامشه عن أنساب الأشراف ج ١ ص ٥٨٧. وراجع: أعيان الشيعة ج ١ ص ٨٩، وحياة الصحابة ج ٣ ص ٣٥٥ وحلية الأولياء ج ١ ص ٦٧. وكنز العمال ج ٢ ص ٣٧٣ وتاريخ الخلفاء ص ١٨٥. وطبقات ابن سعد ج ٢ ص ٣٣٨ ومناقب آل أبي طالب ج ٢ ص ٤١ عن أبي نعيم، وعن الخطيب في الأربعين وتأسيس الشيعة لعلوم الإسلام ص ٣١٧ و ٣١٦.

(٢) الفهرست لابن النديم ص ٣٠ والأوائل للعسكري ج ١ ص ٢١٤ و ٢١٥ وتاريخ القرآن للأبياري ص ٨٤ وأعيان الشيعة ج ١ ص ٨٩ ومقدمة تفسير البرهان ص ٣٧ عن تفسير فرات. وأكذوبة تحريف القرآن ص ٦٢ عن بعض من تقدم، وعن المصنف لابن أبي شيبة ج ١ ص ٥٤٥.

وإلا فلا يمكن أن يكون «عليه السلام»، قد كتب القرآن في ثلاثة أيام.. أو.. حفظه.. كما يقوله المبعوض (١). إلا.. على سبيل المكرامة والإعجاز، ولا ترى أن هذا هو مقصود الناقل أو القائل. أي أنه لا بد أن يكون مكتوباً، ثم رتبه ونسقه، حسبما يقتضيه الأمر، وهو ما صرحت به الرواية الآنفة الذكر.. وربما يكون لديه أكثر من نسخة مكتوبة.

هذا.. ولا بد أن يكون «عليه الصلاة والسلام» قد جمعه قبل جمع زيد له.. لأن- زيدا.. قد جمعه للخليفة بعد معركة الميامة.. حسبما صرحت به رواية جمع زيد للقرآن.

وقال المفيد وغيره: إن علياً كتب في مصحفه تأويل بعض الآيات، وتفسيرها بالتفصيل (٢).

وقال هذا الشيخ الجليل حول المصحف الموجود، ومقايسته بمصحف أمير المؤمنين «عليه السلام»: «.. ولكن حذف ما كان مثبتاً في مصحف أمير المؤمنين «عليه السلام»، من تأويله، وتفسير معانيه، على حقيقة تنزيله. وذلك كان ثابتاً، منزلاً، وإن لم يكن من جملة كلام الله تعالى، الذي هو القرآن المعجز، وقد سمي تأويل القرآن

(١) راجع: أكذوبة تحريف القرآن ص ١٦ عن تاريخ القرآن لعبد الصبور شاهين ص ٧١.

(٢) عن المفيد في الإرشاد، والرسالة السروية، راجع: تاريخ القرآن ص ٤٨ واعيان الشيعة ج ١ ص ٨٩، عن عدة الرجال للأعرجي..

قراناً.

قال تعالى: (وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا) (١)؛ فسمى تأويل القرآن قراناً» (٢).

وقال المفيد أيضاً: قدم المكي على المدني، والمنسوخ على الناسخ، ووضع كل شيء منه في محله (٣).

وعن علي «عليه السلام»: «ولقد أحضروا الكتاب كماً، مشتملاً على التأويل والتنزيل، والمحكم والمتشابه، والناسخ، والمنسوخ، لم يسقط منه حرف ألف، ولا لام؛ فلما وقفوا على ما بينه الله، من أسماء أهل الحق والباطل، وأن ذلك إن أظهر نقص (٤) ما عهدوه، قالوا: لا حاجة لنا فيه..» (٥).

وقال الأبياري: ويروي غير واحد: أن مصحف علي، كان على ترتيب النزول، وتقديم المنسوخ على الناسخ.. (٦).

(١) الآية ١١٤ من سورة طه.

(٢) أوائل المقالات ص ٥٥ وبحر الفوائد ص ٩٩ عنه.

(٣) عدّة رسائل للمفيد ص ٢٢٥ المسائل السروية.

(٤) لعل الصحيح: نقض.

(٥) الإحتجاج ج ١ ص ٣٨٣ وليراجع: بحار الأنوار ج ٨٩ ص ٤٠ و ٤١ والبيان ص ٢٤٢ وعن تفسير الصافي، المقدمة السادسة ج ١ ص ٤٢ وبحر الفوائد ص ٩٩.

(٦) تاريخ القرآن للأبياري ص ٨٥ عن تاريخ القرآن للزنجاني ص ٢٦.

وقال الشيخ الصدوق: «قال أمير المؤمنين «عليه السلام»، لما جمعه؛ فلما جاء به؛ فقال لهم:

هذا كتاب الله ربكم، كما أنزل على نبيكم، لم يزد فيه حرف، ولم ينقص منه حرف.

فقالوا: لا حاجة لنا فيه، عندنا مثل الذي عندك.

فانصرف وهو يقول: فنبدوه وراء ظهورهم، واشتروا به ثمناً قليلاً؛ فبئس ما يشترون»^(١).

وإنما أرجعوه إليه؛ لأن أول صفحة فتح عليها أبو بكر، وجد فيها فضائح القوم، أعني المهاجرين والأنصار؛ فخافوا: أن يضر ذلك بمصالحهم؛ فأرجعوه، ثم بادروا إلى تهيئة البديل، الذي ليس فيه شيء من ذلك، فأمروا زيد بن ثابت بجمع القرآن لهم.^(٢)

وقال ابن سيرين عن علي «عليه السلام»: فنبئت أنه كتب المنسوخ وكتب الناسخ في أثره^(٣).

وراجع: أعيان الشيعة ج ١ ص ٨٩ عن السيوطي في الإتيان، عن ابن أبي داود وراجع: تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام ص ٣١٧.

(١) الإعتقادات للصدوق، باب: الاعتقاد في مبلغ القرآن وراجع: المناقب لابن شهر آشوب ج ٢ ص ٤١.

(٢) راجع: الإحتجاج ج ١ ص ٢٢٧ و ٢٢٨ وبحار الأنوار ج ٨٩ ص ٤٢ و ٤٣ وراجع: بصائر الدرجات ص ١٩٦ وبحر الفوائد ص ٩٩.

(٣) شواهد التنزيل ج ١ ص ٣٨ والإتيان في علوم القرآن (ط دار الفكر) ج ١

وعنه: تطلبت ذلك الكتاب، وكتبت فيه إلى المدينة؛ فلم أقدر عليه^(١).

وعنه أيضاً، أنه قال: فبلغني: أنه كتبه على تنزيله؛ ولو أصيب ذلك الكتاب لوجد فيه علم كثير^(٢).

أو قال: لو أصيب ذلك الكتاب؛ لكان فيه العلم^(٣).

وعن ابن جزري: لو وجد مصحفه «عليه السلام»؛ لكان فيه علم كثير^(٤).

وعن الزهري: لو وجد لكان أنفع، وأكثر علماء^(٥).

ص ١٦٢.

(١) الإتقان ج ١ ص ٥٨، ومناهل العرفان ج ١ ص ٢٤٧ وتاريخ القرآن للزنجاني ص ٤٨ والصواعق المحرقة ص ١٢٦ وطبقات ابن سعد (ط صادر) ج ٢ ص ٣٣٨ وتأسيس الشيعة لعلوم الإسلام ص ٣١٧.

(٢) الإستيعاب (بهامش الإصابة) ج ٢ ص ٢٥٣ وراجع: الصواعق المحرقة ص ١٢٦.

(٣) راجع: تاريخ الخلفاء ص ١٨٥ وطبقات ابن سعد ج ٢ قسم ٢ ص ١٠١ وواعيان الشيعة ج ١ ص ٨٩ وتفسير البرهان [المقدمة] ص ٤١ عن سمط النجوم العوالي. وكنز العمال ج ٢ ص ٣٧٣ عن ابن سعد، والإستيعاب (بهامش الإصابة) ج ٢ ص ٢٥٣. وتأسيس الشيعة لعلوم الإسلام ص ٣١٦.

(٤) التمهيد في علوم القرآن ج ١ ص ٢٢٦ عن التسهيل لعلوم التنزيل ج ١ ص ٤.

(٥) فواتح الرحموت، (بهامش المستصفى) ج ٢ ص ١٢.

هذا.. ولا نستبعد: أن يكون هذا المصحف هو نفس المصحف، الذي دفعه أبو الحسن الرضا «عليه الصلاة والسلام» إلى البزنطي، وقال له: لا تنظر فيه.

قال: ففتحته، وقرأت فيه: لم يكن الذين كفروا؛ فوجدت فيها اسم سبعين رجلاً من قريش، بأسمائهم، وأسماء آبائهم.

قال: فبعث إلي: أن ابعث إلي بالمصحف^(١).

وليس في رواية المكشي: أنه قال- له: لا- تنظر فيه.. وهو الصواب؛ إذ لا معنى لأن يعطيه إياه، ثم يمنعه من القراءة فيه، إلا إذا كان يريد أن يختبره بذلك.. أو أنه منعه من القراءة في بعض سوره لكي لا يطلع على بعض ما لا مصلحة في تداوله من تفاسيره، أو بيانات لشأن النزول، أو غير ذلك..

وفي أخبار أبي رافع: أن النبي «صلى الله عليه وآله» قال في مرضه، الذي توفي فيه لعلي: «يا علي، هذا كتاب الله خذه إليك».

«فجمعه في ثوب، فمضى إلى منزله؛ فلما قبض النبي «صلى الله عليه وآله» جلس علي؛ فألفه كما أنزل الله، وكان به عالماً»^(٢).

وربما كان «عليه السلام» يخشى من تمكينهم من هذا المصحف

(١) تفسير البرهان [المقدمة] ص ٣٧ ومناهل العرفان ج ١ ص ٢٧٣ والكافي ج ٢ ص ٤٦١، والمحجة البيضاء ج ٢ ص ٢٦٢ و ٢٦٣ وبحار الأنوار ج ٨٩ ص ٥٤ وإختيار معرفة الرجال ص ٥٨٩ والوافي ج ٥ ص ٢٧٣.

(٢) مناقب آل أبي طالب ج ٢ ص ٤١ وبحار الأنوار ج ٨٩ ص ٥٢ عنه.

خوفاً من أن يتصرفوا فيه، بإتلاف بعض ما فيه مما يرونه مضرراً بمصالحهم، أو مشيناً لبعض أحبائهم، أو غير ذلك..

أين هو مصحف عليّ X!؟:

قد يمكن أن نستظهر من رواية البزنطي السابقة: أن ذلك المصحف، الذي دفعه إليه الرضا «عليه السلام»، كان هو مصحف علي «عليه السلام».

ولكن ذلك لا يكفي لإثبات ذلك، كما هو ظاهر..

ولكن ثمة نصوص أخرى، تفيد: أن هذا المصحف موجود الآن عند الإمام الحجة المنتظر، قائم آل محمد «صلوات الله وسلامه عليه»، وعلى آله المطاهرين»، وسيخرجه حين ظهوره. - إن شاء الله تعالى.. (١).

ولعله هو القرآن الذي ورد في الروايات: أنه يعلمه للناس، وأنه يخالف التأليف المعروف للمصحف..

خصائص مصحف عليّ «عليه السلام»:

ويتضح من النصوص الآتفة الذكر: أن مصحف عليّ «عليه السلام»، يمتاز بما يلي:

(١) الكافي ج ٢ ص ٤٦٢ وبصائر الدرجات ص ١٩٣ والإحتجاج ج ١ ص ٢٢٨ وبحار الأنوار ج ٨٩ ص ٤٢ و ٤٣ وراجع: المحجة البيضاء ج ٢ ص ٢٦٣، ومصباح الفقيه [كتاب الصلاة] ص ٢٧٥.

- ١ - إنه كان مرتباً على حسب النزول.
- ٢ - ذكر فيه المنسوخ على الناسخ. وذلك نتيجة كون الترتيب بحسب النزول.
- ٣ - إنه قد كتب فيه تأويل بعض الآيات بالتفصيل.
- ٤ - إنه كتب فيه تفسير بعض الآيات. بالتفصيل،. على حقيقة تنزيله. أي كتب فيه التفاسير المنزلة تفسيراً من قبل الله سبحانه.
- ٥ - فيه المحكم والمتشابه. . وبذلك يتحقق صيانة القرآن في حقائقه ومعانيه،. ويمنع من المذهب. يميناً وشمالاً،. وخط المغث بالسامين.
- ٦ - لم يسقط منه حرف ألف، ولا لام. ولم يزد فيه حرف، ولم يسقط منه حرف (١).

(١) وقد ذكروا: أن المصاحف الأربعة التي كتبت في زمن عثمان، وأرسلت إلى الآفاق.. قد اختلفت في رسم بعض كلماتها، اليسيرة جداً، والتي لم تصل إلى عدد اصابع اليد الواحدة.

مع ملاحظة: أن زيادة الحرف، أو سقوطه لا ضير فيه إذا لم يضر بالقرآن المحفوظ والمنطوق، فقد تكتب كلمة «هذا» مثلاً بألف بعد الهاء، وقد تكتب بدونه. وهكذا في سائر الموارد.. ومراده «عليه السلام» بعبارة الأخيرة: أنه حتى لو أسقطت اللام الداخلة على الحروف الشمسية في كتابة الكلمة، واكتفي بتشديد الحرف = الشمسي بدلاً، فإنه وإن كان لا يعد تحريفاً.. ولكن الذي كتبه علي «عليه السلام» لم يسقط حتى مثل هذه اللام ولا الألف

٧ - إن فيه أسماء أهل الحق والباطل.

٨ - إنه كان بإملاء رسول الله «صلى الله عليه وآله» وخط عليّ «عليه الصلاة والسلام».

٩ - كان فيه فضائح القوم، أعني المهاجرين، والأنصار، من الشخصيات التي لم تتفاعل مع الإسلام، كما يجب.

أمران لا بدّ من التنبيه عليهما:

الأول: إن ما ذكر من خصائص وميزات في مصحف عليّ «عليه السلام»، يوضح لنا السر في صعوبة تعلمه في زمن ظهور الحجة «عليه السلام»؛ فقد روي عن أبي جعفر «عليه السلام»، قوله: «إذا قام القائم من آل محمد «صلى الله عليه وآله»، ضرب فساطيط لمن يعلم الناس القرآن على ما أنزله الله عزّ وجلّ، فأصعب ما يكون على من حفظه اليوم؛ لأنه يخالف فيه التأليف»^(١).

الثاني: لقد اتضح: أن مصحف عليّ «عليه السلام»، لا يفترق عن القرآن الموجود بالفعل، إلا فيما ذكر.. وقد اعترف بهذه الفوارق، علماء أهل السنة، ومؤلفوهم، ومحدثوهم، كما يظهر من ملاحظة النصوص المتقدمة، ومصادر ها.. فمحاولة البعض اعتبار ذلك من

التي بعد الهاء في هذا.. فضلاً عن أن يُسقط أو أن يزيد أي حرف آخر على سبيل السهو أو الغلط..

(١) روضة الواعظين ص ٢٦٥ وراجع: الغيبة للنعماني ص ٣١٨ و ٣١٩، والإرشاد للشيخ المفيد ص ٣٦٥.

المأخذ على الشيعة، على اعتبار: أن قرآناً آخر، يخرج الإمام الحجة «عجل الله فرجه»، يختلف عن القرآن الفعلي..(١).

إن هذه المحاولة بعيدة عن الإنصاف، وليس لها ما يبررها على الإطلاق؛ فالقرآن هو القرآن، وإضافة بعض التفسير والتأويل، وترتيبه حسب النزول، لا يوجب اختلافاً في أصله وحقيقته..

ما كتبه الرسول من القرآن لم يصل إلى الخلفاء:

إن الروايات السابقة، وكذلك حديث جمع زيد للقرآن من العصب والخاف، وصدور الرجال، يؤكد: على أن زيدا لم يكتب مصحفه، اعتماداً على المصحف الذي كتب بحضرة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، كما يدعي البعض ويدعي أيضاً: أنه كان في بيت عائشة(٢).

مع أن الحقيقة هي: أن علياً «عليه السلام» قد تسلمه بأمر من النبي «صلى الله عليه وآله» نفسه، كما أسلفنا. وتقدم: أنه «عليه السلام» قد جاءهم به، فلما رأوا: أنه قد كتب فيه، ما لا يروق لهم؛ رفضوه، واكتفوا بجمع مصحف لهم، من عصب، ورقاع أخرى، ومن صدور الرجال، حسبما صرحت به رواياتهم.

وأما ادعاء: أنه «عليه السلام» قد تسلم ذلك المصحف من بيت عائشة، فإنه يبقى موضع ريب، إذ لماذا لا يكون في بيت أم سلمة

(١) راجع: الشيعة والسنة ص ١٣٨.

(٢) البرهان للزركشي ج ١ ص ٢٣٨ والإتقان ج ١ ص ٥٥ ومناهل العرفان ج ١ ص ٢٤٢ وبحوث في تاريخ القرآن وعلومه ص ١٣٣.

«رضوان الله تعالى عليها»، أو في بيت فطمة «عليها السلام»، فإن جعله في بيت فاطمة أولى، لا سيما وأنه قد كتب فيه ما يدعو إلى رده وعدم قبوله من قبل المتسلطين بعد رسول الله «صلى الله عليه وآله»؟! و

المراد بالتنزيل:

قد تقدم قول أمير المؤمنين «عليه السلام»: «.. ولقد أحضروا الكتاب كماً، مشتملاً على التنزيل والتأويل»^(١).

والظاهر: أن المراد بالتنزيل: هو نفس القرآن.. أو: شأن نزول الآيات، كذكر أسماء المنافقين، ونحو ذلك.. أو: التفاسير، التي أنزلها الله تعالى على رسوله؛ شرحاً لبعض الآيات.. مما لا سبيل إلى معرفته، إلا الوحي، والدلالة الإلهية، كما هو الحال في بيان كيفية الصلاة، ومقادير الزكاة، والأشخاص المعنيين ببعض الآيات كآيات الإمامة، أو المثبته لبعض الفضائل، أو المعترضة لبعض الناس بالنكير والإدانة على بعض ما صدر منهم.. ومعاني كثير من الآيات، التي تحتاج إلى توقيف منه تعالى؛ فينزل الله ذلك على النبي الأكرم «صلى الله عليه وآله»؛ -و-لا يكون ذلك قرآناً.. بل هو من قبيل الأحاديث القدسية، التي هي وحي إلهي أيضاً، وإن لم تكن قرآناً.

ولعل ما ورد في بعض الروايات.. المتي سجلت فيها بعض

(١) قد تقدم هذا النص مع مصادره؛ فلا تعيد وراجع: أكلوبة تحريف القرآن ص ٦٤ عن آلاء الرحمن ص ٢٥٧ عن نهج البلاغة، وغيره..

الإضافات، وقول الإمام «عليه السلام»: «هكذا أنزلت». يهدف إلى الإشارة إلى نزول تفسيرها من قبل الله سبحانه، وقد مزج هذا التفسير النازل بالآية، على سبيل البيان والتوضيح.

فإن قلت: إن المنافقين على أقسام، فمنهم: من خلط عملاً صالحاً، وآخر سيئاً، فأولئك (عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ) (١). وهناك: من مردوا على النفاق، وتمرسوا فيه، حتى لم يعد يمكن معرفته إلا بعلم الشاهدية للنبي «صلى الله عليه وآله»، والإمام «عليه السلام».

قال تعالى: (لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ) (٢).

ومنهم: من أمر الله تعالى نبيه «صلى الله عليه وآله» أن لا يصلي عليهم، ولا يقيم على قبر أحد منهم، قال عز وجل: (وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ) (٣).

وربما لإمعانهم بالإضرار بالإسلام وأهله. وبلغ بهم الأمر حداً يقول الله تعالى فيه: (لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ) (٤). و (هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرُوهُمْ) (٥).

فلماذا لا يذكرهم الله في القرآن إلا ليفضحهم وليحذر المسلمون

منهم؟!!

(١) الآية ١٠٢ من سورة التوبة.

(٢) الآية ١٠١ من سورة التوبة.

(٣) الآية ٨٤ من سورة التوبة.

(٤) الآية ٦ من سورة المنافقون.

(٥) الآية ٤ من سورة المنافقون.

ونجيب: بأنه يكفي أن يذكرهم بإنزال تفسير آيات القرآن من عنده، أو على لسان رسوله «صلى الله عليه وآله»، إن اقتضت المصلحة ذلك، وربما يذكرهم بعناوين عامة، أو بالإشارة إلى أعمالهم الفاضحة لهم. وهذا ما فعله في كثير من الموارد.

قال آية الله الخوي حفظه الله: «ليس كل ما نزل من الله وحيًا، يلزم أن يكون من القرآن؛ فالذي يستفاد من الروايات في هذا المقام: أن مصحف عليّ «عليه السلام»، كان مشتملاً على زيادات: تنزيلاً، أو تأويلاً.

ولا دلالة في شيء من هذه الروايات؛ على أن تلك الزيادات هي من القرآن. وعلى ذلك يحمل ما ورد من ذكر أسماء المنافقين في مصحف أمير المؤمنين «عليه السلام»؛ فإن ذكر أسمائهم لا بد وأن يكون بعنوان التفسير.

ويدل على ذلك: ما تقدم من الأدلة القاطعة، على عدم سقوط شيء من القرآن.

أضف على ذلك: أن سيرة النبيّ «صلى الله عليه وآله» مع المنافقين تأبى ذلك، فإن دأبه تأليف قلوبهم، والإسرار بما يعلمه من نفاقهم. وهذا واضح لمن له أدنى اطلاع على سيرة النبيّ «صلى الله عليه وآله»، وحسن أخلاقه؛ فكيف يمكن أن يذكر أسماءهم في القرآن، ويأمرهم بلعن أنفسهم، ويأمر سائر المسلمين بذلك، ويحثهم عليه، ليلاً ونهاراً؟! وهل يحتمل ذلك؟! حتى ينظر في صحته

وفساده!!»^(١).

وهذا بالذات يوضح لنا: كيف أن سورة الأحزاب، فيها فضائح الرجال والنساء، من قريش، وغيرهم، حسبما روي عن الإمام الصادق «صلوات الله وسلامه عليه»، حيث أضاف قوله: «يا ابن سنان، إن سورة الأحزاب فضحت نساء قريش من العرب، وكانت أطول من سورة البقرة، ولكن نقصوها، وحرفوها»^(٢).

فإن المراد: أنهم حذفوا منها التنزيل، الذي جاء ليبين المراد منها، فهو من قبيل تحريف المعاني، كما تقدم بيانه.

ولكن آية الله السيّد الفاني حفظه الله تعالى، قد أورد على هذه الرواية بأنه: ليس من الملائق المتحدث. عن مساوئ النساء. في القرآن^(٣).

ونقول:

لقد تحدث الله سبحانه عن تظاهر بعض نساء النبيّ عليه «صلى الله عليه وآله»، وتحدث أيضاً عن موضوع الملاعنة في الزنى،

(١) البيان ص ٢٤٤ و ٢٤٥، وراجع: بحوث في تاريخ القرآن وعلومه ص ٣١٣ و ١٥١.

(٢) راجع: مقدمة تفسير البرهان ص ٣٧، وبحار الأنوار ج ٨٩ ص ٥٠، وثواب الأعمال ص ١٣٧، وراجع: بحوث في تاريخ القرآن وعلومه ص ٣١٥ عن البرهان، ومناهل العرفان ج ١ ص ٢٧٣.

(٣) آراء حول القرآن ص ١٨٤.

وتحدث عن امرأة العزيز ونساء مصر، وما فعلن بيوسف «على نبينا وآله، وعليه أفضل الصلاة والسلام» وغير ذلك، وإذن.. فما ذكره حفظه الله، لا يصلح مانعاً.

فالمراد: أن سورة الأحزاب قد بينت بعض الأحكام المتعلقة بالنساء وكان أولى الناس بهذه الأحكام، هو نساء قريش، فلما لم يعملن بها، فضحن أنفسهن.

أو لعله قد نزل في تفسير سورة الأحزاب بعض ما فعلته بعض نساء قريش تماماً، كما تحدث تعالى عن امرأة أبي لهب، حمالة الحطب، وعن امرأة نوح، وامرأة لوط، وغيرهن، وذكر بعض ما فعلن..

وبعد.. فإنه يتضح أيضاً: المراد مما عن أبي عبد الله «عليه السلام»؛ من أنه قال: أنزل الله في القرآن سبعة بأسمائهم؛ فمحت قريش سنة، وتركوا أبا لهب^(١).

وما عن الصادق «عليه السلام»: إن في القرآن ما مضى، وما يحدث، وما هو كائن. وكانت فيه أسماء الرجال؛ فألقيت. وإنما الاسم الواحد في وجوه لا تحصى، يعرف ذلك الوصاة^(٢).

كما ويظهر المراد أيضاً، مما روي، من أنه جاء أمير المؤمنين

(١) بحار الأنوار ج ٨٩ ص ٥٤ وإختيار معرفة الرجال ص ٢٩٠.

(٢) بصائر الدرجات ص ١٩٥ و ١٩٦ ووسائل الشيعة ج ١٨ ص ١٤٥ وتفسير

العياشي ج ١ ص ١٢.

«عليه السلام» بمصحفه، إلى أبي بكر، فلما فتحه أبو بكر، وجد في أول صفحة فتح عليها فضائح القوم؛ فوثب عمر، وقال: يا علي، اردده، فلا حاجة لنا فيه: فأخذه «عليه السلام»، وانصرف، ثم أحضر زيد بن ثابت إلخ (١).

ثم يتضح كذلك المراد مما روي، من ذكر سبعين رجلاً بأسمائهم، وأسماء آبائهم، في سورة: لم يكن الذين كفروا، في المصحف، الذي دفعه الإمام الرضا إلى البيزنطي، ثم استرده منه (٢).

فإن من القريب: أن تكون تلك الأسماء، كانت تفسيراً للآية، ولعله تفسير جاء به جبرئيل، من قبل الله سبحانه.

وكذا الحال في كل ما ورد عنهم «عليهم السلام»، مما هو من هذا القبيل (٣).

ومما يشير إلى أن هذه تفسيرات، أنزلها الله سبحانه، ما رواه الأصبغ بن نباتة، عن علي «عليه السلام»، أنه قال: «كأنني بالعجم، فساطيطهم في مسجد الكوفة يعلمون الناس القرآن كما أنزل.

قلت: يا أمير المؤمنين، أو ليس هو كما أنزل؟!.

فقال: لا، محي منه سبعون من قريش؛ بأسمائهم، وأسماء آبائهم، وما ترك أبو لهب إلا إزراء على رسول الله «صلى الله عليه وآله»،

(١) الإحتجاج ج ١ ص ٢٢٧ و ٢٢٨ وبحار الأنوار ج ٨٩ ص ٤١.

(٢) تقدمت الرواية، مع مصادرها؛ فلا نعيد.

(٣) راجع: الوافي ج ٥ ص ٢٧٣.

لأنه عمه»^(١).

وواضح: أنهم قصدوا الإضرار على الرسول بذلك، وإن لم يكن في الحقيقة كذلك..

وأخيراً.. فقد روي عن الإمام الصادق «عليه السلام»، قوله:

لو قرئ القرآن كما أنزل، ألفينا فيه مسمين^(٢).

أي أن أسماءهم، قد أنزلها الله سبحانه، تفسيراً لبعض الآيات.. كما هو الظاهر..

لو قرئ القرآن كما أنزل!!:

ويلاحظ: أن علياً «عليه السلام»، قد كتب القرآن كما أنزل، وعرضه عليهم، ورفضوه..

والرواية الآتفة الذكر تقول: لو قرئ القرآن كما أنزل، ألفينا فيه مسمين..

وروي عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»، قوله: «لو أن الناس قرؤوا القرآن كما أنزل، ما اختلف اثنان»^(٣).

فنستفيد من ذلك:

(١) الغيبة للنعماني ص ٣١٨.

(٢) تفسير البرهان ج ١ ص ٢٢ و عدة رسائل للمفيد ص ٢٢٥ المسائل السروية، وتفسير العياشي ج ١ ص ١٣ وراجع هامشه.

(٣) الوافي ج ٥ ص ٢٧٤.

أولاً: إن معرفة الناس بالتفسيرات التي أنزلها الله سبحانه، وفيمن نزلت الآية، ومتى نزلت ووالخ.. من شأنه أن يعرف الناس على المخلص، والمزيف، وعلى الصحيح والسقيم، ويقطع الطريق على المستغلين، وأصحاب الأهواء، من النفوذ إلى المراكز الحساسة، ثم التلاعب بالإسلام، وبمفاهيمه، وقيمه.

وثانياً: إننا نجد الكثير من الروايات، التي زخرت بها المجاميع الحديثية والتاريخية لأهل السنة، تشير إلى حدوث بعض الاختلافات في قراءة القرآن. مع أن القرآن - كما روي عن أبي جعفر وسيأتي - واحد، من عند الواحد، ولكن الاختلاف يجيء من قبل الرواة.

فلو أن القرآن قرئ كما أنزل، لما اختلف اثنان حقاً، وإنما نشأ الاختلاف لأن كل راو أراد: أن يقرأ بلهجته، ويدخل تفسيراته، وتأويلاته، إلى آخر ما سيتضح إن شاء الله تعالى..

منع الأئمة ٨ من القراءة حسب التنزيل:

وواضح: أن-قراءة- القرآن- حسب تنزيله - بمعنى إدخال التفسيرات في القراءة - أعني التفسيرات، التي نزلت على النبي «صلى الله عليه وآله»، وحيأ من الله، وإن لم تكن قرآناً.

نعم.. إن قراءة القرآن كذلك - إن كانت ممكنة في بادئ الأمر، فإنها لم تعد كذلك بعد ذلك، حيث تمكّن أولئك الطواغيت والجبارون من رقاب الناس..

فقراءة القرآن، والحالة هذه حسب تنزيله، لسوف توجب للقارئين مشاكل كثيرة.. مع أولئك المذنبين يرون: أن-سلفهم هذا- رغم كل انحرافات وجنباياته، لا بد وأن يبقى هو المثل الأعلى للناس، ولا بد

من ضرب كل من يحاول المساس به، من قريب أو بعيد، حتى ولو كانت المحاولة تأتي من قبل أقدس شخصية، وفي أقدس كتاب؛ فإنه لا بد - حسب رأيهم - من تدمير تلك الشخصية، وتمزيق، وحتى حرق ذلك الكتاب..

وإذن.. فإن الجهر بأسرار كهذه، فيه خطر كبير، ومهالك عظيمة، ما دام أن السلطة بيد هؤلاء الجبارين، الذين لا يتورعون عن ارتكاب أية جريمة، وانتهاك أية حرمة عظيمة.. خاصة وأن الناس قد رأوا ما حل بأهل بيت النبوة من مصائب وويلات، بالرغم من عدم التصريح الواضح والفاضح بشيء من ذلك.

ولأجل ذلك، فقد جاء النهي من الأئمة عن قراءة القرآن حسب تنزيله؛ فعن سفيان بن السمط، قال: سألت أبا عبد الله عن تنزيل القرآن؟! **القرآن!؟**

فقال: اقرؤوا كما علمتم^(١).

فإن الجواب قرينة على أن السؤال قد كان عن قراءته حسب التفسير التنزيلي، فأجابه بجواب مختصر مفيد، وقوي سديد.

مصحف فاطمة.. ومصحف عائشة:

وبالمناسبة.. فإننا نشير أخيراً، إلى أمرين:

الأول: أن البعض يحاول التشنيع على الشيعة أيضاً، بأن عندهم

(١) الكافي ج ١ ص ٤١٦.

مصحف فاطمة. ومعنى ذلك - على حد زعمه -: أن لدى الشيعة قرآناً يختلف عن قرآن المسلمين.

ولكن الحقيقة هي: أن ثمة عدة روايات حول هذا المصحف، ويظهر منها: أنه لم يكن مصحفاً قرآنياً، ولا تدعي فاطمة «صلوات الله وسلامه عليها»، ولا غيرها: أنه قرآن آخر، في مقابل القرآن المعروف، بل هو كتاب - كسائر الكتب - ليس فيه حلال، ولا حرام، ولكن فيه وصية فاطمة «عليها السلام»، وفيه علم ما يكون، حسبما صرحت به الروايات^(١).

الثاني: أن المهم هو النظر إلى مصحف أم المؤمنين عائشة، فإنه يختلف عن قرآن المسلمين، وفيه زيادات عنه. مثل آية التسليم على الذين يصلون في الصفوف الأولى^(٢).. ولعلها تريد بذلك خصوص أبيها وأصحابه..

وزيادة كلمة: وصلاة العصر، في بعض الآيات^(٣)، وغير ذلك. هذا.. عدا عما يذكر عن مصحف حفصة، وغيرها. ولسنا في

(١) الكافي، باب ذكر الصحيفة ج ١ ص ١٨٦ و ١٨٧ وراجع: دراسات في الكافي والصحيح ص ٢٩٤ - ٢٩٨.

(٢) راجع: الإتيان ج ٢ ص ٢٥ ودراسات في الكافي والصحيح ص ٢٩٧، والدر المنثور ج ٥ ص ٣٢٠، وأكذوبة تحريف القرآن ص ٢٥ و ٢٦ عن المصاحف، لابن أبي داود السجستاني ص ٨٥.

(٣) المصنف ج ١ ص ٥٧٨.

صدد تتبع ذلك هنا.

قراءة عاصم هي قراءة علي X والنبى:

وأخيراً.. فقد روى الطحاوي عن يحيى بن أكثم، أنه قال: «إن كانت القراءة بصحة المخرج؛ فما نعلم القراءة من صحة المخرج، ما يقرؤه عاصم؛ لأنه يقول: قرأت القرآن على أبي عبد الرحمن، وقرأ أبو عبد الرحمن على علي، وقرأ علي على النبي «صلى الله عليه وآله»».

إلى أن قال: «قال أبو جعفر: وصدق. وقد كنا أخذنا قراءة عاصم حرفاً حرفاً، عن روح بن الفرغ، وحدثنا: أنه أخذها عن يحيى بن سليمان الجعفي.

وأنه قال لهم: حدثنا أبو بكر بن عياش، قال: قرأت على عاصم. قال أبو بكر: فقلت لعاصم: على من قرأت؟ قال: على السلمي، وقرأ على علي، وقرأ علي على النبي «صلى الله عليه وآله»».

إلى أن قال: «ولقد حدثني إبراهيم بن أحمد بن مروان الواسطي، حدثنا

محمد بن خالد بن عبد الله الواسطي: سمعت حفص بن سليمان الكوفي، عن عاصم، قال: قال أبو عبد الرحمن: قرأت على علي، فأكثر، وأمسكت عليه، وكثرت. وأقرأت الحسن والحسين حتى ختما القرآن».

كما أن الطحاوي قد ذكر هنا: أن عاصماً قرأ على ابن مسعود، الذي قرأ على النبي أيضاً. وأنه لقي زيد بن ثابت، فما خالف عليه في

حرف. «فلو أضاف مضيف قراءة عاصم كلها إلى النبي «صلى الله عليه وآله»، لما كان معنفاً»^(١).

ملاحظة لا بد منها:

ولكن لا بد لنا من تسجيل تحفظ على هذا الذي ذكره أخيراً، من أن أبا عبد الرحمن قد أقرأ الحسنين «عليهما السلام»، حتى ختما القرآن..

فإن الحسنين «عليهما السلام» إمامن قاما أو قعدا، وهي في غنى عن كل أحد، سوى الله ورسوله، وأبيهما وأمهما «عليهم جميعاً الصلاة والسلام».. وسائر الناس بحاجة إليهما.

كما أن أبا عبد الرحمن هو نفسه قد قرأ القرآن على أبيهما علي «عليه الصلاة والسلام»، فلماذا لم يقرئهما أبوهما نفسه، كما أقرأ أبا عبد الرحمن؟!!

بل.. ولماذا لم يقرئهما جدهما رسول الله «صلى الله عليه وآله»، كما أقرأ علياً «عليه الصلاة والسلام»؟! وكما أقرأ غيره من الصحابة حسبما يقولون.

ولماذا لم تقرئهما أمهما الزهراء البتول «صلوات الله وسلامه

(١) راجع كل ما تقدم في: مشكل الآثار ج ١ ص ١١٤ وراجع وفيات الأعيان ج ٦ ص ٣٩٠، والتمهيد في علوم القرآن ج ٢ ص ٢٤٣ عن: معرفة القراء الكبار للذهبي ج ١ ص ٧٥. وقراءات القراء المعروفين ص ١٠٦ و ١٠٢ و ١٠٨.

عليهما وعليها؟!..

بل ولماذا لم يكن نفس أبي عبد الرحمن، قد قرأ القرآن على الحسين «عليهما السلام»، حتى ختمه؟!
والحقيقة هي: أن الراوي قد تصرف في الرواية، بما يتلاءم مع أهدافه ومراميه، التي لا تكاد تخفى..

عود بدء:

ومهما يكن من أمر، فإن حديث أخذ عاصم، عن أمير المؤمنين «عليه السلام»، قد ذكره غير واحد من المؤرخين والمؤلفين^(١)، وأخذ عنه حفص خصوص هذه القراءة.

قال حفص: قال لي عاصم: ما كان من القراءة التي أقرأتك بها؛ فهي القراءة التي قرأتها على أبي عبد الرحمن السلمي، عن علي «عليه السلام»..

وقد ذكر عاصم: أنه لم يخالف أبا عبد الرحمن في شيء في قراءته؛ فإن أبا عبد الرحمن لم يخالف علياً «عليه السلام» في شيء من قراءته^(٢).

(١) راجع: التمهيد في علوم القرآن ج ٢ ص ١٩٥ و ٢٤٢ - ٢٤٦، والكنى والألقاب ج ١ ص ١١١ وتهذيب تاريخ دمشق ج ٧ ص ١٢٣. وبناء المقالة الفاطمية ص ١٠٠ و ١٠١ وقراءات القراء المعروفين ص ١٠٢ و ١٠٦ و ١٠٨ و ١٤٠ والتيسير في القراءات السبع ص ٩.
(٢) التمهيد ج ٢ ص ١٩٥ وراجع ص ٢٤٥ و ٢٤٦.

ونقل عن المشيخ عبد المجليل المرآزي،- في كتابه: «نقض الفضايح»: «أن عاصماً كان إمام الشيعة في القراءة، على غرار سائر القراء الكوفيين، قال: وأكثر القراء من الحرمين، والعراقين هم شيعة آل البيت، مشهورين بالولاء الخاص لهذا البيت الرفيع»^(١).

«وجميع المصاحف اليوم على قراءة حفص، عن عاصم، عن السلمي، عن علي «عليه السلام»»^(٢).

وقد ذكر العلامة الشيخ محمد هادي معرفت نصوصاً كثيرة تثبت ذلك، فراجع^(٣).

وقال ابن شهر آشوب: «.. وأما عاصم، فقرأ على أبي عبد الرحمن السلمي،

وقال أبو عبد الرحمن: قرأت القرآن كله على علي بن أبي طالب؛ فقالوا: أفصح القراءات قراءة عاصم»^(٤).

وعن محمد بن علي بن الحسين «عليه السلام» عن أبيه، قال: قراءة أهل المدينة، قراءة علي بن أبي طالب رضي الله عنه^(٥).

(١) التمهيد ج ٢ ص ١٩٥ وراجع ص ٢٤٥ و ٢٤٦.

(٢) التمهيد في علوم القرآن ج ٢ ص ١٩٦ وراجع ص ١٨٤.

(٣) التمهيد في علوم القرآن ج ٢ ص ٢٤١ - ٢٤٦ عن مصادر كثيرة.. وراجع: النشر ج ١ ص ١٥٥.

(٤) المناقب ج ٢ ص ٤٣.

(٥) قراءات القراء المعروفين ص ٤٨.

وبعد كل ما تقدم نعرف: أن الجاحظ لم يكن منصفاً ولا صادقاً، بل كان غاشاً ظالماً مجحفاً حينما ادعى: أن علياً «عليه السلام» لا يذكر في باب المخصوصين بحفظ القرآن أيام حياة رسول الله «صلى الله عليه وآله» ولا يذكر مع أصحاب الحروف والقراءات والوجوه ولا يقولون هذا في قراءة علي، وهكذا هو في مصحف علي^(١). فلا شك في كذب الجاحظ وتجيئه على أمير المؤمنين «عليه السلام»، بدافع من حقه الدفين، وبغضه له «عليه السلام»..

(١) العثمانية ص ٩٣.

الباب الثالث:

الرسم القرآني.. والقراءات..

١ - القراءات.. والأحرف السبعة

٢ - الرسم القرآني في قفص الاتهام

٣ - التصرف العفوي والمعتمد

٤ - التفسير المزجي وبالمرادف

٥ - الاجتهادات والأوهام

الفصل الأول:

القراءات.. والأحرف السبعة

القراءات المختلفة والشاذة:

إنه قد ذكرت في الروايات: بعض الاختلافات في الآيات القرآنية، بالزيادة والنقيصة، أو بشيء من التغيير، والتبديل في ألفاظها.

قد رويت هذه الاختلافات عن بعض الصحابة، والتابعين، وغيرهم، على أنها اختلافات في قراءات القرآن، التي قبلها الكثيرون؛ استناداً إلى بعض الروايات، التي ذكرت في تأييدها وتشبيدها..

ولكننا إذا دققنا النظر في هذه المنقولات؛ فإننا نكاد نطمئن، إن لم نقل: إننا نقطع: بأنها لا اعتبار بها، ولا دليل يساعدها..

نزول القرآن على سبعة أحرف:

وقبل الدخول في التفاصيل، نشير إلى أنه لا صحة للحديث الذي أصبح كأنه الدليل، والمبرر لاختلاف القراءات، وإضفاء صفة الشرعية عليها، والإقدام على التغيير والتبديل في ألفاظ القرآن، والذي يقول: إن القرآن قد نزل على سبعة أحرف^(١).

(١) راجع: صحيح مسلم ج ٢ ص ٢٠٢ و ص ٢٠٣ و ٢٠٤ وصحيح البخاري

ج ٣ ص ١٤٦ والجامع الصحيح للترمذي ج ٥ ص ١٩٣ - ١٩٥ ومسند أحمد ج ٦ = ص ٤٣٣ و ٤٦٣ وج ٥ ص ١٢٩ و ١٢٨ و ١٢٧ و ١٦ و ٤١ و ٥١ و ١١٤ و ١٢٤ و ١٢٥ و ٣٨٥ و ٣٩١ وج ١ ص ٤٤٥ و ٣١٣ و ٢٩٩ و ٤٣ و ٤٠ و ٢٤ وراجع ص ٤٠٥ و ٤١٢ و ٤١٩ و ٤٢١ و ٤٥٢ و ٤٥٦ وج ٢ ص ٣٠٠ و ٤٤٠ وج ٤ ص ١٦٩ و ١٧٠ ومجمع الزوائد ج ٧ ص ١٥٠ - ١٥٤ ولباب التأويل ج ١ ص ٩ و ١٠ وجامع البيان ج ١ ص ٩ - ١٤ و ١٧ و ١٨ و ٢٣ و ٢٤ و ١٩ و ٢٠ و غرائب القرآن (بهامشه) ج ١ ص ٨ و ٢١ والجامع لأحكام القرآن ج ١ ص ٤٣ و ٤٢ و ٤٨ و ٤٩ وذكر أخبار أصبهان ج ١ ص ٢١٢ و ١٣٣ و ١٢٥ و حلية الأولياء ج ١ ص ٦٥ ومشكل الآثار ج ٤ ص ١٧٢ و ١٨٢ و ١٨١ و ١٨٣ حتى ص ١٩٥ و ٢٤١ و غريب الحديث ج ٣ ص ١٦١ وسنن أبي داود ج ٢ ص ٧٦ والفائق ج ١ ص ٤٦ والموطأ ج ١ ص ٢٠٦ (المطبوع مع تنوير الحوالك) والمصنف لعبد الرزاق ج ١١ ص ٢١٨ - ٢٢٠ والتبيين ج ١ ص ٧ وتفسير القرآن العظيم، لابن كثير ج ٤ [الذيل] ص ١٦ - ٢٢، وكشف الأستار عن مسند البزار ج ٣ ص ٨٩ و ٩٠ ومناقب آل أبي طالب ج ٢ ص ٤٣ والبرهان للزركشي ج ١ ص ٢١١ و ٢١٢ و ٢٢٢ والإتقان ج ١ ص ٤٥ - ٥٠ عن واحدٍ وعشرين صحابياً والخصال ج ٢ ص ٣٥٨ وبحار الأنوار ج ٨٩ ص ٥٠ عن المناقب، وعن تفسير النقاش، ومحاضرات الأدباء، المجلد الثاني جزء ٤ ص ٤٣٥ ووسائل الشيعة ج ٤ ص ٨٢٢، وتفسير البرهان [المقدمة] ص ٥ وإرشاد الفحول ص ٣١ ومناهل العرفان ج ١ ص ١٣٢ - ١٣٧ عن الطبراني وغيره والبيان ص ١٨٧ - ١٩٣ والتمهيد في علوم القرآن ج ٢ ص ٩٣ - ٩٧ عن الخصال وعن بصائر الدرجات

وقد ذكر ابن الجزري- اسم عشرين صحابياً كلهم روى- هذا الحديث^(١).

نعم: إن هذا الحديث، لا يصح، وذلك..

أولاً: لقد روي عن الإمامين: الباقر، والصادق «عليهما السلام»: «أنهما قد كذبا رواية نزول القرآن على سبعة أحرف، والعبارة المروية عن الإمام الباقر «عليه السلام» هي قوله: «كذبوا - أعداء الله - لكنه نزل على حرف واحد من عند الواحد».

وزاد- في بعضها قوله: «ولكن -لاختلاف- يجيء- من قبل الرواة..».

وهذا النقل قد جاء في معناه عدة روايات عنهما «عليهما السلام»

ومصابيح الأنوار ج ٢ ص ٢٩٦ والإمام زيد ص ٣٥٢. وكنز العمال ج ٢ ص ٣٥ و ٣٤ و ٣٦ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٨٦ و ٣٨٥ و ٣٨٤ و ٣٨٣ و ٣٨٠ و ٣٧٥ و ٣٨٩ عن بعض من تقدم، وعن: الطيالسي، وابن عساكر والبغوي، والبيهقي في شعب الإيمان، = والطبراني، وأبي نصر السجزي في الإبانة، والبارودي، وابن الضريس، وأبي نصر المقدسي في الحجة، والخطيب في تاريخه، والدارقطني في الأفراد، وابن منيع، والمنسائي، وسعيد بن منصور،- وأبي يعلى،- والمحاكم،- وابن حبان، والرويانى، وعبد بن حميد، والحارث، وأبي عوانة، والبيهقي، وابن أبي داود، وتأسيس الشيعة لعلوم الإسلام ص ٣١٨ والنشر في القراءات العشر ج ١ ص ٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٦ و ٣٦ و ٣٩ و ٤٣ و ٤٦.

(١) النشر ج ١ ص ٢١.

فراجع (١).

وقال الطوسي: «.. واعلموا: أن العرف من مذهب أصحابنا، والشائع من أخبارهم، ورواياتهم: أن القرآن نزل بحرف واحد، على نبي واحد» (٢).

و عن سليمان بن صرد، عنه «صلى الله عليه وآله»: أتاني جبرئيل، فقال: اقرأ القرآن على حرف واحد (٣).

سبعة أحرف المعاني:

ويمكن أن يكون مراده «عليه السلام» من قوله: كذبوا إلخ.. هو رميهم بالكذب.. على أساس- أنهم قد حرفوا- الحديث عن معناه؛ ليتلاعبوا بالقرآن، وليحققوا أغراضهم الشريرة، على اعتبار: أن

(١) الكافي، كتاب فضل القرآن، باب النوادر ج ٢ ص ٤٦١ حديث ١٢ و ١٣، وراجع: التمهيد ج ٢ ص ١٠٤ و ١٠٥ عنه وتفسير البرهان ج ١ ص ١ وبحوث في تاريخ القرآن وعلومه ص ٢٥ والبيان ص ١٩٤ ومصباح الفقيه، كتاب الصلاة ص ٢٧٤ وراجع: فصل الخطاب ص ٢١٣ ففيه عدة روايات، والوافي ج ٥ ص ٢٧٢ و ٢٧٣ ومصابيح الأنوار ج ٢ ص ٢٩٧ وراجع: وسائل الشيعة ج ٤ = هامش ص ٨٢٢ عن الكافي، وعن كتاب: التحريف والتنزيل المنسوب للسياري، وعن البرقي وغيره. والإعتقادات للصدوق، باب الاعتقاد في مبلغ القرآن.

(٢) التبيان ج ١ ص ٧.

(٣) كنز العمال ج ٢ ص ٣٤ عن ابن منيع.

معناه الحقيقي هو - حسبما روي أيضاً - : سبعة أحرف المعاني، وهي: أمر، ونهي، وترغيب، وترهيب، وجدل، ومثُل، وقصص، وإن كان ثمة روايات أخرى، تختلف - عموماً في بيان هذه المعاني والأمور، فليراجعها من أراد^(١).

وربما يظهر من رواياتنا: أن الأحرف السبعة، إشارة إلى بطون القرآن، وتأويلاته؛ فعن أبي جعفر «عليه السلام»: «تفسير القرآن

(١) راجع: بحار الأنوار ج ٩٣ ص ٩٤ و ٩٧ و ج ٩٠ ص ٤، وغريب الحديث ج ٣ ص ١٦٠ والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ١ ص ٤٦ وجامع البيان المعروف به تفسير الطبري ج ١ ص ٢٣ و ٢٤ وتفسير القرآن العظيم، لابن كثير خاتمة الجزء الرابع ص ١٩ و ٢٠ و ٢٢ و ٢٣ عن الطحاوي والباقلاني، وابن جرير، وكنز العمال ج ١ ص ٤١٩ و ٤٨٨ و ٤٧٢ و ج ٢ ص ٣٤ عن ابن جرير وعن الحاكم، = والطبراني، وابن حزم، وابن نصر السجزي في الإبانة، والبرهان للزركشي ج ١ ص ٢١٦ والبصائر والذخائر ج ١ ص ١٣٠ والنشر ج ١ ص ٢٥ والإتقان ج ١ ص ٤٨ ومجمع الزوائد ج ٧ ص ١٥٣ عن الطبراني، والتبيين ج ١ ص ٧ والبيان للخوانساري ص ٢٠٠، ومصباح الفقيه، كتاب الصلاة ص ٢٧٤ والتمهيد في علوم القرآن ج ٢ ص ٩٤ عن رسالة النعماني في صنوف أي القرآن، ومصابيح الأنوار ج ٢ ص ٢٩٦ وفتح الباري ج ٩ ص ٢٦ ومشكل الآثار ج ٤ ص ١٨٤ و ١٨٥.

ونقل أيضاً عن: مسند زيد بن علي ص ٣٨٥ وعن آلاء الرحمن ص ٣٠ و ٣١ عن ابن الأنباري، وابن المنذر وغيرهما.

على سبعة أحرف، منه ما كان، ومنه، ما لم يكن بعد ذلك، تعرفه الأئمة»^(١).

وكذا ما روي عن حماد، قال: قلت لأبي عبد الله «عليه السلام»: إن الأحاديث تختلف عنكم؟!.

فقال: إن القرآن نزل على سبعة أحرف، وأدنى ما للإمام: أن يفتي على سبعة وجوه^(٢).

وثانياً: إن الرواية حول أحرف القرآن مختلفة، فبعضها يقول: سبعة، كما تقدم، وبعضها الآخر يقول: خمسة^(٣) وبعض ثالث: أربعة^(٤) وأخرى تقول: ثلاثة^(٥)، وأخرى تقول: عشرة^(١) فأي ذلك

(١) بصائر الدرجات ص ١٩٦ ووسائل الشيعة ج ١٨ ص ١٤٥. وفي كنز العمال ج ٢ ص ٩ و ١٠ عن السجزي في الإبانة عن علي «عليه السلام» أنها عشرة أحرف: بشير ونذير، وناسخ ومنسوخ، وعظة ومثل، ومحكم ومتشابه، وحلال وحرام.

(٢) الخصال ج ١ ص ٣٥٨ وتفسير العياشي ج ١ ص ١٢ و ١٣، وفي هامشه عن بحار الأنوار ج ١٩ ص ٢٢ و ٣٠ وعن البرهان ج ١ ص ٢١-٢٢. وراجع: مصابيح الأنوار ج ٢ ص ٢٩٦ ومصباح الفقيه، كتاب الصلاة ص ٢٧٤.

(٣) جامع البيان للطبري ج ١ ص ٢٤ و ١٨، والبيان ص ٢٠١ عنه.

(٤) جامع البيان للطبري ج ١ ص ٢٦ وكنز العمال ج ٢ ص ٣٤ عنه وعن أبي نصر السجزي، وابن المنذر، وابن الأنباري في الوقف.

(٥) مستدرک الحاكم ج ٢ ص ٢٢٣ والبرهان للزركشي ج ١ ص ٢١٢ ومجمع

هو الصحيح يا ترى؟!..

وثالثاً: إن عثمان حينما جمع الناس على قراءة واحدة - حسبما يقولون - يكون قد رفض - عملاً - أن يكون النبيّ «صلى الله عليه وآله»، قد أمر الناس، أو أجاز لهم: أن يقرؤوا القرآن على سبعة أحرف، أو خمسة أو غيرها، ولم يعترض كبار الصحابة على عثمان في ذلك.. (٢).

ولو كان هذا الحديث ثابتاً، لكان الصحابة، وفي مقدمتهم علي أمير المؤمنين «عليه الصلاة والسلام»، أوّل من اعترض، ولكانوا احتجوا عليه بهذه الأحاديث المذكورة.

مع أننا نجد الإمام علياً «عليه السلام»، ليس فقط، لم يعارض، ولم يعترض، وإنما هو قد أيده وعاضده، وسيأتي النص الدال على ذلك في الفصل التالي..

ورابعاً: إنه لا بد لنا هنا من أن نتساءل عن السبب في أن كانت الأحرف سبعة لا تزيد. عشرة مثلاً، أو ثمانية، أو أقل، خمسة، أو

الزوائد ج ٧ ص ١٥٢ و ١٥٦ عن الطبراني والبخاري وكشف الأستار ج ٣ ص ٩٠ و ٩١ وكنز العمال ج ٢ ص ٣٣ عن ابن الضريس واحمد والطبراني والحاكم وميزان الإعتدال ج ١ ص ٥٩٤ ومشكل الآثار ج ٤ ص ١٩٥.
(١) كنز العمال ج ٢ ص ٩ و ١٠ عن السجزي في الإبانة، عن علي «عليه السلام».

(٢) سوى ما ينقل عن ابن سعود، في رواية شاذة تقدمت.

ستة!!

وإذا كان المراد التسهيل على القبائل كما يدعون، فإن عدد القبائل أكثر من سبعة بكثير، وكذا لهجاتها.. وقد اختلفوا في تحديد هذه القبائل^(١). وكل هذا الكلام رجم بالغيب، وتخرص بلا دليل.

وخامساً: إنه إذا كان القصد إلى التسهيل، كما صرحت به طائفة من روايات الأحرف السبعة^(٢)، فلماذا يكون التسهيل على العرب، دون غيرهم من أمة محمد «صلى الله عليه وآله»، ولاسيما وأن بعض الروايات تصرح: أنه «صلى الله عليه وآله» قد سأل ربه التخفيف عن أمته - وفي الصحيح: أن يهون على أمته^(٣) وعلى حد تعبيرهم المراد «التخفيف على هذه الأمة، وإرادة اليسر بها، والتهوين عليها، شرفاً لها، وتوسعة، ورحمة، وخصوصية لفضلها»^(٤).

وهل يقبل هؤلاء بما يقوله البعض - وهو عبد المنعم النمر -: فنجوز للعجمي: أن يقرأ بلهجته، فيبدل الحاء هاءً، والعين همزة، والذال، والضاد، والظاء زايًا، والثاء سينًا، وغير ذلك^{(٥)؟!}

أم أنهم يأخذون بقول الطحاوي: «فوسع عليهم في ذلك: أن يتلوه

(١) النشر ج ١ ص ٢٤.

(٢) النشر ج ١ ص ٢٢ وفتح الباري ج ٩ ص ٢٤ ونقله ص ٢٧ عن ابن عيينة.

(٣) النشر في القراءات العشر ج ٢٢ وراجع ص ٢٦ و ٥٢.

(٤) المصدر السابق.

(٥) علوم القرآن الكريم ص ١٥١.

بمعانيه، وإن خالفت ألفاظهم التي يتلونه بها ألفاظ نبيهم إلخ..؟! (١).
وسادساً: كيف يصعب على العرب: أن يقرؤوه على حرف واحد، في زمن رسول الله «صلى الله عليه وآله»، بل وفي زمن أبي بكر أيضاً، ثم يتمكنون من ذلك في زمن عثمان، وبعده؟!
 وإذا كان تيسر الكتابة هو السبب في الإرجاع إلى حرف واحد، وتمكن العرب من قراءته كذلك - كما سيأتي عن الطبري والطحاوي وغيرهما - فقد كانت الكتابة متيسرة في زمن النبي «صلى الله عليه وآله» بنفس النسبة تقريباً، ولم يتفاوت الحال في تلك المدة الوجيزة بنسبة كبيرة..

توجيهات لا تجدي:

وأما محاولة البعض حمل رقم سبعة في الرواية على المبالغة (٢)
 فهي لا تجدي وذلك:
 ١ - لوجود روايات أخرى بأرقام محددة أخرى: ثلاثة، أربعة، خمسة.
 ٢ - إن رواية السبعة نفسها تصرح بمراجعة النبي «صلى الله عليه وآله» لجبرئيل عدة مرات، فكان كل مرة يزيده حرفاً.. حتى انتهى إلى السبعة، وذلك ظاهر في التحديد.

(١) مشكل الآثار ج ٤ ص ١٨٦.

(٢) راجع: النشر ج ١ ص ٢٦ و ٢٥.

٣ - في حديث أبي بكرة: «فنظرت إلى ميكائيل فسكت؛ فعلمت أنه قد انتهت العدة» قال الجزري: «فدل على إرادة حقيقة العدد وانحصاره»^(١).

٤ - ولو كان المراد بالسبع: لهجات القبائل^(٢).. فما معنى استدلال النبي «صلى الله عليه وآله» على عمر بن الخطاب، وهشام بن حكيم بن حزام، حينما اختلفا في القراءة - استدلا عليهما - بحديث نزول القرآن على سبعة أحرف، كما في الصحيحين؟!^(٣).

أفهل كانت لغة عمر، تختلف عن لغة هشام؟، حتى لا يستطيع - أو فقل: يصعب - على أحدهما أن يقرأ بلهجة الآخر؟!..

ألم يكن كلاهما من قريش؟! كما صرح به الطحاوي وغيره^(٤).
ثم.. ألا ينافي ذلك، ما صرحت به روايات السبعة أحرف؛ تفريراً على ذلك، من جواز تبديل هلم بتعال، وأقبل إلخ..؟!.

ودعوى: أن عمر بن الخطاب، كان قد سمع سورة الفرقان، قبل حدوث التغيير فيها، وسمعها هشام بعد ذلك..

(١) النشر ج ١ ص ٢٦.

(٢) راجع: فتح الباري ج ٩ ص ٢٣ و ٢٤ و ٢٥، ونقله عن ابن قتيبة في: تأويل مشكل القرآن.

(٣) راجع: صحيح البخاري ج ٢ ص ٤٠ ومشكل الآثار ج ٤ ص ١٨٧ و ١٨٨ وراجع: النشر ج ١ ص ٢٤.

(٤) مشكل الآثار ج ٤ ص ١٨٧ والنشر ج ١ ص ٢٤.

هذه الدعوى - لا تسمع؛ إذ لا معنى لأن يقرئ النبي «صلى الله عليه وآله» هشاماً بلغة غير لغة قريش، والنبي «صلى الله عليه وآله» من قريش في الصميم، يعرف لغتها، ويعرف أهلها..

أضف إلى ذلك: أن معنى ذلك هو: أن التغيير قد حدث في القرآن بعد نزوله، وبصورة تدريجية، ولا بد أن يكون ذلك بنزول آخر، ثم آخر، وهكذا.. إلى سبعة، ولا نرى مبرراً للالتزام بهذا الأمر، كما أننا لا نجد لذلك شاهداً فيما بأيدينا من نصوص..

ودعوى الطحاوي: أن النازل على النبي «صلى الله عليه وآله» إنما نزل بألفاظ واحدة، ثم وسّع على الناس - بسبب الضرورة -: أن يقرؤوه على سبعة وجوه^(١) لا تصح؛ لأن معنى ذلك هو: اختلاط الأمر على الناس في حقيقة الذي نزل عليه «صلى الله عليه وآله»، كما أن قضية هشام وعمر بن الخطاب - المشار إليها - تكذب ذلك.

كما أن دعوى: أن هشاماً قد سمع النبي «صلى الله عليه وآله» يقرئ رجلاً من غير قريش، فحفظ القراءة..

لا تجدي أيضاً، ما دام أن هشاماً يعلم باختلاف لهجات القبائل، ولا بد وأن يرجع القراءة إلى لهجته، إذا كان لا يستطيع النطق باللهجة الأخرى، أو يصعب عليه ذلك، حسبما يدعون..

هذا بالإضافة إلى أن ذكر: أقبل، وهلم، وتعال، ونحوها.. في بعض نصوص الرواية، يدفع هذا الاحتمال.. ما دام أن اختلاف

(١) مشكل الآثار ج ٤ ص ١٩٠.

اللهجات، لا يوجب الاختلاف في الكلمات، ولا يصعب على أحد أن ينطق بهذه الكلمة، أو تلك؛ وإن كان قد يعسر عليه فهمها.

هذا كله.. عدا عن أن ذلك لا يدعو عن أن يكون مجرد احتمال، ليس ثمة ما يثبتته، أو يدل عليه..

نسخ ستة أحرف:

ويبقى أن نشير إلى ما يدعيه الطحاوي، والطبري، والجزري، والقطان، من أن الأحرف الستة قد نسخت؛ وذلك لأن الأمة قد اجتمعت على المحرف الواحد، الذي جمعها عليه عثمان، وهي معصومة من الضلالة - على حد تعبيرهم..

وبتعبير آخر: إنها قد نسخت بفعل عثمان، وزوال العذر، وتيسر الحفظ، وفشو الضبط، وتعلم القراءة والكتابة.

وكيف يوافق الصحابة على تضييع حروف أنزلها الله سبحانه؟ وأطاعت الأمة إمامها عثمان في ذلك، وهو الشفيق الناصح؛ نظراً منها لنفسها، ولسائر أهل دينها. وقطع عثمان بذلك دابر الفتنة، وحسم مادة الخلاف، وحصن القرآن من أن يتطرق إليه شيء، من الزيادة، والتحريف^(١).

(١) راجع: تاريخ القرآن للأبياري ص ١٤٣، ومباحث في علوم القرآن للقطان ص ١٣١ و ١٣٣ و ١٦٤ عن الطبري ج ١ ص ٥٧ ومناهل العرفان ج ١ ص ٢٥٤ وبالنسبة لدعواهم عصمة الأمة، وأن الإجماع نبوة بعد نبوة راجع: المنتظم لابن الجوزي ج ٩ ص ٢١٠ والإمام ج ٦ ص ١٢٦

فإن هذا أيضاً كلام لا يصح؛ إذ لا ناسخ لشريعة الله سبحانه، إلا من قبل نبي الله «صلى الله عليه وآله» نفسه.

وهل يمكن أن يدرك عثمان: أن الأحرف السبعة توجب الفتنة، والخلاف، وتطرق الزيادة والتحريف إلى القرآن، ولا يدرك ذلك الله سبحانه، ورسوله الأكرم «صلى الله عليه وآله»؟!..

وكيف شرع الله ورسوله، ما يوجب ذلك؟! تعالى الله عن ذلك، وحاشا رسوله الأعظم «صلى الله عليه وآله».

وكيف يوافق الصحابة على تضييع حروف أنزلها الله سبحانه؟! وهل لهم صلاحيات كهذه؟! مع أنها لم تنسخ ولم ترفع؟!..

وأما سكوت الصحابة عن فعل عثمان، وموافقتهم عليه، وتأيد علي أمير المؤمنين «عليه السلام»، في جمعه الناس على مصحف واحد؛ فهو إن-دل- على شيء؛- فإنما يدل- على عدم صحة سائر القراءات وعدم الرخصة فيها من الأساس، وبالتالي عدم صحة حديث نزول القرآن على سبعة أحرف، لدى الصحابة على الأقل..

والإحكام في أصول الأحكام = = للآمدي ج ١ ص ٢٠٤ و ٢٠٥ وبحوث مع أهل السنة والسلفية ص ٢٧ عن المنتظم، عن أبي الوفاء بن عقيل أحد شيوخ الحنابلة، وحول حجية الإجماع في كل عصر راجع أيضاً: الإحكام للآمدي ج ١ ص ٢٠٨ وتهذيب الأسماء ج ١ ص ٤٢ وسائر كتب أصول الفقه، الباحثة حول حجّية الإجماع، على مذاق أهل السنة، والنشر في القراءات العشر ج ١ ص ٧ و ٣٣ و ٣١.

وأخيراً.. فإن ما سيأتي مما يرتبط بأسباب اختلاف القراءات، والتغيير والتبديل في الآيات، يكفي لوضع علامة استفهام كبيرة حول حديث نزول القرآن على سبعة أحرف..

كما أن ما روي عن الشيعة في القراءة والقراءات، لا مجال لقبول ظاهره، إذ يكفي أن نذكر - بالإضافة إلى ما تقدم وما سيأتي -: أن رجلاً قرأ عند الإمام الصادق «عليه السلام» حروفاً من القرآن، ليس على ما يقرؤه الناس؛ فقال «عليه السلام»: «مه، مه، كف عن هذه القراءة، وقرأ كما يقرأ الناس»^(١) وثمة نصوص أخرى ستأتي إن شاء الله تعالى، حين التعرض لذلك.

ومهما يكن من أمر؛ فإننا نستعرض هنا ما نراه يصلح سبباً لكثير من الاختلافات في الآيات استناداً إلى الروايات التي شحنت بها المؤلفات، والمجاميع الحديثية..

فإلى ما يلي من فصول..

(١) راجع: الكافي ج ٢ ص ٤٦٢ وبصائر الدرجات ص ١٩٣ والمحجة البيضاء ج ٢ ص ٢٦٣، والوافي ج ٥ ص ٢٧٣ وكتاب الصلاة من مصباح الفقيه ص ٢٧٥ والتمهيد ج ١ ص ٢٨٩ ووسائل الشيعة ج ٤ ص ٨٢١.

الفصل الثاني:

الرسم القرآني في قصص الإتهام

بداية:

قد ألمحنا آنفاً إلى أنه قد كان للرسم القرآني، وقراءته، وحتى النطق به، وسماعه، دور في نشوء القراءات، والاختلاف في ألفاظ الآيات، ثم ورود الروايات عن بعض الصحابة وغيرهم، حول بعض التغيير والتبديل في بعض الآيات، وحدثنا التالي هو عن الأمر بالذات، حيث نتعرض فيه إلى:

ألف: عدم الحركات الإعرابية.

ب: عدم النقط للحروف.

ج: مفارقات في الرسم القرآني.

د: غلط واشتباه النساخ.

هـ: الإجهاد في القراءة بكل ما يوافق الرسم.

و: القصور في القراءة.

ز: خطأ السامعة.

ح: اختلاف اللهجات..

فنقول:

التصحيف والحن:

وبعد.. فإن رسم الخط، الذي كتبت به المصاحف، التي أرسلت إلى الأقطار الإسلامية، قد كان سبباً في كثير من موارد الاشتباه والاختلاف في القراءة؛ حيث كان يحتمل وجوها من القراءة، ولم يكن جميع الذين يقرؤون في المصاحف؛ قد سمعوا القرآن من النبي «صلى الله عليه وآله» مباشرة، ومن سمع، فلعله لم يسمع منه إلا بعضه..

ولعل إلى ذلك يشير أبو أحمد العسكري، حين قال: «إن الناس غبروا يقرؤون في مصحف عثمان نيفاً وأربعين سنة، إلى أيام عبد الملك بن مروان..» ثم كثر المتصحيف وانتشر بالعراق.. ففزع الحجاج..».

ثم يذكر وضع نصر بن عاصم علامات للحروف المشتبهة^(١). ونحن نشك فيما يذكر هنا عن فزع الحجاج، فقد عرفنا: أنه يقول عن عن قراءة ابن مسعود: «لأحكنها من المصحف، ولو بضلع خنزير»^(٢).

(١) التمهيد ج ١ ص ٣٠٩ عن كتاب: التصحيف ص ١٣ وراجع: ترجمة

الحجاج في وفيات الأعيان ج ٢ ص ٣٢ والقراءات القرآنية ص ١١٨ عن:

الحياة العلمية في الشام ص ٣٥ نقلا عن العسكري ص ١٣.

(٢) البداية والنهاية ج ٩ ص ١٢٨ عن أبي داود، وابن أبي خيثمة، والمستدرك

لحاكم ج ٣ ص ٦٥٦ وتلخيص المستدرك للذهبي (مطبوع بهامشه) نفس

وللحجاج الكثير من العظائم والجرائم بحق الدين والمقدسات، وقد ذكرنا بعضها في تمهيد كتابنا الصحيح من سيرة النبي الأعم «صلى الله عليه وآله»، فراجع.

شيوخ اللحن والاختلاف في وقت متقدم:

بل إن اللحن في القرآن قد شاع وكثر في زمن عثمان نفسه، حتى ليذكرون: أن ذلك هو أحد أسباب إقدامه على ما أقدم عليه في المصاحف، وكتابتها، وإرسالها إلى الأقطار^(١).

وفي نص آخر: حينما بلغ عثمان الاختلاف في القراءة. قال: عندي تكذبون به، وتلحنون فيه؟ فمن نأى عني كان أشد تكذيباً، وأكثر لحناً^(٢).

وفي نص آخر: بلغه: أن الناس يقولون: قرآن آل فلان؛ فأراد أن

الجلد والصفحة، وتهذيب تاريخ دمشق ج ٤ ص ٧٢ والغدير ج ١٠ ص ٥١ عنهما، وراجع: بهج الصباغة ج ٥ ص ٣١٧.

(١) راجع: كنز العمال ج ٢ ص ٣٦٩ عن: ابن أبي داود، وابن الأنباري، ورواه الخطيب في المتفق. والإتقان ج ١ ص ٥٩ عن ابن اشته. والميزان ج ١٢ ص ١٢٢ ومباحث في علوم القرآن للقطان ص ١٣٠ عن الطبري تحقيق محمد شاكر، وأحمد شاكر ج ١ ص ٦١ و ٦٢.

(٢) الإتقان ج ١ ص ٥٩ ومشكل الآثار ج ٤ ص ١٩٤ والتمهيد ج ١ ص ٢٧٩ عن الإتقان، وعن المصاحف ص ٢١.

يكون نسخة واحد^(١).

وفي زمن تولي الوليد بن عقبة على الكوفة، قال يزيد النخعي:
إني لفي مسجد الكوفة؛ إذ هتف هاتف: من كان يقرأ على قراءة أبي موسى: فليات الزاوية التي عند باب كندة، ومن كان يقرأ على قراءة ابن مسعود، فليات الزاوية، التي عند دار عبدالله.

واختلفا في آية من سورة البقرة، قرأ هذا: وأتموا الحج والعمرة للبيت، وقرأ هذا: وأتموا الحج والعمرة لله؛ فغضب حذيفة، وكان حاضراً، ثم جرى بينه وبين ابن مسعود كلام في ذلك.. ثم طلب بعد ذلك من عثمان أن يتصدى لحل المشكل^(٢).

جمع عثمان الناس على قراءة واحدة:

ومهما يكن من أمر، فإن المصادر الكثيرة^(٣) قد صرحت: بأن

(١) راجع: تاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ١٧٠ وتفسير الميزان ج ١٢ ص ١٢٢.

(٢) راجع: التمهيد ج ١ ص ٢٧٨ عن المصاحف ص ١١-١٤ وراجع: فتح الباري ج ٩ ص ١٥.

(٣) مصادر ذلك كثيرة؛ فراجع على سبيل المثال: صحيح البخاري ج ٣ ص ١٤٥ وجامع البيان ج ١ ص ٢١ و ٢٢ و ٢٣ والإتقان ج ١ ص ٥٩ عن البخاري. وفتح الباري ج ٩ ص ١٥ و ١٦ وكنز العمال ج ٢ ص ٣٦٨ عن البخاري، والترمذي، وابن سعد، والنسائي، وابن أبي داود وابن الأنباري معا في المصاحف، وابن حبان، والنشر ج ١ ص ٧، وعن الكامل في التاريخ ج ٣ ص ٥٥ وعن المصاحف ص ١٩-٢٠.

الاختلاف قد نما وازداد، حتى أفزع ذلك حذيفة، وطلب من عثمان: أن يتصدى لهذا الأمر، ففعل.

فلم يكن غضب حذيفة وفزعه، واستجابة عثمان لطلبه.. إلا بسبب أنه يرى في ذلك مخالفة لما جاء به النبي «صلى الله عليه وآله»، وأصبح يشكل خطراً جدياً على القرآن، معجزة الإسلام الخالدة.. ورأى عثمان أن ذلك يفيد، ولا يضره، لا سيما بعد أن رأى كبار الصحابة يريدون منه أن لا يتوانى في هذا الأمر. كما أشار إليه علي «عليه السلام» حين ذكر أن عثمان إنما فعل ذلك عن ملامتهم.

تأييد علي × لعثمان:

وقد روي أن أمير المؤمنين «عليه السلام» قد أيّد عثمان فيما فعل؛ حيث روي عنه «عليه السلام» أنه قال: «لو وليت لفعلت مثل الذي فعل»^(١). أو ما في معناه.

(١) راجع: البرهان في علوم القرآن ج ١ ص ٢٤٠ و ٢٣٥ وتفسير القرآن العظيم ج ٤ [الخاتمة] ص ١١ و غرائب القرآن، (بهامش جامع البيان) ج ١ ص ٢٤ وتاريخ القرآن للزنجاني ص ٦٨. و سنن البيهقي ج ٢ ص ٤٢ و مناهل العرفان ج ١ ص ٢٥٥ و ٢٧٥، و راجع: سعد السعود ص ٢٧٨ و إرشاد الساري ج ٧ ص ٤٤٨ و الإتيقان ج ١ ص ٥٩ و ٦٠ و الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ١ ص ٥٤ و الفتنة الكبرى ج ١ ص ١٨٣ و تاريخ القرآن للأبياري ص ١١١، و كنز العمال ج ٢ ص ٣٧٠ و ٣٧٣ عن الصابوني في المأئين، و عن ابن أبي داود، و ابن الأنباري، و الحاكم، و البيهقي، و بحوث في تاريخ القرآن و علومه

كما أنه « عليه السلام »، حينما تولى الأمر بعد ذلك، لم يظهر القرآن الذي كتبه هو نفسه، رغم أنه يختلف في ترتيبه عن المصحف المتداول، بالإضافة إلى ذكره للتأويل وللتنزيل، والناسخ والمنسوخ فيه، وغير ذلك..

وما ذلك، إلا لأنه أراد: أن يثبت ما فعله عثمان حفظاً للدين والإسلام، ولا يكون إظهاره للقرآن الذي عنده، سبباً في فتح باب القيل والقال، وإعطاء الذريعة لأهل الأهواء للتلاعب بالقرآن، حسب الأهواء، والاتجاهات السياسية، التي كانت مهياة لمثل هذا الأمر بالذات.

عود على بدء: رسم الخط.. ومشكلاته:

أما ابن أبي هاشم؛ فيرى: أن سبب الاختلاف في القراءات السبع، وغيرها، هو خلو المصاحف عن النقط والشكل، قال: «فمن ثم نشأ الاختلاف بين قراء الأمصار»^(١).

ومعنى ذلك: أن الاختلاف، لم ينشأ من تلقي القراء لقراءاتهم رواية عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»..

وعن ابن جرير الطبري قوله: «فلما صارت المصاحف في

ص ١٦٣. والكامل في التاريخ ج ٣ ص ١١٢. والتمهيد ج ١ ص ٢٨٩ و ٢٨٨ والنشر في القراءات العشر ج ١ ص ٨ و ٣٣ ومباحث في علوم القرآن ص ١٣٨ وراجع فتح الباري ج ٩ ص ١٦.

(١) فتح الباري ج ٩ ص ٢٨ و التمهيد ج ٢ ص ١٨ عن التبيان ص ٨٦.

الآفاق، غير مضبوطة، ولا معجمة، قرأها الناس، فما أنفذوه منها نفذ، وما احتمل وجهين طلبوا فيه السماع حتى وجدوه»^(١).

ولكن الحقيقة هي: أن ما اجتهدوا فيه، كان أكثر بكثير مما طلبوا فيه السماع، وذلك هو أصل البلاء..

وعن ابن جرير أيضاً قوله: «لما خلت تلك المصاحف من الشكل والإعجام، وحصر الحروف المحتملة على أحد الوجوه. وكان أهل كل ناحية من النواحي التي وجهت إليها المصاحف، قد كان لهم في مصرهم ذلك من الصحابة معلمون.. إلى أن قال: فانتقلوا عما بان لهم: أنهم أمروا بالانتقال عنه، مما كان بأيديهم، وثبتوا على ما لم يكن في المصاحف الموجهة إليهم، مما يستدلون به على انتقالهم عنه»^(٢).

أما جولد تسيهر؛ فقد اعتبر «أن نشأة القراءات كانت بسبب تجرد الخط العربي من علامات الحركات، وخلوه من نقط الإعجام»^(٣).

وتابعة كارل بروكلمان على ذلك؛ فقال: «حقاً فتحت الكتابة، التي لم تكن قد وصلت إلى درجة الكمال مجالاً لبعض الاختلاف في القراءة، لا سيما إذ كانت غير كاملة النقط، ولا مشتملة على رسوم

(١) تاريخ القرآن للصغير ص ١٠٩ عن المرشد الوجيز لأبي شامة ص ١٥٠.

(٢) تاريخ القرآن للصغير ص ١٠٨: ١٠٧ عن المرشد الوجيز ص ١٤٩ عن الطبري.

(٣) تاريخ القرآن للصغير ص ٩٩ و ١٠٠ عن: مذاهب التفسير الإسلامي ص ٨ فما بعدها.

الحركات؛ فاشتغل القراء على هذا الأساس بتصحيح القراءات واختلافها»^(١).

ثم عاد بروكلمان، فأكد على ذلك في موضع آخر من كتابه، فليراجعه من أراد^(٢).

ملاحظة: ولا بد لنا هنا من تسجيل تحفظ على قول بروكلمان: إن القرآن لم يكن كامل النقط..

فإن الصحيح هو: أنه لم يكن له نقط أصلاً، الأمر الذي تسبب في وقوع الكثيرين في الاشتباه والغلط. ونشأ عنه كثير من الخلاف، والاختلاف..

أما القسطلاني فيقول: «.. ثم لما كثر الاختلاف فيما يحتمله الرسم، وقرأ أهل البدع والأهواء بما لا يحل لأحد تلاوته، وفاقاً لبدعتهم.. رأى المسلمون: أن يجمعوا على قراءات أئمة ثقات، تجردوا للاعتناء بشأن القرآن الكريم..»^(٣).

وتابعه على هذا الدمياطي البنا [المتوفى سنة ١١١٧ هـ. ق]

(١) تاريخ القرآن للصغير ص ١٠٠ عن بروكلمان: تاريخ الأدب العربي ج ١ ص ١٤٠.

(٢) تاريخ القرآن للصغير ص ١٠٠ عن تاريخ الأدب العربي ج ٤ ص ١.

(٣) تاريخ القرآن للصغير ص ١٠٢ عن: لطائف الإشارات للقسطلاني ج ١ ص ٦٦.

وصرح بالأسباب ذاتها^(١).

هذا.. وقد ألف يحيى بن يعمر، المتوفى سنة ٩٠ هـ. كتاباً في القراءات، جمع فيه ما روي من اختلاف الناس فيما وافق الخط^(٢).
أما منشأ هذه الاختلافات، فيتضح فيما يلي من صفحات:

عدم الحركات الإعرابية:

إن من المعلوم: أن الرسم الخالي من الحركات الإعرابية يحتمل - في كثير من الموارد - قراءتين، أو أكثر، بحسب موقع الواحدة، أو الكلمات، في الجملة التركيبية، المتحددة السياق..
وهذا.. بالذات قد كان السبب المباشر في كثير من الاختلافات، التي وقعت في قراءة الآيات.

وكشاهد على ذلك نذكر الأمثلة التالية:

قوله تعالى: (يَعْكُفُونَ عَلَىٰ أَصْنَامٍ لَهُمْ)^(٣)، قرئ بضم الكاف، وكسرها^(٤). قال الطبرسي: وهما لغتان.

(١) تاريخ القرآن للصغير ص ١٠٢ والقراءات القرآنية تاريخ وتعريف ص ٣٤.

عن: إتحاف فضلاء البشر للدمياطي ج ١ ص ٧٠.

(٢) القراءات القرآنية تاريخ، وتعريف ص ٢٧ و ٢٨ عن: مقدمتان في علوم

القرآن ص ٢٧٥. وراجع أيضاً كتاب: تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين

ج ١ ص ١٤٧.

(٣) الآية ١٣٨ من سورة الأعراف.

(٤) الكشف ج ٢ ص ١٥٠ ومجمع البيان ج ٤ ص ٤٧١.

وقوله تعالى: (يُضَارُّ)، قرئ بفتح الراء، وبضمها(١).
 وقوله تعالى: (فِيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ)(٢). قرئ بالبناء للمفعول في
 الأول، والمعلوم للثاني، وقرئ بالعكس(٣).
 وكان ابن مسعود يقرأ: مجراها، ومرساها، بفتح الميمين(٤).
 وقرأ أيضاً: بل عجبت ويسخرون(٥) بضمّ التاء.
 وكسر الحرميان العين من يرتع، وأسكنها الباقون(٦).
 وقرأ ابن عباس: قلوبنا غلف، بتشديد اللام(٧).
 وهكذا الحال بالنسبة لقراءتي: حتى يَطْهَرُنْ، وقراءة: حتى
 يَطْهَرْنَ(٨).

-
- (١) مناهل العرفان ج ١ ص ١٦٢ والإيتقان ج ١ ص ٤٦ وفي الكشاف ج ١
 ص ٢٢٧ قرأ الحسن بالكسر.
 (٢) الآية ١١١ من سورة التوبة.
 (٣) الجامع لأحكام القرآن ج ٨ ص ٥٦٨ والتمهيد في علوم القرآن ج ٢ ص ١١٢
 عنه ومناهل العرفان ج ١ ص ١٦٣ وراجع: النشر ج ١ ص ٢٦.
 (٤) مجمع الزوائد ج ٧ ص ١٥٥ عن الطبراني.
 (٥) المصدر السابق عنه.
 (٦) التمهيد في علوم القرآن ج ٢ ص ٧٦ والكشف عن وجوه القراءات السبع
 ج ٢ ص ٥ - ٧.
 (٧) مجمع الزوائد ج ٧ ص ١٥٤ عن الطبراني في الأوسط.
 (٨) حجة القراءات ص ١٣٤ و ١٣٥.

وقراءة: ذو العرش المجيد، برفع المجيد، وجره.
 وقراءة: والأنصار، بفتح الأنصار، وضمها.
 وقراءة: هل من خالق غير الله، بضم غير، وجرها.
 وقراءة: باعد - فعل ماض - وباعد - فعل أمر.
 وقراءة: ولكن الشياطين، بالتشديد ونصب ما بعدها، وبالتخفيف
 والرفع.
 وكذا- المحال- بالنسبة لوجوه- المتصريف،- في مثل: يعرشون-،
 ويعرشون^(١).
 وكذا قوله تعالى: والبخل، قرئت بفتحتين، وقرئت بضم الباء،
 وإسكان الخاء. وهما لغتان مشهورتان^(٢).
 وقرأ البعض كلمة: يحسب بكسر السين، والباقون بفتحها^(٣).

(١) راجع في ذلك كله: مناهل العرفان ج ١ ص ١٤٨- ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٣ و ١٦٤ عن مالك بن أنس، والرازي، وابن قتيبة، والجزري، وابن الطيب والإتقان ج ١ ص ٤٦ والتبيان ج ١ ص ٨، والتمهيد ج ٢ ص ١٠٧ عن الإتحاف ص ٣٣١ وعن القراءات الشاذة ص ١٢١، وفتح الباري ج ٩ ص ٢٥، والتفسير للرازي ج ١٤ ص ٢٢٢ والنشر ج ١ ص ٢٧.
 (٢) البرهان للزركشي ج ١ ص ٣٣٤ والنشر ج ١ ص ٢٦ و ٢٧ والتمهيد في علوم القرآن ج ٢ ص ١١ و ١٠٧ عن الإتحاف ص ١٩٠ والكشف عن وجوه القراءات السبع ج ١ ص ٣٨٩.
 (٣) التمهيد في علوم القرآن ج ٢ ص ١١١ عن الإتحاف ص ٤٢٨. وراجع: النشر ج ١

- وقرئت: فزع، بالبناء للمجهول تارة، وللمعلوم أخرى^(١).
- وقرئت: ميسرة، بفتح السين، وضمها.
- وقرئت: ادّكر بعد أمة، فقرأ أمة بضم الحرف الأول وتشديد الثاني، من أمة وبفتحهما مع التخفيف.
- وقرئت: تلقونه، بفتح اللام وتشديد القاف، وبتسكينها، وفتح القاف، بلا تشديد^(٢).
- وقرئت: يضيق صدري، بضم القاف تارة، وبفتحها أخرى^(٣).
- وقرئت: هن أظهر لكم، بفتح الراء، وبضمها^(٤).

ص ٢٦.

(١) البرهان للزركشي ج ١ ص ٣٣٥.

(٢) راجع: البرهان للزركشي ج ١ ص ٣٣٤ والتبيان ج ١ ص ٨ والكشاف ج ١ ص ٣٢٣ وج ٢ ص ٤٧٥ و ٤٧٦ والجامع لأحكام القرآن ج ٩ ص ٢٠١ وراجع ج ١٢ ص ٢٠٤ والتمهيد في علوم القرآن ج ٢ ص ١٠٧ عن الإتحاف ص ١٦٦ وعن القراءات الشاذة ص ١٠٠ و ٦٤ و ١٧. وراجع أيضاً النشر ج ١ ص ٢٦ و ٢٧.

(٣) البرهان للزركشي ج ١ ص ٣٣٤.

(٤) البرهان للزركشي ج ١ ص ٣٣٤ والتبيان ج ١ ص ٨ والجامع لأحكام القرآن ج ٩ ص ٧٦ والنشر ج ١ ص ٢٧ والتمهيد في علوم القرآن ج ٢ ص ١٠٦ وأمر بالمراجعة إلى: كتاب سيبويه ج ١ ص ٣٩٧ وإلى القراءات الشاذة لابن خالويه ص ٦٠ وإلى البحر المحيط ج ٥ ص ٢٤٧.

وقرأ الكسائي: «قال: أعلم أن الله على كل شيء قدير» بصيغة الأمر، وقرأ الباقر بصيغة المتكلم.

وقرأ نافع: لا تسأل عن أصحاب الجحيم، بصيغة النهي، وقرأ الباقر بصيغة المضارع المجهول^(١).

وأمثلة ذلك كثيرة جداً، لا مجال لحصرها.

عدم النقط للحروف:

وثمة أمر آخر، قد كان سبباً في كثير من الاشتباهات، واختلاف القراءات، ألا وهو عدم النقط للحروف في المصاحف، التي كتبت في صدر الإسلام، وكانت متداولة آنذ..

ويظهر: أن الاختلاف الناشئ عن ذلك، قد ظهر في وقت مبكر؛ فعن زرّ بن حبيش، عن عبد الله بن مسعود: أديموا- المنظر في المصحف؛ فإذا اختلفتم في ياءٍ وتاءٍ؛ فاجعلوها ذكروني في القرآن^(٢).

ونذكر من أمثلة ذلك:

أن أبا عمرو قرأ: (وأنزل جنوداً لم يروها) [التوبة ٢٦]. قال ابن مجاهد: هو غلط^(٣).

(١) التمهيد في علوم القرآن ج ٢ ص ١٨ والكشف عن وجوه القراءات السبع ج ١ ص ٣١٢ و ٢٦٢ على الترتيب.

(٢) لعل الصحيح: فاجعلوها ذكراً في القرآن.. والحديث في مصنف الصنعاني ج ٣ ص ٣٦٢.

(٣) التمهيد في علوم القرآن ج ٢ ص ٣٦ عن شواذ ابن خالويه ص ١١٨.

وقرأ الكوفيون، ونافع: يرتع، ويلعب بالياء، وقرأ الباقر
 بالنون، وقرأ ابن كثير بالنون في الأول، وبالياء في الثاني^(١).
 وقرأ سعد بن أبي وقاص: ما تنسخ من آية أو تنسخها^(٢).
 واختلفت قراءتهم في: لا يقبل، ولا تقبل، ويعلمون، وتعلمون^(٣).
 ونشرها ونشزها^(٤).
 وقد وردت القراءة في:
 في سورة يونس ٣٠: تبلو - تتلو^(٥).
 وفي سورة يونس ٩٢: ننحيك - ننحيك^(١).

- (١) التمهيد ج ٢ ص ٧٦ والكشف عن وجوه القراءات السبع ج ٢ ص ٥-٧.
 (٢) تفسير جامع البيان للطبري ج ١ ص ٣٧٩.
 (٣) راجع: التبيان ج ١ ص ٨ ومناهل العرفان ج ١ ص ١٤٨-١٥٣ و ١٧٩ عن
 الرازي وابن قتيبة، وكنز العمال ج ٢ ص ٣٨٣ عن مسدد، والإتقان ج ١
 ص ٤٦ و ٧٧، والتمهيد في علوم القرآن ج ١ ص ٢١٤ و ٢٠٦ و ج ٢
 ص ١٧ و ١٠٨. عن الإتحاف ص ١٦٢ والكشف عن وجوه القراءات السبع
 ج ١ ص ٣١٠.
 (٤) البرهان للزركشي ج ١ ص ٣٣٥ والإتقان ج ١ ص ٤٦ وفتح الباري ج ٩
 ص ٢٥ وجمع البيان ج ٢ ص ٢٦٨ ومشكل الآثار ج ٤ ص ١٩٧ والنشر
 ج ١ ص ٢٧. والكشف عن وجوه القراءات السبع ج ١ ص ٣١٠.
 (٥) التمهيد ج ١ ص ٣٠٦، و ج ٢ ص ١١٢ عن الإتحاف ص ٢٤٩. والنشر ج ١
 ص ٢٦، وجمع البيان ج ٥ ص ١٠٥، والدر المنثور ج ١ ص ٣٠٧ عن ابن
 المنذر وأبي الشيخ.

وفي سورة العنكبوت ٥٨: لنبؤنهم - لنثوبنهم^(٢).
 وفي سورة سبأ ١٧: تجازي - يجازي ونجازي^(٣).
 وفي قوله: كأنك حفي عنها - كأنك خفي^(٤).
 ويكاد السماوات - أو - تكاد السماوات^(٥).
 وإذا فرغ.. وإذا فرغ.
 ويقص الحق.. ويقضى الحق^(٦).
 وليغرق أهلها ولتغرق^(٧).
 ومن يطوع، بالياء وتشديد الطاء مضارعاً مجزوماً، كما هو

-
- (١) التمهيد ج ١ ص ٣٠٦ وج ٢ ص ١٧ و ١١٢ ومجمع البيان ج ٥ ص ١٣٧.
 عن القرطبي ج ٨ ص ٣٧٩. والنشر ج ١ ص ١٦ و ٢٦.
 (٢) التمهيد ج ١ ص ٣٠٦ ومجمع البيان ج ٨ ص ٢٩٠ وفي مشكل الآثار ج ٤ ص ١٩٧: لنبؤينهم.
 (٣) التمهيد ج ١ ص ٣٠٦ وج ٢ ص ١٠٧ ومجمع البيان ج ٨ ص ٣٨٤ وعن الإتحاف ص ٣٥٩. وراجع: التبيان ج ١ ص ٨ والنشر ج ١ ص ٢٧.
 (٤) أكلوبة تحريف القرآن ص ٢٤ عن المصاحف ص ٧٥.
 (٥) أكلوبة تحريف القرآن ص ٢٧ عن المصاحف ص ٩١.
 (٦) التمهيد ج ٢ ص ١٠٨ عن الإتحاف ص ٢٦٠ وعن القرطبي ج ٦ ص ٤٣٩.
 وراجع البرهان للزركشي ج ١ ص ٣٣٥ و ٣٣٨. وسيأتي عن الإتيان ج ١ ص ١٨٥ والنشر ج ١ ص ٢٧.
 (٧) كنز العمال ج ٢ ص ٣٨٨ عن ابن مردويه.

قراءة حمزة، والكسائي، وقرأ الباقون بالتاء، وفتح الطاء ماضياً^(١).
وكذا قوله تعالى: «(فَتَبَيَّنُوا).. وقرئ: فتثبتوا. وهما قراءتان متواترتان»^(٢).

وفي سورة البقرة، الآية ٢٧١: نكفر، أو يكفر^(٣).

وفي سورة آل عمران، الآية ٤٨: يعلمه، أو نعلمه^(٤).

وقد قرأ عثمان: ورياشاً.. ولباس- المتقوى- ذلك خير. بدل-
وريشاً^(٥).

ملاحظة:

وقد يكون سبب قراءة عثمان للآية السابقة على النحو الذي ذكر، هو عدم حفظه لها على النحو الصحيح، وليس لأجل أنه قد اشتبه عليه

(١) التمهيد ج ٢ ص ١٨ والكشف ج ١ ص ٢٦٩.

(٢) مناهل العرفان ج ١ ص ١٦٤ وراجع: كشف الأستار ج ٣ ص ٤٥ والتمهيد

في = علوم القرآن ج ١ ص ٣٠٦ وج ٢ ص ١٧ ومجمع البيان ج ٣ ص ٩٤

ومشكل الآثار ج ٤ ص ١٩٦.

(٣) التمهيد ج ٢ ص ١٧ والكشف ج ١ ص ٣١٦ و ٣١٧. وراجع حجة القراءات

ص ١٤٧ و ١٤٨.

(٤) التمهيد ج ١ ص ٣٠٦ وراجع: مجمع البيان ج ٢ ص ٤٤٤. وحجة القراءات

ص ١٦٣.

(٥) حياة الصحابة ج ٣ ص ٥٠٦ عن كنز العمال ج ٢ ص ١٣٧ عن ابن جرير،

وابن أبي حاتم..

الأمر؛ بسبب الرسم؛ فإن الاشتباه بسبب عدم الحفظ أمر وارد أيضاً.
وقرئ أيضاً: يغفر لكم، ونغفر لكم^(١).

إلى غير ذلك من الموارد الكثيرة جداً، والتي لا مجال لنتبعتها،
واستقصائها، في عجالة كهذه.

مفارقات في الرسم القرآني:

ومن جهة أخرى، فإن الذين كتبوا المصاحف، التي أرسلت إلى
الأقطار، في عهد عثمان، وكذلك الذين كتبوا سائر المصاحف
الشخصية، من الصحابة، أو غيرهم - وهي كثيرة - إن هؤلاء، كانوا
لا يجيدون الكتابة، قال ابن خلدون: «.. كان الخط العربي لأول
الإسلام غير بالغ إلى الغاية من الإحكام، والإتقان، والإجادة ولا إلى
التوسط؛ لمكان العرب من البداوة، والتوحش، وبعدهم عن الصنائع.

وانظر ما وقع - لأجل ذلك - في رسمهم المصحف، حيث رسمه
الصحابة، بخطوطهم، وكانت غير مستحكمة في الإجادة، فخالف
الكثير من رسومهم، ما اقتضته رسوم صناعة الخط عند أهلها..»^(٢).

وقال ابن الخطيب: «.. لما كان أهل العصر الأول قاصرين في
فن الكتابة، عاجزين في الإملاء؛ لأميئتهم، وبدائتهم، وبعدهم عن
العلوم والفنون، كانت كتابتهم للمصحف سقيمة الوضع، غير محكمة

(١) الإتقان ج ١ ص ٧٥.

(٢) مقدمة ابن خلدون ص ٤١٩. وراجع: القرآن تأليف بلاشير ص ٣١ و ٣٣ و

٩٤ و ٩٥ و ١٠٧.

الصنع؛ فجاءت الكتبة الأولى مزيجاً من أخطاء فاحشة، ومناقضات متباينة في الهجاء والرسم..»^(١).

وستأتي إشارة الإمام الباقر «عليه الصلاة والسلام»، إلى حروف أخطأت بها الكتبة، وتوهمتها الرجال..

وقال الأبياري: «قال ابن قتيبة، وهو يناقش بعض القراءات: وليست تخلو هذه الحروف، من أن تكون على مذهب من مذاهب أهل الإعراب، أو أن تكون غلطاً من الكاتب.. فإن كانت على مذهب النحويين؛ فليس هاهنا لحن بحمد الله. وإن كانت خطأ في الكتابة، فليس على الله، ولا على رسوله «صلى الله عليه وآله»، جناية الكاتب في الخط. ولو كان هذا عيباً يرجع على القرآن؛ لرجع عليه كل خطأ وقع في كتابة المصحف، من طريق التهجي.

فقد كتب في الإمام: (إن [هَذَا] لَسَاحِرَانِ)^(٢) بحذف ألف التثنية. وكذلك ألف التثنية تحذف في هجاء هذا المصحف في كل مكان..

وكتب كتاب المصحف: الصلوة، والزكوة، والحيوة، بالواو، واتبعناهم في هذه الحروف خاصة على التيمن بهم»^(١).

ثم أضاف الأبياري: «فنحن إذن، بين رسم لكتاب، كان ما رسموا آخر الجهد عندهم. ولقد حفظ الله كتابه بالحفظة القارئين، أكثر مما

(١) التمهيد في علوم القرآن ج ١ ص ٢٣٠ عن: الفرقان: لابن الخطيب ص ٥٧.

(٢) الآية ٦٣ من سورة طه.

(١) تأويل مشكل القرآن ص ٤٠ و ٤١.

حفظه بالكتاب الكاتيبين. ثم كانت إلى جانب الحفظ حجة أخرى على الرسم، وهي لغة العرب، أقامت الرسم لتدعيم الحفظ، ولم تقم الحفظ لتدعيم الرسم إلخ..»^(١). انتهى.

نعم.. وقد كان هذا يحصل في ظل توجيهات رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وحثهم الناس على حفظ القرآن، وتداوله، وقراءته مكتوباً، وقد فرض علي «عليه السلام» لمن قرأ القرآن ألفين ألفين.. وقد تقدم وسيأتي المزيد من التوضيح لهذا الأمر في أكثر من مورد.

بل إن عثمان نفسه، الذي قام بمشروع توحيد المصاحف، قد اعترف بذلك أيضاً؛ فقد روي: أنه لما كتبت المصاحف، وعرضت عليه، وجد فيها حروفاً من اللحن، ولكنه لم يوافق على تغييرها، وقال: «إن في المصحف لحناً»، فلما طلب إليه تغييره، قال: دعوه، أو قال: «.. لا تغيروها؛ فإن العرب ستغيرها، أو قال: ستعربها بألسنتها. لو كان المكاتب من ثقيف.. والمملي من هذيل.. لم توجد فيه هذه الحروف».

وفي نص آخر أنه قال: دعوه؛ لا يحلل حراماً، ولا يحرم حلالاً^(١).

(١) تاريخ القرآن للأبياري ص ١٤٥ و ١٤٦.

(١) راجع: الطرائق ص ٤٩٠ و ٤٩١ والتفسير الكبير ج ٢٢ ص ٧٤ و ج ١١ ص ١٠٦ عن عثمان وعائشة. والإتقان ج ١ ص ١٨٣ و ١٨٤ عن ابن الأنباري، وابن أشته في المصاحف وكنز العمال ج ٢ ص ٣٧٢ عن ابن أبي

ويلاحظ: أنه قد كان ثمة عناية خاصة بالمحافظة على الرسم القرآني الأول، رغم ما فيه من المفارقات والأخطاء في الكتابة والرسم، وقد علل ذلك العلامة الشيخ محمد هادي معرفت بقوله: «... وجود أخطاء إملائية لم تتبدل، يفيد المسلمين في ناحية احتجاجهم بها على سلامة كتابهم من التحريف عبر القرون، إذ أن أخطاء إملائية، لا شأن لها، وكان جديراً أن تمت إليها يد الإصلاح، ومع ذلك بقيت سليمة عن التغيير..»^(١).

نماذج يسيرة:

وإذا ما أردنا أن نذكر بعض الشواهد، والموارد التي تجلّى فيها ضعف المکتب- والمنسوخ- في أمر الكتابة-، ثم ما وقعوا- فيه من اشتباهات، أو مخالفات لا مبرر لها، فإننا نجد: أن ذلك يتجلّى في نواح عديدة، نذكر منها:

داود، وابن الأنباري، وذكر أربع روايات. ومناهل العرفان ج ١ ص ٣٧٩ وتاريخ القرآن للأبياري ص ١١٨ ودلائل الصدق ج ٣ قسم ١ ص ٩٦ عن تفسير الثعلبي، والتمهيد في علوم القرآن ج ١ ص ٣١٦ عن المصاحف ص ٣٢ و ٣٣. ومحاضرات الأدباء، المجلد الثاني الجزء الرابع ص ٤٣٤ وعن معالم التنزيل.

وراجع أيضاً: غرائب القرآن، (بهامش جامع البيان) ج ٦ ص ٢٣ عن عثمان وعائشة ولباب التأويل ج ١ ص ٤٢٢.
(١) التمهيد في علوم القرآن ج ١ ص ٣١٧.

ألف: ما كتب بنحويين مختلفين..

أي أنهم قد كتبوا الكلمة الواحدة على صورة في موردٍ، ثم كتبوها على صورة أخرى في مورد آخر..

ونذكر هنا على سبيل المثال كلمة: [فيما].

فإنها كتبت موصولة [فيما]، إلا في اثني عشر مورداً، فإنها كتبت فيها مفصولة [في ما].

[مما] كتبت موصولة، إلا في ثلاثة مواضع، كتبت فيها مفصولة [من ما].

[أنما] موصولة، إلا في مورد في سورة الحج، ثم موردين في سورة لقمان.

[إنما] موصولة، إلا في الأنعام في قوله تعالى: إن ما توعدون لآت.

[لكي لا] مفصولة، إلا في ثلاثة مواضع.

[بئس ما] كسابقتها.

[أين ما] مفصولة، إلا في أربعة مواضع.

[ألا] موصولة، إلا في عشرة مواضع.

[إلا] موصولة مدغمة، بإسقاط النون في جميع القرآن.

[ألم] موصولة مدغمة إلا في موضعين.

[إلم] موصولة مدغمة في سورة هود، مفصولة مقطوعة في

القصص.

إلى غير ذلك من الموارد الكثيرة، التي لا مجال لإيرادها هنا^(١).
ب: إننا نجدهم في رسمهم للمصحف، يحدفون الألف التي تقع في
 أواسط الكلمات، الأمر الذي من شأنه أن يوجب اختلافاً كثيراً في
 كيفية قراءة الكلمات القرآنية، ونذكر من أمثله ذلك: إن الموجود في
 الرسم هو قوله تعالى: (لأمنتهم) فيقرأها بعضهم: (لأماناتهم)،
 ويقرأها آخر: (لأمانتهم)^(٢).

وقرأ نافع، وأبو عمر، وابن كثير: «وما يخادعون إلا أنفسهم»؛
 نظراً إلى أن يخادعون كتبت في صدر الآية بلا ألف، فزعموها من
 باب واحد^(٣).

وقرأ عمرو بن العاص، ومعاوية، وابن مسعود: تغرب في عين
 حامية،- وقرأ- ابن عباس:- حمئة^(١) وقرئ- أيضاً: نفساً زكية،

(١) غرائب القرآن للنيسابوري، (بهامش جامع البيان) ج ١ ص ٢٩- ٣٥. وفيه
 موارد كثيرة أخرى فليراجع. والمقنع للداني من ص ٣٠ حتى ص ٩٢.
 وإتحاف فضلاء البشر ج ١ ص ٣٢٩- ٣٣١.

(٢) مناهل العرفان ج ١ ص ١٦٢.

(٣) التمهيد ج ٢ ص ١٩ والكشف ج ١ ص ٢٢٤. وراجع: الإتيان ج ١ ص ٧٦
 وراجع: حجة القراءات ص ٨٧.

(١) مشكل الآثار ج ١ ص ١١٠- ١١٥ والفائق ج ١ ص ٣٢٠.

وزاكية^(١).

وأما قوله تعالى: (وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا) ^(٢)؛ فقد جاء في الرسم هكذا: «حرم» بلا ألف؛ فقرأها حمزة؛ والكسائي، وشعبة: «حِرْم» بكسر الحاء، وسكون الراء^(٣).

وقرأ الكوفيون: جعل لكم الأرض [مهدياً]؛ لأنها هكذا رسمت^(٤). مع أن الصحيح: مهادا..

وقرأ أبو جعفر، والبصريون: «وإذ وعدنا موسى»؛ لأنها هكذا رسمت، وقرأها الباقون: واعدنا^(٥).

وقرأ أبو عمرو، وابن كثير: بل أدرك؛ لأنها هكذا رسمت، وقرأ الباقون: «أدرك»^(٦).

وقرأ نافع في غيابات الجب، زعماً منه: أن ألفي الوسط قد

(١) مشكل الآثار ج ١ ص ١٩٩.

(٢) الآية ٩٥ من سورة الأنبياء.

(٣) التمهيد ج ٢ ص ١٩ عن شرح مورد الظمان ص ١٢٦.

(٤) التمهيد ج ٢ ص ١٩ عن شرح مورد الظمان ص ١٢٧ وراجع حجة القراءات ص ٤٥٣.

(٥) التمهيد ج ٢ ص ١٩ ومجمع البيان ج ١ ص ١٠٨ وراجع: حجة القراءات ص ٩٦.

(٦) التمهيد ج ٢ ص ٢٠ والكشف عن وجوه القراءات ج ٢ ص ١٦٤، وراجع: حجة القراءات ص ٥٣٥.

أسقطا في الرسم، وقرأ الباقون: غيابة الجب^(١).
 وقرأ عثمان: ورياشاً - ولم يقل: وريشاً - ولباس التقوى^(٢). ولعله
 زعم: أن ألف الوسط قد سقطت أيضاً.
 كما أنهم قد رسموا: واختلف الليل.. مع أن الصحيح: اختلاف
 ورسموا أيضاً: علم الغيوب، والصحيح: علام^(٣).
 وقال رجل لابن مسعود: كيف تعرف هذا الحرف: ماء غير ياسن
 أم آسن. قال: كل القرآن قد قرأت؛ قال: إني لأقرأ للفصل أجمع في
 ركعة واحدة إلخ..^(٤).
 ومن أراد الاطلاع على الموارد التي حذف فيها الألف فليراجع
 كتاب المقنع للداني من ص ١٠ حتى ص ٣٠ وإتحاف فضلاء البشر
 ج ١ ص ٨٤ فما بعدها وذكر فيهما أيضاً موارد حذف الياء والواو بعد
 ذلك أيضاً، وليراجع أيضاً: كتاب النشر في القراءات العشر وغير
 ذلك من الكتب، التي تكفلت ببيان القراءات المختلفة.
 ج: وثمة تغييرات - بل أخطاء - فاحشة أخرى، نضيفها إلى ما

(١) التمهيد ج ٢ ص ٢٠ والكشف عن وجوه القراءات ج ٢ ص ٥٠ وراجع: حجة
 القراءات ص ٣٥٥.

(٢) حياة الصحابة ج ٣ ص ٥٠٦ عن كنز العمال ج ٢ ص ١٣٧ عن ابن جرير،
 وابن أبي حاتم.

(٣) التمهيد ج ١ ص ٣٢٣ و ٣٢٤.

(٤) مسند أحمد ج ١ ص ٤١٢.

تقدم، للتدليل على ما نقول، وحتى لا يبقى أي شك أو ريب في صحة ما نذهب إليه، ونذكر منها الأمثلة التالية:

الرسم الموجود وهو خطأ الرسم الصحيح
بأييدأيد^(١)

لا أدبحنه لأدبحنه

جزاؤا الظالمين جزاء الظالمين

يأتيهم أنبؤا أنباء

بالغداوة بالغداة

لا يائس لا ييأس

ولا تقولن لشيءٍ لشيءٍ

أصحاب لنيكة أصحاب الأيكة

وجاء بالنبيين وجيء

بينوم يا ابن أمّ

الضعفوا الضعفاء^(٢)

لا أوضعوا لأوضعوا

لإيلف قريش، إلفهم لإيلاف قريش، إيلافهم^(١)

(١) الإتيان ج ١ ص ١٨٣.

(٢) التمهيد في علوم القرآن ج ١ ص ٣٢٣ و ٣٢٤ وراجع: المقنع للداني من

ص ٣٠ حتى ص ٩٢ وإتحاف فضلاء البشر ج ١ ص ٨٣ حتى ص ٩٦.

إلى غير ذلك من وجوه الاختلاف والخلاف مع ما هو الرسم الصحيح، والمعترف به لدى جميع الناس.. وقد ذكر العلامة الشيخ محمد هادي معرفت في كتابه القيم، بعض النماذج لما رسم تارة صحيحاً، وأخرى خطأ^(٢)، فليراجعه من أراد.

أخطاء سهوية في مصاحف عثمان:

إنه عدا عن أن كتاب المصاحف، كانوا يعانون من ضعف ظاهر في أمر الكتابة، فإن من الطبيعي - بالإضافة إلى ذلك - أن يسهو الكاتب، وأن يخطئ أثناء كتابته، ولا سيما في الكتابات الواسعة، والتي تستغرق وقتاً، وتستنفد جهداً.

وهذا هو ما حصل بالفعل؛ فإن المصاحف التي كتبها عثمان، وأرسلها إلى الأقطار، وهي تسعة على ما يظهر، قد وقعت فيها بعض الأخطاء سهواً، كما يبدو.

وقد كان واحد من القراء المشهورين يملي، ويكتب الآخرون.

قال أبو العالية: عن أبي بن كعب: «إنهم جمعوا القرآن من مصحف أبي بن كعب؛ فكان رجال يكتبون، يملي عليهم أبي بن كعب»^(١).

(١) القراءات القرآنية: تاريخ وتعريف ص ٩٨ وحجة القراءات ص ٧٧٤ و ٧٧٥.

(٢) التمهيد ج ١ ص ٣٢٥ و ٣٢٦.

(١) التمهيد في علوم القرآن ج ١ ص ٢٨٢ و ٢٩٦ عن المصاحف ص ٣٠.

وقال ابن الجوزي في ترجمة زيد: «وأمره أبو بكر [رض] أن يجمع القرآن، وأمره عثمان، فكتب المصحف، وأبي بن كعب يملئ عليه»^(١).

ولعل إملاء أبي هو الذي جعل ابن سعد، يروي «في الطبقات» بإسناد رجاله ثقات، لكن فيه إرسال: أن عثمان أمره أن يجمع القرآن»^(٢).

قال العسقلاني: «وكان ابتداء الأمر، كان لزيد، وسعيد^(٣)، حيث سأل عثمان: من أكتب؟

قالوا: زيد.

ثم قال: فأى الناس أفصح؟!!

قالوا: سعيد بن العاص. فقال: فليمل سعيد، وليكتب زيد»^(٤).

إلى أن قال: «.. ثم استظهروا بأبي بن كعب في الإملاء»^(١).

ومسند أحمد ج ٥ ص ١٣٤ ولكنه نص على أن ذلك كان في زمن أبي بكر.

(١) صفة الصفوة ج ١ ص ٧٠٤.

(٢) تهذيب التهذيب ج ١ ص ١٨٨.

(٣) فتح الباري ج ٩ ص ١٧ وكنز العمال ج ٢ ص ٣٦٦ عن ابن الأنباري في المصاحف.

(٤) فتح الباري ج ٩ ص ١٦، وراجع: كنز العمال ج ٢ ص ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٦٨ عن ابن أبي داود، وابن الأنباري.

(١) راجع: فتح الباري ج ٩ ص ١٧ وطبقات ابن سعد ج ٣ قسم ٢ ص ٦٢

وفي نص آخر: وكان أبي بن كعب هو الذي يملي على كتاب المصاحف في زمن أبي بكر (١).

وعن عطاء: أن عثمان بن عفان لما نسخ القرآن في المصاحف أرسل إلى أبي بن كعب؛ فكان يملي على زيد بن ثابت، وزيد يكتب، ومعه سعيد بن العاص- يعربه. فهذا المصحف على قراءة أبي زيد (٢).

وقد يقال: إنه إنما كان يملي عليهم من الصحف التي كتبت في زمن أبي بكر، وكانت عند حفصة (٣).

ولكن قول أبي العالية المتقدم، يوضح عدم صحة هذا القول، كما هو واضح، لا يخفى.

وقد يقال أيضاً: إن أبان بن سعيد بن العاص، كان في زمان عثمان يملي المصحف الإمام على زيد بن ثابت ثم توفي في سنة ٢٩ هـ.

ولكن ذلك لا يكاد يصح أيضاً؛ لأن الأكثر يقولون: إنه قتل قبل ذلك، إما في يوم أجنادين، سنة اثنتي عشرة، أو يوم مرج الصفر سنة

وتهذيب التهذيب ج ١ ص ١٨٨. وكنز العمال ج ٢ ص ٣٧٣ عن ابن سعد

والتمهيد في علوم القرآن ج ١ ص ٢٨٢.

(١) فتح الباري ج ٩ ص ١٣.

(٢) كنز العمال ج ٢ ص ٣٧٣ عن ابن سعد.

(٣) فتح الباري ج ٩ ص ١٦ وراجع ص ١٨.

أربع عشرة، أو يوم اليرموك، سنة خمس عشرة^(١).

لجنة المقابلة:

هذا.. وقد كان ثمة لجنة، تتولى مقابلة المصاحف وعرضها؛ من أجل أن يطمئنوا إلى عدم وقوع أي تحريف سهوي فيها، مهما كان؛ فعن أبي الأحوص، قال:

«... كان نفر من أصحاب النبيّ «صلى الله عليه وآله»، أو قال عدة من أصحاب النبيّ «صلى الله عليه وآله» في دار أبي موسى، يعرضون مصحفاً، فقام عبدالله؛ فخرج إلخ..»^(٢).

وقال عبد الله بن هاني البربري، مولى عثمان: كنت عند عثمان، وهم يعرضون المصاحف؛ فأرسلني بكتف شاة إلى أبي بن كعب،

فيها: لم يتسنّ.

وفيها: لا تبديل للخلق.

وفيها: فأمهل الكافرين.

قال: فدعا بالدواة؛ فمحا أحد اللامين؛ فكتب: لخلق الله.

ومحا: فأمهل، وكتب: فمهل.

(١) البداية والنهاية ج ٧ ص ٣٤٠.

(٢) طبقات ابن سعد ج ٢ قسم ٢ ص ١٠٤.

وكتب: لم يتسنه، ألحق عينها الهاء^(١).

وعن ابن الزبير، في حديث له: «فجمع عثمان المصاحف، ثم بعثني إلى عائشة؛ فجنّت بالمصحف^(٢)؛ فعرضناها عليه، حتى قومناها، ثم أمر بسائرهما؛ فشقت^(٣)».

ولكن ثمة رواية للطحاوي، عن زيد بن ثابت، تذكر: أنه كتب القرآن لأبي بكر، في قطع الأدم، وكسر الأكتاف، والعسب، وبعد موت أبي بكر، كتبه عمر في صحيفة واحدة، كانت عند حفصة. ثم كانت قصة حذيفة مع عثمان، فطلب عثمان من زيد: أن يكتب له المصحف، هو وأبان بن سعيد بن العاص.

ثم تذكر هذه الرواية اختلافهما في كلمة: التابوت، وتدخل عثمان، ثم تقول الرواية: «..ثم عرضه - يعني المصحف - عرضة أخرى؛ فلم أجد فيه شيئاً؛ فأرسل عثمان إلى حفصة: أن تعطيه الصحيفة، وحلف لها: ليردّن الصحيفة إليها؛ فأعطته؛ فعرضت المصحف عليها؛ فلم يختلفا في شيء؛ فردّها إليها، وطابت نفسه، وأمر الناس، يكتبون المصاحف^(١)».

(١) كنز العمال ج ٢ ص ٣٧٣ عن ابن سعد.

(٢) فتح الباري ج ٩ ص ١٦ وراجع: ص ١٨. ولعل الصحيح: بالمصحف، بقرينة الضمير في «عليها».

(٣) البداية والنهاية ج ٧ ص ٣٤٠.

(١) مشكل الآثار ج ٣ ص ١٩٣.

وينقل ابن أبي داود، عن بعض أهل الشام؛ أنه كان يقول: مصحفنا، ومصحف أهل البصرة، أحفظ من مصحف أهل الكوفة؛ لأن عثمان لما كتب المصاحف، بلغه قراءة أهل الكوفة على حرف عبدالله؛ فبعث إليهم بالمصحف، قبل أن يعرض، وعرض مصحفنا، ومصحف أهل البصرة، قبل أن يبعث بهما^(١).

كما أنهم يقولون: إن أبا الدرداء، ركب إلى المدينة، في نفر من أهل دمشق، ومعهم المصحف؛ ليعرضوه على أبي بن كعب، وزيد، وغيرهما^(٢).

ولعل تسمية المصحف المذي- خصصه عثمان- للمدينة بـ «الإمام»^(٣)، من أجل أن مصاحف الناس كانت تعرض، أو أنهم أرادوا أن تعرض عليه؛ فهو المصحف الرسمي والمقبول عند السلطة، دون المصاحف الأخرى، لو فرض أنها تختلف معه، في كلمة أو غيرها..

اختلاف مصاحف عثمان:

ولكن ذلك الاهتمام بالضبط، والمقابلة، لم يمنع من وقوع بعض

(١) فتح الباري ج ٩ ص ١٨ و التمهيد في علوم القرآن ج ١ ص ٢٩٦ عن المصاحف لابن أبي داود ص ٣٥.

(٢) عن: مقدمتان في علوم القرآن ص ٨٥.

(٣) وقيل: إن المصحف الإمام: هو المصحف الذي أمسكه عثمان لنفسه فراجع: النشر ج ١ ص ٧.

الأخطاء السهوية من الكتاب. وذلك أمر طبيعي بالنسبة لكتاب بهذا الحجم الكبير. لا سيما وأن بعض تلك المصاحف قد أرسل إلى القطر الذي خصص له، قبل أن تقوم لجنة المقابلة بمقابلته وضبطه..

فقد ذكروا: أن عثمان قد تعجل بإرسال مصحف الكوفة إليها، لما بلغه: أنهم يقرؤون على حرف ابن مسعود^(١)، الذي جرى بينه وبينه ما هو معروف ومشهور، بالنسبة لموضوع كتابة القرآن..

وقد تحدث العلماء عن موارد كثيرة، ظهرت فيها اختلافات مصاحف عثمان، قال العسقلاني: «.. وكذا ما وقع من اختلاف مصاحف الأمصار، من عدة واوات ثابتة في بعضها، دون بعض. وعدة هاءات، وعدة لامات، ونحو ذلك»^(٢).

وقد ألف ابن عامر المقرئ، المتوفى سنة ١١٨ هـ. ق. كتاباً سماه: اختلاف مصاحف الشام، والحجاز، والعراق^(٣).

وقال الفضلي: «.. إن الاختلافات بين المصاحف الأئمة، كانت قليلة؛ فالاختلاف بين مصحفي أهل المدينة، والعراق، كان في اثني عشر حرفاً، وبين مصحفي أهل الشام والعراق، كان نحو أربعين

(١) فتح الباري ج ٩ ص ١٨ والتمهيد في علوم القرآن ج ١ ص ٢٩٦ عن: المصاحف للسجستاني ص ٣٥.

(٢) فتح الباري ج ٩ ص ٢٧.

(٣) تاريخ التراث العربي ج ١ ص ١٤٧ والفهرست لابن النديم ص ٣٩ والقراءات القرآنية، تاريخ وتعريف ص ٣٢.

حرفاً، وبين مصحفي أهل الكوفة، والبصرة، كان في خمسة أحرف..
وقد عقد لها فصل خاص، في مقدمة كتاب: المباني، ذكر فيه
أعدادها، وأمثلتها. وهو الفصل الخامس، في اختلاف المصاحف،
والقراءات، والقول في كيفيتها»^(١).

ونشير هنا إلى نماذج من هذه الاختلافات، وهي التالية:

١ - إننا نجد فيما سوى المصحف المكي هذه الآية، كما يلي: أعد
لهم جنات، تجري تحتها الأنهار، بإسقاط كلمة: «من»، مع أنها ثابتة
في المصحف المكي^(٢). وهي المحفوظة من قبل قراء- الأمة،
وحفاظها.

٢ - وفي سورة القصص، الآية ٣٧: قال موسى، بلا واو في
المصحف المكي، وفي غيره: وقال موسى، مع الواو. والثابت هو
الأول..

٣ - وفي مصحف الشام: «.. وأوصى بها إبراهيم»^(٣). وفي
مصحف الكوفة: «ووصى».

لكن الأمة قد اعترفت بالثاني، ونبذت الأول، فعلم أنه كان خطأ

(١) القراءات القرآنية: تاريخ وتعريف ص ١٠٠.

(٢) راجع: البرهان للزركشي ج ١ ص ٣٣٦ وفتح الباري ج ٩ ص ٢٧، والإتقان
ج ١ ص ٧٥، ومناهل العرفان ج ١ ص ١٦٣ وراجع: عدة رسائل للمفيد
ص ٢٢٦ المسائل السروية.

(٣) البقرة ١٣٢.

من الكاتب.

٤ - في مصحف المدينة: «سار عوا»^(١) ، بدون واو. وفي مصحف الكوفة والبصرة «وسار عوا» مع الواو. وهذا هو المقبول عند الأمة.

٥ - وفي مصحف البصرة والكوفة: «وقال الملاء»^(٢) مع الواو، وفي مصحف المدينة، والشام: «قال الملاء» بدون الواو. وقد قبلت الأمة بالثاني، ونبذت الأول..

٦ - وفي مصحف المدينة والشام: «هو الذي ينشركم» وفي مصحف العراقيين: هو الذي يسيركم. وقد أجمعت الأمة على الثاني، ونبذت الأول^(٣).

هذا.. وقد أحصى ابن طاووس اختلافات المصاحف، التي أرسلها عثمان إلى الأمصار. وكذلك فعل العلامة الشيخ محمد هادي معرفت، ورسم لهذه الاختلافات جداول وافية، وبين مواردها بدقة. بل لقد أنهى أخطاء الرسم العثماني إلى أكثر من سبعة آلاف خطأ، فليراجعه من

(١) آل عمران ١٣٣.

(٢) الأنعام ٣٢.

(٣) راجع: سعد السعود ص ٢٧٩- ٢٨١ والتمهيد في علوم القرآن ج ١ ص ٣٥٣ - ٣٥٤ وراجع: النشر في القراءات العشر ج ١ ص ١١ فان فيه موارد أخرى..

أراد..(١).

فالتسديد الإلهي، والتدابير النبوية، ومتابعتها من قبل علي «عليه السلام» وسائر الصحابة المخلصين، وظهور إجماع الأمة، رغم اختلاف عصورها، وتباين نزعاتها على النص القرآني، هو الذي حفظ القرآن الكريم، فقد أفرز ذلك شدة الاهتمام بالقرآن، وحفظه، وضبطه. وكثرة القراء في طول البلاد، وعرضها، في الصدر الأول، وبعده.

ودلّ ذلك بملاحظة، وحدة المملي على الكتاب جميعاً - دلّ - على أن تلك الأخطاء لم تكن إلا بسبب اشتباه النساخ.

السهو والخطأ في النسخ والقراءات:

هذا.. ولا نستبعد أن يكون قسم من الاختلافات والقراءات، قد نشأ عن اشتباه النساخ، وغلطهم، في مصاحفهم الخاصة أيضاً، التي كتبوها للناس، وذلك لأن من الطبيعي أن يسقط الناسخ أو يزيد حرفاً، أو كلمة، وحتى سطرأ، أو يغير في بعض الحروف والتركيبات، سهواً، أو اشتباهاً..

فإن الناس - حتى من بلاد الشام، كانوا يقصدون المدينة لكتابة مصاحفهم(٢). ومعلوم أنه لم تكن ثمة فرصة كافية للمقابلات المتكررة لهذه المصاحف.. فتبقى على حاله، ويقرأها الناس كما يرونها، ثم

(١) راجع: المصدرين السابقين.

(٢) كنز العمال ج ٢ ص ٢٢٢ عن ابن أبي داود.

ينقل الناقلون ذلك عنهم، بتخيل: أنها قراءات خاصة بهم.. هذا على فرض أن يكون القارئ يحسن القراءة ويجيدها..

ولعل كثيراً مما ينسب إلى المشهورين، كابن مسعود وغيره، قد كان سببه هذا.. إذ أن من الممكن: أن يكون بعض من يجيد القراءة، قد وجد مصحفاً بخط ذلك المشهور، أو تعود ملكيته إليه، كان كاتبه قد سها، أو غلط فيه حين كتابته، أو نسخه، كما هو مقتضى العادة في نسخ الكتب الكبيرة، فتخيل من أتى بعده: أن هذه قراءة تفرد بها؛ ذلك المشهور؛ فنقلها عنه، ونسبها إليه.

هذا.. بالإضافة إلى ما ربما كان يضيفه البعض إلى مصحفه، من تفسيرات وإيضاحات، ثم جاء الآخرون؛ فتخلوا: أنها قراءة لصاحب ذلك المصحف، فرووها عنه، أو نسبوها إليه..

قال الراغب: «كان القوم الذين كتبوا المصحف، لم يكونوا قد حذقوا الكتابة؛ فلذلك وضعت أحرف على غير ما يجب أن تكون عليه»^(١).

هذا.. وقد روي عن الإمام الباقر «عليه السلام»: أن أشار إلى حروف أخطأت بها الكتابة، وتوهمتها الرجال^(٢).

كما وروي عن أمير المؤمنين «عليه الصلاة والسلام»: أنه أشار إلى إسقاط الكتابة والنساخ، بعض حروف الألف واللامات على

(١) محاضرات الأدباء، المجلد الثاني ج ٤ ص ٤٣٤.

(٢) تفسير البرهان، المقدمة ص ٥٠ و ٣٧ عن تفسير العياشي.

الأقل في الرسم، حينما قال، حسبما روي عنه: «..ولقد أحضروا الكتاب مشتملا على التأويل، والتنزيل.. لم يسقط منه حرف ألف، ولا لام إلخ».

وفي نص آخر: لم يسقط منه حرف واحد^(١).

وفي نص ثالث: «فلما جاء به قال: هذا كتاب ربكم، كما أنزل على نبيكم، لم يزيد فيه حرف، ولا ينقص منه حرف، قالوا: لا حاجة لنا فيه»^(٢).

نماذج يسيرة:

ونذكر هنا بعض الأمثلة على ما تقدم، مما رأينا، أو نظن: أنه قد نشأ عن اشتباه النساخ، وهي التالية: في مصنف عبد الرزاق، أنه ينسب لشريح، أنه قرأ: «.. وأدوا الأمانات إلى أهلها»^(٣).

فقال حبيب الرحمن الأعظمي، معلقاً عليه: «نص التنزيل: أن تؤدوا الأمانات، وأراه من تخليطات النساخ، ففي أخبار القضاة: ثم

(١) الإحتجاج ج ١ ص ٣٨٣ وراجع ص ٢٢٢ وكتاب سليم بن قيس ص ٩٩ وراجع: بحار الأنوار ج ٨٩ ص ٤٠ و ٤١ والبيان للسيد للخوئي ص ٢٤٢ وتفسير الصافي، المقدمة السادسة ص ٤١.

(٢) الوافي ج ٥ ص ٢٧٣ واعتقادات الصدوق، المطبوع مع الباب الحادي عشر، باب الاعتقاد في مبلغ القرآن.

(٣) المصنف لعبد الرزاق ج ٨ ص ٣٠٥ متناً وهامشاً..

تلا: إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلخ..»^(١).

وعن مجاهد، قال: جنّت ابن عباس، وهو يتعوذ بين الركن والباب، وهو متكىء على يد عكرمة، مولاه، فقلت: أ [ساحران تظاهرا] أم: [سحران]؟.

فلا يرجعهما؛

فقال عكرمة: [ساحران تظاهرا]، أكثرت عليه..^(٢).

فعلق حبيب الرحمن الاعظمي، على جواب عكرمة، بقوله: «هكذا قرأه ابن الزبير أيضاً، كما في المجمع، معزواً للطبراني، ولكن في -الأزرقى: سحران-. قال- المصحح: وفي نسخة: ساحران..»^(٣).

فترى: كيف اختلفت النسخ في النقل لقراءة الكلمة الواحدة، وهو شاهد على ما ذكرناه..

وهناك قراءة أبي بكر، وابن مسعود: «وجاءت سكرة الحق بالموت»^(٤).

(١) المصنف لعبد الرزاق ج ٨ ص ٣٠٥ متناً وهامشاً..

(٢) المصنف لعبد الرزاق ج ٥ ص ٧٥، وفي هامشه: أخرجه الأزرقى، عن جده، عن ابن عيينة، عن حميد بن قيس ج ١ ص ٢٣٨.

(٣) المصنف لعبد الرزاق، ج ٥ هامش ص ٧٥.

(٤) الجامع لأحكام القرآن ج ١٧ ص ١٢ - ١٣ والبرهان للزركشي ج ١ ص ٣٣٥ و ٢١٥ والتبيين ج ١ ص ٨ و ٩ والإتقان ج ١ ص ٤٦ ومناهل العرفان ج ١

بدل: سكرة الموت بالحق.

فقد حمل القرطبي ذلك من أبي بكر على النسيان، قال: «إن أبا بكر رويت عنه روايتان:

إحداهما: موافقة للمصحف، فعليها العمل.

والأخرى: مرفوضة، تجري مجرى النسيان منه، إن كان قالها، أو الغلط من بعض من نقل الحديث»^(١).

وهناك أيضاً قراءة: إذا جاء فتح الله والنصر، بدل: إذا جاء نصر الله والفتح. وقد ادّعى الزرقاني: نسخ تلاوة النص الأول، والالتزام بالنص الأخير في العرصة الأخيرة^(٢).

ونقول: إن ما ذكره الزرقاني لا دليل عليه، وهو لا يعدو عن أن يكون رجماً بالغيب.

والظاهر هو: أن ذلك اشتباه من القارئ، أو الكاتب. ومثل ذلك ليس بعزيز.

وعن ميمون بن مهران، قال، في حرف أبي: إن الفداء تطليقة: قال معمر: فذكرت ذلك لأيوب؛ فأتينا رجلاً، عنده مصحف قديم

ص ١٦٤ = = والتمهيد في علوم القرآن ج ٢ ص ١١٢ عن القراءات الشاذة

ص ١٤٤. وراجع محاضرات الأدباء، المجلد الثاني ج ٤ ص ٤٣٤ وفتح

الباري ج ٩ ص ٢٥ والنشر ج ١ ص ٢٦ و ٢٧.

(١) الجامع لأحكام القرآن ج ١٧ ص ١٢.

(٢) راجع: مناهل العرفان ج ١ ص ١٦٤ وراجع: فتح الباري ج ٩ ص ٢٧.

لأبي، خرج من ثقة؛ فقرأنا فيه؛ فإذا فيه: «إلا أن يظنا: ألا يقيما حدود الله؛ فلا جناح عليهما فيما افتدت به، لا تحل له من بعد، حتى تنكح زوجاً غيره»^(١).

فراه قد أسقط من الآية بعض الفقرات، وخلطها بالآية التي بعدها.. وذلك سهو من الناسخ، كما هو الظاهر.

هذا.. ولا نستبعد أن يكون ما ورد في الأمثلة التالية قد نشأ عن ذلك أيضاً: وهو: ما روي عن عمر، أنه كان يقرأ: وإن كاد مكرهم، بالبدال المهملة^(٢).

ولعله لتقارب صورة الدال والنون في الرسم.

وقرأ بعضهم: ضربت عليهم المسكنة والذل^(٣).

ولعلّ منه قراءة: يا حسرة العباد^(٤)، بدل: على العباد.

فإن الظاهر: أن كلمة على قد أسقطها الناسخ..

وقراءة: بل يدها بسطان^(٥)، بدل: مبسوطان.

وقراءة: أولئك لهم نصيب مما اكتسبوا^(١) بدل: كسبوا..

(١) المصنف للصنعاني ج ٦ ص ٤٨٤، وفي هامشه عن: جامع البيان للطبري

ج ٢ ص ٢٦١ بزيادة. والآية في: سورة البقرة ٢٣٠ و ٢٣١.

(٢) مقدمة تفسير البرهان ص ٤٢، عن ابن الأنباري، وابن جرير، وغيرهما.

(٣) محاضرات الأدباء، المجلد الثاني، جزء ٤ ص ٤٣٤.

(٤) أذنبه تحريف القرآن ص ٢٤ عن: المصاحف ص ٧٥.

(٥) أذنبه تحريف القرآن ص ٢٣ عن: المصاحف ص ٥٤.

ولعل ذلك أيضاً هو السبب في إسقاط الواو، قبل [كذلك] في قوله تعالى:

«وكذلك أخذ ربك، إذا أخذ القرى، وهي ظالمة»^(٢).

ولعل منه أيضاً: إسقاط الواو، قبل سار عوا في قوله تعالى: وسار عوا إلى مغفرة من ربكم^(٣).

وكذلك الحال بالنسبة لقراءة ابن مسعود: أينما يوجه^(٤) بدل يوجهه.

وقراءة ابن عباس: وادّكر بعد أمه^(٥).

وقراءة ابن مسعود، وغيره: والذكر والأنثى، بدل: وما خلق الذكر والأنثى. يقول علقمة. إنه سمعها كذلك من في رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ويقول أبو الدرداء: «.. وأنا سمعتها من في رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وهؤلاء يابون علينا»^(٦).

(١) أكذوبة تحريف القرآن ص ٢٤ عن: المصاحف ص ٧٥.

(٢) أكذوبة تحريف القرآن ص ٢٣ عن: المصاحف ص ٥٦.

(٣) التمهيد في علوم القرآن ج ٢ ص ١٤ عن التحبير ص ٩٩ والكشف عن وجوه القراءات ج ١ ص ٣٥٦.

(٤) مجمع الزوائد ج ٧ ص ١٥٥ عن الطبراني.

(٥) الفائق ج ١ ص ٥٨.

(٦) صحيح البخاري ج ٣ ص ١٣٩ وج ٢ ص ١٩٧ ومسند أحمد ج ٦ ص ٤٤٩ و

٤٥١ وصحيح مسلم ج ٢ ص ٢٠٦ والجامع الصحيح للترمذي ج ٥ ص ١٩١

ولكننا لن نصدق ما روي عن علقمة، وعن أبي الدرداء، فلعل الرواة قد وضعوا ذلك عليهما، أو لعلهما، قد سمعا النبي «صلى الله عليه وآله»، وهو يتحدث عن الآية ويفسرها من دون أن يكون ذلك قراءة له «صلى الله عليه وآله» فيهما..

وعن مجاهد، وطاووس، قالوا: لا ينظر المملوك إلى شعر سيده، قال في بعض القراءة: وما ملكت أيمانكم، الذين لم يبلغوا اللحم^(١).

فإن الظاهر هو: أن الواو في «والذين» قد أسقطها الناس، فقرأها القارئ، كما وجدها.

التحريف العمدي:

هذا.. ولا نستعبد أيضاً: وقوع بعض التحريف عن عمد وقصد، لا سيما، وأن بعض الشخصيات المعروفة، كانوا يوكلون أمر كتابة نسخ من القرآن، إلى بعض الكتاب غير المسلمين.

فقد روى عبد الرزاق، عن الثوري، عن ابن أبي ليلى، عن

والكشف ج ٤ ص ٧٤١، والبرهان للزركشي ج ١ ص ٢١٥ ومحاضرات الأدباء، المجلد الثاني جزء ٤ ص ٤٣٤ والنشر ج ١ ص ١٤ و ٢٦ والإتقان ج ١ ص ٤٦ = = ٧٦ وفتح الباري ج ٩ ص ٢٥ والدر المنثور ج ٦ ص ٣٥٨ عن بعض من تقدم، وعن: سعيد بن منصور، والنسائي، وعبد بن حميد، وابن جرير، وابن المنذر، وابن مردويه، وغيرهم، وأكذوبة تحريف القرآن ص ٢٧ عن بعض من ذكر، وعن جامع الأصول ج ٣ ص ٤٩.

(١) المصنف لعبد الرزاق ج ٧ ص ٢١٢.

أخيه عيسى: أن عبد الرحمن بن أبي ليلى كتب له نصراني من أهل الحيرة مصحفاً، بسبعين درهماً^(١).

كما أن- يهود- إسرائيل المحتلين لفلسطين،- قد حاولوا- أخيراً تحريف بعض الآيات، التي ترتبط بهم. ولكن الله قد فضحهم، وحفظ كتابه، وأعز دينه: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)^(٢).

دعوى توزيع عثمان القراءات على المصاحف:

ومن أغرب ما سمعناه وقرأناه في هذا المجال دعوى البعض: أن اختلاف مرسوم الحروف الزوائد في المصاحف، قد كان بسبب أن عثمان لما جمع القرآن في المصاحف، ونسخها على صورة واحدة، وأثر في رسمها لغة قريش دون غيرها. وثبت عنده أن هذه الحروف من عند الله عز وجل كذلك منزلة، ومن رسول الله «صلى الله عليه وآله» مسموعة، وعلم أن جمعها في مصحف واحد على تلك الحال غير متمكن إلا بإعادة الكلمة مرتين، وفي رسم ذلك من التخليط والتغيير للمرسوم، مالا خفاء به؛ ففرّقها في المصاحف لذلك؛ فجاءت مثبتة في بعضها، ومحذوفة في بعضها؛ لكي تحفظها الأمة، كما نزلت من عند الله تعالى، وعلى ما سمعت من رسول الله «صلى الله عليه وآله». فهذا- سبب اختلاف- مرسومها في مصاحف أهل

(١) المصنف لعبد الرزاق ج ٨ ص ١١٤.

(٢) الآية ٩ من سورة الحجر.

الأمصار^(١).

وقال المهدي: «.. إن جميع هذه القراءات، التي نزل عليها القرآن.. داخله في خط المصحف المجتمع عليه.. غير خارجة عنه»^(٢).

ونسب مثل هذا- إلى جماعات- من الفقهاء-، والمقراء-، والمتكلمين^(٣).

وتقدم قولهم: إن القراءات السبع موجودة في مصحف أبي بكر أيضاً..

ونقول:

أولاً: إن عثمان نفسه قد اعترف: بأن المصاحف التي كتبها لأهل الأمصار، تشتمل على شيء من اللحن، كما أشار غيره إلى وقوع نقص لبعض الحروف فيها وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك، فلا نعيد..

وثانياً: ماذا يصنع هؤلاء بتلك الاختلافات، التي لم تعترف بها الأمة، وأصرت على الأخذ ببعضها، ونبذ البعض الآخر، مع أنها موجودة في بعض مصاحف الأمصار التي كتبها عثمان!؟!

وثالثاً: ماذا يصنع هؤلاء باختلاف الرسم للكلمة الواحدة، في المصحف الواحد؟! وكيف يوجهون إسقاط الألفات في أواسط

(١) القراءات القرآنية ص ١٠١ و ١١٧ عن المقنع ص ١١٤ و ١١٥.

(٢) القراءات القرآنية ص ١٠١ عن مختصر وجوه القراءات.

(٣) النشر في القراءات العشر ج ١ ص ٣١.

الكلمات، والرسم الخاطئ لكثير من الكلمات؟!.

ورابعاً: ماذا يقول هؤلاء: في تلك القراءات الكثيرة، المتواترة عن ابن مسعود وغيره، مما فيه تبديل لبعض الكلمات، أو إضافات لكلمات في بعض الآيات، أو تغييرات في بنية كلمات، لم يختلف رسمها في جميع المصاحف، أو إضافة، أو تنقيص حروف كذلك، أو زيادة آية أو أكثر أو نقيصتها؟ وماذا يقولون أيضاً في القراءات حسب اللهجات المختلفة، فهل كتبت حتى حين، تارة وعتى حين أخرى؟!.

وخامساً: ماذا يقول هؤلاء: في إصرار عائشة وغيرها، على نسبة الخطأ إلى المكتوب في المصاحف، وأن الكاتب كتب بعض الكلمات، وهو ناعس؟!.

إلى غير ذلك من الأمور، التي يمكن استخلاصها مما ذكرناه. ولا نرى ضرورة لإعادتها..

سادساً: إذا كانوا يقولون: إن أبا بكر قد أمر زيد بن ثابت أن يجمع له نسخة من المصحف، فمات أبو بكر قبل أن يتم زيد ذلك.. أو إذا كان القرآن لم يجمع إلا في عهد عمر، كما تقول بعض الروايات.. فمن أين جاء مصحف أبي بكر، وأية قراءات اجتمعت فيه؟!.

سابعاً: إذا كانت القراءات السبع مرتبطة باسم قراءٍ قد ولدوا بعد وفاة رسول الله «صلى الله عليه وآله» بعشرات وبمئات السنين، فكيف أودع أبو بكر القراءات السبع المنسوبة إليهم في مصحفه؟!.

الفصل الثالث:

التصرف العفوي والمعتمد

بداية:

وهناك اختلافات، لم يكن منشؤها الرسم القرآني، وإنما ترجع إلى القارئ نفسه، الذي لم يكن أساساً يحسن القراءة، أو أنه اجتهد اجتهاداً خاصاً في أمر القراءة..

هذا فضلاً عن موارد. ترجع فيها إلى مخالفة للرسم.. إلى خطأ السامعة عند القارئ، أو إلى نسيانه ما ألقى إليه، وقد أشرنا إلى بعض موارد النسيان هذه فيما تقدم.

ولا يجب أن ننسى أخيراً: أن طائفة من هذه الاختلافات، ترجع كذلك إلى اختلاف اللهجات، فيما بين القبائل العربية..

ونحن نوضح هذه الموارد بصورة موجزة، على النحو الآتي..

القراءات المخالفة أو الموافقة للرسم:

ولعل مما زاد الطين بلةً، والخرق اتساعاً، وفسح المجال أمام العابثين، والمعرضين، الذين يرمون إلى التلاعب بالقرآن، ونصوصه من أهل الأهواء والبدع، ما ذهب إليه بعض المعروفين من القراء في هذا المجال؛ وهم:

١ - أبو بكر بن مقسم:

حيث سيأتي في أوائل فصل الاجتهادات والأوهام: أنه كان يختار

من القراءات، ما بدا له: أنه أصح في العربية، ولو خالف النقل، أو رسم المصحف، وقد انعقد مجلس له، وأجمعوا على منعه.

٢ - أبو بكر العطار:

كان أبو بكر العطار، قد سلك مسلك أستاذه ابن شنبوذ، فاختار حروفاً، خالف فيها أئمة العامة..

«.. وكان يذهب: إلى أن كل قراءة توافق خط المصحف؛ فالقراءة بها جائزة، وإن لم تكن لها مادة..»^(١).

«وكان لا يكثرث بالمأثور من القراءات؛ فكان يختار لنفسه قراءة صحيحة، تناسب سياق معنى الآية بنظره؛ فكان يقرأ: خلصوا نجبا - بالباء - وآل أمره إلى أن ثار عليه الفقهاء، وحاكمه الأمير، فعجز عن الدفاع عن نفسه؛ فاستتيب..»^(٢).

٣ - ابن شنبوذ:

ومما قالوه عن ابن شنبوذ: أنه كان يقرأ بما يراه صحيحاً، وإن كان على خلاف الرسم العثماني، وأنكروا عليه ذلك، حتى عقد الوزير ابن مقلة مجلساً لاستتابته، وضرب سياطاً، حتى أعلن توبته

(١) التمهيد في علوم القرآن ج ٢ ص ٤٠ عن بغية الوعاة ص ٣٦ وعن: معرفة القراء الكبار ج ١ ص ٢٤٦. والقراءات القرآنية، تاريخ وتعريف ص ٥١ عن: تاريخ القرآن لشاهين ص ٢٠٧.

(٢) النشر في القراءات العشر ج ١ ص ١٧ والتمهيد في علوم القرآن ج ٢ ص ٣٥ عنه وعن: معرفة القراء الكبار ج ١ ص ٢٤٦- ٢٤٩.

مقهوراً..(١).

وقال القاضي عياض: «وقد اتفق فقهاء بغداد على استتابة ابن شنبوذ المقرئ - أحد أئمة المقرئين المتصدرين بها، مع ابن مجاهد؛ لقراءته وإقراءه بشواذ من الحروف، ليس في المصحف. وعقدوا عليه بالرجوع عنه، والتوبة منه، سجلاً، أشهد فيه بذلك على نفسه، في مجلس الوزير أبي علي بن مقله، سنة ثلاث وعشرين وثلاث مئة. وكان فيمن أفتى عليه بذلك، أبو بكر الأبهري، وغيره»(٢).

وليراجع ما قاله ابن خلكان، والتلمساني، وملا علي القاري وغيرهم(٣).

وقال الخطيب وابن الجوزي: «اشتهر ببغداد أمر رجل، يعرف بابن شنبوذ، يقرئ الناس، ويقرأ في المحراب، بحروف تخالف المصاحف، مما يروى عن ابن مسعود، وأبي وغيرهما، مما كان يقرأ

(١) التمهيد في علوم القرآن ج ٢ ص ٣١ عن طبقات القراء ج ٢ ص ٥٢. وأشار إلى = ذلك في: النشر ج ١ ص ١٦ و ٣٥ و ٤٣.

(٢) الشفاء ج ٢ ص ٣٠٦ و ٣٠٧ وراجع: النشر ج ١ ص ٤٠.

(٣) راجع: وفيات الأعيان ج ٤ ص ٣٩٩-٣٠١ وشرح الشفاء لملا علي القاري ج ٢ ص ٣١٦. والمنتظم ج ٦ ص ٢٧٥ و ٣٠٨ وتاريخ ابن الوردي ج ١ ص ٣٧٦ وصلة تاريخ الطبري ص ٢٩١ والنجوم الزاهرة ج ٣ ص ٢٤٨ و ٢٤٩ والبداية والنهاية ج ١١ ص ١٨١ و ١٩٤ و ١٩٥ وشذرات الذهب ج ٢ ص ١٣١ و ٣١٤ و ٢٩٧ وتاريخ بغداد ج ١ ص ٢٨٠ و ٢٨١.

به قبل جمع المصحف، الذي جمعه عثمان الخ»^(١).

ولكن ما هو جدير بالملاحظة هو: أن ابن شنبوذ، لم يبتدع في قراءته شيئاً من عند نفسه، وإنما هو قد أخذ بالروايات، التي وجدها بين يديه وقد شحنت بها الكتب المعتمدة، وصاح أهل السنة، ولسوف نرى- أنه لم يخرج- عن هذه الروايات- في شيء-، كما يظهر من المحضر الذي كتب عليه، واعترف بما فيه، فإن كل آية وردت فيه مخالفة للرسم العثماني، إنما أخذها من رواية أو قراءة منقولة عن بعض الصحابة..

ونحن نذكر نسخة المحضر هنا، ونكل أمر المقارنة بينه وبين ما ذكرناه وما سنذكره من رواية في القراءات، إلى القاريء الكريم..
والمحضر هو التالي..

نموذج من قراءات ابن شنبوذ:

قال ابن خلكان: نسخة المحضر: «سئل محمد بن أحمد المعروف بابن شنبوذ، عما حكى عنه، أن يقرؤه: وهو: [إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة؛ فامضوا إلى ذكر الله] فاعترف به.

وعن: [تجعلون شرككم: أنكم تكذبون] فاعترف به.

وعن: [تبت يدا أبي لهب وقد تب] فاعترف به.

وعن: [كالصوف المنفوش] فاعترف به.

(١) المنتظم ج ٦ ص ٣٠٨ وتاريخ بغداد ج ١ ص ٢٨٠.

وعن: [اليوم ننحيك ببدنك] فاعترف به.

و-عن: [وكان- أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصباً] فاعترف به.

وعن: [فلما خرّ تبينت الإنس: أن الجن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا حولاً في العذاب المهين] فاعترف به.

وعن: [والليل إذا يغشى، والنهار إذا تجلى، والذكر والأنثى] فاعترف به.

وعن: [فقد كذب الكافرون فسوف يكون لزاماً] فاعترف به.
وعن: [ولتكن منكم فئة يدعون إلى الخير، ويأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر، ويستعينون الله على ما أصابهم، أولئك هم المفلحون] فاعترف به.

و عن: [إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض، وفساد عريض] فاعترف به».

وكتب الشهود الحاضرون شهاداتهم في المحضر، حسبما سمعوه من لفظه.

وكتب ابن شنبوذ بخطه ما صورته: «يقول محمد بن أحمد بن أيوب، المعروف بابن شنبوذ: ما في هذه الرقعة صحيح، وهو قولي واعتقادي إلخ»^(١).

(١) وفيات الأعيان ج ٤ ص ٣٠٠ وشذرات الذهب ج ٢ ص ٣١٤.

وأخيراً.. **فلا يجب أن ننسى:** أن ما يذهب إليه غير ابن شنبوذ في القراءة أيضاً، لا يخلو عن بعض السلبيات، فقد قال الجزري في كتابه: «كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية، ولو احتمالاً، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة، التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم..»

إلى أن قال: وهذا هو الصحيح عند أئمة المتحقق،.. من المسلف والخلف،.. إلى أن قال: وهو مذهب السلف الذي لا يعرف عن أحد منهم خلفه..»^(١).

وذلك يفسح المجال إلى التلاعب بالقرآن، وإن كان بنسبة أقل مما عن ابن شنبوذ وغيره.

القصور في القراءات:

وبعد.. **فإننا حتى لو فرضنا:** أن الكتابة كانت صحيحة؛ فلا سهو فيها ولا خطأ من النساخ. مع حذق الكاتب، ومعرفته بقواعد الخط، والتزامه بها، وفرضنا كذلك وجود النقط والتحريك، بالإضافة إلى عدم الاشتباه في النقل، وفي السماع - إننا حتى لو فرضنا ذلك كله -.

فإننا لا نستبعد: أن يكون عدد من القراء، أو قفل: من الذين رويت عنهم بعض القراءات، من لا يحسنون القراءة على الوجه

(١) النشر ج ١ ص ٩ ومصباح الفقيه كتاب الصلاة ص ٢٧٥.

الصحيح، أو يعانون من ضعف في العربية، الأمر الذي ينشأ عنه، وقوعهم في الخطأ والاشتباه في موارد كثيرة، ثم ينقل ذلك عنهم، على أنه قراءات تفردوا بها، أو تلقوها من صحابي، أو غيره.. بل قد نجد هذا الضعف، وذلك القصور لدى كثير من الصحابة أنفسهم، بل ولدى عدد من الكبار منهم.. ثم يترتب على ذلك نسبة بعض تلكم القراءات الخاطئة إلى النبي «صلى الله عليه وآله»، غفلة أحياناً، وبهدف الحفاظ على شخصية ذلك الذي يهتم الناس بالحفاظ على شخصيته أحياناً أخرى..

ومما يوضح، ويؤكد وجود هذا القصور في القراءة.. أننا نجد الذين كانوا يحسنون القراءة والكتابة في عهد الرسول «صلى الله عليه وآله» كانوا قليلين جداً، إلى حدّ أنهم يزيدون قليلاً على عدد أصابع الميدين، مع بدائية، وضعف ظاهر فيها، كما ذكره المطحاوي وغيره^(١).

ويقول البلاذري: «دخل الإسلام وفي قريش سبعة عشر رجلاً يكتب»^(٢).

وعند ابن عبد ربه: «لم يكن أحد يكتب بالعربية، حين جاء الإسلام إلا بضعة عشر رجلاً»^(٣).

(١) راجع: مشكل الآثار ج ٤ ص ١٨٦ ومقدمة ابن خلدون، ص ٤١٩.

(٢) فتوح البلدان ج ٣ ص ٥٨٠ وراجع ص ٥٨٣.

(٣) العقد الفريد ج ٤ ص ١٥٧ و ١٥٨.

ويلاحظ: أنهم حين يذكرون أسماءهم، نجد فيهم:

علياً «عليه السلام»، وغيره ممن نشأ في الإسلام، وترعرع فيه، ويستبعد أن يكون عليّ «عليه السلام» ونظراؤه قد تعلم الكتابة في الجاهلية؛ فإنه إنما أسلم، وهو ابن عشر أو ثمان سنين، وقيل غير ذلك، فمعرفة «عليه السلام» بالقراءة والكتابة في الجاهلية إن كانت فهي بالإلهام واللفظ الإلهي كما كان الرسول «صلى الله عليه وآله» يعرف القراءة والكتابة عن طريق المعجزة، لا بالتعلم من أحد من الناس.. أو أن يكون النبي «صلى الله عليه وآله» نفسه، أو أبو طالب «عليه السلام» هو الذي تولى تعليم ولده، لو كان يحتاج إلى التعليم.. ونجد فيهم أيضاً عمر بن الخطاب، الذي يشك في تعلمه ذلك قبل الإسلام، كما ذكرناه في حديث إسلامه في كتابنا: الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله»، فليراجعه من أراد.

بل إنهم يقولون: لم يوجد في قبيلة بكر بن وائل كلها، من يقرأ لهم كتاب رسول الله «صلى الله عليه وآله» الذي أرسله إليهم^(١). بل لقد كانت الكتابة تعد عيباً، لدى بعض الفئات^(٢).

وحتى لو وجد قرّاء ماهرون، فمن أين يعرفون هذا الاصطلاح

(١) كشف الأستار عن مسند البزار ج ٢ ص ٢٦٦، ومجمع الزوائد ج ٥ ص ٣٠٥ وقال رجاله رجال الصحيح، عن: أحمد والبزار، وأبي يعلى، والطبراني في الصغير.

(٢) الشعر والشعراء ص ٣٣٤ والتراتب الإدارية ج ٢ ص ٢٤٨.

الخاص، الذي انتهجه الكتاب في رسم القرآن؟. وكيف يميزون بين ما فيه ألف، وما ليس فيه ألف مثلاً؟! . أو بين الذي رسم في موضع بنحو، ثم رسم في موضع آخر، بنحو آخر؟!

إلى غير ذلك من العوائق الكثيرة، التي تعترض سبيل التعرف على النص الصحيح، من قبل من ليس لديهم مهارة كافية في القراءة، أو ليس لديهم سوابق ذهنية عن حقيقة ما جرى.

هذا.. وقد نسب إلى الطحاوي، وغيره، تعليل الترخيص بالقراءة على سبعة أحرف - بمعنى سبع لغات - بأنه: «كان يتعسر على كثير من الناس التلاوة على لغة قریش، وقراءة رسول «صلى الله عليه وآله»؛ لعدم علمهم بالكتابة والضبط، وإتقان الحفظ..»

وقد ادعى الطحاوي، والقاضي الباقلاني، والشيخ أبو عمر بن عبد البر؛ أن ذلك كان رخصة في أول الأمر، ثم نسخ؛ بزوال العذر، وتيسر الحفظ، وكثرة الضبط، وتعلم الكتابة..»^(١).

ومن الواضح: أن غالب الناس، ولا سيما البعيدين منهم عن مركز الدولة الإسلامية، إنما كانوا يعتمدون على القرآن المكتوب.

كما أن غالب الناس في البلاد الإسلامية، ولا سيما تلك التي افتتحت بعده «صلى الله عليه وآله» - لم يسمعوا القرآن من رسول الله «صلى الله عليه وآله» مشافهة.. بل وحتى الصحابة أنفسهم؛ فإن

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ج ٤ [الذيل] ص ٢٢ وراجع: تاريخ القرآن للأبياري ص ١٤٣.

كثيرين منهم، يمكن أن يكونوا لم يسمعوا منه «صلى الله عليه وآله» جميع القرآن - كما أن كثيرين منهم، لم يشهدوا العرضة الأخيرة..
والذين سمعوه، لم يحفظوا مما سمعوه..

وعلى هذا.. فإن ملاحظة جميع ما تقدم، لا تبقي مجالاً للشك في أنهم إذا أراد أحد منهم، التعرض لقراءة القرآن - وكثير منهم لم يكن لديه مهارة كافية فيها، فلسوف يقع في أخطاء كثيرة، بسبب رسم الخط، ومشكلاته.. وعدم النقط، والتحريك، وغير ذلك مما ألمحنا إليه..

ولعل بعض ما تقدم من قراءات، قد كان منشؤه ذلك.. كما أن ما نسب إلى أبي حنيفة، وعمر بن عبد العزيز، من قراءة: (إِنَّمَا يَخْشَى اللّٰهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ)^(١)، برفع لفظ الجلالة، ونصب لفظ العلماء^(٢). لعل هذه القراءة، قد كان منشؤها ذلك، ولكن مكانة الرجلين الدينية، والسياسية، قد حالت دون نسبة الخطأ والاشتباه إليهما، فجعلت ذلك قراءة لهما.. ولكن البعض قد كان أكثر جرأة فجزم بكذب نسبة هذه القراءة إلى أبي حنيفة، من الأساس^(٣).

(١) الآية ٢٨ من سورة فاطر.

(٢) النشر في القراءات العشر ج ١ ص ١٦ والإتقان ج ١ ص ٧٦، والجامع لأحكام القرآن ج ١٤ ص ٣٤٤ وراجع: البرهان للزركشي ج ١ ص ٣٤١ والتمهيد في علوم القرآن ج ٢ ص ٤٤ و ٤٥.

(٣) النشر ج ١ ص ١٦.

وكذا الحال بالنسبة لقراءة: (بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ) (١) بل يدها بسطان. بدل مبسوطتان (٢).
 وقراءة: (أَنْعَامٌ وَحَرْتُ حِجْرٌ) (٣). بدل حَجْرٌ (٤). وكذا قراءة يوجه، بدل يوجهه (٥).
 وقراءة ابن عامر: (وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ) (٦) برفع قتل، ونصب الأولاد، وجر الشركاء (٧).
 وقراءة الحسن البصري: (مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَأَكُمْ بِهِ) (٨)، حيث قرأها بالهمزة، وإنما هو من دريت بكذا».
 وقراءة: (وَمَا تَنْزَلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ) (٩) [الشياطين] (١٠).

-
- (١) الآية ٦٤ من سورة المائدة.
 (٢) أذنبية تحريف القرآن ص ٢٣ عن المصاحف للسجستاني ص ٥٤.
 (٣) الآية ١٣٨ من سورة الأنعام.
 (٤) أذنبية تحريف القرآن ص ٢٧ عن المصاحف للسجستاني ص ٩٢.
 (٥) مجمع الزوائد ج ٧ ص ١٥٥.
 (٦) الآية ١٣٧ من سورة الأنعام.
 (٧) الكشف ج ٢ ص ٧٠ وراجع: تاريخ القرآن للأبياري ص ١٤٤ و ١٤٥.
 وحجة القراءات ص ٢٧٣.
 (٨) الآية ١٦ من سورة يونس.
 (٩) الآية ٢١٠ من سورة الشعراء.
 (١٠) التمهيد ج ٢ ص ٣٨ - ٣٩ عن الكشف ج ٣ ص ١٢٩ وعن القراءات الشاذة ص ١٠٨ وعن البحر المحيط ج ٧ ص ٤٦.

وقراءة يحيى بن وثاب، والأعمش، وحمزة: (وَأِنْ تَلَّوْا أَوْ تُعْرَضُوا)^(١)، بضم اللام وسكون الواو من الولاية، مع أنه من اللّي في الشهادة، والميل إلى أحد الخصمين..^(٢).

وقراءة الأعمش، وحمزة، ويحيى بن وثاب: (وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِيٍّ)^(٣)، بكسر الياء، كأنه ظن أن الياء تخفض الحرف^(٤). إلى غير ذلك من الموارد التي لا مجال لتتبعها واستقصائها..

خطأ السامعة:

ولعلنا نستطيع أن نضيف سبباً آخر لرواية القراءات، ألا وهو خطأ السامعة؛ بسبب تقارب المخارج، وتوافق رنة الصوت، أو لغير ذلك..

ولعل من ذلك ما روي عن قطبة بن مالك: أنه سمع النبي «صلى الله عليه وآله» يقرأ: «والنخل باسقات لها طلع نضيد»^(٥).

(١) الآية ١٣٥ من سورة النساء.

(٢) التمهيد ج ٢ ص ٣٨ - ٣٩ وإتحاف فضلاء البشر ج ١ ص ٥٢٢، والكشاف ج ١ ص ٣٠٤. وحجة القراءات ص ٢١٥.

(٣) الآية ٢٢ من سورة إبراهيم.

(٤) التمهيد ج ٢ ص ٣٨ - ٣٩ عن البحر المحيط ج ٥ ص ٤١٩ وعن تأويل مشكل الآثار لابن قتيبة ص ٥٨ - ٦٣.

(٥) المجروحون ج ٢ ص ٢٦٩ والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ١٧ ص ٧ عن الثعلبي، والراية موجودة في صحيح مسلم أيضاً، ولكن بنحو آخر.

فتوهم السين صادأ؛ لتقارب مخرجيهما، وتوافق رنة الصوت فيهما. ولعل إلى ذلك يرجع الاختلاف في: بسطة، وبسطة. والسرط، والسرط^(١).

ولعل من ذلك أيضاً، ما روي عن ابن عباس، أنه قال: «قد حفظت السنة كلها، ولا أدري كيف كان يقرأ هذا الحرف: (وَقَدْ بَلَّغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا)^(٢)، أو عسيًّا^(٣)».

فقد يكون مرد ذلك إلى عدم سماعه قراءته «صلى الله عليه وآله» جيداً، أو عدم حصول النقل الثابت له عنه «صلى الله عليه وآله».

ولعل من ذلك أيضاً قراءة: وما هو على الغيب بضنين، بالضاد تارة، وبالظاء أخرى^(٤).

نسيان الحافظ وابتداع العالم:

كما أن ابن مجاهد نفسه يقول في مقدمة كتابه، في معرض حديثه عن القراء:

«.. ومنهم من يؤدي ما سمعه ممن أخذ عنه، ليس عنده إلا الأداء

(١) النشر ج ١ ص ٢٦ والتمهيد ج ٢ ص ١١٢ والكشف عن وجوه القراءات السبع ج ١ ص ٣٠٢ و ٣٤ على الترتيب.

(٢) الآية ٨ من سورة مريم.

(٣) مجمع الزوائد ج ٧ ص ١٥٥ وقال: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح.

(٤) النشر ج ١ ص ٢٨. والتمهيد ج ٢ ص ١١٠ عن الإتحاف ص ٤٣٤.

لما تعلم، لا يعرف الإعراب ولا غيره؛ فذلك الحافظ. فلا يلبث مثله أن ينسى إذا طال عهده؛ فيضيع الأعراب لشدة تشابهه، وكثرة فتحه وضمه وكسره في الآية الواحدة؛ لأنه لا يعتمد على علم العربية، ولا به بصر بالمعاني يرجع إليه، وإنما اعتماده على حفظه وسماعه.

وقد ينسى الحافظ فيضيع السماع، وتشتبه عليه الحروف؛ فيقرأ بلحن لا يعرفه، وتدعوه الشبهة إلى أن يرويه عن غيره، ويبرئ نفسه، وعسى أن يكون عند الناس مصدقاً؛ فيحمل ذلك عنه، وقد نسيه ووهم فيه، وجسر على لزومه، والإصرار عليه، أو يكون قد قرأ على من نسي، وضيع الإعراب، ودخلته الشبهة فيتوهم؛ فذلك لا يقْد القراءة، ولا يحتج بنقله.

ومنهم: من يعرب قراءته، ويبصر المعاني، ويعرف اللغات، ولا علم له بالقراءات، واختلاف الناس والآثار.

وربما دعاه بصره بالإعراب إلى أن يقرأ بحرف جائز في العربية، لم يقرأ به أحد من الماضين، فيكون بذلك مبتدعاً»^(١).

ولعل من قبيل نسيان الحافظ، أو لعله من قبيل خطأ السامعة أو غير ذلك، قراءة عمر بن الخطاب: (وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ..)^(٢). فذكره زيد بن

(١) القراءات القرآنية تاريخ وتعريف ص ٣٥ و ٣٦ عن ابن مجاهد في مقدمة كتابه ص ٤٥.

(٢) الآية ١٠٠ من سورة التوبة.

ثابت، فلم يقبل منه حتى سمع من أبي كعب^(١).

وقد تقدم في الفصل السابق عدد من الأمثلة لأمثال هذه الأخطاء ولنسيان الحافظ، فلا نعيد.

هذا كله عدا عن تضعيفهم عدداً من القراء المشهورين، ورميهم بالكذب، فراجع^(٢).

اختلاف اللهجات:

وهناك قسم آخر، من التصرف في النص القرآني، نشأ من الاختلاف في اللهجات العربية بحسب توزيعات القبائل، التي ربما يبلغ اختلافها حداً يجعلها كأنها لغة أخرى، حتى قال أبو عمرو بن المعلاء: ما لسان حمير، وأقاصي الميمن بلساننا، ولا عربيتهم بعربيتنا^(٣).

فقبيلة قيس يجعلون كاف المؤنث شيئاً، فيقولون في: (جَعَلَ رَبُّكَ

(١) الجامع لأحكام القرآن ج ٨ ص ٢٣٨ وجامع البيان ج ١٠ ص ٧ وتفسير الكشاف ج ٢ ص ٣٠٤ وفتح القدير ج ٢ ص ٣٩٨ والدر المنثور ج ٦ ص ٢٦٩ عن أبي عبيد، وسنيد وابن جرير، وابن المنذر وابن مردويه وعن أبي الشيخ أيضاً وكنز العمال ج ٢ ص ٣٧٩.

(٢) راجع: القراءات القرآنية تاريخ وتعريف ص ٦٨ عن طبقات ابن الجزري وغيره.

(٣) التمهيد ج ٢ ص ٢٥ عن الخصائص لابن جني ج ١ ص ٣٩٢ وضحي الإسلام ج ٢ ص ٢٤٤.

تَحْتَكِ سَرِيًّا^(١). [جعل ربش تحتش سريراً]^(٢).

وتميم تجعل السنين تاء، فيقولون في: [الناس]: [الناات]^(٣).

وقرأ أبو السوار الغنوي: «[هياك نعبد، وهياك نستعين]. وهي لغة مشهورة»^(٤).

وقرأ بعضهم: [إياك]، بفتح الهمزة. وهي لغة مشهورة^(٥).

وقرأ بعضهم: [نستعين]، بكسر النون. وهي لغة تميم، وربيعة، وأسد، وقيس^(٦).

ولعلّ ما نقل عن عمر، أنه قرأ: [ألم، لا إله إلا هو الحي القيام]^(٧)، يرجع إلى هذا أيضاً.

قال ابن الجزري: «.. وهذا يقرأ: [عليهم]، و [فيهم]، بضم

(١) الآية ٢٤ من سورة مريم.

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ١ ص ٤٥.

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ١ ص ٤٥.

(٤) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ١ ص ١٤٦ وفتح القدير ج ١ ص ٢٢.

(٥) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ١ ص ١٤٦.

(٦) المصدر السابق والتمهيد ج ٢ ص ٢٢ عن كتاب سيبويه ج ٢ ص ٢٥٧.

(٧) مجمع الزوائد ج ٧ ص ١٥٤ عن الطبراني، وأكذوبة تحريف القرآن ص ٢٢

عن المصاحف ص ٥١ و ٥٢ و ٩١ بسبعة طرق. وكنز العمال ج ٢

ص ٣٧٦ عن أبي عبيد في الفضائل، و عبد بن حميد وسعيد بن منصور

وابن المنذر والحاكم وابن أبي داود وابن الأنباري معاً في المصاحف.

الهاء، والآخر يقرأ: [عليهموا] و [فيهموا]، بالصلة. وهذا يقرأ: قد أفلح، وقل أوحى، وإذا خلوا إلى شياطينهم، بالنقل»^(١).

وعن كعب بن مالك، قال: سمع عمر رجلاً يقرأ هذا الحرف: [ليسجننه عتي حين] فقال له عمر: من أقرأك هذا؟! قال: ابن مسعود. فقال عمر: [ليسجننه حتى حين..].

ثم كتب إلى ابن مسعود: سلام عليك، أما بعد، فإن الله تعالى أنزل القرآن؛ فجعله قرآناً عربياً مبيناً، وأنزل بلغة هذا الحي من قريش؛ فإذا أتاك كتابي هذا، فأقري الناس بلغة قريش؛ ولا تقرئهم بلغة هذيل^(٢).

وقال ابن قتيبة: «فالهذلي يقرأ: عتي حين، يريد حتى حين، هكذا يلفظ بها، ويستعملها. أي يقلب الحاء عيناً في النطق..»

والأسدي يقرأ: يعلمون، وتعلم، وتسودّ وجوه، وألم إعهد، بكسر حروف المضارعة في ذلك كله. والتميمي يهمز، والقريشي لا يهمز». ثم ذكر إשמاع هؤلاء، وعدم إשמاع أولئك، وأمثله.

وقال: ولو أراد كل فريق من هؤلاء: أن يزول عن لغته، وما

(١) مناهل العرفان ج ١ ص ١٥٦.

(٢) كنز العمال ج ٢ ص ٣٧٧ عن ابن الأنباري في الوقف، وعن الخطيب في تاريخه، وراجع تفسير القرطبي ج ١ ص ٤٥ عن أبي داود والبيان لآية الله الخوئي ص ٢٠٣ عن التبيين ص ٦٥ والفائق ج ١ ص ٣٩١ وفتح الباري ج ٩ ص ٢٤.

جرى عليه اعتياده طفلاً؛ ويافعاً، وكهلاً، لاشتد ذلك عليه، وعظمت المحنة فيه، ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة، وتذليل للسان إلخ..»^(١).

ونحن لا نوافق على هذا التهويل، فإنه لا صعوبة في القراءة بلهجة واحدة، كما يقرأ العالم العربي كله الآن بالفصحى مع اختلافهم في لهجاتهم، بحد لا يضاهيه أي نوع من أنواع الاختلاف الذي كان في تلك العصور..

فإن موارد الإختلاف في اللهجات والكلمات يبقى محصوراً في موارد قليلة جداً.. يمكن للعربي أن يتجاوزها في صلاته وفي عباداته وفي قراءته للقرآن.

وأضاف أبو شامة: «كل من كانت لغته أن ينطق بالشين التي كالجيم في نحو: أشدق والصاد التي كالزاي في نحو: مصدر، والكاف التي كالجيم، والجيم التي كالكاف ونحو ذلك إلخ»^(٢).

وقرأ ابن كثير: (فَاسْتَوَى عَلَى سُوْقِهِ)^(٣).. بهمز ساكنة.

(١) مناهل العرفان ج ١ ص ١٥٥ - ١٥٦ عن ابن قتيبة والنشر ج ١ ص ٢٢ و ٢٣ عنه أيضاً والتمهيد ج ٢ ص ٩٩ و ١٠٠ عن تأويل مشكل القرآن ص ٣٩ - ٤٠. وتاريخ القرآن للصغير ص ١٠٩ عن المرشد الوجيز لأبي شامة ص ١٠١.

(٢) التمهيد ج ٢ ص ١٠٠ و ١٠١ عن المرشد الوجيز ص ٩٦ و ٩٧.

(٣) الآية ٢٩ من سورة الفتح.

قال أبو حيان: هي لغة ضعيفة^(١).

وقرأ بعضهم: (مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ بِقِنطَارٍ)^(٢) بكسر التاء، وتخفيف الباء: تيمُّنه.

قال الداني: وهي لغة تميم أي لهجتها الخاصة، ووافقه أبو حيان في البحر.

وقرأ سعيد بن جبير: «من إعاء أخيه»، بقلب الواو المكسورة همزة. وهي لهجة مطردة عند هذيل.

وقرأ الحسن: «ولا أدرا تكم به» بالهمزة، ماضياً، متكلاً، قال أبو حاتم: قلب الحسن الياء [ألفاً] كما في لغة بني الحرث بن كعب، يقولون: «السلام عليك»، ثم همز الألف على لغة من قال في العالم: العالم. قلت: وهي لهجة النبر المذمومة، لغة لبعض بني أسد، وهذيل.

وقرأ أبو جعفر: «وإذا الرسل وقتت» وهي لهجة مضر السفلى. وقد اعترض أهل المدينة على نبر الكسائي بالهمز في مسجد الرسول «صلى الله عليه وآله»^(٣).

وثمة موارد أخرى، وشواهد لاختلاف اللهجات العربية، لا مجال

(١) راجع: التمهيد ج ٢ ص ٢٨ و ٢٩ عن البحر المحيط ج ٢ ص ٤٩٩ و ج ٥ ص ١٣٣ و ج ٨ ص ٤٠٥ وعن الكرمانى ص ٥١ وعن المحتسب لابن جنى ص ٨٤ و ١٦٤.

(٢) الآية ٧٥ من سورة آل عمران.

(٣) النهاية لابن الأثير ج ٥ ص ٧ و التمهيد ج ٢ ص ٣١ و ٢٥ عنه.

لذكرها^(١)..

الفصل الرابع:

التفسير المزجي وبالمرادف

بداية:

وبعد.. فإن هناك أسباباً أخرى لاختلاف القراءات، ونشوء بعض الروايات، التي تضمنت شيئاً من التغيير والاختلاف في الآيات القرآنية. وهي القراءات والزيادات التفسيرية..

ونحن نجمل الحديث فيها على النحو التالي:

ألف: الزيادات التفسيرية..

ويتبع ذلك الحديث عن الروايات التي تضمنت: أن اسم علي «عليه السلام» مذكور في القرآن الكريم صريحاً.. حيث نبين: أن ذلك إنما جاء على سبيل التفسير والبيان، وتعيين المورد للآية، لا أكثر..

باء: تبديل الكلمات بمرادفاتها

ثم نشير إلى أن ذلك قد ورد المنع عنه، ورفضه..

فنقول:

الزيادات التفسيرية:

إن بعض التصرفات في النص القرآني، قد نشأت عن إرادة التفسير والتوضيح للمعنى المراد..

ومنه ما جاء على سبيل التفسير المزجي تارة، وما جاء على سبيل بيان مورد النزول أخرى، أو ذكر للتفسير النازل من قبل الله

سبحانه وحيأ غير قرآني على نبيه «صلى الله عليه وآله»، ثالثة..
قال ابن الجزري: «ربما يدخلون التفسير في القراءة، إيضاحاً،
 وبيانا؛ لأنهم محققون لما تلقوه عن النبي «صلى الله عليه وآله» قرآناً؛
 فهم آمنون من الالتباس، وربما كان بعضهم يكتبه معه»^(١).
 وقد ذكر السيوطي بعض الأمثلة لذلك، فليراجعه من أراد^(٢).
 وسنذكر نحن شطراً منها أيضاً.

وقال القرطبي: «.. وما يؤثر عن الصحابة والتابعين: أنهم قرؤوا
 بكذا وكذا، وإنما ذلك على جهة البيان والتفسير»^(٣).

وربما التبست القراءة بالتفسير عند بعضهم، فقد روى السيوطي:
 أن ابن الزبير قرأ: (وَلَتَكُنَّ مِّنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ
 بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ).^(٤) [و-يستعينون- بالله- على ما
 أصابهم].

قال عمرو: فما أدري، أكانت قراءته، أم فسّر؟!.

قال: وأخرجه ابن الأنباري، وجزم بأنه تفسير^(٥).

هذا.. ويظهر: أن كتابة تفسير القرآن ممزوجاً به، قد بدأت منذ

(١) النشر ج ١ ص ٣٢ والإتقان ج ١ ص ٧٧.

(٢) الإتقان ج ١ ص ٧٧.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ج ١ ص ٨٦.

(٤) الآية ١٠٤ من سورة آل عمران.

(٥) الإتقان ج ١ ص ٧٧ عن سعيد بن منصور، وعن ابن الأنباري.

الصدر الأول؛ فإنه عدا عن كتابة أمير المؤمنين للتنزيل والتأويل كما سيأتي.. فإننا نجد عامر الشعبي يقول: كتب رجل مصحفاً، وكتب عند كل آية تفسيرها، فدعا به عمر، فقرضه بالمقرضين^(١).
ومهما يكن من أمر فإننا نذكر من أمثلة ذلك عدا ما ذكرناه آنفاً،
ما يلي:

١ - قرأ سعد بن أبي وقاص: (وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ [مَنْ أَم] وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ)^(٢).

وعند الراغب: وقرأ سعد: (وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ [مَنْ أَبِيهِ])^(٣).
وقد جزم السيوطي بأنها قراءة تفسيرية^(٤).

٢ - وعن ابن عباس بعدة طرق: (لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ)^(٥) [في مواسم الحج]^(٦).

(١) كنز العمال ج ٢ ص ٢٠٤ عن ابن أبي شيبة.

(٢) الآية ١٢ من سورة النساء.

(٣) البرهان- للزركشي ج-١ ص-٣٣٧ ومناهل العرفان- ج ١ ص-١٤٠

ومحاضرات الأدباء، المجلد الثاني ج ٤ ص ٤٣٤ والإتقان ج ١ ص ٧٧ والنشر ج ١ ص ٢٨.

(٤) الإتقان ج ١ ص ٧٧.

(٥) الآية ١٩٨ من سورة البقرة.

(٦) الجامع لأحكام القرآن ج ١ ص ٨٤ والبرهان للزركشي ج ١ ص ٣٣٧ وفتح الباري ج ٩ ص ٢٧ وراجع: التراثيب الإدارية ج ٢ ص ١٦٣ وأكذوبة

وقد جزم السيوطي أيضاً: بأنها قراءة تفسيرية، وقال: خرّجها البخاري^(١).

٣ - عن أبي بن كعب، وروي عن ابن مسعود أيضاً: «قراءة: (فُصِيَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ [متتابعات] ذَلِكَ كَقَارَةِ أَيْمَانِكُمْ)^(٢)»^(٣).

قال الغزالي: «..إن هذه الزيادة لم تتواتر؛ فليست من القرآن؛ فتحمل على أنه ذكرها في معرض البيان لما اعتقده مذهباً..»^(٤).

وقال ابن عبد الشكور: إن ابن مسعود قرأ [متتابعات]، أو كتبه في مصحفه، على وجه التفسير؛ فوهم الراوي - لعدم تعمقه -: أنه من القرآن عنده»^(٥).

تحريف القرآن ص ٢٤ وراجع ص ٢٣ عن المصاحف للسجستاني ص ٧٤ و ٥٤ و ٥٥ وراجع محاضرات الأدباء، المجلد الثاني، ج ٤ ص ٤٣٤.

(١) راجع: الإتيان ج ١ ص ٧٧.

(٢) الآية ٨٩ من سورة المائدة.

(٣) راجع الجامع لأحكام القرآن ج ١ ص ٤٧ والمصنف للصنعاني ج ٨ ص ٥١٤ وسنن البيهقي ج ١٠ ص ٦٠ والكشاف ج ١ ص ٢٤٢ وفواتح الرحموت، (بهامش المستصفى) ج ٢ ص ١٦ و ٧٣ و ٧٤ وأصول السرخسي ج ٢ ص ٨١ والتمهيد في علوم القرآن ج ١ ص ٢٦٦ و ج ٢ ص ٢٨٤ عنه وأكذوبة تحريف القرآن ص ٢٢ عن المصاحف للسجستاني ص ٥٣.

(٤) المستصفى ج ١ ص ١٠٢.

(٥) فواتح الرحموت، (بهامش المستصفى) ج ٢ ص ١٠.

وذكر احتمالات أخرى، وقال: «..فإما كان قرآناً؛ فنسخت تلاوته، ولم يطلع هو عليه، كما هو الأولى، أو وقع تفسيراً؛ فظنه حين السماع قرآناً»^(١).

ولكن سيأتي: أن نسخ التلاوة المدعى لا يصح، ولا أساس له، ولو سلم؛ فقد تقدم في بحث: [جمع القرآن، متى كان؟]: أنهم يقولون: إن ابن مسعود قد شهد العرضة الأخيرة؛ فالمتعين كونه تفسيراً؛ لأن كل ما نسخت تلاوته قد حذف منها، حسبما يدعون.

٤ - قال السيوطي: «..وأخرج عن الحسن [أي البصري]: أنه كان يقرأ: (وَإِنْ مِّنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا)^(٢) [الورود الدخول].

قال الأنباري: قوله: الورد الدخول: تفسير من الحسن لمعنى الورد. وغلط فيه بعض الرواة، فأدخله في القرآن»^(٣).

٥ - وعن عائشة قالت: نزلت: (فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ)^(٤) [متتابعات]^(٥).

٦ - وكان- ابن عباس:- «يقرأ: (وَسَاوِرُهُمْ فِي [بعض]

(١) فواتح الرحموت، (بهامش المستصفي) ج ٢ ص ١٧.

(٢) الآية ٧١ من سورة مريم.

(٣) المصدر السابق.

(٤) الآية ١٨٤ من سورة البقرة.

(٥) المصنف للصنعاني ج ٤ ص ٢٤٢ وسنن الدار قطني ج ٢ ص ١٩٢ وسنن

البيهقي ج ٤ ص ٢٥٨ والمطلى ج ٦ ص ٢٦١ وفواتح الرحموت، (بهامش

المستصفي) ج ٢ ص ٧٤.

الأمْر) (١) «(٢).

٧ - وقرأ ابن عباس، وابن مسعود، وأبي بن كعب: (وَكَانَ
وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِيْنَةٍ [صَالِحَةٍ] غَصْبًا) (٣) «(٤).

فإن الظاهر هو: أن كلمة [صالحة] قد أقحمت على سبيل التفسير
المزجي، وإن كان البعض قد ادعى أنها قد نسخت بالعرضة الأخيرة،
بدليل الإجماع (٥) أي الإجماع على عدم وجودها في المصحف.

٨ - وسمع سفيان بن عمر بن الزبير يقرأ: (فِي جَنَاتٍ يَتَسَاءَلُونَ
[يا فلان]، عَنِ الْمُجْرِمِينَ، مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ) (٦).

ويقول ابن الزبير: إنه سمع عمر بن الخطاب يقرأها كذلك.. (٧).

(١) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران.

(٢) أذوبة تحريف القرآن ص ٢٤ عن المصاحف للسجستاني ص ٧٥.

(٣) الآية ٧٩ من سورة الكهف.

(٤) جامع البيان ج ١٦ ص ٣ وكنز العمال ج ٢ ص ٣٨٨ عن ابن مردويه،

وراجع: مناهل العرفان ج ١ ص ١٦٣ والإتقان ج ١ ص ٧٦ والنشر ج ١
ص ١٤.

(٥) مناهل العرفان ج ١ ص ١٦٣.

(٦) الآيات من ٤٠ إلى ٤٢ من سورة المدثر.

(٧) كنز العمال ج ٢ ص ٧٧ عن: عبد الرزاق، وعبد بن حميد، ونعيم بن حماد

في زوائد الزهد، وابن أبي داود، وابن الأنباري معاً في المصاحف.
وأذوبة تحريف القرآن ص ٢٢ و ٥ عن المصاحف للسجستاني ص ٥٢ و

٩ - وقراءة: (فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ [إِلَى أَجْلِ..]) (١) إلخ، معروفة ومشهورة (٢).

١٠ - وقرئ: (مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ) (٣) [مؤمنة] (٤).

١١ - وكان ابن عباس يقرأ: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ) (٥) [محدث] (٦).

١٢ - وكان ابن الزبير يقرأ: (فِيصْبِحُوا [الفساق] عَلَى مَا أَسْرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ) (٧) «(٨).

١٣ - وعن سعيد بن جبير: (الْيَوْمَ أَحَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أَوْثُوا الْكِتَابَ) (١) [من قبلكم] (٢).

(١) الآية ٢٤ من سورة النساء.

(٢) قد ذكرنا قسماً كبيراً من المصادر في كتابنا: الزواج الموقت في الإسلام، فليراجعه من أراد.

(٣) الآية ٨٩ من سورة المائدة.

(٤) مناهل العرفان ج ١ ص ١٤٠.

(٥) الآية ٥٢ من سورة الحج.

(٦) أكذوبة تحريف القرآن ص ٢٤ عن المصاحف ص ٧٥ وبحار الأنوار ج ٨٩ ص ٦٣.

(٧) الآية ٥٢ من سورة المائدة.

(٨) أكذوبة تحريف القرآن ص ٢٥ عن المصاحف ص ٨٢.

(١) الآية ٥ من سورة المائدة.

١٤ - وقرأ ابن مسعود: (تَعْجَبَةٌ (٢) [أنتى]) (٣).

١٥ - ثم هناك قراءة: (فَوَجَدَا فِيهَا جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ فَأَقَامَهُ) (٤) [فهدمه، ثم قعد بينيه] (٥).

١٦ - وحينما أرادت حفصة أن تكتب الآية هكذا: (والصَّلَاةِ الوُسْطَى (٦) [وصلاة العصر])، رفض عمر إجابة طلبها (٧). مع أنه هو نفسه كان يرغب بإضافة ما يزعم أنه آية زنا الشيخ والشيخة، ولكن منعه من ذلك أنه سيتهم بأنه زاد في كتاب الله..

ومهما يكن من أمر، فإن حفصة عادت، فطلبت من مولى لها، كان يكتب لها المصحف: أن يؤاذنها، إذا وصل إلى هذه الآية.
فلما بلغها، وآذنها، جاءت، فكتبت كلمة: [وصلاة. العصر]

(١) أذوبة تحريف القرآن ص ٢٦ عن المصاحف ص ٨٩.

(٢) الآية ٢٣ من سورة ص.

(٣) البرهان ج ١ ص ٢١٥ وراجع ص ٣٣٦. والتمهيد في علوم القرآن ج ٢

ص ١٠٩ عن: القراءات الشاذة ص ١٣٠. وراجع: جامع البيان ج ٢٣

ص ٩١ والكشاف ج ٢ ص ٢٨١، محاضرات الأدباء، المجلد الثاني ج ٤

ص ٤٣٤ والنشر ج ١ ص ٢٨.

(٤) الآية ٧٧ من سورة الكهف.

(٥) كنز العمال ج ٢ ص ٣٨٨ عن ابن الأنباري في المصاحف، وابن مردويه..

(٦) الآية ٢٣٨ من سورة البقرة.

(٧) كنز العمال ج ٢ ص ٣٦٥ عن ابن الأنباري في المصاحف، وراجع:

ومحاضرات الأدباء المجلد الثاني ج ٤ ص ٤٣٤.

بيدها^(١).

وقد نسب ذلك إلى أم سلمة أيضاً^(٢) كما ونسبت نفس القصة تقريباً إلى عائشة^(٣).

ويلاحظ هنا: أن هذا الزيادة قد بقيت موجودة في مصحف عائشة^(٤)، وهي تصرّ على أن هذا العبارة، قد كانت في الصدر الأول، في عهد النبيّ «صلى الله عليه وآله»^(٥).

أما نسبة ذلك إلى أم سلمة فلا مجال لقبوله، إذ لم نسمع أن لها مصحفاً خاصاً بها، كما أنها كانت تتقيد بما يرشد إليه النبيّ «صلى الله عليه وآله» ة علي «عليه السلام» ولا تتجاوزة. ولم يرض علي «عليه السلام» بأمثال هذه الأمور منها ولا من غيرها.

(١) المصنف لعبد الرزاق ج ١ ص ٥٧٨ وعن الدر المنثور ج ١ ص ٣٠٢ وكنز العمال ج ٢ ص ٢٣٨ وفتح الباري ج ٨ ص ١٤٨ عن مالك وابن جرير، والموطأ ج ١ ص ١٥٨ ومشكل الآثار ج ٣ ص ٩.

(٢) المصنف للصنعاني ج ١ ص ٥٧٩ وفتح الباري ج ٨ ص ١٤٨ عن ابن المنذر.

(٣) مسند أحمد ج ٦ ص ١٧٨ وفتح الباري ج ٨ ص ١٤٧ عن مسلم واحمد وراجع: كنز العمال ج ٢ ص ٢٣٩ والموطأ ج ١ ص ١٥٧ و ١٥٨ ومشكل الآثار ج ٣ ص ٨.

(٤) المصنف للصنعاني ج ١ ص ٥٧٨ وكنز العمال ج ٢ ص ٢٣٩.

(٥) المصدر السابق، وعن: الدر المنثور ج ١ ص ٣٠٢.

١٧ - وقرأ ابن عباس، وابن عمر، وابن مسعود: (فَطَلَّوْهُنَّ لِمَ [قَبْلَ] عَدَّتِهِنَّ) (١) «(٢).

١٨ - ثم هناك قراءة مروية عن الإمام الرضا، لآية الكرسي: (اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ) (٣) [وما تحت الثرى، عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم] (٤). فإن الظاهر: أن المراد: التفسير والبيان.

١٩ - عن بجالة التميمي، قال: وجد عمر مصحفاً في حجر غلام في المسجد، فيه: < (النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ) (٥) [وهو أبوهم]!. فأمره بحكها من المصحف؛ فرفض وقال: هي في مصحف أبي.

فسأل- أبيعاً؛ فقال- له: إني شغلني القرآن..- وشغلك المصفق بالأسواق».

(١) الآية ١ من سورة الطلاق.

(٢) المصنف للصنعاني ج ٦ ص ٣٠٣ و ٣٠٤ وراجع: ص ٣١٠ وفي هامشه عن سعيد بن منصور، وعن سنن البيهقي ج ٧ ص ٣٢٥ وعن صحيح مسلم ج ٢ ص ٤٧٧.

(٣) الآية ٢٥٥ من سورة البقرة.

(٤) تفسير القمي ج ١ ص ٨٤.

(٥) الآية ٦ من سورة الأحزاب.

كما وروي أن ابن عباس قرأ الآية كذلك.

ومثل ذلك روي عن مجاهد وعكرمة، وكذا عن ابن مسعود^(١).

ولا بد أن يكون أبي قد أضاف كلمة [وهو أبوهم] في مصحفه على سبيل التفسير، وقد كانوا يكتبون التفسير في مصاحفهم على سبيل المزج بالمتن كما تقدم، بل لقد كانوا يكتبون بعض الأمور المهمة في حواشي المصاحف، كما يفهم من كلام عمر في قضية الرجم. كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وليس في الرواية: أن أبيا أو ذلك الغلام قد اعتبر هذه الكلمة جزءاً من القرآن، كما هو ظاهر..

٢٠- وعن ابن عباس، وابن مسعود، وروي عن أبي عبدالله «عليه السلام» أيضاً: (وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ)^(١) [ورهُطك منهم

(١) راجع: المصنف للصنعاني ج ١٠ ص ١٨١، ومقدمة تفسير البرهان ص ٤٢ عنه، وبحار الأنوار ج ٨٩ ص ٦٣، ومحاضرات الأدباء، المجلد الثاني جزء ٤ ص ٤٣٤، وكنز العمال ج ٢ ص ٣٦٠ عن مستدرک الحاكم، وسعيد بن منصور، والدر المنثور ج ٥ ص ١٨٣ عن: إسحاق بن راهويه والحاكم، وعبد الرزاق، وسعيد بن منصور، وابن المنذر، والبيهقي في سننه، والفريابي، وابن أبي شيبة، وابن أبي حاتم، وابن جرير. والتمهيد في علوم القرآن ج ١ ص ٣٦٠ والكشاف ج ٣ ص ٥٢٣ والسنن الكبرى ج ٧ ص ٦٩١ والجامع لأحكام القرآن ج ١٤ ص ١٢٥ و ١٢٦.

(١) الآية ٢١٤ من سورة الشعراء.

المخلصين]]^(١). فان هذه الإضافة تفسيرية، تهدف إلى إيضاح المراد بالأقربين، الذين يستجيبون للدعوة..

٢١ - وقرأ أبي بن كعب: (إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا)^(٢) [من نفسي فكيف أظهركم عليها]]^(٣).

٢٢ - وقرأ أبي بن كعب: (وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا)^(٤) [إلا من تاب فإن الله كان غفوراً رحيمًا].

فسأله عمر عن ذلك، فأخبره: أنه أخذها من في رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وليس لعمر عمل إلا الصفق بالبيع^(٥).

فان من الممكن أن يكون رسول الله «صلى الله عليه وآله»، قد ذكر على سبيل إرشاد الناس إلى التوبة، وترغيبهم بها..

٢٣ - وعن أبي إدريس الخولاني، قال: كان أبي يقرأ: (إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ [ولو حميتم كما حموا،

(١) صحيح البخاري ج ٣ ص ١٤٣، وفتح الباري ج ٩ ص ٢٥ والتمهيد في علوم القرآن ج ١ ص ٢٦١، ومجمع البيان للطبرسي ج ٧ ص ٢٠٦ وبحار الأنوار ج ١٨ ص ١٦٤.

(٢) الآية ١٥ من سورة طه.

(٣) التمهيد في علوم القرآن ج ٢ ص ١٠٩ عن تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة ص ٣٦ و ٣٨.

(٤) الآية ٣٢ من سورة الإسراء.

(٥) كنز العمال ج ٢ ص ٣٥٩ ورمز له ب (ع)، وابن مردويه.

لفسد المسجد الحرام] فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ(١).

فاشتد ذلك على عمر، وأصرّ ذلك الرجل على رأيه؛ فلترجع الرواية في مصادرها(٢).

٢٤ - وقال ابن مسعود: اكتبوا: (وَالْعَصْرُ، إِنَّ الْإِنْسَانَ(٣)
[لبخسر، وإنه فيه إلى آخر الدهر]). فقال عمر: نحووا عنها هذه الأعرابية(٤).

٢٥ - وعن أسماء بنت يزيد، قالت: سمعت رسول الله «صلى الله عليه وآله» يقرأ: (إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ)(١)، وسمعته يقرأ: (قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ

(١) الآية ٢٦ من سورة الفتح.

(٢) كنز العمال ج ٢ ص ٣٥٩ و ٣٦٠ عن النسائي، وابن أبي داود في المصاحف، والمستدرک للحاكم وروى ابن خزيمة بعضه، ومستدرک الحاكم ج ٢ ص ٢٢٥ والتمهيد في علوم القرآن ج ١ ص ٢٦٦ عن عبقات الأنوار (ط الهند) والمجلد الخاص بحديث مدينة العلم ص ٥٨١. وراجع أيضاً: تفسير القرآن العظيم ج ٤ ص ١٩٤ والدر المنثور ج ٦ ص ٧٩.

(٣) الآيتين ١ و ٢ من سورة العصر.

(٤) كنز العمال ج ٢ ص ٣٦٥ و ٣٨٢ عن: ابن الأنباري في المصاحف، وعن الفريابي، وأبي عبيد في فضائله، وعبد بن حميد، وابن جرير، وابن المنذر، والحاكم، وراجع: الفهرست لابن النديم ص ٢٩.

(١) الآية ٤٦ من سورة هود.

يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً [ولا يبالي] إِنَّهُ هُوَ الْعَفْوَرُ الرَّحِيمُ(١)«(٢).

وثمة روايات أخرى:

وفي نفس الاتجاه نذكر الروايات التالية أيضاً:

١ - عن أبي الحسن الماضي «عليه السلام» قال: قلت: (هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكْذِبُونَ)؟! (٣).

فقال الإمام «عليه السلام»: يعني: أمير المؤمنين «عليه السلام».

قلت: تنزيل؟!!

قال: نعم(٤).

٢ - أخرج ابن مردويه، عن ابن مسعود؛ قال: كنا نقرأ على عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»: (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ [أَنْ عَلِيًّا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ] وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ) (٥) إلخ..(١).

٣ - عن الصادق «عليه السلام» في قوله تعالى: (وَمَنْ يُطِغِ اللّٰهَ

(١) الآية ٥٣ من سورة الزمر.

(٢) مسند أحمد ج ٦ ص ٤٥٤ و ٤٥٩ و ٤٦١.

(٣) الآية ١٧ من سورة المطففين.

(٤) الكافي ج ١ ص ٣٥٨.

(٥) الآية ٦٧ من سورة المائدة.

(١) الدر المنثور ج ٢ ص ٢٩٨ عن ابن مردويه وآراء حول القرآن ص ٩٩ عن كشف الغمة، والتمهيد في علوم القرآن ج ١ ص ٢٦١ وراجع تفسير القمي ج ١ ص ١٠.

وَرَسُولُهُ [في ولاية علي، وولاية الأئمة من بعد] فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً^(١)، هكذا نزلت^(٢).

٤ - كما وروي: أن هذه الآية: قد نزلت هكذا: (وَلَقَدْ عَاهَدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلُ [كلمات في محمد، وعلي، وفاطمة، والحسن، والحسين، والأئمة من ذريتهم] فَنَسِيَ)^(٣). هكذا والله نزلت على محمد «صلى الله عليه وآله»^(٤).

٥ - وهذه الآية قد نزلت هكذا: (وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا^(٥) [في علي])^(٦).

٦ - وهذه الآية هكذا: (فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ^(٧)) [بالنبي، أم بالوصي؟] كما عن الكافي.

٧ - ونزل جبرئيل بهذه الآية هكذا: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا [آل محمد] لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ)^(١)»^(٢).

(١) الآية ٧١ من سورة الأحزاب.

(٢) الكافي ج ١ ص ٢٤٢.

(٣) الآية ١١٥ من سورة طه.

(٤) الكافي ج ١ ص ٣٤٤.

(٥) الآية ٢٣ من سورة البقرة.

(٦) الكافي ج ١ ص ٢٤٢.

(٧) الآية ١٣ من سورة الرحمن.

(١) الآية ١٦٨ من سورة النساء.

٨ - وكذا آية: (فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا [آل محمد حقهم] قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ) (٢) «(٣)».

٩ - وإن ابن مسعود، كان يقرأ: (وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ) (٤) [بعلي بن أبي طالب] (٥).

١٠ - وروي الثعلبي، عن أبي وائل: أنه قرأ في مصحف ابن مسعود: (إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ [وآل محمد] عَلَى الْعَالَمِينَ) (٦).

١١ - نزل جبرئيل «عليه السلام» بهذه الآية على محمد «صلى الله عليه وآله» هكذا: (بِنَسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ [في علي] بَغِيًّا) (١) «(٢)».

١٢ - نزل جبرئيل على محمد «صلى الله عليه وآله» بهذه الآية هكذا: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آوَتْوُوا الْكِتَابَ آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا [في علي] نوراً

(١) الكافي ج ١ ص ٣٥١ وراجع: تفسير القمي ج ١ ص ١١.

(٢) الآية ٥٩ من سورة البقرة.

(٣) الكافي ج ١ ص ٣٥١.

(٤) الآية ٢٥ من سورة الأحزاب.

(٥) الدر المنثور ج ٥ ص ١٩٢ عن ابن مردويه، وابن أبي حاتم، وابن عساكر.

(٦) الآية ٣٣ من سورة آل عمران.

(١) الآية ٩٠ من سورة البقرة.

(٢) الكافي ج ١ ص ٣٤٥.

مبيناً]](١)«(٢).

١٣ - وقوله تعالى: (سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ، لِلْكَافِرِينَ [بولاية علي] لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ)(٣)«(٤).

١٤ - وقوله: (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا [آل محمد حقهم] أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ)(٥)«(٦).

١٥ - وقوله: (.. وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ [آل محمد حقهم] فِي غَمْرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةَ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ أَخْرَجُوا أَنفُسَكُمْ)(٧)«(٨).

اسم علي × في القرآن:

أما بالنسبة لتلك الطائفة من الروايات، التي يظهر منها: أن اسم أمير المؤمنين علي [صلوات الله وسلامه عليه]، قد ورد في ثنايا

(١) الآية ٤٧ من سورة النساء.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الآيتين ١ و ٢ من سورة المعارج.

(٤) الكافي ج ١ ص ٣٤٩.

(٥) الآية ٢٢٧ من سورة الشعراء.

(٦) تفسير القمي ج ٢ ص ١٢٥ وج ١ ص ١١.

(٧) الآية ٩٣ من سورة الأنعام.

(٨) تفسير القمي ج ١ ص ٢١١ وج ١ ص ١١.

ولمزيد من الاطلاع على هذه النمط راجع: الكافي، كتاب الحجة ج ١ ص ٣٤٢ -

بعض الآيات القرآنية..

فإنها لا تعني: أن من يرى صحة تلك الروايات يكون قائلاً بالتحريف، كما يريد أن يفهمه أو أن يسوّق له البعض^(١).

ولعل هذا يفهم من السرخسي، الذي قال عن الروافض: «إنهم يقولون: قد نزلت آيات كثيرة، فيها تنصيب على إمامة علي، ولم يبلغنا ذلك»^(٢).

نعم لا تعني ذلك، إذ أن صحة هذه الروايات لا يعني بالضرورة: أن يكون القرآن قد حرّف، وحذفت منه.. وذلك لأنها تكون إضافات تفسيرية، لبيان أن هذه الآية نزلت في هذا المورد، وفي هذا الشخص، وفي هذه المناسبة، فهي على سبيل التفسير المزجي، الوارد من قبل النبيّ «صلى الله عليه وآله»، أو الإمام «عليه السلام»، أو أنها من التفسير الذي نزل به جبرئيل من عند الله سبحانه على النبيّ «صلى الله عليه وآله».

فهي إذن ليست جزءاً من القرآن، بل هي من قبيل الحديث القدسي، الذي هو كلام الله سبحانه، نزل به جبرئيل «عليه السلام» على النبيّ «صلى الله عليه وآله»، مع كونه ليس بقرآن..

وقد أشرنا في هذا الكتاب إلى أن التنزيل قد يكون قرآناً، وقد يكون تفسيراً للقرآن، وقد يكون حديثاً قدسياً.. ومما يدل على ذلك:

(١) راجع: تفسير الصافي [أوائله]، كما نقل عنه.

(٢) أصول السرخسي ج ٢ ص ٦٩.

تعبيره « عليه السلام » بكلمة: [يعني]، ثم سأله: إن كان هذا من التنزيل؛ فيقول: نعم، كما في رواية أبي الحسن الماضي « عليه السلام ».

وعدا عن ذلك فإننا نستطيع أن نستدل لعدم ورود اسم علي « عليه السلام » في القرآن، بعنوان كونه قرآناً، بعدة أمور، نذكر منها:

١ - إننا نجد: الأئمة « عليهم السلام »، وكذلك النبي « صلى الله عليه وآله »، يقرؤون نفس تلك الآيات، ويستشهدون بها، ويفسرونها، ووالخ.. من دون ذكر تلك الإضافات.. فراجع على سبيل المثال آية: (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ..) (١) وغيرها من الآيات (٢)، التي ذكرت سابقاً، وغيرها..

٢ - إننا نجد رواية عن الإمام الصادق « عليه السلام »، يقرّر ويستدل فيها: على أن اسم علي « عليه السلام »، لم يذكر في القرآن العزيز أصلاً، ويظهر من الرواية: أن هذا الأمر من المسلمات لدى الجميع..

فقد قيل له « عليه السلام »: فما له لم يسمّ علياً، وأهل بيته في كتاب الله عزّ وجل؟!!

فقال « عليه السلام »: قولوا لهم: إن رسول الله « صلى الله عليه وآله »، نزلت عليه الصلاة، ولم يسمّ لهم: ثلاثاً، ولا أربعاً، حتى كان

(١) الآية ٦٧ من سورة المائدة.

(٢) راجع: الكافي للكليبي، وآلاء الرحمن ص ٢٧ - ٢٩.

رسول الله «صلى الله عليه وآله»، هو الذي فسّر ذلك لهم إلخ..
والرواية طويلة، ذكرت: أن القرآن قد ذكر آيات، فسّر لها النبي
«صلى الله عليه وآله» بأهل البيت، وبعلي أمير المؤمنين «عليهم
السلام»^(١).

٣ - وأيضاً.. فقد روي عن أبي جعفر «عليه السلام»، أنه قال
لمحمد بن مسلم: «يا محمد، إذا سمعت الله ذكر أحداً من هذه الأمة
بخير؛ فحننهم. وإذا سمعت الله ذكر قوماً بسوء ممن مضى؛ فهم
عدونا»^(٢).

وهذا معناه أن ذكرهم «عليهم السلام» في القرآن، هو ذكر نعتهم
ووصفهم فيه - كما هو الحال في وصف أعدائهم. لا بذكر أسمائهم
بصورة صريحة..

٤ - عن محمد بن الفضيل، عن أبي الحسن الماضي «عليه
السلام» قال: قلت: قوله: (وَأَنَا لَمَّا سَمِعْنَا الْهُدَى آمَنَّا بِهِ)^(١)، قال:
الهدى الولاية، آمننا بمولانا؛ فمن آمن بولاية مولاه فلا يخاف بخساً

(١) الكافي ج ١ ص ٢٢٦ و ٢٢٧ والوافي ج ٢ ص ٦٣ والبيان لآية الله الخوئي
ص ٢٥١ عنه.

(٢) الوافي ج ٥ ص ٢٧٢، وتفسير البرهان ج ١ ص ٢١ و ٢٢ وتفسير العياشي
ج ١ ص ١٣ وفي هامشه. عن: إثبات الهداة ج ١ ص ٤٣ وعن تفسير الصافي
ج ١ ص ١٤ و ١٥.

(١) الآية ١٣ من سورة الجن.

ولا رهقاً.

قلت: تنزيل؟!!

قال: لا، تأويل.

قلت: قوله: لا أملك لكم ضراً ولا رشداً.

قال: إن رسول الله «صلى الله عليه وآله» دعا الناس إلى ولاية علي، فاجتمعت إليه قريش، فقالوا: يا محمد، اعفنا من هذا. فقال لهم رسول الله «صلى الله عليه وآله»: هذا إلى الله ليس إلي.

فاتهموه وخرجوا من عنده، فأنزل الله: قل إنني لا أملك لكم ضراً ولا رشداً.

قل إنني لن يجيرني من الله أحد، ولن أجد من دونه ملتحداً، إلا بلاغاً من الله ورسالاته [في علي].

قلت: تنزيل؟!!

قال: نعم.

ثم قال مؤكداً: ومن يعصي الله ورسوله [في ولاية علي] إلخ^(١).
فملاحظ: أنه ذكر: أن تطبيق بعض الآيات، قد جاء على سبيل التأويل، أي بيان ما تؤول وتنتهي إليه الأمور في الواقع العيني، وليس هذا من التحريف في شيء، وأن البعض الآخر نزل تفسيره من الله

(١) البرهان للبحراني ج ٤ ص ٣٩٢ عن الكليني.

سبحانه.. ولا ضير في ذلك ولا غضاضة.

ويدخل في هذا السياق: اعتذار ابن قتيبة عن أكل الداجن للصحيفة التي فيها القرآن تحت سرير عائشة بقوله: «وأما إبطاله إياه، فإنه يجوز أن يكون أنزله قرآناً، ثم أبطل تلاوته، وأبقى العمل به، كما قال عمر في آية الرجم، وكما قال غيره في أشياء كانت من القرآن قبل أن يجمع بين اللوحين فذهبت.

وإذا جاز أن يبطل العمل به، وتبقى تلاوته؛ جاز أن تبطل تلاوته، ويبقى العمل به.

ويجوز أن يكون الله أنزله وحياً إليه، كما كان تنزل عليه أشياء من أمور الدين، ولا يكون ذلك قرآناً، كتحريم نكاح بنت الأخ على عمته، وبنت الأخت على خالتها، وأن القطع في ربع دينار، وأنه لا قود على والد ولا على سيد، ولا ميراث لقاتل.

وكقوله «صلى الله عليه وآله»: يقول الله تعالى: إني خلقت عبادي جميعاً حنفاء.

وكقوله يقول الله عز وجل: من تقرب إليّ شبراً تقربت منه ذراعاً، وأشباه هذا.

وقد قال «عليه السلام»: أوتيت الكتاب ومثله معه. يريد ما كان جبريل «عليه السلام» يأتيه به من السنن إلخ»^(١). انتهى كلام ابن

(١) تأويل مختلف الحديث ص ٣١٣ و ٣١٤.

قتيبة.

وبذلك يظهر: أن ذلك كله لا يثبت حصول تحريف في القرآن لا بزيادة، ولا بنقيصة. لإمكان أن يكون التأويل أو التفسير النازل، كما أن ما زعموه من أكل الداجن للصحف. لا يدل على ذلك حسب تأويلات ابن قتيبة وتخريجاته، وإن كنا لا نوافق على كثير مما قاله.

ونرى: أن حديث أكل الداجن لبعض الصحف مكذوب من أساسه.

استدلال.. غير تام:

وقال آية الله السيد الخوئي حفظه الله تعالى: «..ومما يدل على أن اسم أمير المؤمنين «عليه السلام»، لم يذكر صريحاً في القرآن، حديث الغدير.. إلى أن قال: ولو كان اسم علي مذكوراً في القرآن؛ لم يحتج إلى ذلك المنصب.. ولا- إلى تهيئة ذلك الاجتماع- المحافل بالمسلمين؛ ولما خشى رسول الله «صلى الله عليه وآله» من إظهار ذلك..».

إلى أن قال: «.. لا سيما أن حديث الغدير كان في حجة الوداع، التي وقعت في أواخر حياة النبي «صلى الله عليه وآله»، ونزول عامة القرآن، وشيوعه بين المسلمين..»^(١).

هذا.. ولكن يمكن أن يناقش في ما ذكره حفظه الله تعالى، بأن

(١) البيان ص ٢٥٠.

ذكر اسمه « عليه السلام » في القرآن لا ينافي النصب في حجة الوداع، لأجل أخذ البيعة له من الناس، كما أخذ البيعة منهم تحت الشجرة، وفي العقبين: الأولى والثانية..

كما أن ذكر الاسم، قد يكون في غير مجال النص على وصايته « عليه السلام »: فيكون هذا النصب لأجل خصوص الوصاية له « عليه السلام ». ويكون ذكر الاسم في بعض الآيات، لبيان غرض آخر، يرتبط به « عليه السلام »..

هذا بالإضافة إلى إمكانية كون النص مجملاً، أو حتى لا تثار أية شبهة في دلالته، أو يدعى: عروض النسخ له مثلاً.

خيال زائف:

قد يحلو للبعض: أن ينسب التحريف إلى الشيعة، استناداً إلى ما روي في الكافي، عن علي « عليه السلام »: أنزل القرآن أثلاثاً: ثلث فينا وفي عدونا، وثلث سنن وأمثال، وثلث فرائض وأحكام^(١).
وفي نص آخر: ثلث فينا وفي أحبائنا، وثلث في أعدائنا، وعدو من كان قبلنا، وثلث سنة ومثل^(١).

(١) راجع: الكافي ج ٢ ص ٤٥٩ وتفسير البرهان ج ١ ص ٢١ ومصابيح الأنوار ج ٢ ص ٢٩٥ وتفسير العياشي ج ١ ص ٩ وفي هامشه: عن البرهان، وعن: بحار الأنوار ج ١٩ ص ٣٠ والصابي ج ١ ص ٢٤.

(١) الوافي ج ٥ ص ٢٧٢ وتفسير البرهان ج ١ ص ٢١ ومصابيح الأنوار ج ٢ ص ٢٩٥ وتفسير العياشي ج ١ ص ١٠ وفي هامشه عن البرهان، وعن بحار

أو ما روي عن أبي جعفر «عليه السلام»: نزل القرآن أربعة أرباع: ربع فينا، وربع في عدونا، وربع سنن وأمثال، وربع فرائض وأحكام..(١).

إذ من الواضح: أن الثلث الذي فيهم ليس موجوداً - على حد زعم هذا البعض - إذ ليس في هذا القرآن تصريح بأسمائهم، وما هو متعرض لفضائلهم، لا يصل إلى ثلث القرآن..

ونقول: إن ذلك خيال زائف، وتوهم سقيم؛ فإن مرادهم «عليهم السلام»: أن ما كان في القرآن وصفاً للأخيار الأبرار المؤمنين، الذين لم يغيروا ولم يبدلوا؛ فهو وصف لهم وفيهم، وما كان وصفاً للأشرار المنحرفين، فهم أعداؤهم. وقد تقدم تصديق ذلك في قول الإمام الباقر «عليه السلام» لمحمد بن مسلم: إذا سمعت الله ذكر أحداً من هذه الأمة بخير؛ فنحن هم. وإذا سمعت الله ذكر قوماً بسوءٍ ممن مضى، فهم عدونا.

قال العلامة الحسني: «وثمة رواية أخرى عنه «عليه السلام»،

الأنوار ج ١٩ ص ٣٠ وتفسير الصافي ج ١ ص ٢٤.

(١) الكافي ج ٢ ص ٤٥٩، وعدة رسائل للمفيد ص ٢٢٥ [المسائل السروية] وتفسير البرهان ج ١ ص ٢٢ والوافي ج ٥ ص ٢٧١ ومصابيح الأنوار ج ٢ ص ٢٩٤ وتفسير العياشي ج ١ ص ٩ وفي هامشه عن البرهان، وعن: بحار الأنوار ج ١٩ ص ٣٠ والصافي ج ١ ص ٢٤.

تبين نزول القرآن على ثلاثة أثلاث، تشير إلى المعنى المتقدم»^(١).

تبديل الكلمات بمرادفاتها:

وثمة مجال آخر قد كان سبباً في نشوء بعض الروايات، التي ربما يستظهر منها الاختلاف في النص القرآني..

فقد نقل عن البعض: أنه كان يرى جواز تبديل الكلمات القرآنية بمرادفاتها، ومنهم ابن مسعود^(٢).

فقد روى عنه، أنه قال: ليس الخطأ: أن تقرأ بعض القرآن في بعض، ولا أن تختم آية: غفور رحيم بعليم حكيم، أو بعزيز حكيم. ولكن الخطأ: أن تقرأ ما ليس فيه، أو تختم آية رحمة بأية عذاب^(١).

ويقال: إن أنس بن مالك كان يرى جواز ذلك أيضاً^(٢).

وكان أبو هريرة يجوز تبديل: [علماً حكيماً]، إلى: [غفوراً]

(١) دراسات في الكافي والصحيح ص ٣٤٤ و ٣٤٥.

(٢) راجع: غريب الحديث ج ٣ ص ١٦٠ وتفسير التبيان ج ١ ص ٧ ومعجم الأدباء ج ٢ ص ٦٠ والإتقان ج ١ ص ٤٦ والوافي ج ٥ ص ٢٧٣ عن ابن الأثير، والفاائق ج ٣ ص ٣٥٧ والتفسير الكبير ج ١ ص ٢١٣ ومصابيح الأنوار ج ٢ ص ٢٩٧ = = والتمهيد في علوم القرآن ج ٢ ص ١٠٢ و ج ١ ص ٢٥٦ و ٢١١ عن بعض من تقدم، وعن: النشر في القراءات العشر ج ١ ص ٢١ وعن تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص ١٩.

(١) المصنف للصنعاني ج ٣ ص ٣٦٤.

(٢) البرهان للزركشي ج ١ ص ٢٢٢.

رحيماً^(١).

وإلى ذلك ذهب سفيان بن عيينة، وابن جرير، وابن وهب،
وخلانق، ونسبه ابن عبد البر لأكثر العلماء^(٢).

كما ونسب ذلك إلى أبي بن كعب أيضاً^(٣).

ويمكن أن يظهر ذلك - بملاحظة الأمثلة الآتية - من عمر بن
الخطاب، وابن عباس، وسعيد بن جبير، وعلقمة، والأسود، ومحمد
بن أبي موسى، وأبي الدرداء، وغيرهم..

هذا.. وقد ذكرت روايات نزول القرآن على سبعة أحرف، جواز
التبديل بنحو: هلم، وتعال. وأقبل، واذهب، وأسرع، وعجل، ونحو
ذلك^(١).

(١) التمهيد في علوم القرآن ج ٢ ص ١٠٣ عن الإتيان ج ١ ص ٤٧.

(٢) مناهل العرفان ج ١ ص ١٦٧ و ١٦٨ و ١٨٠ والبرهان للزركشي ج ١
ص ٢٢٠ والإتيان ج ١ ص ٤٦ و ٤٧ والجامع لأحكام القرآن ج ١ ص ٤٢.
والبيان للسيد الخوئي ص ١٩٦ عنه، وعن التبيان ص ٣٩ وعن تفسير جامع
البيان للطبري ج ١ ص ١٨.

(٣) راجع: التمهيد في علوم القرآن ج ٢ ص ١٠٢.

(١) راجع مسند أحمد ج ٥ ص ٥١ و ٤١ و ١٢٤ وج ١ ص ٤٠٥ وج ٢ ص ٤٤٠
ومشكل الآثار ج ٤ ص ١٨٨ و ١٨٩ و ١٩١ والبرهان للزركشي ج ١
ص ٢٢١ و ٢٢٠ والمصنف للصنعاني ج ١١ ص ٢١٩ و ٢٢٠ وجامع
البيان ج ١ ص ١٧ و ١٨ و ١٩ و غرائب القرآن للنيسابوري (بهامشه) ج ١
ص ٢١ والجامع لأحكام القرآن ج ١ ص ٤٢ و ٤٨.

أمثلة على ما تقدم:

١ - عن ابن مسعود، أنه قرأ: فوسوس لهما الشيطان عنها، بدل: فأزلهما الشيطان عنها..

عن أبي حيان: ينبغي أن تجعل هذه القراءة تفسيراً^(١).

٢ - وذكر بعض العلماء: أن ابن عباس كان يجوز أن يقرأ القرآن بمعناه، واستدل بما روي عنه: أن كان يعلم رجلاً: طعام الأثيم، فلم يكن يحسن الأثيم، فقال: قل الفاجر^(١).

وراجع: كشف الأستار عن مسند البزار ج ٢ ص ٨٩ و ٩٠ ومعجم الأدباء ج ٢ ص ٦٠ والإتقان ج ١ ص ٤٦ و ٤٧ ومناهل العرفان ج ١ ص ١٦٧ و ١٦٨ و ١٨٠ والتبيان ج ١ ص ٧ ومجمع الزوائد ج ٧ ص ١٥١ و ١٥٣ عن أحمد والطبراني، والتفسير الكبير ج ١ ص ٢١٣ وكنز العمال ج ٢ ص ٣٨٤ عن أحمد، وابن منيع، والنسائي، وأبي يعلى، وسعيد بن منصور.

وراجع: البيان للخوئي ص ١٩٠ و ١٩٢ و ١٩٣ والتمهيد في علوم القرآن ج ١ ص ٢٥٧ وج ٢ ص ١٠٢ و ١٠٣ و ٩٦ والنشر في القراءات العشر ج ١ ص ٢٠ و ٢١ وعن مقدمة تفسير شبر للبلاغي ص ٢٠ وعن المصنف ج ٢ ص ٦١ وعن سنن أبي داود ج ٢ ص ١٠٢.

(١) أكنوبة تحريف القرآن ص ٤٨ عن البحر لأبي حيان ج ١ ص ١٥٩ نقلا عن تاريخ القرآن ص ٩٦. وكنز العمال ج ٣ ص ٣٧٦ و ٣٧٧ عن وكيع، وأبي عبيد، وسعيد بن منصور، وعبد بن حميد، وابن المنذر، وابن الأنباري، وابن أبي داود معاً في المصاحف.

(١) محاضرات الأدباء، المجلد الثاني ج ٤ ص ٤٣٤.

- ٣ - وقرأ ابن مسعود: إن تعذبهم؛ فإنهم عبادك، وإن تغفر لهم؛ فإنك أنت الغفور الرحيم، بدل: العزيز الحكيم^(١).
- ٤ - وعن عبد الله بن مسعود، أنه قرأ: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ) [ذرة: بدل: ذرّة] (٢) «(٣).
- ٥ - وعن عمر بن الخطاب، وأبي بن كعب، وعبدالله بن مسعود، أنهم كانوا يقرؤون: ([فامضوا] إلى ذكر الله..) بدل: [فاسعوا]^(٤).
- ٦ - وكان ابن مسعود يقرأ: وتكون الجبال كالصوف المنفوش.

(١) البرهان للزركشي ج ١ ص ٢١٥.

(٢) الآية ٤٠ من سورة النساء.

(٣) أذوبة تحريف القرآن ص ٢٢ عن المصاحف ص ٥٤.

(٤) المصنف لعبد الرزاق ج ٣ ص ٢٠٧ والبرهان للزركشي ج ١ ص ٢٢٢ و ٢١٥ وراجع المصادر والمراجع التالية: مقدمة تفسير البرهان ص ٤٢ عن عبد الرزاق، وعن عبد بن حميد، وبحار الأنوار ج ٨٩ ص ٦٣ وتاريخ القرآن للزنجاني ص ٣٨، = ومناهل العرفان ج ١ ص ١٤١ والتمهيد ج ٢ ص ١١٢ والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ١٨ ص ١٠٢ وكنز العمال ج ٢ ص ٣٧٦ و ٣٧٩ عن أبي عبيد، وسعيد بن منصور، وابن أبي شيبة، وابن المنذر، وابن الأنباري، في المصاحف، وعبد الرزاق، وعبد بن حميد والدر المنثور ج ٦ ص ٢١٩ عن بعض من تقدم، وعن الشافعي في الأم والفريابي وراجع: ابن جرير وابن أبي حاتم والبيهقي في سننه وأبي عبيد، والطبراني والنشر ج ١ ص ٢٩.

بدل: العهن^(١).

٧ - وكان أصحاب ابن مسعود يقرؤون: (وحيثما كنتم فولوا
وجوهكم [قبله]). بدل: شطره^(٢).

٨ - وكان ابن مسعود وأبي يقرآن: (للذين آمنوا أنظرونا:
[أمهلونا، أخرونا، أرقبونا])^(٣).

٩ - وعن ابن عباس، أنه كان يقرأ: (وإن عزموا [السراح])،
بدل: الطلاق^(١).

١٠ - وعن سعيد بن جبير، أنه كان يقرأ: (فإذا هي [تلقم] ما
يأفكون)، بدل: تلقف^(٢).

(١) مناهل العرفان ج ١ ص ١٤١ وغرائب القرآن للنيسابوري (بهامش جامع
البيان) ج ١ ص ٢٢ والتمهيد ج ١ ص ٢٥٧ وج ٢ ص ١٠٣ و ١٠٨ عن
تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص ٢٤ والبرهان للزركشي ج ١ ص ٣٣٥ و
٢١٥ والكشاف ج ٤ ص ٧٨٠ والتبيان ج ١ ص ٨ والإتقان ج ١ ص ٤٦،
ومحاضرات الراغب، المجلد الثاني ج ٤ ص ٤٣٤ وفتح الباري ج ٩ ص ٢٥
والنشر ج ١ ص ٢٧ و ٢٩ واعتبرها هنا مفسرة لما لعله لا يعرف.

(٢) أذوبة تحريف القرآن ص ٢٣ عن المصاحف ص ٥٦.

(٣) البرهان للزركشي ج ١ ص ٢٢١ ومناهل العرفان ج ١ ص ١٦٨ وتفسير ابن
كثير [الخاتمة] ج ٤ ص ٢٢ والإتقان ج ١ ص ٤٧.

(١) أذوبة تحريف القرآن ص ٢٤ عن المصاحف ص ٥٧.

(٢) أذوبة تحريف القرآن ص ٢٦ عن المصاحف ص ٩٠.

١١ - كما أن علقمة، وعبد الرحمن بن أسود، وعبدالله بن الزبير والأسود، وعمر بن الخطاب قرأوا: صراط من أنعمت عليهم، غير المغضوب عليهم، وغير الضالين.

وروي ذلك عن الإمام الصادق أيضاً^(١).

ونعتقد: أنه إما مكذوب عليه، أو أنه كان «عليه السلام» بصدد الشرح والتفسير.

١٢ - وروى الطبري: أن ابن مسعود كان يرى: أن إلياس هو إدريس؛ ويقرأ: (وَإِنَّ [إِدْرِيْسَ] لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ)، ثم يقرأ على ذلك: [سلام على إدراسين]^(٢).

١٣ - وقرأ عبدالله بن مسعود: (بيت من [ذهب])، بدل: بيت من زخرف^(١).

١٤ - وعن حماد.. قال:- قرأت- في مصحف أبي: (للذين

(١) الجامع لأحكام القرآن ج ١ ص ٨٤ وسعد السعود ص ١٤٥ عن الكشاف ومحاضرات الأدباء، المجلد الثاني ج ٤ ص ٤٣٤ وبحار الأنوار ج ٨٩ ص ٦٢ وأكذوبة تحريف القرآن ص ٢١ و ٢٢ و ٢٧ عن المصاحف ص ٥١ و ٩٠ و ٥٠.

(٢) جامع البيان ج ٢٣ ص ٦٢ والتمهيد ج ١ ص ٢٥٧ عنه وراجع ج ٢ ص ١٠٢.

(١) جامع البيان ج ١٥ ص ١٠٩ والتمهيد ج ١ ص ٢٥٧ وج ٢ ص ١٠٣ عنه.

[يقسمون]، بدل: يولون^(١).

١٥ - وعن محمد بن أبي موسى: (ولكن الذين كفروا يفترون على الله الكذب، وأكثرهم لا يفقهون)[، بدل: لا يعقلون^(٢).

١٦ - وقرأ أنس: (إن ناشئة الليل هي أشد وطأ و [أصوب قبلاً]). فقيل له: إنما نقرأ: وأقوم قبلاً.

فقال أنس: وأصوب قبلاً، وأقوم قبلاً، وأهياً واحداً^(٣).

١٧ - وعن أبي: أنه كان يقرأ: (كلما أضاء لهم مشوا فيه: [مروا فيه، سعوا فيه]^(٤).

١٨ - وأقرأ ابن مسعود، أو أبو الدرداء، ونسبه الراغب إلى ابن عباس، رجلاً: (إن شجرة الزقوم طعام الأثيم). فقال الرجل: طعام اليتيم. فردّها عليه؛ فلم يستقم بها لسانه؛ فقال: أتستطيع أن تقول: طعام الفاجر؟ قال: نعم. قال: فافعل. ثم قال: إنه ليس من الخطأ أن يقرأ

(١) أذوبة تحريف القرآن ص ٢٢ عن المصاحف ص ٥٣.

(٢) أذوبة تحريف القرآن ص ٢٧ عن المصاحف ص ٩٠.

(٣) جامع البيان ج ١ ص ١٨ والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ١ ص ٤٨ وتاريخ القرآن للزنجاني ص ٣٨ ومجمع الزوائد ج ٧ ص ١٥٦ والتمهيد ج ٢ ص ١٠٣ عن الطبري والبيان ص ١٩٦ وكشف الأستار ج ٣ ص ٩٢.

(٤) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ج ٤ ص ٢٢ من الذيل والبرهان للزركشي ج ١ ص ٢٢١ ومناهل العرفان ج ١ ص ١٦٧ والتمهيد ج ٢ ص ١٠٣ والإتقان ج ١ ص ٤٧. والجامع لأحكام القرآن ج ١ ص ٤٢.

- مكان: العليم؛ الحكيم، بل أن يضع آية الرحمة مكان العذاب^(١).
- ١٩ - وقرأ ابن مسعود: (إن كانت إلا [زقية] واحدة). بدل: صيحة^(٢).
- ٢٠ - وقرأ ابن مسعود: (إني نذرت للرحمان [صمتاً])، بدل صوماً^(٣).
- ٢١ - (والسارق والسارقة؛ فاقطعوا [أيمانهما])^(٤)، بدل: أيديهما.
- ٢٢ - [وأيقن] أنه الفراق). بدل: ظن^(١).

- (١) التفسير الكبير للرازي ج ١ ص ٢١٣ وراجع: التمهيد ج ٢ ص ١٠٢ ومناهل العرفان ج ١ ص ١٨٠ والبرهان للزركشي ج ١ ص ٢٢٢، وبحوث في تاريخ القرآن وعلومه ص ١٥٦ والإتقان ج ١ ص ٤٧ عن فضائل أبي عبيد، وجامع البيان للطبري ج ٢٥ ص ٧٥ والبيان ص ١٩٧. والمصنف ج ٣ ص ٣٦٤، ومحاضرات الأدباء المجلد الثاني ج ٤ ص ٤٣٤. وفي كنز العمال ج ٢ ص ٣٨٨ عن الديلمي، نسب ذلك إلى النبي «صلى الله عليه وآله».
- (٢) التبيان ج ١ ص ٨ والبرهان للزركشي ج ١ ص ٣٣٥ والبيان ص ١٩٦ وتفسير الطبري ج ١ ص ١٨ والتمهيد ج ٢ ص ١٠٨ والكشاف ج ٤ ص ١٣ والنشر ج ١ ص ٢٧.
- (٣) راجع: التمهيد ج ٢ ص ١٠٣ عن تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٣٤٠.
- (٤) البرهان للزركشي ج ١ ص ٣٣٦ ومحاضرات الأدباء، المجلد الثاني ج ٤ ص ٤٣٤.
- (١) البرهان للزركشي ج ١ ص ٣٣٧.

٢٣ - وهناك قراءة أبي: (أخرجنا لهم دابة من الأرض [تنبؤهم]، بدل: تكلمهم^(١)).

٢٤ - وقرئ بدل: (فهي كالحجارة) فكانت كالحجارة^(٢).
والشواهد على ذلك كثيرة جداً، لا مجال لاستقصائها..

موقف النبي ، وأهل البيت ٨ :

وإذا رجعنا إلى النبيّ «صلى الله عليه وآله»، وإلى الأئمة «عليه الصلاة والسلام»؛ فإننا نجدهم يمنعون من أي تصرف، أو تبديل في القرآن وآياته.. بل لقد منعوا من ذلك حتى بالنسبة لألفاظ الدعاء المستحب، فضلاً عن التصرف في الآي، والكلمات القرآنية..

ولدينا العديد من النصوص الدالة على ذلك، نذكر منها:

١ - ما روي، من أن النبيّ «صلى الله عليه وآله» علم البراء بن عازب دعاءً فيه هذه الكلمة: «..ونبيك الذي أرسلت..».

فلما أراد البراء أن يعرض ذلك الدعاء على رسول الله «صلى الله عليه وآله»، قال: «.. ورسولك الذي أرسلت..».

فقال له «صلى الله عليه وآله»: «لا، ونبيك الذي أرسلت»^(١).

(١) البرهان للزركشي ج ١ ص ٣٣٨.

(٢) محاضرات الأدباء المجلد الثاني ج ٤ ص ٤٣٤.

(١) راجع: مناهل العرفان ج ١ ص ١٨٢ عن التبيان، والتمهيد في علوم القرآن ج ٢ ص ١٠٤ والبيان لآية الله الخوئي ص ١٩٨ عن التبيان ص ٥٨.

٢ - وعن عبدالله بن سنان، قال: قال أبو عبدالله «عليه السلام»: «ستصيبكم شبهة؛ فتبقون بلا علم يرى، ولا إمام هدى، لا ينجو منها إلا من دعا بدعاء الغريق.

قلت: وكيف دعاء الغريق؟!

قال: تقول: «يا الله، يا رحمان، يا رحيم، يا مقلب القلوب، ثبت قلبي على دينك».

فقلت: يا مقلب القلوب والأبصار، ثبت قلبي على دينك.

فقال: إن الله عز وجل مقلب القلوب والأبصار، ولكن قل كما أقول: يا مقلب القلوب، ثبت قلبي على دينك»^(١).

٣ - وروي عن الإمام الباقر «عليه السلام» [وفي الوسائل والمحجة: الجواد]، في حديث فضل الرجل الأكثر أدباً من صاحبه عند الله، أنه «عليه السلام» علل ذلك بقوله: بقراءته القرآن من حيث أنزل^(٢)، ودعائه الله من حيث لا يلحن، وذلك إن الرجل ليلحن؛ فلا يصعد إلى الله..

وحسب ما في الوسائل: فإن الدعاء الملحون لا يصعد إلى الله^(١).

(١) إكمال الدين ج ٢ ص ٣٥٢ وبحار الأنوار ج ٩٢ ص ٣٢٦ وإعلام الوری ص ٤٣٢.

(٢) في وسائل الشيعة: كما أنزل.

(١) كنز العمال ج ٢ ص ١٨٩ عن ابن عساكر، والمحجة البيضاء ج ٢ ص ٣٠٩

٤ - بل إن أمير المؤمنين « عليه السلام » ، لا يرضى بتبديل الكلمة بما يرادفها، ولو لأجل التفسير؛ فقد روي عنه « عليه الصلاة والسلام »: « أن رجلاً قرأ عنده: وطلح منضود.

فقال « عليه السلام »: وما شأن الطلح؟! إنما هو: وطلع منضود؛ ثم قرأ: طلحها هضيم..

فقلنا: أو لا نحولها؟

فقال: إن القرآن لا يهاج بعد اليوم؛ ولا يحول»^(١).

توضيح:

ويلاحظ هنا: أن صدر الرواية، قد صيغ بصورة غير واضحة، والحقيقة هي: أنه « عليه السلام »، قد قصد إلى تصحيح المفهوم لدى الناس عن الطلح، حيث رأى أنهم يفسرون الطلح، بشجر العظام، وهو شجر عظيم، ترعاه الإبل.

فأوضح لهم: أن المقصود بالطلح، الذي يمتن الله عليهم بكونه في الجنة، هو الذي يوصف بأنه منضود، وهو الذي يكون هضيماً.

ووسائل الشيعة ج ٤ ص ٨٦٦ عن عدة الداعي ص ١٠.

(١) راجع: كنز العمال ج ٢ ص ٣٢٨ عن ابن الأنباري في المصاحف، وابن جرير، وجامع البيان ج ٢٧ ص ١٠٤ والمحجة البيضاء ج ٢ ص ٢٦٢ والقراءات القرآنية: تاريخ وتعريف ص ٩٩ عن كولد تسيهر ص ٥٥ والتمهيد في علوم القرآن ج ١ ص ٢٨٩ و ٣٢٢ و ج ٢ ص ١١٠ عن ابن جرير، وعن: القراءات الشاذة ص ١٥١.

والطلع من النخل: شيء يخرج، كأنه نعلان مطبقان، والحمل بينهما منضود والطرف محدد، كذا يقول أهل اللغة^(١). أما شجر العظام، الذي ترعاه الإبل؛ فليس كذلك.

فتخيل السائلون، بعد هذا التفسير، والاستدلال، لزوم تغيير الحرف - ولعلمهم كانوا يرون أن من حقهم تبديل الكلمات بمرادفاتهما، بقرينة قولهم: «أولا نحوّلها»؟ فعرضوا عليه ذلك، فرفض «عليه السلام»، لأنه وحي وأمر توقيفي..

ثم بين لهم قاعدة كلية، تقضي بعدم المساس بأي شأن من شؤون القرآن إطلاقاً؛ فالقرآن لا يهاج، وهو لا يحول أيضاً..

وذلك لأن السماح بذلك من شأنه أن يزيد الأمر سوءاً، والطين بلة، ما دام أن الأجيال اللاحقة، قد يلتبس عليها الأمر، وتقع في المحذور الكبير، حينما تخطئ التفسير بالقرآن، ويترتب على ذلك من المفسد ما لا خفاء به على أحد..

٥ - وقد قرأ أحدهم عند الإمام الصادق «عليه السلام» حروفاً من القرآن، ليس على ما يقرؤها الناس، فقال أبو عبدالله «عليه السلام»: «كف عن هذه القراءة، وقرأ كما يقرأ الناس، حتى يقوم القائم؛ فإذا قام القائم، قرأ كتاب الله عز وجل على حدّه. وأخرج المصحف الذي كتبه علي «عليه السلام» إلخ..»^(١).

(١) راجع: محيط المحيط ص ٥٥٣ و ٥٥٤.

(١) الكافي ج ٢ ص ٤٦٢ والمحجة البيضاء ج ٢ ص ٢٦٣ والوافي ج ٥

توضيح آخر:

فقد يقال: إن الظاهر من الرواية، هو أنه «عليه السلام» قد أنكر عليه قراءة نفس الحروف بلهجة أخرى، غير متداولة؛ وذلك لأن ضمير «يقروها» يرجع إلى الحروف، وهذا معناه: أن الاختلاف كان في كيفية قراءة الحروف.

ويحتمل أن يكون - قد قرأ: «المصوف» - بدل «المعهن»، و«فامضوا» بدل: «فاسعوا». وما أشبه ذلك..

ويحتمل كذلك: أن يكون قد تصرف في ترتيب القرآن، فقرأه حسب النزول، بحسب ما يثبت لديه، أو أضاف بعض التأويلات التي استصوبها في معنى الآية.

ولعل قول الإمام في الرواية الأنفة الذكر: «إذا قام القائم قرأ كتاب الله عز وجلّ على حده، وأخرج المصحف الذي كتبه علي «عليه السلام» إلخ..» يشير إلى أنه «عليه السلام» يريد أن يفهم ذلك الرجل بأن هذا الذي يزعمونه تفسيراً، أو تأويلاً، قد لا يصلح لذلك، وذلك حينما تقصر أفهامهم عن فهم المعنى الدقيق للآية..

كما أن معرفة النازل أولاً، ثم ما نزل بعده، وهكذا.. غير ميسورة لهم، لأنهم لم يعيشوا مع رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ولا تلقوا

ص ٢٧٣، وكتاب الصلاة من الصلاة من مصباح الفقيه ص ٢٧٥ ووسائل الشيعة ج ٤ ص ٨٢١. وراجع: عدة رسائل، للمفيد ص ٢٢٥ و ٢٢٦ المسائل السروية.

القرآن منه مباشرة، وقد تقدم أن عكرمة قد ادعى: أنه لو اجتمعت الإنس والجن ليرتبوا القرآن على حسب النزول لما استطاعوا^(١).

هذا كله.. عدا عن أن هذه التغييرات التي يمارسونها؛ إنما تستند إلى بعض الأخبار- التي بلغتهم،- و-لا- شيء- يمكن أن- يضمن عدم حصول الخطأ، أو الاشتباه فيها، حسبما فصلناه سابقاً؛ فلا بد من التزام ما أجمعت عليه الأمة، واجتمع عليه أمر الناس.

وقد أشار إلى هذا الشيخ المفيد «رحمه الله»، حينما قال: «وإنما نهونا عن قراءة ما وردت في الأخبار، من أحرف تزيد على الثابت في المصحف؛ لأنها لم تأت على التواتر، وإنما جاء بها الآحاد، وقد يغلط الواحد فيما ينقله»^(٢).

٦ - هذا.. ويقول البعض - في مجال استدلاله على أمر لا ربط له بهذا الكلام - يقول: «..لو صح لأحد؛ أن يغير ما شاء من القرآن بمرادفه، أو غير مرادفه؛ لبطلت قرآنية القرآن، وأنه كلام الله، ولذهب الإعجاز، ولما تحقق قوله سبحانه وتعالى: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)^(١)»^(٢).

٧ - عن سفيان بن السمط، قال: سألت أبا عبد الله، عن تنزيل

(١) الإتيان ج ١ ص ٥٨.

(٢) عدة رسائل للمفيد ص ٢٢٦، المسائل السروية.

(١) الآية ٩ من سورة الحجر.

(٢) مناهل العرفان ج ١ ص ١٤٤.

القرآن؟.

قال: اقرؤوا كما علمتم^(١).

فهم « عليهم السلام» يمنعون الناس عن إدخال ما نزل من التفسير والبيان، في قراءاتهم.

٨ - وسأل رجل أبا الحسن «عليه السلام»، فقال: «جعلت فداك، إنا نسمع الآيات في القرآن، ليس هي عندنا كما نسمعها، ولا نحسن أن نقرأها كما بلغنا عنكم؛ فهل نأثم؟!..»

فقال: لا، إقرؤوا كما تعلمتم؛ فسيجيؤكم من يعلمكم^(٢).

فإن الظاهر هو: أنه يسأل الإمام «عليه السلام» عن القراءات المختلفة، التي يسمعها، وهي على خلاف ما هو الموجود، ولعلها القراءة ببعض المرادفات أو التفسيرات المقحمة.

كما أنه يسأله عن بعض ما جاء عنهم «عليهم السلام»، على سبيل التفسير، أو التأويل، بالنسبة لبعض الآيات، على غرار ما تقدم في الرواية رقم ٥ حسبما أوضحناه..

فيرفض «عليه الصلاة والسلام» السماح بالقراءة على غير النهج

(١) الكافي ج ٢ ص ٤٦١ ووسائل الشيعة ج ٤ ص ٨٢١، وكتاب الصلاة من مصباح الفقيه ص ٢٧٥ والتمهيد في علوم القرآن ج ١ ص ٢٨٩ والبحر الزخار ج ٢ ص ٢٤٧، وقال في هامشه: حكاه في الانتصار.

(٢) الكافي ج ٢ ص ٤٥٣ والوافي ج ٥ ص ٢٧٣ ووسائل الشيعة ج ٤ ص ٨٢١، وكتاب الصلاة من مصباح الفقيه ص ٢٧٥.

المعروف، ويأمره بالالتزام بالقراءة الواحدة، المتداولة المعروفة، دون غيرها..

ويلاحظ هنا: أن البعض، الذي ذهب إلى أن القراءات السبع كلها معتبرة، قد تحير في أمره بالنسبة لهذه الرواية، فعلق عليها بقوله: «.. ولا ندري، كيف أصبحت هذه الرواية دليلاً صريحاً على اعتبار الأئمة: القراءات المعروفة في زمانهم، قرآنًا، وإلا لما أمروا بقراءتها في الصلاة»^(١).

ولكن الحقيقة هي أن الرواية المذكورة إنما تمنع من إضافة أي شيء في القراءة، وتصر على لزوم القراءة بما هو معروف ومتداول ولم يثبت: أن المعروف المتداول متعدد، ليصح ما قاله. ولا أقل من أنها لا ظهور لها فيما قال.. وليس ثمة

ما يثبت أن الأئمة يعتبرون القراءات المختلفة قرآنًا..

٩ - وحينما سأل عمرو بن عبيد أبا جعفر الباقر «عليه السلام»، عن قوله تعالى: (وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَىٰ)^(١)»،^(٢)، أجاب «عليه السلام» بكلام جاء فيه: «فإنما على الناس: أن يقرؤوا القرآن

(١) القراءات القرآنية: تاريخ وتعريف ص ٦٩ والبيان لآية الله الخوئي

ص ١٨٣.

(١) الآية ٨١ من سورة طه.

(٢) آراء حول القرآن.

كما أنزل؛ فإذا احتاجوا إلى تفسيره؛ فالاهتداء بنا وإلينا يا عمرو»^(١).
ومعنى ذلك هو أنه لا يحق لهم الزيادة فيه تفسيراً، ولا التبديل
بالمرادف، ولا غير ذلك.

١٠ - عن داود بن فرقد، ومعلّى بن خنيس، قالوا: كنا عند أبي
عبدالله «عليه السلام» - ومعنا ربيعة الرأي -، فذكر فضل القرآن؛
فقال: إن كان ابن مسعود لا يقرأ على قراءتنا؛ فهو ضال.
فقال ربيعة: ضال؟!.

فقال: نعم، ضال. قال: أما نحن؛ فنقرؤه على قراءة أبي^(٢).
فجعل «عليه السلام» قراءتهم هي قراءة أبي، وهي المتعارفة
عنه، الجارية على قواعد الإعراب، وجعل كل ما خالفها ضلال، حتى
ولو من ابن مسعود، وهو يدل على لزوم وحدة القراءة.
ومما يدل على وحدة القراءة: ما نقل عن عبد الرحمن السلمي:
كانت قراءة أبي بكر، وعمر، وعثمان، وزيد بن ثابت، والمهاجرين،
والأنصار واحدة^(١).

ويؤيده أيضاً: ما عن أنس، قال: صليت خلف النبي «صلى الله
عليه وآله»، وأبي بكر، وعمر، وعثمان وعلي، وكلهم كان يقرأ: مالك

(١) تفسير فرات ص ٩١ و ٩٢ ووسائل الشيعة ج ١٨ ص ١٤٩ عنه.

(٢) الكافي ج ٢ ص ٤٦٣ ووسائل الشيعة ج ٤ ص ٨٢١ عنه.

(١) آراء حول القرآن، لآية الله الفاني ص ٥٣ و ٥٤. وآلاء الرحمن ص ٣١ عن
ابن الأنباري.

يوم الدين^(١).

١١ - وروى ابن الجزري، عن عمر بن الخطاب، وزيد بن ثابت، من الصحابة، وعن ابن المكندر، وعروة بن الزبير، وعمر بن عبد العزيز، وعامر الشعبي، من التابعين، أنهم قالوا:

القراءة سنة، يأخذها الآخر عن الأول؛ فاقروا كما علمتموه..^(٢).

فان الظاهر هو أنهم يريدون الوقوف في وجه أولئك الذين يقرؤون القرآن، حسبما يشتهون، ويبدلون ألفاظه بمرادفاتها، ويضيفون إليها تفسيراتهم، ويتصرفون في نقطه، وفي حركاته الإعرابية إلخ..

١٢ - وعن ابن مسعود، أنه قال: نظرت القراءات فوجدتهم متقاربين؛ فاقروا كما علمتم^(١).

١٣ - وعن علي «عليه السلام»: أن رسول الله «صلى الله عليه وآله»، يأمركم أن تقرؤوا القرآن كما علمتم^(٢).

(١) آلاء الرحمن ص ٣١ عن ابن أبي داود.

(٢) النشر في القراءات العشر ج ١ ص ١٧ والقراءات القرآنية: تاريخ وتعريف ص ٨٠.

(١) النشر ج ١ ص ٣٢.

(٢) النشر ج ١ ص ٣٣ والقراءات القرآنية: تاريخ وتعريف ص ٨٢ وراجع: المناقب لابن شهر آشوب ج ٢ ص ٤٢.

الفصل الخامس

الاجتهادات والأوهام

القراءة والقراء في ميزان الاعتبار:

إننا إذا لاحظنا الحالة العامة للقراء، والمهتمين بشؤون القرآن، فإننا نجد أولئك الذين يهتمون بالتحفظ على رسم المصحف، وعلى النص المنقول لفظه، والمجمع عليه عند الأمة لم يسلموا من الوقوع في الأخطاء الفاحشة، وخلاف الصواب، ومن هنا فإننا نجد:

أنه عدا عن أن كثيراً من أئمة الأدب، قد خطأوا القراء، ورموهم بضعف المقدرة في قواعد اللغة، وشطبوا على كثير من قراءاتهم، التي رأوها مخالفة للقواعد^(١).. فإننا نجدهم يضيفون إلى ذلك قولهم: «.. قد وصف أبو الفتح عثمان بن جني عامة القراء في كتابة: «الخصائص»، بضعف الدراية، ويصفهم في «المنصف» بالسهو، والغلط؛ إذ ليس لهم قياس يرجعون إليه..»^(٢). وقال القراء، وهو يتحدث عن بعض القراءات: «لعلها من وهم القراء؛ فإنه قلّ من سلم

(١) راجع على سبيل المثال: التمهيد في علوم القرآن ج ٢ ص ٣٦ و ٣٧.

(٢) التمهيد في علوم القرآن ج ٢ ص ٣٧ عن: الدراسات [العظيمة] ج ١ ص ٣٢ و

منهم من الوهم»^(١).

وقال ابن قتيبة: «.. وكذلك لحن اللاحنين، من القراء المتأخرين، لا يجعل حجة على الكتاب. وقد كان الناس قديماً يقرؤون بلغاتهم، ثم خلف قوم بعد قوم، من أهل الأمصار، وأبناء العجم، ليس لهم طبع اللغة، ولا علم التكلف؛ فهفوا في كثير من الحروف، وزلوا، وقرأوا بالشاذ، وأخلوا».

إلى أن قال وهو يشير إلى حمزة بن حبيب الزيات، أحد القراء السبعة: «..لم أره فيمن تتبعت وجوه قراءته، أكثر تخليطاً، ولا أشد اضطراباً منه؛ لأنه يستعمل في الحرف الواحد، ما يدعه في نظيره. ثم يؤصل أصلاً، ويخالف إلى غيره، لغير علة، ويختار في كثير من الحروف، ما لا يخرج له إلا على طلب الحيلة الضعيفة. هذا إلى نبذه في قراءته مذاهب العرب، وأهل الحجاز..».

إلى أن قال: «.. وما أقل من سلم من هذه الطبقة من القراء، على نمط حمزة، في حرفه، من الغلط، والوهم»..

ثم ذكر قراءة الحسن البصري: ولا أدركتم به. وما تنزلت به الشياطين. وما أنتم بمصرخي.. إلخ^(٢).

وتقدم تحت عنوان: نسيان الحافظ، وابتداع العالم ما قاله ابن

(١) التمهيد في علوم القرآن ج ٢ ص ٣٩، [هامش] عن البحر المحيط ج ٥ ص ٤١٩.

(٢) التمهيد ج ٢ ص ٣٨ عن: تأويل مشكل القرآن ص ٥٨ - ٦٣.

مجاهد في هذا المجال؛ فإنه نص جدير بالملاحظة والاهتمام.
ولسنا هنا في صدد تتبع كلمات العلماء، في هذا المجال، وما
ذكرناه كاف في الإلماح لما نرمي إليه..

الاجتهادات الباطلة:

هناك أنواع ثلاثة من الاجتهادات الباطلة:

النوع الأول: ما أشير إليه، فيما روي عن الإمام الصادق «عليه السلام»، من أنه قال:

«أهل العربية يحرفون كلام الله عن مواضعه..».

ويقال: إن ثمة روايات أخرى بهذا المضمون^(١).

ومرد ذلك: إلى أنهم - بما يذكرونه من الوجوه الإعرابية للكلام، بحسب احتمالات الحركات فيها يضيعون المعنى الأصلي، ويذهبون يميناً وشمالاً، ولعل بعضهم بسبب فهمه الخاطئ للمعنى، يقع فريسة الاجتهادات الخاطئة في الإعراب، الأمر الذي ينشأ عنه انصراف أذهان الناس إلى معان خاطئة، ولا أقل من أنها غير مقصودة، ويؤدي إلى ضياع المعاني القرآنية الأصيلة، وطمس معالمها، فيصيرون مصداقاً لقول الإمام الباقر «عليه السلام» - فيما روي عنه -: أقاموا حروفه، وضيعوا حدوده؛ فهم يروونه، ولا يرعونه^(٢).

(١) البيان - لآية الله الخوئي ص ٢٤٨، وبحوث في تاريخ القرآن وعلومه ص ٣١٦.

(٢) راجع: الكافي ج ٨ ص ٥٣ وبحار الأنوار ج ٧٥ ص ٣٥٩ والوافي ج ٥

ويتضح ذلك بمراجعة الموارد التي ذكرها السيوطي في كتاب: الإتيقان ج ١ ص ١٧٩- ١٨٦، وراجع أيضاً: التمهيد في علوم القرآن ج ٢، وكتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع، وكتاب حجة القراءات، وغير ذلك.

هذا كله.. مع التحفظ على رسم المصحف، وعلى النص المنقول لفظه.

النوع الثاني: -الإجتهد- المذي-ربما أدى- إلى مخالفة رسم المصحف والنقل. وكان أبو بكر بن مقسم يذهب إليه، وكان يختار من القراءات، ما بدا له أصح في العربية، ولو خالف النقل، أو رسم المصحف وقد انعقد له مجلس، وأجمعوا على منعه^(١).
وقد حضر في ذلك المجلس القراء والفقهاء، وأوقف للضرب قتاب.

وقيل: بل كان يجوز القراءة بما وافق العربية والرسم، وإن خالف النقل^(٢).

النوع الثالث: الجمود على النقل، من دون تمحيص له، أو

ص ٢٧٤ والمحجة البيضاء ج ٢ ص ٢٦٤ والبيان لآية الله الخوئي ص ٢٤٩.
(١) الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٢ ص ٥٤ والإتيقان ج ١ ص ٧٧ والتمهيد في علوم القرآن ج ٢ ص ٣١ عنهما، والقراءات القرآنية للفضلي ص ٥٠ و ٨٢ عن غاية النهاية ج ١ ص ١٢٤ وعن غيث النفع ص ٢١٨.
(٢) النشر ج ١ ص ١٧ وراجع ص ٣٥ وتاريخ بغداد ج ٢ ص ٢٠٦ و ٢٠٧.

محاكمته وفق الأصول، والضوابط، الثابتة، زعماً منهم: أن القراءة سنة متبعة، لا بد من المصير إليها، إذا نقلت..

وذلك على اعتبار: أن «أئمة القراء، لا تعتمد في شيء من حروف القرآن على الأفضى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل. والرواية إذا ثبتت عنهم، لم يردّها قياس عربية، ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة، يلزم قبولها، والمصير إليها..»^(١).

ولعل من نقلت عنهم القراءة كانوا لا يحسنون العربية، أو لا يحسنون القراءة، أو كان خطؤهم سهوياً، أو لغير ذلك من أمور، لربما اتضح كثير منها مما سبق..

ونحن فيما يلي نذكر نبذة من الموارد، التي وقع فيها، أولئك القراء في أخطاء فاحشة في الإعراب، وفي اللغة، وغيرها..

فبقول:

من أمثلة الأخطاء في الإعراب:

ومن الأخطاء الإعرابية العجيبة، التي لا تصدر عمّن له أدنى معرفة بقواعد الإعراب، وقد حكم عليها العلماء بالغلط الأمثلة التالية:

١ - قراءة ابن عامر: (كن فيكون)^(٢) بنصب المضارع.

(١) مناهل العرفان ج ١ ص ٤١٥ وراجع: القراءات القرآنية ص ٧٥.

(٢) البقرة ١١٧.

قال ابن عطية: إنها لحن(١).

٢ - وقرأ نافع، وابن كثير، وحمزة: (أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ) (٢) بتخفيف الميم(٣).

ولحنها الأخفش، وأبو حاتم(٤).

٣ - وقرأ -الأ-عمش، - وحمزة-، ويحيى بن وثاب: (ما أنتم بمصرخي)، بكسر الياء كأنه ظن أن الباء تخفض الحرف(٥).

٤ - وقرأ بعض المتقدمين، ويقال: إنه الحسن البصري: (وما تنزلت به [الشياطون] [الشعراء ٢١٠]) توهم أنه يجمع بالواو والنون(٦).

(١) التمهيد في علوم القرآن ج ٢ ص ٣٦ عن البحر المحيط، لأبي حيان ج ١ ص ٣٦٦. وراجع: النشر ج ١ ص ١٠.

(٢) الآية ٩ من سورة الزمر.

(٣) النشر في القراءات العشر ج ٢ ص ٣٦٢ والتمهيد في علوم القرآن ج ٢ ص ٣٧ عنه.

(٤) التمهيد في علوم القرآن ج ٢ ص ٣٧ عن: البحر المحيط، لأبي حيان ج ٧ ص ٤١٨.

(٥) التمهيد في علوم القرآن ج ٢ ص ٣٩ عن البحر المحيط ج ٥ ص ٤١٩.

(٦) الكشاف، ج ٣ ص ٢٣٩ والتمهيد في علوم القرآن ج ٢ ص ٣٨ و ٣٩ عنه وعن: القراءات الشاذة ص ١٠٨، وعن البحر المحيط ج ٧ ص ٤٦. وفيه: قال أبو حاتم: هي غلط، منه، أو عليه، وقال النحاس: هو غلط عند جميع النحويين». وفيه وفي الكشاف: «قال الفرّاء: غلط الشيخ: ظن أنها النون

٥ - وقرأ ابن عامر: (وكذلك زين للمشركين قتل أولادهم شركائهم) [الأنعام ١٣٧].

قرأها برفع قتل، ونصب الأولاد، وجر الشركاء، فأضاف القتل إلى الشركاء، وفصل بينهما بغير الظرف.

قال ابن قتيبة: «وأما قراءة ابن عامر.. فشيء لو كان في مكان الضرورات، وهو الشعر؛ لكان سمجاً مردوداً، كما سمج، وردّ: زجّ القلوص أبي مزاده.

فكيف به في الكلام المنثور؛ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته؟!.

والذي - حمله على ذلك: أن - رأى - في بعض المصاحف: «شركائهم» مكتوباً بالياء»^(١).

٦ - كما أنه - أعني - الزمخشري - قد علق على قراءة أبي عمرو: (فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ)^(٢) بإدغام الراء في اللام. بقوله: «وقرئ: فيغفر، ويعذب، مجزومين، عطفاً على جواب الشرط، ومرفوعين على: فهو يغفر ويعذب.

فإن قلت: كيف يقرأ الجازم؟!.

التي على هجائين».

(١) الكشف ج ٢ ص ٧٠ وراجع: تاريخ القرآن للأبياري ص ١٤٤ و ١٤٥.

وراجع: الكشف ج ١ ص ٤٥٣ و ٤٥٤.

(٢) الآية ٢٨٤ من سورة البقرة.

قلت: يظهر الراء، ويدغم الباء.

ومدغم الراء في اللام لاحن مخطئ خطأ فاحشاً. وراويها عن أبي عمرو مخطئ مرتين؛ لأنه يلحن وينسب إلى أعلم الناس بالعربية، ما يؤذن بجهل عظيم.

والسبب في نحو هذه الروايات، قلة ضبط الرواة، والسبب في قلة الضبط قلة الدراية، ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو» (١) انتهى.

مخالفات وأخطاء أخرى:

١ - وقد تقدمت قراءة الحسن البصرى غلطاً: ولا أدركتم به، بالهمز.

٢ - وقراءة: (وان تلوا أو تعرضوا) - جعلها من الولاية، مع أنها تلووا، من اللي.

٣ - وقرأ ابن محيصن: (فلا تشمت بي الأعداء) [الأعراف ١٥٠] بفتح التاء، وكسر الميم، ونصب الأعداء، مع أنه لا يقال: شمت الله العدو، وإنما يقال: أشمت الله العدو (٢).

٤ - وقال أبو عثمان المازني، في قراءة أهل المدينة: (لكم فيها [معاش])، هي خطأ، فلا يلتفت إليها، وإنما أخذت عن نافع بن أبي

(١) الكشاف ج ١ ص ٣٣٠ وعنه في تاريخ القرآن للأبياري ص ١٤٥.

(٢) التمهيد ج ٢ ص ٣٩ عن تأويل مشكل القرآن ص ٥٨ - ٦٣ وعن البحر المحيط ج ٤ ص ٢٩٦.

نعيم، ولم يكن يدري ما العربية، وله أحرف يقرؤها لحنا نحواً من هذا^(١).

٥ - قال المبرد: أما قراءة أهل المدينة: هؤلاء بناتي هن أظهر لكم [هود ٧٨] فهو لحن فاحش، وإنما هي قراءة ابن مروان، ولم يكن له علم بالعربية^(٢).

٦ - قرأ ابن عامر: أرجئه وأخاه [الأعراف ١١١] بالهمز، قال الفارسي: هي غلط. وتبعه في هذه التخطئة ابن مجاهد، والحوفي^(٣).

٧ - وقرأ عاصم: (..نجي المؤمنين) [الأنبياء ٨٨] بنون واحدة، وتشديد الجيم. ولحنها الزجاج والفارسي^(٤).

٨ - ما رواه ابن بكار، عن أيوب، عن يحيى، عن ابن عامر، من فتح ياء: (أدري أ قريب)، مع إثبات الهمزة، وهي رواية زيد وأبي حاتم عن يعقوب^(٥).

اجتهادات أخرى خاطئة في المعنى وفي الإعراب:

ألف: ومن الاجتهادات الخاطئة في الإعراب أيضاً، ما روي:

-
- (١) التمهيد ج ٢ ص ٣٦ عن البحر المحيط ج ٤ ص ٢٧١ وعن المنصف ج ١ ص ٣٠٧. والإتقان ج ١ ص ٧٧ وراجع: النشر ج ١ ص ١٦.
- (٢) التمهيد ج ٢ ص ٣٦ عن المقتضب ج ٤ ص ١٠٥ وعن ابن خالويه ص ٦٠.
- (٣) التمهيد ج ٢ ص ٣٦ عن البحر المحيط ج ٤ ص ٣٦٠.
- (٤) التمهيد ج ٢ ص ٣٧ عن البحر المحيط ج ٦ ص ٣٣٥.
- (٥) النشر ج ١ ص ١٦.

١ - عن عروة بن الزبير: أنه سأل عائشة عن لحن وقع في ثلاث آيات، عن قوله تعالى: (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) (١).

وعن قوله تعالى: (الْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ) (٢)، وعن قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ) (٣).

فقلت: يا ابن أخي هذا عمل الكتاب، أخطأوا في الكتاب. هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين (٤).

مع أنها هي التي أخطأت، ولم تفهم المعنى المراد، ولا كانت تعرف القراءة الصحيحة.

٢ - عن سعيد بن جبير أنه كان يقرأ: (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ) (٥)، ويقول هو لحن من الكتاب (٦).

(١) الآية ٦٣ من سورة طه.

(٢) الآية ١٦٢ من سورة النساء.

(٣) الآية ١٧ من سورة الحج.

(٤) الإتيان ج ١ ص ١٨٢ وتاريخ القرآن للأبياري ص ١٢٠ عن المصاحف

ص ٣٤ والتمهيد في علوم القرآن ج ١ ص ٣١٨ - ٣١٩ عن المصاحف ص ٢٣

وعن الإنتصار للباقلاني ص ١٨٤ وعن تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص ٢٥

- ٢٦ ومحاضرات الأدباء المجلد الثاني ج ٤ ص ٤٣٥ والتفسير الكبير ج ٢٢

ص ٧٤ وعن التسهيل لعلوم التنزيل ج ١ ص ١٧٣ و ١٦٤ و ١٥ وراجع: لباب

التأويل ج ١ ص ٤٢٢.

(٥) الآية ١٦٢ من سورة النساء.

(٦) الإتيان ج ١ ص ١٨٣.

ولا شك في أن سعيداً مخطئ في هذا، والعجب من الرازي والنيسابوري، حيث لم يجرأوا على الجزم بذلك؛ فقد قال الرازي: «هذا بعيد؛ لأن هذا المصحف، منقول بالنقل المتواتر عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»: فكيف يمكن ثبوت اللحن فيه؟»^(١).

وقال النيسابوري: «ولا يخفى ركاكة هذا القول، لان هذا المصحف منقول بالتواتر عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» إلخ»^(٢).

لكن قال الزمخشري: «ولا يلتفت إلى ما رسموا من وقوعه لحنا في المصحف وربما التفت إليه، من لم ينظر في الكتاب، ولم يعرف مذاهب العرب، وما لهم في النصب على الاختصاص من الافتتان. وغبّي عليه: أن السابقين الأولين: الذين مثلهم في التوراة، ومثلهم في الإنجيل، كانوا أبعدهمة في الغيرة على الإسلام، وذب المطاعن عنه، من أن يتركوا في كتاب الله ثلثة ليسدها من بعدهم، وخرقاً يرفوه من يلحق بهم»^(٣).

(١) التفسير الكبير ج ١١ ص ١٠٦ وراجع: ج ٢٢ ص ٧٤ وراجع: لباب التأويل ج ١ ص ٤٢٢.

(٢) غرائب القرآن (بهامش جامع البيان) ج ٦ ص ٢٣.

(٣) راجع: الإلتقان ج ١ ص ١٨٣ وتاريخ القرآن للأبياري ص ١٢١ والتمهيد في علوم القرآن ج ١ ص ٣٢١ و ٣٢٢ عن المصاحف للسجستاني ص ٣٣ و ٣٤.

٣ - و-عن سعيد بن جبير: في القرآن- أربعة أحرف- لحن: الصابئون،- و-المقيمين، فأصدق و-أكن من الصالحين. إن- هذان لساحران..^(١). والمخطئ هو سعيد نفسه، أو الناقل عنه كما اتضح..

٤ - كما أن أبان بن عثمان كان يرى: أن نصب المقيمين خطأ أيضاً، ولكنه يعتذر عن ذلك؛ بأن الكاتب بعد أن كتب ما قبلها، سأل المملي: ما أكتب؟!.

فقال: اكتب: المقيمين الصلاة.

فكتب ما قيل له..^(٢).

والكلام مع أبان بن عثمان كالكلام مع سوابقه..

٥ - كما أن إبراهيم النخعي قد ادعى، أن: إن هذان لساحران، وإن هذين لساحران سواء، لعلمهم كتبوا الألف مكان الياء. والواو في قوله: والصابئون والراسخون مكان الياء، قال ابن اشته: يعني أنه من إبدال حرف في الكتابة بحرف مثل: الصلوة والزكوة والحيوة^(٣).

فاقرأ، وتأمل كيف اجهد نفسه، ليجد المخرج لما يراه غلطاً وهو في الحقيقة عين الصواب ثم اعجب بعد هذا ما بدا لك!!

(١) الكشف ج ١ ص ٥٩٠ وعنه في: لباب التأويل ج ١ ص ٤٢٢.

(٢) تاريخ القرآن للأبياري ص ١٢٠ والتمهيد ج ١ ص ٣٢١ و ٣٢٢ كلاهما عن: المصاحف ص ٣٣ و ٣٤، وعن معالم التنزيل ولباب التأويل ج ١ ص ٤٢٢.

(٣) الإتيان ج ١ ص ١٨٤.

٦ - كما ورووا: أن ابن عباس كان يحذف الواو من قوله: وضياءً، في قوله تعالى: ولقد آتينا موسى وهارون الفرقان، وضياءً. ويقول: خذوا، أو انزعوا الواو من هنا، واجعلوها ههنا، في أول قوله تعالى: و - الذين قال لهم الناس: إن الناس قد جمعوا لكم، فاخشوهم.

لأنه زعمها عطفاً على الموصول قبلها^(١).

وواضح: أنه قد أخطأ في ذلك، ولم يصب أيضاً.

باء: وفيما يرتبط بأخطائهم في فهم المعنى، فأدى ذلك إلى اجتهادات خاطئة في حقيقة النص نفسه، نشير إلى الأمثلة التالية:

١ - ما وري عن ابن عباس، في قوله تعالى: مثل نوره كمشكاة، قال: هي خطأ من الكاتب، هو أعظم من أن يكون نوره مثل نور المشكاة، إنما هي: مثل نور المؤمن كمشكاة^(٢).

٢ - وقرأ أبو حنيفة، وينسب ذلك إلى عمر بن عبد العزيز أيضاً: إنما يخشى الله من عباده العلماء، برفع الأول، ونصب الثاني^(٣).

(١) راجع: الدر المنثور ج ٤ ص ٣٢٠ والإتقان ج ١ ص ١٨٥ عن ابن أبي حاتم، وعن سعيد بن منصور، وغيره..

(٢) الإتقان ج ١ ص ١٨٥ عن ابن اشته، وابن أبي حاتم.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ج ١٤ ص ٣٤٤ وراجع: البرهان للزركشي ج ١ ص ٣٤١ والتمهيد في علوم القرآن ج ٢ ص ٤٤ و ٤٥ والإتقان ج ١ ص ٧٦ والنشر في القراءات العشر ج ١ ص ١٦.

فان الظاهر هو: أن هذا قد كان لحناً من القارئ، أو أنه لم يفهم معنى الآية، لكنه جعل قراءة له؛ حفاظاً على الموقع الاجتماعي، والعلمي، والسياسي، الذي يتمتع به هذا القارئ، أو ذلك^(١).

٣ - وقرأ بعضهم: فتوبوا إلى بارئكم، فأقبلوا أنفسكم؛ نظراً لعدم صحة الأمر بقتل النفس، حسب زعم ذلك القارئ، ونسب ذلك إلى قتادة^(٢).

٤ - وعن عبيد بن عمير: أنه دخل على عائشة، فقال: جئت أسألك عن آية في كتاب الله تعالى، كيف كان رسول الله «صلى الله عليه وآله»، يقرأها؟ قالت: آية آية؟!.

قال: الذين يأتون ما أتوا، أو: الذين يؤتون ما أتوا.

قالت: أيتهما أحب إليك؟.

قلت: والذي نفسي بيده، لأحدهما أحب إلي من الدنيا جميعاً.

قالت: أيهما؟!

قلت: الذين يأتون ما أتوا.

فقالت: أشهد: أن رسول الله «صلى الله عليه وآله» كذلك كان

(١) راجع: التمهيد في علوم القرآن ج ٢ ص ٤٤ و ٤٥.

(٢) راجع: الجامع لأحكام القرآن ج ١ ص ٤٠٢ والتمهيد في علوم القرآن ج ٢

يقرؤها، وكذلك أنزلت، ولكن الهجاء حُرِّفَ^(١).

مع أن الموجود في القرآن، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه؛ الذين يؤتون ما أتوا وقلوبهم وجلة^(٢) وقد أخطأت عائشة أو ذلك الرجل ولم يحفظا الآية على وجهها، أو كذب عليه أو عليها، أو غير ذلك.

٥ - وعن ابن عباس بسند صحيح، في قوله تعالى: حتى تستأنسوا وتسلموا.

قال: إنما هي خطأ من الكاتب، حتى تستأنسوا، وتسلموا.

وفي لفظ آخر: هو فيما أحسب مما أخطأت به الكتاب^(٣).

قال الخازن: في هذه الرواية نظر، لأن القرآن ثبت بالتواتر^(٤).

واعتذر العسقلاني عن ذلك: بأنها من الأحرف التي تركت القراءة بها. واعتذروا بغير ذلك أيضاً^(٥).

٦ - وعن ابن عباس، أنه قرأ: (أفلم [يتبين الذين آمنوا] أن لو يشاء الله، لهدى الناس جميعاً).

(١) الإتيان ج ١ ص ١٨٥ عن ابن اشته في المصاحف.

(٢) المؤمنون ٦٠.

(٣) الإتيان ج ١ ص ١٨٥ عن ابن جرير، وابن أبي حاتم، وسعيد بن منصور.

ولباب التأويل ج ٣ ص ٣٢٤ وفتح الباري ج ١١ ص ٧.

(٤) لباب التأويل ج ٣ ص ٣٢٤.

(٥) راجع: فتح الباري ج ١١ ص ٧.

فقيل له: إنها في المصحف: (أفلم ييأس)؟!.

فقال: أظن الكاتب كتبها، وهو ناعس، مستوى السينات^(١).

قال الزمخشري: «.. وهذا ونحوه، لا يصدق في كتاب الله، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه، ولا من خلفه.

وكيف يخفى مثل هذا، حتى يبقى ثابتاً بين دفتي الإمام، وكان متقلباً في أيدي أولئك الأعلام، المحتاطين في دين الله، المهيمنين عليه، لا يغفلون عن جلالته ودقائقه، خصوصاً عن القانون، الذي هو المرجع والقاعدة، التي عليها البناء. وهذه والله فرية، ما فيها مرية»^(٢).

٧ - وروي بأسناد جيد، عن ابن عباس، أنه كان يقول: **(وَقَضَى رَبُّكَ)**، **[إنما هي: ووصى ربك]**. التزقت الواو بالصاد^(٣).

قال الضحاك: وكذلك كانت تقرأ وتكتب؛ فاستمد كاتبكم؛ فاحتمل القلم مداداً كثيراً؛ فالتزقت الواو بالصاد، ثم قرأ: **(وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أَوْثُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ)**^(٤). ولو كانت قضى من الرب؛ لم يستطع أحد ردّ قضاء الرب، ولكنه وصية أوصى بها

(١) فتح الباري ج ٨ ص ٢٨٢، والإتقان ج ١ ص ١٨٥ عن ابن الأنباري، والكشاف ج ٢ ص ٣٥٠.

(٢) الكشاف ج ٢ ص ٥٣٠ و ٥٣١.

(٣) فتح الباري ج ٨ ص ٢٨٣، والإتقان ج ١ ص ١٨٥ عن سعيد بن منصور.

(٤) الآية ١٣١ من سورة النساء.

العباد^(١).

٨ - وعن ابن عباس، أنه كان يقرأ قوله تعالى: (ووصى ربك)، - يقرأه -: [أمر ربك] ، ويقول: إنها واوان ، التصقت إحداهما بالصاد^(٢).

٩ - ولعل قراءة المبعوض: (والمسارقُ والمسارقة فاقطعوا أيديهما)^(٣) «^(٤). قد نشأت عن أنه أراد تحقيق التناسب، بين [أيديهما]، الذي هو جمع، وبين أصحاب الأيدي.

١٠ - وعن مجاهد، في قوله تعالى: (وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ..)^(٥)، قال: هي خطأ من الكاتب. وهي قراءة ابن مسعود: ميثاق الذين أوتوا الكتاب^(٦).

فقد فهم - كما فهم غيره - من سياق الآيات، حيث إن الخطاب هو لأهل الكتاب: أن المناسب هو ذلك.

(١) الإتيان ج ١ ص ١٨٥ عن ابن أشته.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الآية ٣٨ من سورة المائدة.

(٤) محاضرات الأدباء المجلد الثاني، جزء ٤ ص ٤٣٤.

(٥) الآية ٨١ من سورة آل عمران.

(٦) الدر المنثور ج ٢ ص ٤٧ عن: عبد بن حميد، والفريابي، وابن جرير، وابن

المنذر.

النصّ القرآني في خدمة الاتجاه العقائدي:

كما أن بعض الاجتهادات الخاطئة في النصّ القرآني، قد نشأت عن الالتزام بمذهب عقائدي معين، حيث يحاول من يذهب إليه أن يصوغ النصّ بحيث يصبح منسجماً مع اتجاهه العقائدي ذلك..

ولعل هذا هو السر في قراءة بعض المعتزلة: (وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا) (١) بنصب لفظ الجلالة؛ زاعماً: أنه تعالى لا يتكلم (٢).

وقال الجزري: «وفيها ما يكون حجة لأهل الحقّ، ودفعاً لأهل الزيغ كقراءة: (وَمُلْكًا كَبِيرًا) (٣)، بكسر اللام، وردت عن ابن كثير، وغيره. وهي من أعظم دليل على رؤية الله تعالى في الآخرة» (٤).

وحول اختلاف القراءات وأمثلتها الكثيرة جداً راجع: فتح الباري ج ٩ ص ٣٠ - ٣٦، والنشر في القراءات العشر، وحجة القراءات، والكشف عن وجوه القراءات السبع وغير ذلك.

حجّة القراءات:

وبعد.. فإن من يلاحظ ما يحتج به هؤلاء لقراءاتهم المختلفة؛ فإنه يجد: أنها أمور استحسانية، واجتهادية، إما بسبب رسم المصحف، أو

(١) الآية ١٦٤ من سورة النساء.

(٢) التمهيد في علوم القرآن ج ٢ ص ٤٤ عن القسطلاني في الإشارات ج ١ ص ٦٦.

(٣) الآية ٢٠ من سورة هل أتى.

(٤) النشر في القراءات العشر ج ١ ص ٢٩.

بسبب فهم المراد على نحو خاص، أو بسبب ما اعتقدوه في كيفية التركيب النحوي للجملة، أو البنية الصرفية، للكلمة، أو اشتقاقها اللغوي، الذي يعكس خصوصية في المعنى، أو ملاحظة النظائر في القرآن الكريم نفسه، أو لغير ذلك من أمور، يجدها المتتبع لتعليقاتهم، وتوجيهاتهم، في الموارد المختلفة.

وقد تجاوزوا في تأويلاتهم واستحساناتهم تلك، الحدود المعقولة، وخرجوا في كثير منها عن المؤلف، حتى ليقول البعض: «.. وما نرى صحيحاً هذا الذي ذهب إليه القراء من تأويلات كثيرة، تكاد تحمل الكلمة عشرين وجهاً، أو ثلاثين، أو أكثر من ذلك، حتى لقد بلغت طرق هذه القراءات، للقراءات العشر - فقط - تسعمائة وثمانين طريقة؛ فلقد كان - اجتهاداً - من القراء.. - وكان - إسرافاً في ذلك الاجتهاد»^(١).

نعم.. وأي إسراف، نجم عنه الكثير من الأخطاء الفاحشة، والأوهام البشعة، التي اضطرت العلماء للتنبيه عليها، وإدانتها.. وقد تقدم وسيأتي بعض من كلام ابن قتيبة وغيره في هذا المجال..

ومهما يكن من أمر، فيكفي في وضوح ما ذكرناه، مراجعة الكتب التي تكفلت ببيان تلك الاستحسانات والتوجيهات.. ونذكر هنا بعض الأمثلة لذلك، متوخين أن يكون كل منها، من سنخ يختلف عن غيره، ونختار معظمها من كتاب «حجة القراءات» لأبي زرعة، عبد

(١) تاريخ القرآن للأبياري ص ١٤٤.

الرحمن، بن محمد، بن زنجلة، وكتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع؛ وهي التالية:

١ - قوله تعالى: (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ)^(١).

فمن قرأ^(٢): مالك، كعاصم والكسائي، فقد احتج بقوله تعالى: (قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكِ الْمُلْكِ)، وأدلة أخرى..

ومن قرأ (ملك) فقد احتج بقوله تعالى: (الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ).. وأدلة أخرى^(٣).

٢ - قوله تعالى: (غِيَابَةِ الْجُبِّ)^(٤)، [الذي هو في الرسم]: (غيبت الجب).

قرأها نافع: غيابات، وعللها بأن كل ما غاب عن النظر، من الجب، فهو غيابة، وقرأ الباقر: غيابة، على ظاهر الخط، معللين بأن يوسف «عليه السلام» لم يلق إلا في غيابة واحدة^(٥).

(١) الآية ٤ من سورة الفاتحة.

(٢) الكشف عن وجوه القراءات السبع ج ١ ص ٢٥ و ٢٦، والتمهيد في علوم القرآن ص ٨٣ و ٨٤ عنه.

(٣) التمهيد ج ٢ ص ٨٤.

(٤) الآية ١٠ من سورة يوسف.

(٥) الكشف عن وجوه القراءات السبع ج ٢ ص ٥. والتمهيد في علوم القرآن ج ٢ ص ٨٤ عنه.

٣ - قوله تعالى: (آيَاتُ لِّلسَّائِلِينَ)^(١) [الذي هو في الرسم]: (آيت للساألين).

قرأها ابن كثير بلفظ الوحدة، جرياً مع ظاهر الخط، محتجاً بأن شأن يوسف كان آية واحدة، وقرأها الباؤون: آيات، اعتماداً على أن الألف محذوفة، وقالوا: إن كل حال جرت على يوسف، فهي آية..^(٢).

ومن كتاب ابن زنجلة، والقيسي نختار الموارد الآتية:

٤ - قوله تعالى: (مَّن يُصْرَفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ..)^(٣).

قرأ حمزة، والكسائي، وأبو بكر: (من يصرف) بفتح الياء، وكسر الراء، أي من يصرف الله عنه العذاب.. وحثهم قوله قبلها: قل: لمن ما في السماوات والأرض؟

قل: لله.. كما أنه قد ختم الكلام بمثل معنى يصرف؟

فقال: فقد رحمه، ولم يقل: فقد رحم، فيكون على نظيره مما لم يسم فاعله، فكان التوفيق بين أوله وآخره أولى، فجعل آخره مثل الأول ملحقاً به..

وقرأ الباؤون: «يصرف» مبنياً للمفعول، وحثهم: أن هذا الوجه أقل إضماراً لأن المبني للمعلوم لا بد من تقدير كلمة [الله] بعده، ليكون فاعلاً له.. ومع بناء الفعل للمجهول؛ ففيه ذكر العذاب، ومع

(١) الآية ٧ من سورة يوسف.

(٢) المصدران السابقان.

(٣) الآية ١٦ من سورة الأنعام.

البناء للمعلوم، فقد أضمر ذكر العذاب، وفي قراءة البناء للمجهول ذكر العذاب في يصرف فحسب..(١).

٥ - في قوله تعالى: (وَالَّذَارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَنفُونَ أَفْلا تَعْفُونَ)(٢).

قرأ ابن عامر: (ولدار الآخرة) بلام واحدة، والآخرة مجرورة. وحبته في ذلك: إجماع الجميع على قوله في سورة يوسف: (وَلَدَارُ الْآخِرَةِ)(٣)، فرد ابن عامر ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه.

وقرأ الباقيون: ولدار الآخرة بلامين، والآخرة نعت مرفوع.. وحبته قوله تعالى في [سورة الأعراف]: (وَالَّذَارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَنفُونَ)(٤)«(٥).

٦ - قوله تعالى: (قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لِيَحْزُنَكَ الَّذِي يَفْؤُونَ)(٦).

قرأ نافع: (يحزنك) بضم الياء، وكسر الزاي في جميع القرآن إلا في سورة الأنبياء؛ فإنه قرأ: لا يحزنهم، بفتح الياء، وضم الزاي.

(١) راجع: حجة القراءات ص ٢٤٣. وراجع: الكشف عن وجوه القراءات

السبع ج ١ ص ٤٢٥.

(٢) الآية ٣٢ من سورة الأنعام.

(٣) الآية ١٠٩ من سورة يوسف.

(٤) الآية ١٦٩ من سورة الأعراف.

(٥) راجع: حجة القراءات ص ٢٤٦ وراجع: الكشف ج ١ ص ٤٢٩ و ٤٣٠.

(٦) الآية ٣٣ من سورة الأنعام.

إذ قد ذكر سيبويه: أن أحزنته معناه: أدخلته في الحزن، وحزنته: أوصلت إليه الحزن، فقولهم: لا يحزنهم الفزع الأكبر، أي لا يصيبهم أدنى حزن، فإذا قلت: أحزنته أي أدخلته في الحزن، أي أحاط به، وما اهتدى إلى هذا الفرق بين الصيغتين غير نافع^(١).

٧ - في قوله تعالى: (إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ، اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ)^(٢).

قرأ نافع، وابن عامر [الله] بالرفع على الاستئناف، لأن الذي قبله رأس آية. وقرأه الباقر بالخفض، بدلاً من الحميد^(٣).

٨ - قوله تعالى: (لئن أنجانا من هذه لنكونن من الشاكرين، قل الله يُنجيكم منها)^(٤).

قرأ عاصم، وحمزة والكسائي: (أنجانا) بحجة أنها هكذا في مصاحفهم.

وقرأ الباقر: (لئن أنجيتنا)، خطاباً له تعالى.. وحثهم ما في يونس الآية ٢٢: (لئن أنجيتنا) من هذه. وهذا مجمع عليه؛ فردوا ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه^(١).

(١) راجع: حجة القراءات ص ٢٤٦.

(٢) الآيتين ١ و ٢ من سورة إبراهيم.

(٣) راجع المصدر السابق ص ٢٧٦. والكشف ج ٢ ص ٢٥.

(٤) الآيتين ٦٣ و ٦٤ من سورة الأنعام.

(١) المصدر السابق ص ٢٥٥. وراجع: الكشف ج ١ ص ٤٣٥.

٩ - قوله تعالى: (وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ)(١).

قرأ حمزة والكسائي: (بالبخل) بفتححتين وقرأ الباقون: بالضم ثم السكون، وهما لغتان(٢).

١٠ - في قوله تعالى: (وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً)(٣).

قرأ نافع وابن كثير: برفع حسنة اسماً لتكن، وهي تامة ولا خبر لها. وقرأ الباقون بنصب حسنة على أنها خبر لتكن، واسمها مضمّر.. أي إن تك زنة الذرة حسنة(٤).

١١ - في قوله تعالى: (وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالنُّورَانَ وَالْإِنجِيلَ)(٥).

قرأ عاصم ونافع: (يعلمه) بالياء. وحجتهم قوله تعالى قبلها: (قَالَتْ رَبِّ أُنَى يُكُونُ لِي وُلْدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ. إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ.. وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ..)(١)، وقرأ الباقون: ونعلمه، بالنون. أي نحن نعلمه، وحجتهم

(١) الآية ٣٧ من سورة النساء.

(٢) المصدر السابق ص ٢٠٣. والكشف ج ١ ص ٣٨٩.

(٣) الآية ٤٠ من سورة النساء.

(٤) المصدر السابق ص ٢٠٣. والكشف ج ١ ص ٣٨٩ و ٣٩٠.

(٥) الآية ٤٨ من سورة آل عمران.

(١) الآية ٤٧ من سورة آل عمران.

قوله قبلها: ذلك من أنباء الغيب نوحيه إليك^(١).

١٢ - في قوله تعالى: (تُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ)^(٢).

قرأ ابن كثير، وأبو عمرو وابن عامر، وأبو بكر: (الميت) بالتخفيف حيث كان. وقرأ الباقر بالتشديد..

أصل الكلمة [ميوت] قلبوا الواو ياءً للياء التي قبلها فصارت ميئاً، فمن قرأ بالتخفيف فإنه استثقل تشديد الياء مع كسرها فأسكنها فصارت- ميئاً ومن شدد-ها فقد جرى- على-الأصل،-و-هما لغتان مشهورتان^(٣).

١٣ - قرأ ابن عامر: إبراهيم بألفٍ، كلٌّ ما في سورة البقرة، وفي النساء بعد المئة، وفي الأنعام خصوص قوله تعالى: ملة إبراهيم وفي التوبة بعد المئة: إبراهيم وفي سورة إبراهيم: إبراهيم وفي النحل ومريم كلها: إبراهيم. وفي العنكبوت: الثاني: إبراهيم. وعسق: إبراهيم وفي سور المفصل كلها: إبراهيم إلا في سورة الممتحنة: إلا قول إبراهيم، بالياء. وفي سبح: صحف إبراهيم. وما بقي في جميع القرآن بالياء. وحجته في ذلك: أن كل ما وجدته بألف قرأه بألف، وما وجدته

(١) راجع: المصدر السابق ص ١٦٣. والكشف ج ١ ص ٣٤٤.

(٢) الآية ٢٧ من سورة آل عمران.

(٣) راجع: المصدر السابق ص ١٥٩. والكشف ج ١ ص ٣٣٩.

بالياء قرأه بالياء اتباع المصاحف^(١).

١٤ - في قوله تعالى: (يُضَاعَفُ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ)^(٢).

قرأ أبو عمرو: يَضَعَفُ لها العذاب بالياء والتشديد والعذاب نائب فاعل. وكان أبو عمرو يقول: «إنما اخترت التشديد في هذا الحرف فقط لقوله: ضعفين.

وقرأ ابن عامر، وابن كثير، نضعف بالنون، وتشديد العين وكسرها والعذاب معه منصوب على المفعولية، والفاعل هو الله.

وقرأ نافع وأهل الكوفة: يضاعف إلخ..^(٣).

١٥ - قرأ أبو عمر، وابن كثير، وابن عامر، وأبو بكر: (فَنَادَاهَا مِنْ تَحْتِهَا أَلَّا تَحْزَنِي)^(٤)، أي فناداها الذي تحتها، وهو عيسى، وحجتهم ما روي عن أبي بن كعب قال: الذي خاطبها هو الذي حملته في جوفها.

وقرأ الباقر: من تحتها، بكسر الميم والتاء، أي ناداها جبرئيل. وحجتهم ما روي عن ابن عباس: (مِنْ تَحْتِهَا)، قال: جبرئيل. ولم يتكلم عيسى، حتى أتت به قومها.

وقال آخرون؛ منهم الحسن البصري: من تحتها: [عيسى]. [أي

(١) راجع: المصدر السابق ص ١١٣ و ١١٤.

(٢) الآية ٣٠ من سورة الأحزاب.

(٣) راجع: المصدر السابق ص ٥٧٥. وراجع: الكشف ج ٢ ص ١٩٨.

(٤) الآية ٢٤ من سورة مريم.

فناداها عيسى من تحتها]. فالكسر أعم؛ لأنه يحتمل أن يكون المنادي عيسى، ويحتمل أن يكون هو جبرئيل «عليه السلام»^(١).

كلمتنا الأخيرة:

وكلمتنا الأخيرة هنا، هي: أن المتتبع لكتاب: حجة القراءات، الذي يناهز عدد صفحاته السبع مئة صفحة، ولكتاب: الكشف عن وجوه القراءات السبع، بمجلديه، يجزم: بأن الرسم القرآني الذي خلا من النقط، ومن الحركات، وحذفت منه الألفات بالإضافة إلى قياسات، واستحسانات واجتهادات القراء في معان كانوا يريدون تكريسها والتأكيد عليها، مع حرصهم على الابتعاد على أهل البيت «عليهم السلام» وغير ذلك من أمور أشرنا إليها فيما سبق - يجزم: بأن كل ذلك: هو أهم أسباب الاختلاف في القراءات، وتعددتها.. كما أنه يجد فيهما الدليل الواضح، على أن جل هذه الاختلافات، إن لم نقل: كلها، ترجع إلى تسويق معان معينة، من خلال ادعاء دلالة النص القرآني عليها.

ولأجل ذلك فقد تكررت مقولة: إنهم قد أرجعوا ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه.

كما يجد في هذين الكتابين: أنهم كانوا بملاحظتهم للسياق القرآني، أو للبنية الصرفية للكلمة، وما ينشأ عن ذلك من خصوصية في المعنى، أو لغير ذلك من أمور - إنهم كانوا لأجل ذلك - يقرؤون

(١) حجة القراءات ص ٤٤١ و ٤٤٢. وراجع: الكشف ج ١ ص ٨٦ و ٨٧.

الكلمة بشكل خاص، ينسجم مع ملاحظاتهم تلك، حيث يرون: أن الكلام يكون أقرب إلى النص القرآني الواقعي، الذي يريدون الوصول إليه..

كما ويظهر منهما: أن القراء أنفسهم، كانوا يعتقدون: بوحدة النص القرآني، وهم يبحثون عن هذا النص الواحد، الذي لا يجوز تجاوزه. وكل منهم يرى: أن المبررات، والاستحسانات الاجتهادية التي اعتمدها، كافية لأن توصله إلى ذلك النص الواحد، النازل من عند إلهه الواحد..

كما أن ذلك يعزز حقيقة أخرى، وهي: أن القراءات القرآنية، لا يمكن حصرها في سبع قراءات، أو عشر، بل قد تصبح عشرات، وقد تنقص عن السبع أيضاً، ما دام أن عامل نشوئها، ووجدتها، وتعددتها هو ما ذكرناه..

كما أن هذه القراءات قد يظهر بطلانها، وعدم جواز اعتمادها إذا ثبت أنها تبتعد عن النص القرآني، وتخالفه، وذلك حينما يثبت بطلان الاجتهاد، أو فساد الاستحسان الذي اعتمدت عليه..

كما أن هذين الكتابين إنما يعالجان جانباً محدوداً مما وقع فيه الاختلاف ويقدمان المبررات لخصوص هذا الجانب، وتبقى روايات واختلافات أخرى في موضوع النص، من قبيل ما ذكر من السور والآيات التي نسخت تلاوتها، ومن قبيل إقحام بعض التفسيرات، أو التبديل بالمرادفات، ونحو ذلك.. لا بد من التماس وجه الحق فيه، في اتجاهات أخرى، وقد رأينا في هذه المجالات بما فيه الكفاية، لمن أراد الحق، والرشد والهداية..

توقيفية القراءات:

كان ما تقدم، نماذج يسيرة من أخطاء القراء، واجتهاداتهم غير الموفقة، ولا المعقولة، تجاه كتاب الله عز وجل.

وذلك كله - إلى جانب كثير غيره لم نذكره هنا.. يكفي للجزم بعدم صحة ما ذكره، من أن القراءات كلها توقيفية، مأخوذة من الرسول الأكرم «صلى الله عليه وآله»^(١).

وقد رأينا: كيف أنهم يستدلون- لما يذهبون- إليه بتوجيهات واستحسانات واهية، وضعيفة، يبدونها من عند أنفسهم، على سبيل التبرع، وفي مقام المحاجة والإثبات والنفي..

ولو كانت قراءاتهم توقيفية؛ لكان الأنسب والأجدر بهم: أن يحتجوا لها بقول رسول الله «صلى الله عليه وآله»، مباشرة؛ أو بقول من نصبهم الله ورسوله، وعينهم حججاً على العباد، وأدلة للرشاد، وجعلهم عدل الكتاب، وقال: إنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، فإن ذلك أتم للحجة وأحرى أن يكون مقنعاً، وقاطعاً لدابر الخلاف، والاختلاف، كما هو أوضح من أن يخفى.

كما أن الخبر القائل: إن القرآن واحد، نزل من عند واحد، على

(١) راجع: مشكل الآثار ج ٤ ص ١٩٨ ومناهل العرفان ج ١ ص ١٤٤ والقراءات القرآنية: تاريخ وتعريف ص ٧٩ و ٨٠ و ٨٤ و ٩١ وآراء حول القرآن، لآية الله الفاني ص ٧٢، والنشر في القراءات العشر ج ١ ص ١٠ و ٢٨ و ٤٦ و ٥١ و ٥٢.

نبي واحد، وإنما الاختلاف من جهة الرواة..

هذا الخبر يدل على عدم وجود اختلاف في النص القرآني أصلاً، فضلاً عن أن يكون هذا الاختلاف قد جاء من قبل الله سبحانه، أو من قبل رسوله «صلى الله عليه وآله»، على شكل قراءات متعددة..

وإنما الرواة للقرآن هم الذين يختلفون، وذلك بسبب نسيانهم، أو اشتباههم في النسخ والكتابة، أو بسبب إرادتهم التفسير والبيان بحسب مصالحهم، وغاياتهم، وآرائهم الفاسدة، أو لغير ذلك من أمور، أشير إلى طائفة منها في هذا البحث.

وقد التزم الشيعة بهذا الأمر، ولم يقبلوا مقولة نزول القرآن بأكثر من حرف واحد، قال الشيخ الطوسي: «العرف من مذهب أصحابنا، والشائع في أخبارهم ورواياتهم: أن القرآن نزل بحرف واحد على نبي واحد».. ثم ذكر جواز القراءة بما يتداوله القراء، قال: «ولم يبلغوا بذلك حد التحريم والحظر»^(١).

وواضح: أن مقصودهم ليس هو جواز تبديل أقبل بهلم، وتعال، ونحو ذلك،.. وإنما هو جواز القراءة بما كان من قبيل الإدغام، والروم، والإشمام، والقلب، والإمالة، ونحوه وتبديل السين بالصاد في الصراط، ومالك ومالك، ونحو ذلك.. لا بما هو أزيد من ذلك مما يوجب تغييراً في المعنى، حتى ولو بمثل التصرف في الحركات الإعرابية.. وأن نقول: إن النص القرآني الواقعي، هو إما سين، أو

(١) التبيان ج ١ ص ٧.

صاد، مالك، أو ملك؛ فإذا ثبت أنه أحدهما لم يجز الآخر، إلا إذا قطعنا بالرخصة من قبل المعصوم: النبي «صلى الله عليه وآله»، أو الإمام «عليه السلام».

كما أننا قد عرفنا: أن الأبياري قد اعتبر القراءات: اجتهاداً من القراء، ولكنه كان إسرافاً في ذلك الاجتهاد، على حد تعبيره، وان رسم القرآن، وإهماله، نقطاً وشكلاً جرّاً إلى شيء منها^(١).

أضاف البعض:

«..وقد ذهب أكثر نحاة البصرة، ونفر قليل ممن تابعهم، أمثال الزمخشري، وابن قتيبة، إلى رد بعض القراءات؛ لمخالفتها لقواعدهم النحوية، التي وضعوها خارج دائرة هذه القراءات وأمثالها من اللهجات والأساليب العربية»^(٢).

ونستغرب جداً هذه العبارة الأخيرة من هذا الكاتب، فإن تتبع كلماتهم واستشهاداتهم يعطينا خلافاً تاماً، وليس ذلك منه إلا تهمة باطلة، لا تستند إلى أساس علمي، وتبتعد عن النزاهة، وعن النظرة الموضوعية: كما هو ظاهر..

القراءات.. تساوق القول بالتحريف:

ويلاحظ: أن القراءات المختلفة، المنقولة على أنها توقيفية عن

(١) القراءات القرآنية: تاريخ وتعريف ص ٧٢ و ٧٣ عن الموسوعة القرآنية ج ١ ص ٨٠.

(٢) القراءات القرآنية: تاريخ وتعريف ص ٧٤.

رسول الله «صلى الله عليه وآله».. قد اقتضت القراءة بالزيادة لحرف وكلمة، وجملة، وآية كاملة.. والقراءة بالنقيصة، كذلك، والقراءة بالتبديل لبعض الكلمات، أو الحروف، أو الجمل بغيرها.

بل إن كلمة (هو)، في قوله تعالى في سورة الحديد؛ (هُوَ الْعَنِيُّ الْحَمِيدُ)، وكلمة: (من) في قوله تعالى في سورة التوبة على رأس المئة آية، والبسمة في الفاتحة، وفي غيرها.. وغير ذلك، تكون من القرآن على قراءة، وليست من القرآن على قراءة أخرى.. وكذلك الهاء في (تَشْتَهِيهِ النَّفْسُ)، وفي (لَمْ يَتَسَنَّهْ) ونحو ذلك (١).

وهكذا الحال بالنسبة للتصحيفات في القراءة، والاختلافات في الحركات الإعرابية، في بنية الكلمة، أو في حركة الآخر، واختلاف اللهجات، وغير ذلك مما تقدم ذكره.

ومن الواضح: أن هذا ضرب من ضروب التحريف في القرآن، ولانفهم معنى لأن ينزل جبرئيل ويقول للنبي الآية الواحدة على الوجوه الكثيرة المختلفة، حسب اختلاف القراء في قراءتها، فيكرر

(١) راجع: المحلى ج ٣ ص ٢٥٣ و ٢٥٤، وفتح الباري، ج ٩ ص ٣٠ و ٣٦ والتمهيد في علوم القرآن والإتقان، وغير ذلك..

وراجع: القراءات القرآنية: تاريخ وتعريف ص ٨٩ - ٩١. فإنه ذكر كلام ابن قتيبة، في وجوه القراءات، وأمثلتها على النحو الذي ذكرناه تقريباً، ثم ما عقب به عليها من أنها كلها منزلة من عند الله سبحانه.

القرآن عليه، وفقاً لتلكم الاختلافات الكثيرة، فإن هذا لا يعدو عن أن يكون لعباً وعبثاً بالقرآن الكريم، ومهزلة من مهازل العقل البشري، لا مبرر لها، ولا منطق يساعدها..

ثلاثون ألفاً من القراء في صقين:

هذا.. ورغم الاهتمام البالغ بتدوين القراءات، وتوجيهها، وتقريبها إلى أذهان الناس، والتماس المبررات لها.

ورغم الإصرار الشديد والأكيد، من قبل الكثيرين على حفظها، ونشرها، والقراءة بها. ولا سيما قراءات السبعة المشهورين - وحتى رغم اختلافات النسخ، حتى في مصاحف عثمان واشتباهاة النساخ، وغير ذلك من أمور.

نعم.. رغم ذلك كله وسواه، فإن القرآن قد بقي محفوظاً ومصوناً، ورفض حفاظه كل تغيير فيه، حتى ذلك الذي ورد في المصاحف العثمانية نفسها، فأجمعت الأمة على موافقة هذا ورفض الخطأ في ذلك، وهكذا.. وقد وضع حفاظ الأمة النقط والحركات الإعرابية للمصاحف وضبطوها، وبينوا لكل أحد كيفية النطق بالنص القرآني، الذي بقي محفوظاً ومصوناً حتى واوه.

وكيف يمكن أن يتطرق إليه أدنى ريب، وقد كان الذين يحفظونه في صدورهم يعدون بالألوف، يتلقونه كإبراً عن كابر، ويهرم عليه الكبير ويشب عليه الصغير، منذ عهد الرسول الأكرم «صلى الله عليه

وآله».. حتى

ليذكرون: أن الذين حضروا صفين من القراء، كانوا ثلاثين ألفاً^(١). فكيف بمن لم يحضرها منهم؟.

ومهما فرضنا هذا العدد مبالغاً فيه، فإنه يدل على ضخامة عددهم، وأنهم يعدون بالألوف وقد تقدم وسيأتي: أن أبا موسى حينما ولي وجمع القراء؛ فقال: لا تُدخلوا علي إلا من جمع القرآن، فدخل عليه زهاء ثلاث مئة منهم..

ثم حدثهم بالحديث الذي يذكر فيه نزول سورة تشبه براءة إلخ.. وتقدم أيضاً أن أمير المؤمنين «عليه السلام»، في مجال ترغيبه الناس بحفظ القرآن، قد جعل لمن يحفظ القرآن، حقا في بيت المال، ففرض لمن قرأ القرآن ألفين ألفين.

وفي نص آخر قال «عليه السلام»: «.. من دخل في الإسلام طائعاً، وقرأ القرآن ظاهراً؛ فله في كل سنة مائة دينار في بيت مال المسلمين. وإن منع في الدنيا، أخذها يوم القيامة، وافية، أحوج ما يكون إليها».

وقد تقدمت نصوص أخرى في فصل: جمع القرآن في عهد الرسول «صلى الله عليه وآله».

نعم.. وإن السياسة التي اتبعت تجاه القرآن قد أسهمت في حفظه

(١) صفين للمنقري ص ١٨٨.

وصيانتته، وذلك مثل ما ذكرناه آنفاً، وكذا كتابة القرآن في عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ثم جمعه وترتيبه على نحو خاص بأهل البيت «عليهم السلام»، الذي تجلى بجمع علي «عليه السلام» له. ثم على نحو عام من خلال جمع الصحابة له، كأبي بن كعب، وابن مسعود، وزيد بن ثابت وغيرهم..

ثم أمره «عليه السلام» للناس بأن يقرأوا القرآن نظراً، والحث على ختمه، فهذا الحفظ الواسع للقرآن، قد منع بالتأكيد من تأثير تلك الموجة الجامحة، التي تعرض لها القرآن، رغم شدتها، وكثرة دعواتها - منع من تأثيرها - على قرآنية القرآن، وعلى الثقة به.

وكان لا بد لكل تلك القراءات والروايات في اختلاف النص القرآني، من أن تتحسر عن الساحة، وتذهب إلى حيث لا رجعة. وثبت النص الصحيح، والقراءة الحقيقية، التي تلقاها عامة المسلمين، خلفاً عن سلف؛ فكان ذلك تصديق وعد الله سبحانه، وهو أصدق القائلين.. (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) (١).

هذا.. ولا يجب أن ننسى هنا: الأهمية البالغة، التي كان يوليها الصحابة الأخيار رضوان الله عليهم، بضبط النص القرآني، والحفاظ على حرفيته، وقد قدمنا: أنهم كانوا يقومون بمقابلة المصاحف، ليطمئنوا إلى عدم وقوع أي اشتباه أو تحريف فيها، وقدمنا أيضاً: أن بعضهم يهدد بالسيف من أجل حرف واحد، رأى أنه يتعرض للخطر،

(١) الآية ٩ من سورة الحجر.

فجزاهم الله خيراً، وعرفهم ثواب ذلك في الجنة إن شاء الله تعالى.

القرّاء في عصرنا الحاضر:

ونود أن نشير أخيراً.. إلى ما قاله ابن قتيبة - وهو يتحدث عن حمزة بن حبيب الزيات، أحد القراء السبعة؛ فهو يقول: «.. هذا إلى نبذه في قراءته مذاهب العرب، وأهل الحجاز؛ بإفراطه في المد، والهمز، والإشباع. وإفحاشه في الإضجاع والإدغام. وحمله المتعلمين على المركب الصعب، وتعسيره على الأمة ما يسره الله.

وقد شغف بقراءته عوام الناس، وسوقهم، وليس ذلك إلا لما يرونه من مشقتها وصعوبتها..

إلى أن قال: ورأوه عند قراءته مائل الشدقين، دارّ الوريدين، راشح الجبينين، توهموا: أن ذلك لفضيلة في القراءة، وحذق بها. وليس هكذا كانت قراءة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ولا خيار السلف، ولا التابعين. ولا القراء العالمين، بل كانت قراءتهم سهلة رسالة»^(١).

هذا كلام ابن قتيبة عن بعض القراء المتقدمين، وما أشبه الليلة بالبارحة.. فيا ليت ابن قتيبة معنا الآن، لينظر إلى قراءة القراء المعاصرين، كعبد الباسط محمد عبد الصمد، ومصطفى إسماعيل، وأضرابهما.. وليرى: أن ما وصف به قراءة حمزة، هو بعينه ينطبق

(١) التمهيد في علوم القرآن ج ٢ ص ٣٨ عن تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة

على قراءة هؤلاء.. وكما كان يفتتن الناس بقراءة أولئك، هاهم يفتنون بقراءة هؤلاء أيضاً.. فإنها - كما ذكر ابن قتيبة - لا تشبه قراءة رسول الله، ولا السلف، ولا القراء العالمين، الذين كانت قراءاتهم سهلة رسالة، على حد تعبيره.

الباب الرابع:

مبّرّرات.. وماخذ..

- ١ - نسخ التلاوة.. سراب
- ٢ - نسخ التلاوة في الأوهام والروايات
- ٣ - روايات وآراء لا تصح
- ٤ - نتيجة وخاتمة

الفصل الأول:

نسخ التلاوة.. سراب

نسخ التلاوة:

حين رأى فريق من الناس روايات كثيرة تذكر آيات وسوراً، على أنها من القرآن، وليست موجودة فيه، كآية الرضاع، وسورتي الخلع، والحفد، وغير ذلك.

ورأى أن الالتزام بإسقاطها من القرآن، ينشأ عنه القول بتحريف القرآن، وهو أمر بديهي البطلان.

وحين ر-أى:- أن قسماً من هذه المنقولات- قد و-رد- في كتب صحاحه، ومسانيده المعتبرة..

حين رأى ذلك - التجأ إلى القول بنسخ التلاوة^(١)، وذلك من أجل التخلص من ورطة تلك الأحاديث، وحفاظاً على قدسية القرآن، حتى لا ينسب إليه أمر باطل ومشين..

(١) راجع في نسخ التلاوة: المبرهان- للزركشي، و-إلا-تقان- للسيوطي، والمستصفي للغزالي، وأصول السرخسي ج ٢ وفواتح الرحموت، وغير ذلك من كتب الأصول، وكتب علوم القرآن..

نسخ التلاوة وجمع القرآن:

ومن الطريف: أن نذكر هنا: أن البعض قد ادعى:

أنهم إنما لم يجمعوا القرآن في مصحف واحد؛ لأن النسخ كان يرد على بعضه، ويرفع الشيء بعد الشيء من التلاوة، كما ينسخ بعض أحكامه. فلم يجمع في مصحف واحد، ثم لو رفع بعض تلاوته؛ لأدى ذلك إلى الاختلاف، واختلاط أمر الدين^(١).

ولكننا نقول:

إن ما ذكره هؤلاء، ما هو إلا رجم بالغيب، وتخرص بلا جهة، ولا دليل حيث يمكن أن يكون عدم جمع القرآن في زمنه - لو سلم - راجعاً إلى أنه لم يتم نزوله بعد، كما قد يكون ثمة أسباب أخرى لذلك.. هذا.. بالإضافة إلى أن النبيّ «صلى الله عليه وآله» كان يقرأ القرآن على الصحابة، ويرسل المعلمين والمقرئين إلى مختلف البلاد والأقطار، حتى إلى اليمن، فلو كان ثمة آيات، أو سور تنسخ تلاوتها، لوجب عليه إبلاغ الجميع، وكان قولهم بنسخ التلاوة مناقضاً لقولهم: إن القرآن جمع على عهد أبي بكر وعمر، لأن محاذير نسخ التلاوة تفرض أن يكون النبيّ «صلى الله عليه وآله» نفسه هو الذي جمع

(١) لبياب التأويل للخازن ج ١ ص ٨. والبرهان للزركشي ج ١ ص ٢٣٥ وراجع: ص ٢٦٢ وراجع: الإتيان ج ١ ص ١٥٧ عن الخطابي. وراجع: فتح الباري ج ٩ ص ١٠. ومباحث في علوم القرآن للقطان ص ١٢٤ و ١٢٥ عن الزركشي والسيوطي.

القرآن، ليكون المرجع لهم فيما يختلفون فيه: أنه منسوخ التلاوة، أو ليس منسوخها..

هذا.. مع العلم بأنه تقدم البحث مفصلاً حول موضوع جمع القرآن في عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وأوردنا نصوصاً وشواهد كثيرة، تثبت أنه قد جمع في زمنه «صلى الله عليه وآله»، من قبل كثيرين من صحابته، تاماً، أو ناقصاً..

ونحن نعتقد: أن الذي جمعه تاماً هو خصوص علي «عليه السلام». غير أن وجوده ناقصاً لدى بعض الصحابة لا يصحح نسخ التلاوة، بل هو يزيد في تهجينه، لأن نسخ التلاوة إنما يدعونه في الآيات التي أبلغت إلى الجميع، حتى من كان منهم غائباً عن المدينة.

وقد تقدم: أنه «صلى الله عليه وآله» كان يأمرهم بقراءة القرآن نظراً، وبختمه، فإن كانوا قد امتثلوا أو امره «صلى الله عليه وآله»، فإنما امتثلوها فيما حصلوا عليه من القرآن إلى ذلك الوقت.

أدلة نسخ التلاوة:

إن نسخ التلاوة يتصور على نحوين:

١ - نسخ التلاوة والحكم معاً. وقد أثبتته كثيرون من علماء أهل السنة.

٢ - نسخ التلاوة دون الحكم.

وقد ادعوا الاتفاق على ثبوت القسم الأول^(١).

أما القسم الثاني، فإنهم - وإن اعترفوا بوقوع النقاش فيه من البعض؛ ولكنهم أثبتوه أيضاً، استناداً إلى خبر عائشة، الدال على نسخ العشر رضعات، بخمس معلومات، توفي النبي «صلى الله عليه وآله»، وهن فيما يقرأ من القرآن..

مع أن ذلك لا يوجد فعلاً في القرآن، فزعموا: أنه مما نسخ تلاوته، وبقي حكمه^(٢)..

وإذن.. فهناك دليلان:

أحدهما: الاتفاق، في القسم الأول، والشهرة في الثاني..

الثاني: الأخبار..

وثمة دليل ثالث، وهو قوله تعالى: (مَا نُنسخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا)^(٣).

فقد روي عن قتادة، قوله فيها: «.. كان ينسخ الآية بالآية التي بعدها ويقرأ نبي الله «صلى الله عليه وآله» الآية، أو أكثر من ذلك، ثم

(١) فواتح الرحموت، (بهامش المستصفي) ج ٢ ص ٧٣ ومناهل العرفان ج ٢

ص ١١٠ ونظرية النسخ في الشرائع السماوية ص ١١٩.

(٢) راجع المصادر السابقة، وغيرها مما سيأتي..

(٣) الآية ١٠٦ من سورة البقرة.. وذكر الاستدلال بها على نسخ التلاوة في

أصول السرخسي ج ٢ ص ٧٨.

تنسى، وترفع..»^(١).

وعن الحسن، في تفسيرها: «أقري قرآناً، ثم نسيه، فلم يكن شيئاً من القرآن ما قد نسخ، وأنتم تقرؤونه..»^(٢).

وثمة روايات أخرى تفيد هذا المعنى، عن عبيد بن عمير، وابن عباس، وأبي العالية، وابن عمر^(٣).

واستدل على نسخ التلاوة والحكم أيضاً بقوله تعالى: سنقرؤك فلا تنسى إلا ما شاء الله؛ فالاستثناء دليل على جواز ذلك.

وبقوله تعالى: (وَلَيْنَ شَيْئًا لَّنْذَهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ) ^(٤)»^(٥).

نحن.. وأدلة نسخ التلاوة:

ولكننا بدورنا لا نستطيع قبول نسخ التلاوة، ولا نرى ما ذكر له من أدلة كافية لإثباته.. وذلك لما يلي:

١ و ٢ - فأما بالنسبة لدعوى الإتفاق، والإستدلال بالأخبار، فإننا

(١) تفسير جامع البيان ج ١ ص ٣٧٩ والدر المنثور ج ١ ص ١٠٥ عنه وعن عبد بن حميد، وأبي داود في ناسخه.

(٢) تفسير جامع البيان ج ١ ص ٣٧٨ والدر المنثور ج ١ ص ١٠٥ عنه.

(٣) راجع: الدر المنثور ج ١ ص ١٠٤ و ١٠٥ عن آدم، وابن جرير، والبيهقي، وأبي داود، وابن أبي حاتم، والحاكم في الكنى، وابن عدي، وابن عساكر، والطبراني.

(٤) الآية ٨٦ من سورة الإسراء.

(٥) راجع: أصول السرخسي ج ٢ ص ٧٨.

نقول:

إنه عدا عن مخالفة جماعة الإمامية في ذلك.. فقد:

قال الغزالي: «..قال قوم: نسخ التلاوة أصلاً ممتنع..»^(١).

وأنكره جماعة من المعتزلة.. وعن أبي مسلم، ومن لفّ لفه، عدم جوازه شرعاً^(٢).

واعتبر الدكتور صبحي الصالح القول بنسخ التلاوة جرأة عجيبة، وأنهم إنما استندوا فيه إلى أخبار آحاد، لا حجة فيها..

وأنكره أيضاً: ابن ظفر في «الينبوع». للاستناد فيه إلى أخبار الآحاد أيضاً^(٣).

وهو أيضاً ما ذكره الجزيري، الذي ردّه بصورة قاطعة أيضاً^(٤). وسيأتي رد الأبياري له. وكذلك عبد المنعم النمر أيضاً.

ويرد على نسخ التلاوة دون الحكم: أنه «لعل ناسخه مما أنزل في القرآن ولكن لم يبلغنا؛ لانتساخ تلاوته، مع بقاء حكمه؛ لأن فتح

(١) المستصفي ج ١ ص ١٢٣.

(٢) راجع: مناهل العرفان ج ٢ ص ١١٠ و ١١٢ و راجع: الأحكام في أصول الأحكام ج ٣ ص ١٢٩ وأوائل المقالات ص ١٠١ والبيان للخوئي ص ٢٢٥ ونظرية النسخ في الشرائع السماوية ص ١١٩ و ١٢١.

(٣) مباحث في علوم القرآن ص ٢٥٨ و ٢٥٩.

(٤) الفقه على المذاهب الأربعة ج ٤ ص ٢٥٧ و راجع ص ٢٠٦، وعنه في التمهيد في علوم القرآن ج ٢ ص ٢٨١.

هذا الباب، يؤدي إلى القول بالوقف في جميع أحكام الشرع»^(١).
والملفت للنظر هنا: أن البعض ينكر نسخ التلاوة دون الحكم،
 بحجة: أن الاستناد فيه إلى أخبار آحاد فراجع ما عن القاضي في
 الإنتصار^(٢)، كما ونسب إنكار ذلك إلى بعض أهل العلم^(٣).
وقالوا: إن «ما نقل آحاداً، لا يكون قرآناً، وما ليس قرآناً، فلا
 يكون منسوخ التلاوة»^(٤).

نعم.. إنهم ينكرون نسخ التلاوة، دون الحكم؛ استناداً إلى أنه
 أخبار آحاد، ولكنهم لا ينكرون نسخ الحكم والتلاوة معاً، مع أن ما
 روي فيه أيضاً، ما هو إلا أخبار آحاد، بالإضافة إلى وجوه ضعف
 أخرى كثيرة، سيأتي التعرض لها حين الكلام على كل واحدة واحدة
 منها..

هذا.. وقد حاول البعض: أن يجيب: بأن كونها أخبار آحاد لا
 يضر؛ لأن ثبوت النسخ شيء، وثبوت القرآن شيء آخر؛ فالأول يكفي
 فيه الدليل الظني، دون الثاني.

(١) راجع: أصول السرخسي ج ٢ ص ٦٩. فإنه ذكر هذا، ولم يستطع أن يجيب
 عنه.

(٢) البرهان للزركشي ج ٢ ص ٣٩ و ٤٠ و راجع: مباحث في علوم القرآن
 ص ٢٣٨ و ٢٣٩.

(٣) مباحث في علوم القرآن ص ٢٣٩.

(٤) فواتح الرحموت، (بهامش المستصفي) ج ٢ ص ٧٣.

وما هنا، إنما هو من قبيل النسخ، لا ثبوت القرآن^(١).

ولكنه كلام لا يعول عليه؛ لأن النسخ قد ورد على حكم ما هو قرآن، وعلى تلاوة ما هو قرآن، لا على حكم ولا على تلاوة ما هو خبر ورواية.. لذا.. فقد عبروا عنه: بأنه نسخ التلاوة؛ فما لم تثبت القرآنية؛ فلا يكون هناك حكم، ولا تلاوة لقرآن؛ ليرد النسخ عليه.. وهذا بالذات.. هو ما أشار إليه ابن عبد الشكور في عبارته الآنفه الذكر.

وبعد.. فقد رد الدكتور عبد المنعم النمر، قولهم بنسخ الحكم والتلاوة معاً، والذي استدلوا عليه بحديث عائشة، حول آيات الرضاع، التي توفي رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وهن فيما يقرأ من القرآن - رد ذلك بقوله: «.. فإذا كانت الآيتان، قد توفي الرسول، والصحابة يقرؤنها، فأين ذهبنا إذن؟!..»

وكيف تنسخ تلاوتهما وحكمهما معاً؟ مع أن الناسخة تفيد حكماً، وهو معمول به لدى الشافعية، وإن لم يعمل به الحنفية؟!..

وما الداعي لنسخ الآية المفيدة حكماً، وحذفها من القرآن؟! وإن سلمنا بحذف الآية المنسوخ حكمها وتلاوتها..

إن العلماء الذين يقولون بهذا، يذكرون حكماً ومبررات لهذا النسخ لا تثبت أمام النقد^(٢).

(١) مباحث في علوم القرآن للقطان ص ٢٣٨.

(٢) علوم القرآن الكريم ص ٢١٨.

ولا يخفى أن كلامه ينسحب على نسخ التلاوة دون الحكم أيضاً..
 أما الأبياري؛ فقد قال في مقام ردّ نسخ التلاوة والحكم معاً: «..
 وهذا عندي قسم يكاد سرده يدل عليه، ويكشف عن سقوطه؛ فما أجلّ
 الله حكيماً عليماً؛ وما كانت الرسالة تجربة بشرية، يجوز عليها
 تعديل، أو الوقوع فيما سينقض بعد حين.. ولقد كان الرسول يحدث
 المسلمين بحديثه، ويقراً عليهم وحي السماء.

ولقد كان «عليه السلام» يعارضهم ما حملوه عنه على التوالي،
 حرصاً على سلامة الوحي، من أن يختلط به غيره، وكم من سامع
 خلط بين ما هو وحي، وبين ما هو حديث للرسول. ولكنه كان بعد
 حين قليل مردود إلى السلام، حين يلقى بما عنده الرسول، أو يلقى
 صحابياً على بصيرة بما هو وحي، وبما هو حديث. وسرعان ما
 كانت تستقيم الأمور، وسرعان ما كان يبين هذا من ذلك.

حتى إذا حان أن يقبض الله إليه رسوله، كانت العرضة الأخيرة
 للقرآن، ولم تكن إلا لهذا ومثله..»^(١).

ثم ذكر القسم الآخر، وهو نسخ التلاوة دون الحكم، وناقش في
 سلامة دليله، بما لا مجال له هنا..

ولكن لنا تحفظاً على بعض ما قاله هنا، وهو قوله: «يجوز
 عليها التعديل، أو الوقوع فيما سينقض بعد حين».

(١) تاريخ القرآن، للأبياري ص ١٦٦ و ١٦٧.

فإن النسخ ليس تعديلاً في الشريعة، بعد أن ظهر الخلل فيها، وإنما هو انتهاء أمد حكم ما، قد كان لا بديل عنه؛ بملاحظة ظروفه في ذلك الحين، ثم لما تبدلت الظروف والأحوال صار لا بد من حكم آخر، ينسجم مع المستجدات على صعيد الواقع.

وهذا أمر مقبول في حد ذاته، ولا غضاضة فيه، وبملاحظته ورد النسخ في الأحكام، وتلقاه العلماء بالقبول..

كلام البلاغي حول نسخ التلاوة:

وقال العالم الرباني الحجة، الشيخ محمد جواد البلاغي «رحمه الله»، حول نسخ التلاوة، بعد أن ذكر: أن الأخبار فيه أخبار آحاد: «.. وأين أخبار الآحاد، من إثبات القرآن المبني على القطع، في الجامعة الإسلامية؟ بل إنك لا ترى في القرون العديدة، جماعة، أو واحداً من المسلمين، يعتمدون في أمر القرآن على غير اليقين، أو يحتفلون في شأنه بأخبار الآحاد، احتفالاً دينياً أساسياً.

نعم.. ربما يذكر بعض المحدثين شيئاً من ذلك ذكراً تاريخياً.

وقد ذكر في الإتقان في شأن منسوخ التلاوة روايات: عشرة منها، عن راوٍ واحد، وهو [أبو عبيدة]، وكلها تدل على أن ما نسبته إلى القرآن، ليس من منسوخ التلاوة وإنما هو مما أضاعته الأمة..

وأن خصوص روايات: [عائشة] و [حميدة] و [مسلمة بن مخلد] من جملة هذه العشرة الصريحة في ذلك، ورواية عائشة التي ذكرها في منسوخ الحكم والتلاوة، صريحة أيضاً في ذلك.

وقد اضطرب من جملة الروايات العشر روايتا [زرّ بن حبيش]

و [خالة أبي أمامة] في لفظ آية الرجم، كما اختلف في لفظها، وشأن عمر معها ما أخرجه الحاكم، والنسائي، وابن الضريس، وما ذكره الإتيقان عن البرهان.

على أن هذه الروايات مردودة أيضاً بوجهين:

الأول: هو أن ما زعمت كونه من القرآن، لا نجد له نسبة مع القرآن، إلا كنسبة الفحمة البالية، مع ترصيع تاج الملك.

الثاني: هو أن نقلها لضياع كثير من القرآن من الأمة، ليكذبه قول الله جل اسمه، في [سورة الحجر ٦ - ١٠] (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)^(١)؛ فيجب تكذيبها بحكم القرآن الكريم.

وليس في روايات الإتيقان ما هو صريح بنسخ التلاوة، إلا ما أخرجه الطبراني، عن [ابن عمر]، وأين هذه الرواية، من القبول في الجامعة الإسلامية، ولا سيما في شأن القرآن الكريم^(٢) انتهى.

٤ - هذا.. ولا بد لنا من التذكير هنا: بأن النبي «صلى الله عليه وآله»، إذا كان يهتم بتعليم القرآن، ونشره في القبائل، ويرسل المعلمين له إلى مختلف البلاد، حتى إلى اليمن، ومكة وغيرها - إذا كان كذلك - فإن عليه أن يرسل إلى نفس هذه البلاد، من يبين لهم منسوخ التلاوة من غيره، ويطمئن إلى عدم وقوع أي اشتباه، من أي كان في هذا المجال..

(١) الآية ٩ من سورة الحجر.

(٢) الهدى إلى دين المصطفى ج ١ ص ٣٣٦.

فكيف إذا كان كبار صحابته، وأعظم قرائه، وما فيهم من زعموا أنه «صلى الله عليه وآله» نفسه قد أمر الناس بأخذ القرآن عنهم، كأبي بن كعب، وابن مسعود، وكذلك عائشة، وعمر بن الخطاب، وغيرهم^(١). يفعلون في هذا الاشتباه الكبير، في موارد كثيرة؟!..

ومما يؤيد ذلك: أن نفس هؤلاء الذين قبلوا بنسخ التلاوة، قد رووا - وإن كنا، نحن نعتقد بعدم صحة هذه الرواية- في حديث نسيان النبي «صلى الله عليه وآله» آية من سورة المؤمنين، ولومه أبي بن كعب على عدم تذكره بها، فاحتج أبي: بأنه ظن أنها نسخت - رووا - أنه «صلى الله عليه وآله» قال له: «لو نسخت لأنبأتكم بها»^(٢).

وإن كنا نرى: أن هذه الرواية، لا تصح، لعدم جواز النسيان على رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ولا سيما بالنسبة للقرآن الكريم، وسيأتي بعض الكلام في ذلك إن شاء الله تعالى.

٥ - وأما بالنسبة لآية: سنقرؤك فلا تنسى، إلا ما شاء الله.. فهي أيضاً لا تدل على نسخ التلاوة..

وذلك لأن الاستثناء الوارد فيها، لا يراد به بيان وقوع بعض

(١) ونحن لا نصدق هذا، فإن النبي «صلى الله عليه وآله» لا يرجع إلى غير أهل البيت المعصومين «عليهم السلام»، ولا سيما إذا كان هؤلاء الذين يزعمون أنه «صلى الله عليه وآله» أرجع إليهم قد ظهرت منهم الهفوات الكثيرة فيما يرتبط بالقرآن نفسه..

(٢) أصول السرخسي ج ٢ ص ٧٥.

النسيان منه «صلى الله عليه وآله».. لأن الآية واردة في مقام الامتنان؛ ولا معنى للامتنان عليه، إذا كان سوف ينسيه بعض ما يقرؤه..

وإنما جيء بالاستثناء هنا من أجل بيان عموم قدرته تعالى، وأنها تبقى ثابتة، وسارية في جميع الأحوال، وإن كان تعالى لا يُعْمَلُهَا، في بعض الموارد.

وهي رد على اليهود القائلين: بأن يد الله مغلولة، وأن الأمور قدرت، ولم يعد يمكن التدخل فيها بالتغيير والتبديل، والبداء.

فهذا الإستثناء هنا على حد قوله تعالى: (وَلَكِن شِئْنَا لَنُدْهِبَنَّ بِالَّذِي أُوْحَيْنَا إِلَيْكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِ عَلَيْنَا وَكِيلًا)^(١).

وقوله تعالى: (وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا ففِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْذُونٍ)^(٢)«^(٣).

٦ - والجواب عن آية: (وَلَكِن شِئْنَا لَنُدْهِبَنَّ بِالَّذِي أُوْحَيْنَا إِلَيْكَ)^(٤)، هو نفس الجواب الأنف الذكر؛ فلا نعيد.

٧ - وأما بالنسبة لآية النسخ.

(١) الآية ٨٦ من سورة الإسراء.

(٢) الآية ١٠٨ من سورة هود.

(٣) وقد أشار إلى ذلك أيضاً في الميزان ج ٢٠ ص ٢٦٦.

(٤) الآية ٨٦ من سورة الإسراء.

فهي لا تدل أيضاً على نسخ التلاوة، وذلك لأمر عدة:

فأولاً: إن لفظ «آية» في قوله: «ما ننسخ من آية» إذا ورد في القرآن الكريم بصيغة المفرد؛ فإنما يراد به الأمر العظيم، الخارق للعادة، الآتي من قبل الله سبحانه، كالذي أشير في قوله تعالى: وما نرسل بالآيات إلا تخويفاً^(١) ونحو ذلك.

وأما الآية بمعنى الفقرة القرآنية؛ فلم يثبت: أن القرآن استعملها بلفظ المفرد، وأراد بها ذلك.

وثانياً: ولو سلم، فإننا نقول: إن قوله تعالى: (مَا نُنسَخُ مِنْ آيَةٍ..) إلخ.. قد ورد في مقام التعريض بأهل الكتاب، والمشركين، فلا بد وأن يراد به نسخ ما ورد في الشرايع السابقة، لأجل هذه القرينة^(٢).

فلا يبعد على هذا: أن يكون المراد نوع آخر من النسخ، إذ قد ذيلت الآية بما يشير بوضوح إلى أن المراد بكلمة (آية) أمر سماوي، يحتاج إلى قدرة. وسلطان.. ومالكية مطلقة.. وحقيقية للسموات والأرض، إلى حد أنه لا يستطيع أحد: أن يجد له ولياً أو نصيراً من دون الله سبحانه، يمكنه أن يمنع من إصابته بتلك الآية..

(١) قد أشار إلى ذلك بعض المحققين أيضاً.

(٢) وقد ورد استعمال لفظ [آية] بالنسبة للكتب السماوية السابقة في أكثر من مورد في القرآن كقوله تعالى: (أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ) [الزمر ٧١]. وقوله تعالى: (لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ) [آل عمران ١١٣] وغير ذلك.

ثم هو يوبخهم بأنهم يريدون أن يسألوا رسولهم، كما سأل بنو إسرائيل نبي الله موسى من قبل: أن يريهم الله جهرة، ونحو ذلك.. وكل ذلك قرينة على أن المراد بلفظ: (آية) في هذا المورد، هو الأمر العظيم الخارق للعادة، والآتي من قبل الله سبحانه.. فانظر إلى سياق الآيات، فإنها كما يلي:

(مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)؟! (١).

(مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ،

أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا لَكُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ،

أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِنْ قَبْلُ)؟! (٢).

وثالثاً: إن الآيات التي يدعى نسخ تلاوتها، قد حفظت ودونت في الكتب، ولا تزال موضع جدل، وأخذ ورد..

ولم يرد في الروايات ما يدل على حدوث نسيان شيء منها في زمنه «صلى الله عليه وآله»، إلا في بعض الشواذ، التي لا يعتد بها.. وسيأتي في الفصل التالي تفنيد معظم، إن لم يكن كل.. ما ادّعي نسخ تلاوته، واحداً بعد الآخر، إن شاء الله تعالى..

(١) الآية ١٠٦ من سورة البقرة.

(٢) الآيات من ١٠٦ إلى ١٠٨ من سورة البقرة.

ورابعاً: ثم إنه يرد هنا سؤال: أن الإنشاء، هل هو لنفس المنسوخ من الآيات القرآنية، أو لغير المنسوخ منها..

فإن كان الإنشاء لنفس المنسوخ، فلا معنى للترديد فيما بين النسخ، والإنشاء..

وإن كان لغير المنسوخ، لزم ذهاب قسم من القرآن، ونقصان الشريعة، والتفريط بما يلزم العمل به.. وهو أمر باطل ومردود..

وخامساً: لو كان المراد هنا هو الآية القرآنية.. فلا معنى لأن يأتي بخير منها أو مثلها..

وذلك لأنها قبل نسخها قد كانت هي المناسبة، والمتعينة في موردها، ولا يوجد خير منها، بملاحظة، الموضوع الذي عالجته، وما يحيط به من ظروف وأحوال.

وبعد النسخ، وتبدل الموضوع، وطروا أحوال وظروف أخرى، اقتضت ثبوت حكم آخر وآية أخرى، فإن ذلك الجديد، لا يكون مثل القديم، ولا يكون في غير هذا الجديد خير أصلاً بالنسبة لمورد ثبوته، بل قد يكون مفسداً ومضراً..

والخلاصة: أنه مع وحدة الموضوع؛ فلا معنى للنسخ، ومع اختلافه، فلا معنى للمماثلة، فضلاً عن المفاضلة..

وقد يمكن أن يجاب عن هذه المناقشة، بأن المراد:

أنها خير منها بعد حدوث التغيير فهي من حين حدوثه تكون خيراً من الآية السابقة، أو تكون مثلها في تحقيق الغرض المنشود.. فكل واحدة تكون في زمنها خيراً من الأخرى، أو مثلها..

ولكنه جواب لا يصح؛ إذ أن الآية، قد تضمنت ذكر المماثلة أيضاً، وهي لا معنى لها في صورة النسخ، حتى ولو لوحظ اختلاف الموضوع وظروفه في زمانيهما.. كما لا معنى للمماثلة في صورة الإنساء أيضاً، لأن الإنساء حينئذٍ يكون عبثاً، وبلا مبرر ظاهر..

ونستخلص من كل ما تقدم: أنه لا يصلح أن يراد من لفظ (آية) في هذا المورد الفقرة القرآنية المعهودة. بل المراد بها هو الآية الخارقة للعادة، التي يرسلها الله تخويفاً لعباده وإنذاراً، أو تثبيتاً لهم، وذلك ظاهر لا يخفى.. فهو من قبيل قوله تعالى: (وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ) (١).

وقوله تعالى: (وَلَيْنُ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ) (٢).

صحف إبراهيم وموسى:

هذا.. وقد ذكروا: أن نسخ التلاوة والحكم قد وقع بلا ريب، وذلك بالنسبة لصحف إبراهيم وموسى، وسائر زبر الأولين؛ فإنها كانت نازلة، تقرأ ويعمل بها، ثم لم يبق شيء منها في أيدينا، تلاوةً ولا عملاً به؛ فلا طريق لذلك سوى القول بانتساخ التلاوة والحكم فيما يحتمل ذلك (٣) والوقوع أدل دليل على الإمكان وأقومه.

(١) الآية ١١٨ من سورة البقرة.

(٢) الآية ١٤٥ من سورة البقرة.

(٣) راجع: أصول السرخسي ج ٢ ص ٧٨.

ولكننا نقول: إن هذا كلام لا يصح..

أولاً: لأنه لم يثبت انتساح تلاوة صحف إبراهيم ولا غيرها، غاية الأمر، أنها غير موجودة في أيدينا بعينها، ولو وجدت فلماذا لا تتلى؟! وأما بالنسبة لنسخ بعض أحكامها، فإنه لا يلزم منه نسخ تلاوتها. كما هو ظاهر..

وثانياً: من الذي قال: إنه قد ثبت لتلك الصحف، وغيرها، عين ما ثبت للقرآن الكريم من أحكام، كعدم جواز مسّ الجنب لها، أو وجوب قراءتها في الصلاة ونحو ذلك؟!..

فإن ذلك لا دليل عليه.. وإذن.. فنسخ تلاوتها، أو عدمه يبقى بلا أثر.

نسخ التلاوة لا يحلّ المشكلة:

ولو أننا تغاضينا عن ذلك كله.. فإن نسخ التلاوة - لو سلمناه لهم - لا يحل لهم مشكلاً، ولا يجديهم نفعاً..

وذلك لأن كثيراً من الأخبار، التي تدعي سقوط آيات، أو سور قرآنية، هي إما ظاهرة، أو صريحة في بقاء ما سقط وحذف على صفة القرآنية، إلى ما بعد وفاة النبي الأكرم «صلى الله عليه وآله»..

فلاحظ:

حديث إصرار عمر على كتابة آية الرجم بيده في القرآن..
وحديث الخمس رضعات، التي توفي النبي «صلى الله عليه وآله»
وآله»، وهن فيما يقرأ من القرآن..
وحديث رضاع الكبير وآيته.

وأية الرجم.. اللتين كانتا في صحيفة، تحت سرير عائشة، فدخلت الداجن؛ فأكلتها، وهم متشاغلون بوفاته «صلى الله عليه وآله».

أو- فقل: في سقيفة بني ساعدة.. لإنجاز- موضوع- اغتصاب الخلافة حيث كان علي «عليه السلام» منشغلاً بتجهيز رسول الله «صلى الله عليه وآله» ودفنه..

وسورتى الخلع، والحفد، اللتين كانتا مكتوبتين في مصحف أبي بن كعب.

وحديث: سقوط أول سورة براءة مع البسمة..

وحديث: ذهب قرآن كثير..

وحديث: ذهبت حروف من القرآن، بسبب موت بعض الصحابة في يوم مسيلمة.

وحديث: إن القرآن الموجود، لا يبلغ عدد حروفه، ثلث عدد حروف القرآن الأصلي..

إلى غير ذلك مما لا مجال لتتبعه، في عجالة كهذه، ويجده المتتبع في ثنايا هذا البحث، وفي مصادره، إن أراد..

هذا كله.. عدا عن الروايات التي نقلت القراءات المختلفة، المتضمنة للتصرف في الآيات القرآنية، والظاهرة في التحريف، والتي يصر أصحابها على ثبوتها، وعلى القراءة بها، بعد وفاة رسول الله «صلى الله عليه وآله».. وهي كثيرة جداً..

النسخ بعد وفاة النبي:

ومعنى ذلك هو: أن نسخ التلاوة المدعى - إن كان شاملاً لهذه

الموارد، وهي أهمها، ومعظمها، فإنه يكون قد حصل بعد وفاته «صلى الله عليه وآله»..

وهذا أمر باطل ومرفوض، وقد فنده العلماء وردوه بالأدلة القاطعة، والبراهين الساطعة..

وهو عين القول بالتحريف؛ الذي ينكرونه، ويقيمون الأدلة على بطلانه، ويرمون غيرهم - افتراء منهم - به؛ إذ لا معنى لأن تبقى آية تتلى، ويعمل بها إلى حين وفاته «صلى الله عليه وآله»، ثم بعد وفاته «صلى الله عليه وآله» تنسى وتذهب.. إن ذلك هو عين القول بالتحريف، المرفوض جملة وتفصيلاً..

قال السرخسي: «لا يجوز هذا النوع من النسخ في القرآن عند المسلمين. وقال بعض الملحدين، ممن يتستر بإظهار الإسلام، وهو قاصد إلى إفساده: هذا جائز بعد وفاته «صلى الله عليه وآله» أيضاً. واستدل في ذلك بما روي عن أبي بكر: لا ترغبوا عن آبائكم؛ فإنه كفر بكم إلخ..».

[ثم ذكر السرخسي من شواهد ذلك وأدلتها، ما ذكر أنه نزل في قضية بئر معونة، وآية الرجم، وكون سورة الأحزاب مثل سورة البقرة، أو أطول].

إلى أن قال: «..وقد ثبت: أنه لا ناسخ لهذه الشريعة بوحى ينزل بعد وفاة رسول الله «صلى الله عليه وآله». ولو جوزنا هذا في بعض ما أوحى إليه، لوجب القول بتجويز ذلك، في جميعه؛ فيؤدي إلى القول: بأن لا يبقى شيء مما ثبت بالوحي بين الناس في حال بقاء التكليف، وأي قول أقبح من هذا؟! ومن فتح هذا الباب لا يأمن أن

يكون بعض ما في أيدينا اليوم، أو كله مخالف لشريعة رسول الله، بأن نسخ الله ذلك بعده، وألف بين قلوب الناس على ان ألهمهم ما هو خلاف شريعته»^(١).

وقال الأستاذ السائيس في مقام الرد على حديث عائشة في عدد الرضعات: «حديث لا يصح الاستدلال به؛ لاتفاق الجميع على أنه لا يجوز نسخ تلاوة شيء من القرآن بعد وفاته «صلى الله عليه وآله»، وهذا وهو الخطأ الصراح..»^(٢).

وعلق عليه تلميذه الأستاذ العريض بقوله: «.. وهذا هو الصواب الذي نعتقده، وندين الله عليه، حتى نقفل الباب على الطاعنين في كتاب الله تعالى، من الملاحدة، والكافرين إلخ..»^(٣).

نسخ الكتاب بالسنة:

وبعد.. فإنه عدا عن أن تلك الروايات - روايات آحاد، وقد صرحوا باتفاق العلماء أجمع، على عدم جواز نسخ الكتاب بخبر الواحد..^(٤). ونسبه القطان إلى الجمهور^(١).

(١) أصول السرخسي ج ٢ ص ٧٨ و ٧٩ وراجع: أكذوبة تحريف القرآن ص ٣٧. والتمهيد في علوم القرآن ج ٢ ص ٢٨٠.

(٢) التمهيد في علوم القرآن ج ٢ ص ٢٨٢ عن: فتح المنان علي حسن العريض ص ٢١٦ - ٢١٧.

(٣) التمهيد ج ٢ ص ٢٨٢ عن فتح المنان ص ٢١٩.

(٤) الموافقات ج ٣ ص ١٠٦.

وعلله رحمة الله الهندي بـ «أن خبر الواحد، إذا اقتضى علماً؛ ولم يوجد في الأدلة القاطعة ما يدل عليه، وجب ردّه على ما صرح به ابن المطهر الحلي في كتابه المسمى بمبادئ الوصول، إلى علم الأصول»^(٢).

نعم.. عدا عن ذلك - فإن الشافعي، وأكثر أهل الظاهر قد قطعوا بامتناع نسخ القرآن بالسنة المتواترة، وبهذا صرح أحمد بن حنبل، في إحدى الروايتين عنه. بل من قال - بإمكانه بالمتواتر.. منع من وقوعه^(٣).

وإذن.. فلا يصح دعوى نسخ التلاوة، ولا غيرها، حتى ولو ادعي تواتر أخبار النسخ، مع أنها لا تعدو عن أن تكون أخبار آحاد، معظمها ضعيف السند، واهي المتن، كما يعلم بالمراجعة إليها..

نسخ التلاوة عند أبي بكر الرازي:

وأما إذا أخذنا بقول أبي بكر الرازي وهو: أن: «نسخ الرسم والتلاوة، إنما يكون بأن ينسيهم الله إياه، ويرفعه من أوهامهم، ويأمرهم بالإعراض عن تلاوته، وكتبه في المصحف، فيندرس على

(١) مباحث في علوم القرآن ص ٢٣٧.

(٢) إظهار الحق ج ٢ ص ٩٠.

(٣) الأحكام في أصول الأحكام للأمدي ج ٣ ص ١٣٩ وراجع: البيان للخنوي

ص ٢٢٤ ومباحث في علوم القرآن ص ٢٣٧ وراجع: أصول السرخسي ج ٢

ص ٦٧ عن الشافعي في الرسالة.

الأيام، كسائر كتب الله القديمة، التي ذكرها في كتابه، في قوله: (إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى، صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى) (١) ولا يعرف اليوم منها شيء (٢).

وقال السرخسي حول نسخ التلاوة والحكم: «... وله طريقان: إما صرف الله تعالى عنها القلوب، وأما موت من يحفظها من العلماء لا إلى خلف» (٣).

إننا إذا أخذنا بهذا القول، فإن جميع ما ورد في هذه الأخبار، لا يكون كذلك، فلا يكون من منسوخ التلاوة، بل يتمحض في كونه مختلفاً وموضوعاً، ما دام أنه لم يذهب من الأوهام وما مات حافظه وبقي بين أيدي الناس، ولكنهم لا يهتمون به، ولا يلتفتون إليه، لا لأجل ما ذكره الرازي، بل لأجل اعتقادهم بأنه ليس من القرآن في شيء لا من قريب، ولا من بعيد.

هذا.. مع العلم: بأن قول الرازي هذا لا دليل عليه، ولا برهان يساعده، وإنما هو محض دعوى..

وقال السرخسي بعد أن استدل على بطلان النسخ بعد وفاته بأية الحفظ، وبأنه يلزم أن لا نطمئن لثبوت أي حكم في أيدينا اليوم - قال :-

(١) الآيتين ١٨ و ١٩ من سورة الأعلى.

(٢) الإمام الصادق ص ٣٤٠ عن الإتيان ج ٢ ص ٢٦. والبرهان للزركشي ج ٢ ص ٤٠.

(٣) أصول السرخسي ج ٢ ص ٧٨.

«وبه يتبين أنه لا يجوز نسخ شيء منه بعد وفاته، بطريق الاندراس، وذهاب حفظه من قلوب العباد، وما ينقل من أخبار الأحاد، شاذ، لا يكاد يصح شيء منها إلخ..»^(١).

(١) أصول السرخسي ج ٢ ص ٧٩.

الفصل الثاني:

نسخ التلاوة في.. الأوهام والروايات..

بداية:

إننا نذكر في هذا الفصل طائفة من الروايات، التي ذكرت سوراً، أو آيات، زُعم أنها كانت في القرآن، وحذفت منه، أو زعموا نسخ تلاوتها.. أو أكلتها الداجن، وما إلى ذلك..

ولسوف يتضح بما لا مزيد عليه: أنها روايات باطلة، وغير معقولة، أو أنها قد أسيء فهمها.. أو أنه قد كان ثمة تعمد في طرحها على النحو الذي جاءت عليه.. إلى غير ذلك من جهات وعلل مختلفة.. فنقول: وبالله التوفيق، وعليه التكلان..

لا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب:

عن أبي موسى الأشعري^(١): أنه جمع قراء البصرة؛ فكانوا

(١) لم نفهم السبب في جمعه لهؤلاء القراء، وإخباره لهم بذلك، إلا أن يكون قد أراد إفهامهم: أن لديه علماً آخر ليس لديهم منه.. وأما القول بأنه أراد: أن يدين الهيئة الحاكمة لأنها جمعت القرآن ولم تستعن به، فأزعجه ذلك، ودفعه إلى التشكيك بصواب ما قامت به هذا القول - قد لا يكون دقيقاً فإن أبا موسى كان من عمال الهيئة الحاكمة، ومن المتحمسين لها، وظل على ولائه ووفائه لها إلى آخر

ثلاث مئة رجل، وقال لهم في كلام له:

كنا نقرأ سورة نشبهها في الطول والشدة ببراءة، فأنسيتها، غير
أني حفظت منها:

لو كان لابن آدم واديان من مال، لابتغى وادياً ثالثاً، ولا يملأ
جوف ابن آدم إلا التراب.

وكنا نقرأ سورة نشبهها بإحدى المسبحات، فأنسيتها، غير أنني
حفظت منها: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ) (١)؟

فتكتب شهادة في أعناقكم؛ فتسألون يوم القيامة.

وقد ذكر في العديد من المصادر عبارات مستقلة تارة، وفي
ضمن عبارات أخرى زعموا: أنها حذفت من سورة البينة، من بينها
جملة:

«.. ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب، ويتوب الله على من
تاب».

روي ذلك عن أنس، وابن عباس، وأبي هريرة، وابن الزبير،
وبريدة، وأبي بن كعب، وأبي واقد الليثي، وطاووس، وأبي موسى
الأشعري (٢).

حياته فيما نعلم.

(١) الآية ٢ من سورة الصف.

(٢) راجع ما تقدم، كلاً أو بعضاً، في: مستدرك الحاكم ج ٢ ص ٢٢٤، وتلخيصه
للذهبي (بهامشه)، وصحيح مسلم ج ٣ ص ١٠٠ والجامع الصحيح للترمذي

بل ذكر الراغب: أن ابن مسعود قد أثبتتها في مصحفه (١).

ونقول:

أولاً: إن من يراجع هذه العبائر المدّعاة يجد:

ج ٥ ص ٦٦٦ ومشكل الآثار ج ٢ ص ٤١٩ وحلية الأولياء ج ٤ ص ١٨٧
 وج ١ ص ٢٥٧ والمصنف للصنعاني ج ١٠ ص ٤٣٦ بطريقين، ومسند أحمد
 ج ٥ ص ١٣١ و ١٣٢ والبرهان للزركشي ج ٢ ص ٣٦ و ٣٧ وجامع البيان
 للطبري ج ١ ص ٣٨١ والإتقان ج ٢ ص ٢٥ والروض الأنف ج ٣ ص ٢٤٠
 والإيضاح لابن = شاذان ص ٢٢٠ و ٢٢١ ومناهل العرفان ج ٢
 ص ١١١ والمليان للخوائي ص ٢٢٢ وحياة المصحابة ج ٣ ص ٣٦٦
 ومحاضرات الأدباء، المجلد الثاني جزء ٤ ص ٤٣٣ وتاريخ القرآن
 للأبياري ص ١٦٦ وتفسير الصراط المستقيم ج ١ ص ٣٦٤ و ٤٦٥ وتاريخ
 الإسلام للذهبي ج ٢ ص ٢٨٨ وكنز العمال ج ٢ ص ٣٥٩ و ٣٦٠ عن بعض
 من تقدم وعن: الطبراني، وأبي عوانة، وسعيد بن منصور، ومجمع الزوائد
 ج ٧ ص ١٤٠ و ١٤١ عن أحمد، ورجاله رجال الصحيح والطبراني في
 الأوسط، وابن ماجه، والترمذي. والجامع الصغير ج ٢ ص ١٣١ عن بعض
 من ذكر، وعن صحيح البخاري، وتاريخه، والبزار، وابن ماجه. والدر
 المنثور ج ١ ص ١٠٥ و ١٠٦ وج ٦ ص ٣٧٨ عن بعض من ذكر، وعن:
 ابن مردويه، ودلائل النبوة للبيهقي، وأبي عبيد في فضائله، وابن الضريس،
 وشعب الإيمان للبيهقي، والطبراني، وأبي داود، وأبي يعلى، والبزار،
 والبخاري، وابن الأنباري، وأكذوبة تحريف القرآن ص ٣٠ عن بعض من
 ذكر، وعن: جامع الأصول ج ٣ ص ٥٢.

(١) محاضرات الأدباء، المجلد الثاني جزء ٤ ص ٤٣٣.

أنها لا تشبه أسلوب القرآن، ولا تصل إليه في مستواها البلاغي، لا من قريب، ولا من بعيد.. وإنما هي كلام عادي، بكل ما لهذه الكلمة من معنى..

وثانياً: إن هذا الكلام: ولا يملأ جوف ابن آدم إلخ.

قد نقل عن: ابن عباس (١)، وعن أنس (٢)، وعن طاووس (٣) وعن سعد بن أبي وقاص (٤) وبريدة (٥)، منسوباً إلى النبي «صلى الله عليه وآله»، على أنه كلام له «صلى الله عليه وآله»، لا على أنه قرآن منزل..

وثالثاً: نقل عن أنس، وعن ابن عباس، بعد العبارة المذكورة: «.. فلا أدري، أشيء أنزل، أم شيء كان يقوله» أو: «.. فلا أدري، أمن القرآن هو أم لا» (٦).

ونقل أيضاً: أن أبياً شك في أن يكون ذلك قولاً من رسول الله، أو

-
- (١) ذكر أخبار أصبهان ج ٢ ص ٢٨٣ وراجع: مسند أحمد ج ٥ ص ١١٧ وكنز العمال ج ٢ ص ٣٦٠ عن أحمد، وأبي عوانة وسعيد بن منصور..
- (٢) صحيح مسلم ج ٣ ص ٩٩ و ١٠٠.
- (٣) المصنف للصنعاني ج ١٠ ص ٤٣٦.
- (٤) المعجم الصغير ج ١ ص ١٣٩.
- (٥) مشكل الآثار ج ٢ ص ٤١٧ و ٤١٨.
- (٦) صحيح مسلم ج ٣ ص ١٠٠ وسنن الدارمي ج ٢ ص ٣١٨ و ٣١٩.

قرآناً منزلاً^(١).

ورابعاً: قد تضمن الحديث: إخبار أبي موسى للقراء بأنه قد كان ثمة سورة تشبه براءة في الشدة والطول، كان فيها هذا النص، وكان هناك سورة أخرى، كانوا يشبهونها بالمسبحات، قد أنسيهما أبو موسى معاً.. فلا ندري، لماذا لم ينقل لنا ذلك غير أبي موسى الأشعري من الصحابة؟!؟.

ولماذا لم يحفظهما أحد منهم؟! . وهل يعقل أن يحفظهما أبو موسى، وينساهما كل صحابته «صلى الله عليه وآله»؟.

وأين كان كتاب الوحي عن هاتين السورتين؟.

ولم لم يستدعهم النبي «صلى الله عليه وآله» لكتابتهما، كما كان يستدعي الكتاب لكتابة كل آية تنزل، فور نزولها..

أو أنه كتبها، إلا أن الداجن أكلتها فيما أكلت من القرآن حسبما يزرعمون.

وأخيراً.. فإننا نلاحظ: أن هذه الفقرة بعينها: ولا يملأ جوف ابن آدم إلخ..

قد روى أبي بن كعب: أنها كانت ضمن سورة البينة، كما رواه الحاكم في مستدركه، ورواه غيره أيضاً، كما يعلم بالمراجعة إلى

(١) الدر المنثور ج ٦ ص ٣٧٨ عن ابن الضريس وفي مشكل الآثار ج ٢ ص ٤٢٠ وفيه أنه قال: كنا نرى: أن هذا الحرف من القرآن: لو أن إلخ..

المصادر المذكورة حين ذكر الرواية في ما سبق، فهل أن سورة البينة هي التي نسيها أبو موسى، وكانت بمقدار براءة؟ أم أنها سورة أخرى غيرها..

وعلى الفرض الثاني يرد سؤال: لماذا وردت هذه الآية بعينها في هاتين السورتين؟.

وما هو السر في نسخ آية من هذا القبيل، وليس في معناها ولا لفظها ما يقتضي النسخ.

هل هذا هو المطلوب؟!:

وبعد.. فهل المطلوب هو إشاعة التشكيك بكتاب الله، وإسقاط قدرة أهل الحق عن الإستدلال بآياته.. بعد أن منعوا من كتابة حديث الرسول «صلى الله عليه وآله» وعاقبوا من يروي شيئاً وأحرقوا ما كتبه الصحابة من ذلك؟! وبذلك تصبح حقائق الدين وشريعة سيد المرسلين، ونصوص القرآن العوبة بأيدي أهل الأهواء.

سورتا الخلع والحفد:

وقد ذكروا: أنه يوجد في مصحف ابن عباس، قراءة أبي، وأبي موسى: [بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ، وَنَسْتَغْفِرُكَ، وَنَثْنِي عَلَيْكَ الْخَيْرَ، وَلَا نَكْفُرُكَ، وَنَخْلَعُ، وَنَتْرِكُ مِنْ يَفْجُرُكَ].

وفيه: [اللهم إياك نعبد، ولك نصلي، ونسجد، وإليك نسعى ونحفد، نخشى عذابك، ونرجو رحمتك، إن عذابك بالكفار ملحق]..

وهذان النصفان يعرفان بسورتي الخلع والحفد.. ويقال: إنهما في مصحف أبي، وابن مسعود أيضاً^(١).

بل لقد قال الراغب: إن زيد بن ثابت قد أثبتهما في القرآن^(٢).

ونقول:

أولاً: إن ملاحظة النص السابق يعطينا: أنه لا يشبه أسلوب القرآن في شيء، وهو كلام قلق، وغير منسجم، كما هو ظاهر..

وثانياً: يرد سؤال: إنه لماذا اختص أبي بن كعب بالاطلاع على قرآنية هذين النصين، دون سائر علماء الأمة وقراءها.

وثالثاً: إننا حتى لو قبلنا: أن هذا الكلام قد نزل به جبرئيل على

(١) راجع الإتقان ج ١ ص ٦٥ وج ٢ ص ٢٦ عن ابن الضريس، والطبراني، بسند صحيح، والبيهقي، وأبي داود، وأبي عبيد في المراسيل، ونسبه الطبراني في رواية له إلى علي «عليه السلام»، وأخرجهما أيضاً، محمد بن نصر المروزي في كتابه: الصلاة وراجع: أيضاً: الدر المنثور ج ٦ ص ٤٢١، عن بعض من تقدم.

وعن: ابن أبي شيبة وأبي الحسن القطان في المطولات، والطحاوي، والبرهان للزركشي ج ٢ ص ٣٧ و ١٢٧ ومناهل العرفان ج ١ ص ٢٥٧، وكنز العمال، والبيان لآية الله الخوئي ص ٢٢٣ و ٢٢٤ وجواهر الأخبار والآثار (بهامش البحر الزخار) ج ٢ ص ٢٤٩ وراجع الفهرست لابن النديم ص ٣٠ وأكذوبة تحريف القرآن ص ٣٣ عن بعض من تقدم، وعن روح المعاني ج ١ ص ٢٥.

(٢) محاضرات الأدباء، المجلد الثاني ج ٤ ص ٤٣٣.

رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فقد كان جبرئيل ينزل عليه «صلى الله عليه وآله» ما ليس بقرآن، كالأحاديث القدسية، والإخبارات الغيبية، وكثير من التعاليم والأحكام الشرعية، ولربما تفسيرات لآيات وسور قرآنية.

ورابعاً: لقد أنكر صاحب الانتصار، وأيده غيره، قرآنية سورتي الحفد والخلع، فهو يقول:

«..إن كلام القنوت المروي: أن أبي بن كعب أثبته في مصحفه، لم تقم الحجة بأنه منزل، بل هو ضرب من الدعاء، وأنه لو كان قرآناً لنقل إلينا، وحصل العلم بصحته».

إلى أن قال: «.. ولم يصح ذلك عنه، إنما روي عنه: أنه أثبته في مصحفه. وقد أثبت في مصحفه ما ليس بقرآن، من دعاء أو تأويل إلخ. **أضاف الزرقاني:** وهذا الدعاء، هو الذي أخذ به السادة الحنفية.

وبعضهم ذكر: أن أبيا [رض] كتبه في مصحفه، وسماه: سورة الخلع والحفد..»^(١).

وقال الباقلاني: «يجوز أن يكتب على ظهر مصحفه دعاء القنوت، لئلا ينساه، كما يكتب الواحد منا بعض الأدعية على ظهر مصحفه..»^(٢).

(١) مناهل العرفان ج ١ ص ٢٦٤ وراجع: البرهان للزركشي ج ٢ ص ١٢٨ وأكذوبة تجريف القرآن ص ٣٥ و ٥٢ و ٥٣ عنهما، وعن نكت الإنتصار.
(٢) إعجاز القرآن للباقلاني (بهامش الإتيقان) ج ٢ ص ١٩٣.

وخامساً: إن عدداً من الروايات التي ذكرت هذا النص قد ذكرته على أنه دعاء، ولم تصرح بكونه قرآناً؛ فراجع (١).
وحديث قنوت علي « عليه السلام » به غير صحيح، بل هو موضوع..

ولو سلمنا أنه « عليه السلام » دعا به، فإنه ليس فيه ما يدل على أنه « عليه السلام » كان يعتقد قرآنيته، إذ قد يكون قنت به على أنه دعاء.

وخلاصة الأمر: أننا نستبعد كثيراً أن يقنت به علي « عليه السلام »، فإنه ليس أي نفحة من نفحات الفصاحة والبلاغة، وهو لا يشبه أدعيته « عليه السلام » ولا أدعية غيره من الأئمة « عليهم السلام » لا من قريب ولا من بعيد.

نعم.. قد صرح راوي هذا القنوت: باعتقاده هو - لا علي - بقرآنيته.

مضافاً إلى أن نفس هذه الرواية تُروى تارة للغافقي مع عبد الملك، وأخرى له مع عبد العزيز بن مروان.

كما أن حديث تعليم علي « عليه السلام » هذا النص للغافقي؛ هو كذلك أيضاً، لا يدل على اعتقاد أمير المؤمنين بالقرآنية لهما.. وإنما

(١) هناك عدة روايات في الدر المنثور ج ٦ ص ٤٢٢، ٤٢٠ والإتقان ج ١ ص ٦٥ عن ابن الضريس والبيهقي ومحمد بن نصر والسنن الكبرى ج ٢ ص ٢١٠ والمصنف ج ٣ ص ٢١٢.

غاية ما يدل عليه: أن الغافقي قد اعتقد ذلك^(١). وكذلك قراءته له في قنوته^(٢).

لكن الرواية التي عن عمر بن الخطاب قد صرحت: بأن جبرئيل هو الذي علم النبي «صلى الله عليه وآله» هذا القنوت، نزل عليه به، وهو في الصلاة..^(٣) وكذا رواية أنس، فإنها صرحت: أنهما أنزلتا من السماء^(٤). وقد عرفنا عدم صحة ذلك..

ولكن من الواضح أنه ليس كل ما نزل من السماء يكون قرآناً فلعله حديث قدسي أو غيره.

وإن كنا نجل الحديث القدسي عن أن يكون بهذا المستوى من السقوط والإبتذال والركاكة.

وسادساً: لماذا لم يكتبهما النبي في مصحفه فور نزولهما، كما كان يكتب غيرهما فور نزوله.

ملاحظة ذات مغزى:

وبعد.. فلعله يحلو للبعض أن يتصور: أن قراءة الخليفة الثاني عمر بن الخطاب لهذا الدعاء في قنوته، والاهتمام برواية ذلك

(١) المصدران السابقان، وكنز العمال عن ابن أبي شيبة، ومحمد بن نصر.

(٢) المصنف للصنعاني ج ٣ ص ١١٤.

(٣) راجع: الدر المنثور ج ٦ ص ٤٢١ عن البيهقي، والإتقان ج ١ ص ٦٥ عن البيهقي، وأبي داود في المراسيل.

(٤) الدر المنثور ج ٦ ص ٤٢١ عن أبي الحسن القطن في المطولات.

عنه^(١).. قد جعل البعض يصر على القول بقرآنيته، ودفعه إلى تقوية هذا الاحتمال، أو فقل: تقوية هذا التصور.. ويروى أيضاً: أن الحسن البصري، وطاووس، وإبراهيم، وآخرين، كانوا يقرؤونه في قنوتهم^(٢).

ولكنهم غفلوا عن أنه ليس في ذلك دلالة على اعتقاد الخليفة بقرآنيته؛ إذ لعله إنما كان يقرؤه لاعتقاده بكونه دعاءً، علمه جبرئيل «عليه السلام» للنبي الأكرم «صلى الله عليه وآله».

أو لعله دعاء أنشأه عمر نفسه، أو غيره من الصحابة، ما دام لم تثبت لنا رواية تعليم جبرئيل «عليه السلام» إياه للنبي «صلى الله عليه وآله».

ومن يدري: فإن الحب الأعمى، ومتابعة الهوى، لربما يدعوان الإنسان إلى أمور كثيرة وكبيرة وخطيرة، نعوذ بالله منها، ومن آثارها وعواقبها.. ولا سيما إذا بلغت به حداً جعلته يرى القرد غزاً.

آية الرضاع:

عن عائشة: كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات،

(١) المصنف للصنعاني ج ٣ ص ١١٠ و ١١١ و ١١٥ و ١١٢ و ١١٣ والسنن الكبرى ج ٢ ص ٢١١. والإتقان ج ١ ص ٦٥ والدر المنثور ج ٦ ص ٤٢٠ و ٤٢١ عن: ابن الضريس، والبيهقي في سننه، ومحمد بن نصر، وابن أبي شيبه، في المصنف، في عدد من النصوص.

(٢) المصنف ج ٣ ص ١١٦ و ١١٧ و ١١٩.

فنسخن بخمس معلومات، فتوفي رسول الله «صلى الله عليه وآله»،
وهن فيما يقرأ من القرآن (١).

زادت في رواية أخرى: ولكن من كتاب الله ما قبض مع النبي
«صلى الله عليه وآله» (٢).

(١) المصنف للصنعاني ج ٧ ص ٤٦٧ و ٤٧٠ وصحيح مسلم ج ٤ ص ١٦٧ و
١٦٨ والجامع الصحيح للترمذي ج ٣ ص ٤٥٦ والمطلى ج ١٠ ص ١٥ و
١٤ وتأويل مختلف الحديث ص ٣١٤ والتبيان ج ١ ص ١٣ والبرهان
للزركشي ج ٢ ص ٣٩ وراجع ص ٤١ وبداية المجتهد ج ٢ ص ٣٦ والأحكام
للأمدي ج ٣ ص ١٢٩ والمستصفي للغزالي ج ١ ص ١٢٤ وفواتح الرحموت
(بهامشه) ج ٢ ص ٧٣ ومشكل الآثار ج ٣ ص ٦ و ٧ وأصول السرخسي ج ٢
ص ٧٩. ومناهل العرفان ج ٢ ص ١١٠ و ١١١ والإتقان ج ٢ ص ٢٢ عن
الصحيحين ونهج الحق ص ٥٤٠ ومنتخب كنز العمال (بهامش مسند أحمد)
ج ٢ ص ٤٨٦، عن عبد الرزاق وابن جرير والبيان للخوئي ص ٢٢٣ عن
مسلم، والفقهاء على المذاهب الأربعة ج ٤ ص ٢٥٧ وعلوم القرآن الكريم
ص ٢١٨ وتفسير الصراط المستقيم ج ١ ص ٣٦٧ ودراسات في الكافي
والصحيح ص ٣٥٠ والتمهيد في علوم القرآن ج ٢ ص ٢٨٠ و ٢٨٢ عن
الشافعي وصححه، ومالك وغيره، والدر المنثور ج ٢ ص ١٣٥ عن بعض
من تقدم، و عن مالك، وابن الضريس، وابن ماجه، وابن أبي شيبة،
ومصابيح السنّة ج ٢ ص ٢١. والسنن الكبرى للبيهقي ج ٧ ص ٤٥٤ والموطأ
(المطبوع مع تنوير الحوالك) ج ٢ ص ١١٨ و سنن النسائي ج ٦ ص ١٠٠
وسنن ابن ماجه ج ١ ص ٦٢٥.

(٢) المصنف للصنعاني ج ٧ ص ٤٧٠ والدر المنثور ج ٢ ص ١٣٥.

يقول البعض: إنه يظهر من هذا: أن تلاوتها كانت باقية لم تنسخ^(١).

ثم أجابوا عن ذلك: بأن الأظهر نسخ تلاوتها، ولكن لم يبلغ ذلك كل الناس، إلا بعد وفاته «صلى الله عليه وآله»^(٢).

ونقول:

أولاً: إننا نجد رواية عن عائشة تقول: لقد كان في كتاب الله عز وجل عشر رضعات، ثم ردّ ذلك إلى خمس، ولكن من كتاب الله ما قبض مع النبي «صلى الله عليه وآله».

وأخرى عنها تقول: كان مما نزل من القرآن، ثم سقط: لا يحرم إلا عشر رضعات، أو خمس معلومات^(٣).

فهذه الرواية صريحة، في أن آية الرضاع قد قبضت مع النبي «صلى الله عليه وآله»، ولم تبق بعده، تقرأ على أنها من القرآن.

وأصرح من ذلك ما رواه السرخسي عنها، حيث زاد قولها: «وكان ذلك مما يتلى في القرآن بعد وفاة رسول الله «صلى الله عليه وآله» الحديث..»^(١).

(١) البرهان للزركشي ج ٢ ص ٣٩ ومباحث في علوم القرآن، للقطان ص ٢٣٨.

(٢) مباحث في علوم القرآن للقطان ص ٢٣٨ والفقهاء على المذاهب الأربعة ج ٤ ص ٢٥٧.

(٣) الدر المنثور ج ٢ ص ١٣٥ عن ابن ماجة، وابن الضريس.

(١) أصول السرخسي ج ٢ ص ٧٩.

إلا أن يقال: إن قبضها مع النبي «صلى الله عليه وآله»، لا يعني أنها قد محيت من الصدور، بل يدل ذلك على نسخ تلاوتها؛ فلعل بعضهم لم يبلغه نسخ تلاوتها..

ولكننا نقول بالإضافة إلى: أن نسخ التلاوة أمر باطل، ولا يصح، فلا مجال للمصير إليه.

أولاً: إننا لم نفهم لماذا، وما الدليل على أن بعض القرآن قد قبض مع النبي «صلى الله عليه وآله»؟! ولو جاز ذلك، فهو من قبيل نسخ القرآن بعد موته «صلى الله عليه وآله»، أو بموته. إلا إن كانوا يرون أن الله تعالى قد بدل رأيه بعد أن ظهر خطؤه له.. وهذا كفر وخروج عن الحق، وهو أمر لا يمكن قبوله، ولا شك في بطلانه، ولا يحل لأحد أن يجوزه^(١).

وثانياً: قد روي عن عائشة، أنها قالت في الرضاعة: لا يحرم منها دون سبع^(٢).

وثالثاً: قال الطحاوي: «.. وهذا مما لا نعلم أحداً رواه كما ذكرنا، غير عبدالله بن أبي بكر وهو عندنا وهم منه.. لأن ذلك لو كان لكان كسائر القرآن، ولجاز أن يقرأ به في الصلوات، وحاشا لله، أن يكون

(١) راجع: المحلى ج ١٠ ص ١٦. وقد تقدم في الفصل السابق، بعض الكلام في نسخ التلاوة بعده «صلى الله عليه وآله».

(٢) الدر المنثور ج ٢ ص ١٣٥ عن عبد الرزاق، والمحلى ج ١٠ ص ١٠ والجوهر النقي، (بهامش السنن الكبرى) ج ٧ ص ٤٥٤.

كذلك، أو يكون قد بقي من القرآن ما ليس في المصاحف التي قامت بها الحجة علينا..

إلى أن قال: ولكان لو بقي من القرآن غير ما فيها، لجاز أن يكون ما فيها منسوخاً، لا يجب العمل به، وما ليس فيها ناسخ، يجب العمل به. وفي ذلك ارتفاع وجوب العمل بما في أيدينا مما هو القرآن عندنا»^(١).

ورابعاً: قال ابن التركماني: «قلت: قد ثبت: أن هذا ليس من القرآن الثابت، ولا تحل القراءة به، ولا إثباته في المصحف، ومثل هذا عند الشافعي ليس بقرآن ولا خبر»^(٢).

وخامساً: إن عائشة نفسها قد أرسلت بسالم بن عبد الله، إلى أختها أم- كلثوم: أن- أرضعيه عشر رضعات.. حتى يدخل علي. فأرضعته ثلاث رضعات ثم مرضت، ولم تكمل له إلى عشر، فلم يكن يدخل على عائشة؛ من أجل أنه لم يتم العشر^(٣).

قال- المشافعي: أمرت- به عائشة يرضع عشراً.. لأنها أكثر

(١) مشكل الآثار ج ٣ ص ٦ و ٧.

(٢) الجوهر النقي، (بهامش السنن الكبرى) ج ٧ ص ٤٥٤.

(٣) راجع: الموطأ (المطبوع مع تنوير الحوالك) ج ٢ ص ١١٤ والمطلى ج ١٠ ص ٩ و ١٠ وطبقات ابن سعد (ط دار صادر) ج ٨ ص ٢٧١ والمصنف ج ٧ ص ٤٦٩ و ٤٧٠.

الرضاع، ولم تتم له خمساً؛ فلم يدخل عليها^(١).
ويرد عليه: أنها إذا كانت تروي نسخ العشر رضعات، بالخمس،
فلماذا تطلب العشر إذن..

ويلاحظ هنا: أن حفصة كذلك. قد طلبت إرضاع عاصم بن
عبدالله عشر رضعات أيضاً^(٢).

بل لقد روي عن عروة بن الزبير قوله: كانت عائشة لا ترى
شيئاً، دون عشر رضعات فصاعداً^(٣).

هذا.. بالإضافة إلى الإيرادين: الثالث والرابع الآتين في الفصل
التالي، الدالين على بطلان ما ذكر في عدد حروف وأي القرآن حيث
أشرنا إلى جمع القرآن في عهد النبي «صلى الله عليه وآله»، وكتابة
الصحابة مصاحف لأنفسهم، فانتظر.

الداجن والصحيفة:

ويقولون: إن آية الرجم، ورضاع الكبير، كانتا في صحيفة تحت
سرير عائشة، فلما مات رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وتشاغلوا
بموته، دخلت الداجن، فأكلت تلك الصحيفة، كما تقول عائشة^(١).

-
- (١) سنن البيهقي ج ٧ ص ٤٥٧ وراجع: الجوهر النقي (بهامشه) ج ٧ ص ٤٥٤.
(٢) سنن البيهقي ج ٧ ص ٤٥٧ والموطأ (المطبوع مع تنوير الحوالك) ج ٢
ص ١١٥ والمطلى ج ١٠ ص ١٠ والمصنف للصنعاني ج ٧ ص ٤٧٠.
(٣) المطلى ج ١٠ ص ١٠ والسنن الكبرى ج ٧ ص ٤٥٨.
(١) راجع: تأويل مختلف الحديث ص ٣١٠ و ٦٠ ومسند أحمد ج ٦ ص ٢٦٩،

ونقول:

أولاً: قال السرخسي هنا: حديث عائشة، لا يكاد يصح. لأن بهذا لا ينعدم حفظه من القلوب، ولا يتعذر عليهم به إثباته في صحيفة أخرى، فعرفنا: إنه لا أصل لهذا الحديث^(١).

وثانياً: قد قلنا صحيح: أن النبي «صلى الله عليه وآله» قد جمع القرآن في عهده، وكان له كتاب يكتبونه له، ولكن القرآن لم يكن موجوداً عنده فقط، فقد كان للصحابة أيضاً مصاحف مكتوبة، ويقرؤون فيها. كما أنه قد جمع القرآن في عهده «صلى الله عليه وآله» عدد من الصحابة، وصلت إلينا أسماء بعضهم؛ فلا يعقل: أن تكون الداجن قد أكلت قرآنا لم يصل إلينا، ولا كتبه سائر الصحابة،

ومحاضرات الأدباء المجلد الثاني ج ٤ ص ٤٣٤ و حياة الحيوان ج ١ ص ٢٩٥، والمطى ج ١١ ص ٢٣٥ و ٢٣٦ وصححه، وسنن ابن ماجة ج ١ ص ٦٢٥ و ٦٢٦ والجامع لأحكام القرآن ج ١٤ ص ١١٣ وبحار الأنوار ج ٨٩ ص ٤١ وسنن الدارقطني ج ٤ ص ١٧٩، والنقض للقزويني ص ١٣٥ والكشاف ج ٣ ص ٣١٨، = = وصححه المعلق في هامشه. والإحتجاج ج ١ ص ٢٢٢ والدر المنثور ج ٢ ص ١٣٥، والتمهيد في علوم القرآن ج ٢ ص ٢٨١ و ٢٨٥ عن المطى، وعن أصول السرخسي ج ٢ ص ٧٨ - ٨٠. ونقله المعلق على الكشاف ج ٣ ص ٥١٨ عن: إبراهيم الحربي في الغريب، وأبي يعلى، والطبراني في الأوسط، والبيهقي في المعرفة، والدارقطني، والبخاري.

(١) راجع: أصول السرخسي ج ٢ ص ٧٩ و ٨٠.

ولاحفظوه.. ولو في صدورهم سوى عائشة.. كما هو ظاهر الرواية، بل صريحها..

وثالثاً: بالنسبة لآية الرجم، فإننا قد قلنا: إنه لا يصح اعتبارها قرآناً، وقد أقمنا الأدلة والشواهد على ذلك فيما يأتي..

ورابعاً: إن القزويني، بعد أن ذكر: أن ذلك لم يرد في كتب الشيعة، ولا رواه أحد من علمائهم - أورد عليه: بأن قوله تعالى: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) (١) يدل على عدم صحة هذه الرواية، وإلا لكانت عائشة جاهلة (٢)، والنبى «صلى الله عليه وآله» غافلاً، والله - والعياذ بالله - كاذباً (٣). وقول القزويني هذا، وكذلك تتبعنا للكتب الشيعية، يجعلنا نتعجب كثيراً من الزمخشري، الذي قال عن حديث المداجن والمصحيفة إنه: «.. من تأليفات الملاحدة والروافض» (٤).

مع أن علماء الشيعة ما رواوا هذه الرواية ولا دونوها في كتبهم، وإنما وجدت في الكتب المعتمدة، والمعتمدة لدى أهل السنة.

(١) الآية ٩ من سورة الحجر.

(٢) أي لأن عائشة لا يمكن أن تكون جاهلة، بحيث يكون جهلها عذراً في مخالفة أمر الله ورسوله بالقرار في بيتها، ولا تقود الجيوش لحرب وصي رسول الله «صلى الله عليه وآله».

(٣) النقص ص ١٣٥ و ١٣٦.

(٤) الكشف ج ٣ ص ٥١٨. وقد تقدمت مصادر أخرى أيضاً.

ولا نريد أن نذهب بعيداً هنا، وإنما نكتفي بملاحظة ما ذكره المعلق على الكشاف - وهو سني - حيث ردّ على الزمخشري قوله ذلك، وقال له: إن راوي الرواية ثقة غير متهم، ثم ذكر من رواها منهم، وهو إبراهيم الحربي في الغريب، وأبو يعلي، والدارقطني، والبزار، والطبراني في الأوسط، والبيهقي في المعرفة.

ثم ادعى المعلق: أن هذا مما نسخ حكمه، وبقي تلاوته: وأن أكل الداجن للصحيفة إنما وقع بعد النسخ^(١) وليلاحظ هنا أيضاً ما ذكره ابن قتيبة في كتابه تأويل مختلف الحديث..

ونقول للمعلق:

لقد تكرر منا القول: إن نسخ التلاوة لا يصح، ولا دليل عليه، ولو صح؛ فدعواه هنا ما هي إلا رجم بالغيب، وتخرّص محض.

وخامساً: إن آية الرجم - كما يدعون - كانت جزءاً من سورة الأحزاب، ونصها موجود، رواه لهم عمر بن الخطاب، وأراد كتابتها في المصحف، لكن زيدا رفض قبول ذلك منه؛ لأنه كان وحده، ولم يشهد معه بها أحد.. وبقي يكرر: أنه لولا أن يقال عنه: إنه زاد في القرآن لكتبها بيده في المصحف. وسيأتي الحديث عن ذلك إن شاء الله تعالى..

كما أن آية رضاع الكبير عشرأ معلومة لديهم، فلماذا لم يكتبوا هاتين الآيتين، أو إحداهما في المصحف؟!..

(١) المصدر السابق.

ولماذا لم يوافق زيد بن ثابت على ذلك؟!

وإذا كانت آية الرضاع منسوخة؛ فأية الرجم ليست بمنسوخة، حسب روايتهم!! ولا أقل من أن يكتبوا الآية الناسخة لآية الرضاع، بالخمس المعلومات، أو الآية الناسخة لآية الرجم.. إلا أن يكون الناسخ هو السنة ولكن نص روايتهم يأبى عن هذا الاحتمال، كما هو ظاهر..

وأيضاً.. لماذا كتبوا خصوص هاتين الآيتين في صحيفة مستقلة، دون سائر الآيات، فما هو وجه الجمع، والربط بينهما.. إلى غير ذلك من الأسئلة، التي لا مجال لها.

رضاع الكبير:

وأما بالنسبة إلى رضاع الكبير، فهو أيضاً، مما لا يمكن أن يصح، ولا أقل من أنه موضع شك كبير..

فأولاً: إن هذا الحكم قد انفردت فيه عائشة، وعارضها فيه سائر أزواج النبي «صلى الله عليه وآله»، وبقيت هي مصرة على رأيها، وعلى العمل به.. فلماذا.. لم تحتج عليهم بالآية.. أو يحتجوا عليها بنسخها. ولا يثبت قرآن.. ولا نسخ تلاوة.. بخبر واحد معارض ومرفوض بهذه الصورة.

قال أبو عمر، بن عبد البر: «أنكر جماعة أزواج النبي «صلى الله عليه وآله» على عائشة رضاع الكبير، ولم تأخذ واحدة منهن بقولها في ذلك. وأنكر ذلك أيضاً: ابن مسعود.. على أبي موسى

الأشعري، وقال: إنما الرضاعة ما أنبت اللحم، والدم؛ فرجع أبو موسى إلى قوله..»(١).

وثانياً: إن رواية سالم مولى أبي حذيفة، إنما روتها عائشة لدفع اعتراض أم سلمة عليها: كيف تترك الغلام الأيفع يدخل عليها(٢).

وظاهر الرواية: أن عائشة هي التي كانت تعلم بهذه القضية، ولم تكن أم سلمة تعلم بها. فهل هذا معقول، أو مقبول؟!.

وهب: أنها علمت بها دون أم سلمة، فكيف علمت بالآية دونها، ودون سائر الصحابة؟! حتى إنها لم تنقل عن غيرها.

وثالثاً: إن قضية سالم مشكوكة عندنا، وملخصها: أن عائشة قد روت هذه الرواية لزوجات النبي محتجة بها عليهن، وهي: أنه بعد نزول آية: أدعوهم لأبائهم، وجدت زوجة أبي حذيفة، أن زوجها يتأذى من دخول سالم عليها، وهي على غير استعداد.. فرفعت أمرها إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله»؛ فأمرها بإرضاعه خمس رضعات [وفي رواية عشر رضعات(٣)] ففعلت، فصار يدخل عليها، وذهب ما في نفس أبي حذيفة.

فبذلك كانت عائشة تأمر أخواتها، وبنات أخواتها: أن يرضعن من أحببت عائشة: أن يراها، ويدخل عليها، إن كان كبيراً خمس

(١) جامع بيان العلم ج ٢ ص ١٠٥.

(٢) مسند أحمد ج ٦ ص ١٧٤.

(٣) مسند أحمد ج ٦ ص ٢٦٩.

رضعات، ثم يدخل عليها.

وأبت أم سلمة، وسائر أزواج النبي «صلى الله عليه وآله»: أن يُدخِلنَ عليهنَ أحداً بتلك الرضاعة، حتى يرضع في المهد.. (١).
ونحن نشك في قصة سالم من أساسها، وذلك لما يلي:

١ - إنه يظهر من بعض روايات مسلم، وغيره: أن امرأة أبي حذيفة قد أتت إلى النبي «صلى الله عليه وآله» حين بلوغ سالم مبلغ الرجال.. وأن ذلك كان بعد نزول قوله تعالى: أَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ، الذي هو في سورة الأحزاب، أي في حوالي السنة الخامسة، بعد الهجرة..
ويرد عليه:

أن هناك روايات، حتى في صحيح مسلم تصرح: بأن سالمًا قد شهد بدرًا (٢) بل هناك روايات تصرح بأنه قد هاجر، قبل هجرة

(١) راجع هذه القضية في: صحيح مسلم ج ٤ ص ١٦٨ - ١٧٠ ومسنَد أحمد ج ٦ ص ٢٧١ ومنتخب كنز العمال (بهامشه) ج ٢ ص ٤٨٦، والموطأ (المطبوع مع تنوير الحوالك) ج ٢ ص ١١٥ و ١١٦ وسنن النسائي ج ٦ ص ١٠٤ و ١٠٦ وأسَد الغابة ج ٢ ص ٢٤٦ وطبقات ابن سعد (ط دار صادر) ج ٨ ص ٢٧٠ و ٢٧١ والإصابة ج ٢ ص ٧ وسنن ابن ماجة ج ١ ص ٦٢٥ وتهذيب الأسماء ج ١ ص ٢٠٦ وسنن الدارمي ج ٢ ص ١٥٨ وتأويل مختلف الحديث ص ٣٠٥ و ٣٠٦ والمصنف للصنعاني ج ٧ ص ٤٦٠ و ٤٥٩.

(٢) صحيح مسلم ج ٤ ص ١٦٨ والموطأ (المطبوع مع تنوير الحوالك) ج ٢ ص ١١٥ وأسَد الغابة ج ٢ ص ٢٤٦ وطبقات ابن سعد (ط دار صادر) ج ٨

الرسول «صلى الله عليه وآله» وكان يوم المهاجرين بقاء، قبل أن يقدم رسول الله «صلى الله عليه وآله»^(١).

ومعنى ذلك: أنه كان قد بلغ الحلم - وصار رجلاً، يتولى مهمات كبيرة، لا تصلح إلا للمسنين، كإمامة المهاجرين - قبل نزول آية سورة الأحزاب بسنوات كثيرة..

٢ - إن بعض روايات سالم تصرح: بأنها قد أرضعته خمساً، وفي بعض الروايات: خمسة أيام [فراجع مصادر الرواية كالموطأ وغيره] - وأنها [يعني عائشة] كانت بعد ذلك، إذا أرادت إدخال أحد الرجال عليها، أمرت من نسائها من يرضعه خمساً، مع أنها هي نفسها قد روت: أن الصحيفة التي أكلتها الداجن كان فيها: أن رضاع الكبير عشر، لا خمس.

٣ - كما أنها هي نفسها تصرّ على كون الرضاع عشراً في غير موضع من الروايات، حسبما قدمناه..

ولهذا.. فقد قال ابن قتيبة: «فأما رضاع الكبير عشراً؛ فنراه

ص ٢٧١ و سنن ابن ماجة ج ١ ص ٦٢٥ و تهذيب الأسماء ج ١ ص ٢٠٦
وتأويل مختلف الحديث ص ٣٠٦.

(١) طبقات ابن سعد (ط دار صادر) ج ١ ص ٢٢٦ و ج ٢ ص ٣٥٢ و ج ٤ ص ٣١١ و الإصابة ج ٢ ص ٧ و أسد الغابة ج ٢ ص ٢٤٥ و الإستيعاب (بهامش الإصابة) ج ٢ ص ٧٠ و تهذيب الأسماء ج ١ ص ٢٠٦.

غلطاً من ابن إسحاق..»^(١). ولكن لماذا من ابن إسحاق، لا عائشة؟!
 ٤ - وبعد.. فقد ورد: أن رسول الله «صلى الله عليه وآله»، قد
 آخى بين أبي عبيدة بن الجراح، وسالم مولى أبي حذيفة^(٢)..
 وقيل: آخى بينه وبين أبي بكر^(٣).

ومعلوم أنه «صلى الله عليه وآله»، إنما كان يؤاخي بين الرجل
 ونظيره، حسبما صرحت به النصوص^(٤)..

ومن غير الطبيعي: أن يؤاخي بين طفل صغير، لم يبلغ الحلم،
 وبين رجل كبير، فإن ذلك تناقض واضح، ولا يرضاه ذلك الرجل
 المسنّ لنفسه، ويراه - كما يراه الناس أيضاً - إهانة له، وتحقيراً بلا
 مبرر ظاهر..

٥ - كما ويظهر من بعض الروايات: أن سهلة بنت سهيل، قد
 استنكرت إرضاعه، وهو كبير؛ فأخبرها «صلى الله عليه وآله»: أنه
 يعلم ذلك^(٥).. ولم يزد على ذلك شيئاً..

(١) تأويل مختلف الحديث ص ٣١٤.

(٢) طبقات ابن سعد ج ٣ ص ٤١٠.

(٣) الإستيعاب (بهامش الإصابة) ج ٢ ص ٧٠ وتأويل مختلف الحديث ص ٣٠٦ و
 ٣٠٨.

(٤) راجع كتابنا: «الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله» ج ٣
 ص ٦٠.

(٥) راجع: تأويل مختلف الحديث ص ٣٠٨.

فهو «صلى الله عليه وآله» لم يحل مشكلتها، ولا رفع استغرابها، بالنسبة لإمكان رضاعه من ثديها، حيث إن الظاهر هو: أنها قد فهمت الرضاع بالصورة المتعارفة، من الثدي، مع كونه ليس من محارمها ويحرم عليه ملامسة ثديها؛ فكيف صح ارتكاب هذا المحرم إذن؟!.

ولا يدفع ذلك: أن المقصود هو أن تحلب له من ثديها، ويشرب!

إذ قد كان ينبغي للنبي «صلى الله عليه وآله»: أن يرفع استغرابها بإخبارها: أن مقصوده هو ذلك. ولكنه «صلى الله عليه وآله» لم يفعل..

٦ - وأخيراً.. فلماذا لم تحتج عائشة على نساء النبي «صلى الله عليه وآله»، بوجود الآية القرآنية، التي تنص على رضاع الكبير؟!.. ولماذا اكتفت بالاستدلال بقضية سالم، مولى أبي حذيفة؟!.. ولماذا لم تقبل نساء النبي «صلى الله عليه وآله» منها، حتى هذا الاستدلال؟!.. ولماذا رأين أن هذا الحكم خاص بسالم؟!.. ولماذا لم يفهموا ذلك بالنسبة لكل حكم طُبّق على شخص معين؟!..

أترى أنهن كن يرين عدم صحة رواية عائشة، ولكنهن لم يردن التصريح بذلك، مرعأةً لها، أو خوفاً من سلطانها؟! أو لعدم اطلاعهن على حقيقة قصة سالم وملاساتها؟!.. إلى غير ذلك من الأسئلة التي لا مجال لها..

قصة الداغن صحيحة:

ولكننا مع ذلك:

لا نستبعد: أن تكون الداغن، قد أكلت بعد وفاة النبي «صلى الله عليه وآله» صحيفة فيها بعض القرآن. وذلك حينما كانوا مشغولين

بكتابة مصحف للخليفة، حيث لم يكن لديه - فيما يبدو مصحف تام، حتى ذلك الوقت، فقد كان «.. كُتِّبَ عمر يكتبون، والكاتب يومئذ عثمان، فقدمت الداجن، وأكلت تلك الصحيفة..»^(١).

ويبدو: أنها حادثة شخصية، إذ أن القرآن قد كتبه الرسول «صلى الله عليه وآله» نفسه، وكان له حفاظه؛ كما أنه كان مكتوباً في المصاحف لدى كثير من الصحابة، منذ عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»..

ولعل عائشة.. قد اشتبه عليها الأمر، بسبب نسيانها ما نقل إليها، أو بسبب خلطها في الأزمان، بسبب تقادم العهد، فنسبت ما حصل في زمان عمر وعثمان، إلى زمان متقدم عليه..

ولعلها حين روت: أن ذلك كان حين تشاغلهم بوفاته «صلى الله عليه وآله»، قد أرادت إبعاد الموضوع عن عمر، وعثمان، حتى لا يئهما بالتسامح في حفظ القرآن.. ولعل.. ولعل..

سورة الأحزاب تعدل سورة البقرة:

١ - روي عن عائشة أن سورة الأحزاب، كانت تُقرأ في زمان النبي «صلى الله عليه وآله» في مائتي آية. وفي لفظ الراغب: مائة

(١) راجع كتاب: سليم بن قيس ص ٩٩. وراجع أيضاً كتاب: الإحتجاج للطبرسي رحمه الله ج ١ ص ٢٢ والإيضاح للفضل بن شاذان ص ٢١١ و ٢١٢ ناقلاً لذلك عن أهل السنة.

آية (١).

٢ - وعن عمر، وأبي بن كعب، وعكرمة: أن سورة الأحزاب كانت تقارب سورة البقرة، أو هي أطول منها، وفيها كانت آية الرجم (٢).

(١) الإتيان ج ٢ ص ٢٥ والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ١٤ ص ١٣، والدر المنثور ج ٥ ص ١٨٠ عن أبي عبيد في الفضائل، وابن الأنباري، وابن مردويه، ومناهل العرفان ج ١ ص ٢٧٣ والبيان لآية الله الخوئي ص ٢٢١ ومحاضرات الراغب المجلد الثاني ج ٤ ص ٤٣٤.

(٢) راجع: مستدرک الحاكم ج ٤ ص ٣٥٩، وتلخيصه للذهبي، بهامش الصفحة، والمطلى ج ١١ ص ٢٣٤ و ٢٣٥ وصححه، وذكر أخبار أصفهان ج ٢ ص ٣٢٨ وج ١ ص ٢٩٢ وراجع: مسند أحمد ج ٥ ص ١٣٢ والمصنف لعبد الرزاق ج ٣ ص ٣٦٥ وج ٧ ص ٣٣٠ والسنن الكبرى للبيهقي ج ٨ ص ٢١١ والجامع لأحكام القرآن ج ٢ ص ٦٣ وج ١٤ ص ١١٣، والإحتجاج ج ١ ص ٢٢٢، والبرهان للزركشي ج ٢ ص ٣٥ وكتاب سليم بن قيس ص ٩٩ وبحار الأنوار ج ٨٩ ص ٤١ ونيل الأوطار ج ٧ ص ٢٥٤ و ٢٥٥ عن صحيح ابن حبان، وعن أحمد، والطبراني في الكبير، كنز العمال ج ٢ ص ٣٥٩ ومنتخبه (بهامش مسند أحمد) ج ٢ ص ٤٣ عن مصادر كثيرة، والإتيان ج ٢ ص ٢٥ والكشاف ج ٣ ص ٥١٨ وأصول السرخسي ج ٢ ص ٧٩ والدر المنثور ج ٥ ص ١٧٩ عن بعض من تقدم، وعن: الطيالسي، وسعيد بن منصور و عبدالله بن أحمد في زوائد المسند، وابن منيع، والنسائي، = = وابن المنذر، وابن الأنباري في المصاحف، والدارقطني في الأفراد، وابن مردويه، والضياء في المختارة، وبحوث في تاريخ القرآن

وعن حذيفة: «..قرأت سورة الأحزاب على النبيّ «صلى الله عليه وآله»، فنسيت منها سبعين آية، ما وجدتها»^(١).

ونقول:

أولاً: إننا نلاحظ وجود اختلاف فاحش بين الروايات، في بيان مقدار ما كانت عليه سورة الأحزاب.. الأمر الذي يشير إلى عدم صحة أغلب تلك النصوص..

فيروى عن حذيفة: أن ما نسيه منها هو سبعون آية، ومعنى ذلك هو أنها كانت مئة وثلاثاً وأربعين آية.. إذا لم نعتبر (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) آية.

وعن عائشة: أنها كانت تقرأ في مائتي آية.

وفي نص الراغب: مائة آية.

وعن عمر، وأبي: أنها تقارب سورة البقرة، أو هي أطول منها.. وسورة البقرة هي مئتان وست وثمانون آية.. إذا لم نعتبر البسمة آية مستقلة.

وثانياً: قد ذكروا: أن آية الرجم كانت منها، فلماذا يخاف عمر إذا كتبها في المصحف: أن يقال: إن عمر قد زاد في كتاب الله؟!..

وعلمه ص ٣١٥ والتمهيد في علوم القرآن ج ٢ ص ٢٨٤ و ٢٨٥ والبيان ص ٢٢٢ ومناهل العرفان ج ٢ ص ١١١.

(١) الدر المنثور ج ٥ ص ١٨٠ وراجع الإيضاح للفضل بن شاذان ص ٢٢١

ولماذا لم يوردها عثمان في القرآن، حينما كتب المصاحف، فهل هو لم يقدر عليها أيضاً؟! وكيف لم يقدر عليها، وهي محفوظة ومتداولة؟ بل لقد رويت عن أبي بن كعب نفسه، وهو الذي كان يملئ المصاحف على الكتاب!! فلماذا لم يملها فيما أملاه عليهم؟!.. وهل يكون خزيمة، أو أبو خزيمة الأنصاري كافياً لإثبات آخر سورة التوبة، ولا يكون عمر، وأبي؟ كافيان لذلك. وهل يزيد الشاهدان على هؤلاء؟!..

وثالثاً: يلاحظ: أن الرواية الواردة عن أبي تقول: إن المفقود من سورة الأحزاب قد رفع.. وفي رواية عن عمر: أن آية الرجم ذهبت في قرآن كثير، ذهب مع محمد..

ولكن نصوصاً أخرى تدل على أنهم في زمن عثمان، لم يقدرُوا منها إلا على ما هو الآن.. أو أنه قد نسي منها، حافظها سبعين آية، ومعنى ذلك: هو أن ما لم يكتبوه لم يرفع.

ويبدو: أن مرادهم بالرفع: هو نسخ التلاوة.

ولكن يرد عليه: أن تعبيرهم بـ «ذهب» لا يلائم ذلك، وكذا قولهم: إنهم لم يقدرُوا إلا على ما هو موجود بالفعل..

ورابعاً: لماذا لم يكتب الصحابة، وكتاب رسول الله «صلى الله عليه وآله» ما ضاع من سورة الأحزاب أو ما نسي منها، وكيف ينسى جميع الصحابة هذا المقدار الكبير من سورة واحدة، فلا يتذكره، أو يتذكر بعضه أحد منهم..

وكيف نسي الجميع ما جاء به جبرئيل من هذه السورة، ولم يتذكروا سوى آية الرجم للشيخ والشيخة، والتي لا ترتاب أيضاً في أنها ليست آية

قرآنية، هذا كله عدا عن عدم صحة نسخ التلاوة من الأساس، حسبما قدمناه.

آية الرجم في اعتقاد عمر بن الخطاب:

روي: أن عمر بن الخطاب، كان يعتقد: أن القرآن ينقصه آية الرجم،

وهي على حدّ زعمه التالية: «إذا زنيا الشيخ والشيخة^(١)، فارجموهما البتة، نكالا من الله، والله عزيز حكيم.» أو نحو ذلك..
يقول عمر: «لولا أن يقول الناس: إن عمر زاد في كتاب الله؛ لكتبت آية الرجم بيدي»^(٢).

(١) يلاحظ: وجود ألف التثنية في «زنيا»، ثم جاءت كلمتا الشيخ والشيخة، فالعبارة كأنها واردة على لغة: أكلوك البراغيث..

(٢) راجع: الثقات لابن حبان ج ١ ص ٢٣٩ وصحيح البخاري ج ٤ ص ١٥٢ و ١٥٣ و ١١٥ و سنن الدارمي ج ٢ ص ١٧٩ وصحيح مسلم ج ٥ ص ١١٦ و طبقات ابن سعد (ط دار صادر) ج ٣ ص ٣٣٤ والمطلى ج ١١ ص ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ ومسنند أحمد ج ١ ص ٢٣ و ٢٩ و ٣٦ و ٤٠ و ٤٣ و ٥٥ و ج ٥ ص ١٣٢ و ١٨٣ ومستدرك الحاكم ج ٤ ص ٣٥٩ و ٣٦٠ وتلخيصه للذهبي (بهامشه)، والسنن الكبرى ج ٨ ص ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١١ بعدة أسانيد، والجامع الصحيح ج ٤ ص ٣٨ و ٣٩ والمصنف للصنعاني ج ٧ ص ٣١٥ و ٣٣٠ و ج ٥ ص ٤٤١ وكشف الأستار عن مسند البزار ج ٢ ص ٢٩٥ والروض الأنف ج ٣ ص ٢٤٠ والجامع لأحكام القرآن ج ٢ ص ٦٦ و ج ١٤ ص ١١٣ و سنن أبي داود ج ٤ ص ١٤٥ ومسنند الطيالسي ص ٦

وسنن ابن ماجة ج ٢ ص ٨٥٣ والموطأ ج ٣ ص ٤٢ وإختلاف الحديث للشافعي، (بهامش الأم) ج ٧ ص ٢٥٠ ومجمع الزوائد ج ٦ ص ٥ و ٦ ومحاضرة الأوائل ص ٣٥ والمستصفى ج ١ ص ١٢١ وفواتح الرحموت (بهامشه) ج ٢ ص ٧٣ ونيل الأوطار ج ٧ ص ٢٥٤ وأصول السرخسي ج ٢ ص ٧١ و ٧٩ = = والبرهان للزركشي ج ٢ ص ٣٥ وراجع ص ٤١ والخلاف ج ٣ ص ١٧٥ والتبيان ج ١ ص ١٣ والإحكام في أصول الأحكام ج ٣ ص ١٣٠ و ١٤٠ ومقدمة تفسير البرهان ص ٤٣ عن الحاكم وجامع السيوطي. والإيضاح لابن شاذان ص ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ وفتح الباري ج ١٢ ص ١٠٤ وج ١٣ ص ١٤٠ والبحر الزخار ج ٢ ص ٢٤٤ وجواهر الأخبار والآثار (بهامشه) ج ٢ ص ٢٤٤ و ٢٤٥ عن الستة إلا النسائي والإتقان ج ١ ص ٥٨ وج ٢ ص ٢٦ وراجع ص ٢٥ ومحاضرات الأدباء، المجلد الثاني جزء ٤ ص ٤٣٣ و ٤٣٤ وتأويل مختلف الحديث ص ٣١٣، والكشاف ج ٣ ص ٥١٨ عن أبي بن كعب ومعالم القرية ص ٢٧٨ وأحكام القرآن للجصاص ج ٣ ص ٢٦٤ وتفسير القرآن العظيم ج ٣ ص ٣٦٠ و ٣٦١ عن بعض من ذكر، والبيان للخوئي ص ٢٢٠ وتاريخ القرآن للأبيباري ص ١٦٧ وتفسير الميزان ج ١٢ ص ١١٣ وعلوم القرآن الكريم ص ٢١٩ ومناهل العرفان ج ١ ص ١١١ والتمهيد في علوم القرآن ج ٢ ص ٢٨٤ و ٢٨٥ والفقهاء على المذاهب الأربعة ج ٤ ص ٢٥٩ وحياة الصحابة ج ٢ ص ١٢ وراجع ج ٣ ص ٤٩٩ وكنز العمال ج ٥ ص ٢٣٨ - ٢٤٠ وج ٢ ص ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦١ عن بعض من ذكر، وعن العدني، وسعيد بن منصور، وابن أبي شيبة، وابن الجارود، وأبي عوانة، وابن جرير والحلية، ومسدد، وابن الأنباري في المصاحف. والدر المنثور ج ٥ ص ١٧٩ و ١٨٠

قال ابن عبد الشكور: «.. وهذا ثابت بطرق، لا يبعد أن يدعى التواتر»^(١).

وكلام عمر الأنف الذكر يدل على أن كتابتها في المصاحف جائزة، ومعنى ذلك: هو أنها مما لم تتسخ تلاوته بنظره!! لو صح القول بنسخ التلاوة!! وقد أثبتنا عدم صحته، وعدم ثبوته..

وقد استدل على ما ذهب إليه: برجم النبي «صلى الله عليه وآله»، وأبي بكر، وبفعل نفسه أيضاً..

وفي نص آخر عنه قوله: لا تخدعن عن آية الرجم، فإنها قد نزلت في كتاب الله عز وجل، وقرأناها، ولكنها ذهبت في قرآن كثير ذهب مع محمد، وآية ذلك: أنه قد رجم، وأن أبا بكر قد رجم، ورجمت بعدهما..^(٢).

هذا.. وقد رويت رواية في آية الرجم أيضاً عن الإمام الصادق «عليه السلام»^(٣).

وج ١ ص ١٠٦ عن بعض من تقدم، وعن: ابن الضريس وابن مردويه وأبي يعلى، ونقل عن أبي عبيد أيضاً ومشكل الآثار ج ٣ ص ٢٦ وأكذوبة تحريف القرآن ص ٢٨ عن بعض من تقدم، وعن: المصنف لابن أبي شيبة ج ٤ ص ٥٦٤ وج ١٠ ص ٧٦ وعن الفرقان للخطيب ص ٣٦.

(١) فواتح الرحموت، (بهامش المستصفي) ج ٢ ص ٧٣.

(٢) المصنف للصنعاني ج ٧ ص ٣٣٠.

(٣) راجع: الكافي ج ٧ ص ١٧٧ والتهذيب للطوسي ج ١٠ ص ٣ ومن لا

وعن ابن أشتة: أن عمر أتى بأية الرجم إلى زيد، فلم يكتبها؛ لأنه كان وحده^(١).

ونقول:

إن ذلك لا يصح، وذلك عدا عما قدمناه، من وجود كتاب له «صلى الله عليه وآله»، ووجود مصاحف لدى الصحابة مكتوبة في زمن رسول الله، ووجود حفاظ للقرآن، قد وعوه وجمعوه، ولم يفهم منه شيء، فإن مجيء عمر بهذه الآية المزعومة لزيد بن ثابت حين كتابته للمصاحف، فلم يكتبها زيد، لأن عمر كان وحده^(٢). يدل على أنها ليست من القرآن، وإن كان عمر قد أحب أن يجعلها فيه ومنه.. ونزيد في الاستدلال على ذلك، ما يلي:

أولاً: إن هذه العبارة تدل على ثبوت الرجم على الشيخ والشيخة، حتى مع عدم الإحصان. فبعد تخصيصها بالإحصان، لا يبقى فرق بين الشيخ والشيخة، وغيرهما؛ فلا يعود للرواية خصوصية، حيث إنه يجب الرجم على المحصن مطلقاً، فتى كان أو شيخاً.. ولأجل ذلك فقد حمل بعض العلماء، ما روي عن الإمام الصادق «عليه السلام»،

يحضره الفقيه ج ٤ ص ٢٦، ووسائل الشيعة ج ١٨ ص ٣٤٧ ومباني تكملة المنهاج ج ١ ص ١٩٥ وراجع: التبيان ج ١ ص ١٣ وبحار الأنوار ج ٨٩ ص ٦٣. وتفسير الصراط المستقيم ج ١ ص ٣٦٤.

(١) الإقتان ج ١ ص ٥٨ وعن فتح الباري لابن حجر العسقلاني.

(٢) الإقتان ج ١ ص ٥٨ عن ابن أشتة.

على التقية^(١).

وقال الجزري: «..إنني لا أتردد في نفيه؛ لأن الذي يسمعه لأول وهلة، يجزم بأنه كلام مصنوع، لا قيمة له بجانب كلام الله، الذي بلغ النهاية، في الفصاحة والبلاغة.

فضلاً عن كونه لا ينتج الغرض المطلوب؛ فإن الرجم شرطه الإحصان، والشيخ في اللغة من بلغ سن الأربعين؛ فمقتضى هذا: أنه يرجم، ولو كان بكاراً لم يتزوج، وكذا إذا زنى الفتى، وهو في سن العشرين مثلاً، وهو متزوج؛ فإنه لا يرجم!!..

فمثل هذه. الكلمة لا. يصح مطلقاً. - أن. يقال: إنها من كتاب الله..»^(٢).

وثانياً: ثمة روايات تفيد: أن الخليفة لم يكن يرى أنها آية، ولكنه أراد التحفظ على حكم الله في رجم الشيخ والشيخة - ولعله كان يتخيل: أن الناس قد يرحمون كبار السن، ويرثون لحالهم. أو يتساهلون معهم، احتراماً لهم، أو مراعاة لعلاقاتهم بهم، أو لما يكون لهم من نفوذ، أو لغير ذلك - فتشدد. في أمرهما حفاظاً على حكم المرجم. حتى لا يندرس، أو يكفر به من يأتي بعده..

ولعل ذلك يتضح بملاحظة الروايات التي تفيد: أنه أراد أن يكتب

(١) قد أشار إلى ما تقدم في: مباني تكلمة المنهاج ج ١ ص ١٩٦ وتعليقات غلامرضا مولانا على تفسير الصراط المستقيم ج ١ ص ٣٦٤.

(٢) الفقه على المذاهب الأربعة ج ٤ ص ٢٥٩.

شهادة نفسه، وشهادة عبد الرحمن بن عوف، وفلان، وفلان، في ناحية المصحف: أن رسول الله قد رجم، ورجموا بعده؛ لأنه سيجيء قوم يكذبون بالرجم، وبالرجال الخ (١).

وفي رواية أخرى: لولا أنني أكره: أن أزيد في كتاب الله، لكتبته في المصحف؛ فإني قد خشيت أن تجيء أقوام لا يجدونه في كتاب الله، فيكفرون به.. (٢).

فهو إذن.. لا يرى: أن هذا النص آية قرآنية، ولكنه أراد التحفظ على حكم الرجم بزعمه.. وهذا نظير: محاولته التحفظ على حكم شارب الخمر، وعلى ميقات أهل العراق؛ فقد روي عن الحسن، قال: همّ عمر بن الخطاب: أن يكتب في المصحف: أن رسول الله ضرب في الخمر ثمانين، ووقت لأهل العراق ذات عرق (٣).

وثالثاً: قال الأبياري: «.. وأحسب أن عمر لو صح هذا عنه؛ وأنه سمعها من الرسول، ما تخلف عن أن يكتبها.. ثم.. ألم يسمعها مع عمر غيره؟، فيجعل شاهداً معه، إن كان عمر لا يرى أنه وحده مجزئ؟!..»

(١) مسند أحمد ج ١ ص ٢٣ وكنز العمال ج ٥ ص ٢٣٨ عنه وعن أبي يعلى، وعن أبي عبيد.

(٢) الجامع الصحيح للترمذي ج ٤ ص ٣٨ وسنن البيهقي ج ٨ ص ٢١٣ وكنز العمال ج ٥ ص ٢٣٩ - ٢٤٠ عنهما وعن الطبري.

(٣) المصنف ج ٧ ص ٣٨٠ و ٣٧٩.

اللهم.. إن هذا ينقض علينا ذاك التحري في الجمع، الذي قام به الصحابة، وينقض علينا تلك المعارضات التي كانت تتم بين الرسول والقارئ. وينقض علينا التفكير السليم. ما نحب لمن يعالج كتاب الله، إلا أن يكون ذا تفكير سليم..»^(١).

ورابعاً: إننا لم نفهم هذا التناقض في كلام الخليفة الثاني، حيث يفهم من بعض كلامه: أنه يخاف من إنكار الناس مطلق الرجم، وكفرهم به - ويستدل له بفعل النبي «صلى الله عليه وآله»، وأبي بكر وفعله هو، ثم يستشهد بنص لا يدل على تشريع مطلق الرجم، بل على خصوص رجم الشيخ والشيخة، وإن كان يخشى من إنكار الناس رجم الشيخ والشيخة؛ فإنه يستدل له بنص لا يسلم له به الناس، بل هو يعلم: أنهم يردونه وينكرونه - ويصرح بذلك، وبأنهم سيعتبرونه؛ قد زاد في كتاب الله ما ليس منه.

وعلى هذا.. فقد يكون مراده بنزول الرجم: هو نزوله على النبي، على أنه حكم شرعي، من قبل الله سبحانه، لا على أنه قرآن.. ولعل إلى ذلك تشير الرواية التالية: عن عبد الرحمن بن عوف: أن عمر بن الخطاب خطب الناس، فسمعه يقول: ألا وإن ناساً يقولون: ما بال الرجم؟ وفي كتاب الله الجلد!!.. وقد رجم النبي «صلى الله عليه وآله»، ورجمنا بعده، ولولا أن يقول قائلون، ويتكلم متكلمون: أن

(١) تاريخ القرآن للأبياري ص ١٦٧.

عمر زاد في كتاب الله ما ليس منه لأثبثها كما نزلت^(١).

فهذه الرواية تفيد: أنه قد كان في عهد عمر، من ينكر حكم الرجم من الأساس، وذلك استناداً إلى أنه لم يرد في القرآن إلا الجلد؛ فإنكارهم لرجم الشيخ والشيخة - إذا زنيا محصنين، يصبح له مبرراته المختلفة، حسبما المحنا إليه.. ويصبح اهتمام الخليفة بالتأكيد على الرجم، خصوصاً رجم الشيخ والشيخة، واضح المنشأ والمأخذ أيضاً^(٢)، ولكن قوله الأخير: «كما نزلت» يشير إلى إصراره على اعتبارها قرآناً منزلاً من عند الله. ألا أن يكون مراده: أنه حكم شرعي نزل على الرسول، لا على أنه قرآن..

أو يريد: أنها نزلت على نبي آخر، غير رسول الله «صلى الله عليه وآله». وهذا بعيد..

وواضح: أنه لا يمكن دعوى نسخ التلاوة لآية الرجم؛ لأن التعليل

(١) الدر المنثور ج ٥ ص ١٨٠ عن أحمد، والنسائي..

(٢) ولكن تبقى لنا ملاحظة هنا، هي: أن للبعض أن يتساءل: لماذا يهتم الخليفة بالحفاظ على هذا الحكم الشرعي بالخصوص، مع أننا نجده نفسه يبادر إلى تغيير بعض الأحكام الثابتة عنه «صلى الله عليه وآله»، كحكم زواج المتعة، وحي على خير العمل في الأذان، وصلاة التراويح، وغير ذلك.. [راجع كتاب: الغدير ج ٦، ودلائل الصدق، والنص والإجتihad]. وقد يمكن للبعض أن يتلمس مبرراً لذلك في ما ربما يظهره عمر من حساسية خاصة تجاه بعض الأحكام، ولاسيما ما يتعلق منها بأمور النساء، كمهورهن، والتمتع بهن، وما إلى ذلك..

يقول: إن زيدا لم يكتبها، لأن عمر جاء بها وحده، مع أنها لو كانت منسوخة التلاوة، فإنها لا تكتب مطلقاً..

ولا يبعد القول:

إنه يمكن: أن يكون الرسول الأكرم «صلى الله عليه وآله» قد ذكر لهم رجم الشيخ والشيخة، موضحاً لهم: أنه إذا كان محصناً فإنه يرجم كغيره بلا فرق. ولكن على أن يكون ذلك رواية عنه، لا آية قرآنية..

ويبدو: أن زيد بن ثابت، كان يرى ذلك؛ فقد روي عنه، أنه قال: «أشهد لسمعت رسول الله - «صلى الله عليه وآله» يقول: المشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة..»^(١). وزيد لا يعدو كونه تابع مقرب لعمر وحزبه.

قال ذلك زيد حينما انتهى إلى هذه الآية - على حد تعبيرهم - ولكنه لم يكتبها، وهذا يعني: أنه يعتبرها حديثاً عنه «صلى الله عليه وآله»، لا قرآناً.. والتعبير بكلمة «آية» في الرواية، إنما هو من الرواة.

كما أنه لا ضير في أن يعتقد زيد بنزول هذا الحكم بخصوصه على رسول الله «صلى الله عليه وآله»..

وأخيراً.. فإننا نلاحظ:

(١) راجع: سنن البيهقي ج ٨ ص ٢١١ وسنن الدارمي ج ٢ ص ١٧٩ ومسند أحمد ج ٥ ص ١٨٣. وراجع: المحلى ج ١١ ص ٢٣٥.

- ١ - إن الروايات قد اختلفت في نقلها لنص هذه الآية المزعومة.
- ٢ - إن الركاقة ظاهرة على عبارتها، ولا تناسب أسلوب القرآن، ولا كلام النبي «صلى الله عليه وآله» لا من قريب، ولا من بعيد.
- ٣ - إنهم قد اختلفوا في حقيقة العبارة التي أطلقها عمر في هذا المجال.. كما اختلفوا في المناسبة التي اقتضتها وتفصيلاتها.

آية رجم الشيخ والشيخة في التوراة:

وبعد.. فإننا نجد: أن هذه الآية المزعومة، قد كانت في توراة اليهود، فقد جاء في رواية مطولة، عن ابن زيد، يذكر فيها إنكار اليهود حكم الرجم في الزنى، حينما قررهم النبي «صلى الله عليه وآله» بذلك، في قصة زنى وقعت فيهم..

فطلب «صلى الله عليه وآله» أعلمهم بالتوراة، فلما أتاه، ناشده «صلى الله عليه وآله» بالله، وبالتوراة التي أنزلها الله تعالى على موسى، يوم طور سيناء، ما يجد في التوراة؟!.

فجعل يروغ.. والمنبي «صلى الله عليه وآله» ينشده بالله، وبالتوراة، التي أنزلها على موسى يوم طور سيناء، حتى قال:

يا أبا القاسم: «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة..».

فقال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: فهو ذاك، اذهبوا بهما، فارجموهما.. إلخ^(١)..

(١) جامع البيان ج ٦ ص ١٥٧.

فإن الظاهر: هو أن بعض الصحابة قد سمع ذلك من كعب الأحبار، أو من غيره من مظهري الإسلام.. ولعله زعم له: أنها وحي نزل على النبي «صلى الله عليه وآله»، فصدقه، بحسن نية، وسلامة طوية.. في أحسن الفروض.. لو كان ثمة مجال للحمل على حسن النية، لأن الوقائع تبين عكس ذلك تماماً.

٤ - آيات نزلت ثم نسخت: ثم إنهم يقولون: إن الله سبحانه قد أنزل في الذين قتلوا يوم بئر معونة قرآناً. قال أنس: «قرأناه، ثم نسخ، أي نسخت تلاوته، وهو: بلّغوا عنا قومنا: أنا قد لقينا ربنا؛ فرضي عنا، ورضينا عنه، وفي رواية عنه: وأرضانا»^(١).

(١) راجع: تاريخ الخميس ج ١ ص ٤٥٣، وصحيح البخاري ج ٣ ص ١٩ و ٢٠ وصحيح مسلم ج ٢ ص ١٣٦ والثقات لابن حبان ج ١ ص ٢٣٩ و ٢٣٧ ومغازي الواقدي ج ١ ص ٣٥٠ والسيرة النبوية لدحلان ج ١ ص ٣٦٠ ومسند أبي عوانة ج ٢ ص ٣١١ و ٣١٢ وحياة الصحابة ج ١ ص ٥٤٥ وطبقات ابن سعد (ط صادر) ج ١ ص ٥٣ و ٥٤ والإكتفاء للكلاعي ج ٢ ص ١٤٥ وبهجة المحافل ج ١ ص ٢٢٤ والروض الأنف ج ٣ ص ٢٣٩ ومجمع الزوائد ج ٦ ص ١٣٠ والسيرة الحلبية ج ٣ ص ١٧٢ والإتقان ج ٢ ص ٢٦ والسيرة النبوية لابن كثير ج ٣ ص ١٣٩ و ١٤٠ والكامل لابن الأثير ج ٢ ص ١٧٢ ومشكل الآثار ج ٢ ص ٤٢٠ وأصول السرخسي ج ٢ ص ٧٩ وحلية الأولياء ج ١ ص ١٢٣ والمواهب اللدنية ج ١ ص ١٠٣ والبداية والنهاية ج ٤ ص ٧١ و ٧٢ وج ٧ ص ٣٤٩ وفتح الباري = ج ٧ ص ٢٩٧ وتاريخ الأمم والملوك ج ٢ ص ٥٥٠ والدر المنثور ج ١ ص ١٠٥

ونقول:

إننا نجزم بعد صحة كونه من القرآن، وذلك للأمور التالية:

أولاً: قال السهيلي: «ليس عليه رونق الإعجاز. فيقال: إنه لم ينزل بهذا النظم، بل بنظم معجز كنظم القرآن»^(١).

ولكن قوله: إنه لم ينزل بهذا النظم، لا اعتبار به؛ ما دام أنه لم يرد ما يؤيده أو يدل عليه.. فلماذا لم يرو لنا ذلك النص المعجز؟! فهل هو إلا محض تكهن ورجم بالغيب؟! . فالاعتذار المذكور تبرع مرفوض، ولا شاهد له، ولا دليل عليه.

وثانياً: لقد روى البخاري ما يدل على أن هذه العبارة ليست وحيًا، بل هي من كلام النبي «صلى الله عليه وآله»، نقله للناس على لسان أصحابهم الذين قتلوا. تقول الرواية: إن النبي «صلى الله عليه وآله» نعاهم؛ فقال: «إن أصحابكم قد أصيبوا، وإنهم قد سألوا ربهم؛ فقالوا: ربنا أخبر عنا إخواننا بما رضينا عنك». ورضيت عنا؛ فأخبرهم عنهم..»^(٢).

وج ٢ ص ٩٥ عن بعض من تقدم وعن أحمد وأبي داود في ناسخه، وابن الضريس، وابن جرير، وابن المنذر، وابن حبان، والبيهقي في الدلائل وتفسير جامع البيان ج ١ ص ٣٨١.

(١) شرح بهجة المحافل للأشعر اليميني ج ١ ص ٢٢٤ والروض الأنف ج ٣ ص ٢٣٩ والسيرة النبوية لدحلان ج ١ ص ٢٦٠.

(٢) صحيح البخاري ج ٣ ص ٢٠ والسيرة النبوية لابن كثير ج ٣ ص ١٤١

وفي رواية أخرى عن أنس: «بلغ الله نبيه» صلى الله عليه وآله «على لسان جبريل» عليه السلام: «أنهم لقوا ربهم؛ فرضي عنهم، وأرضاهم»^(١).

وفي نص آخر عن الضحاك، قال: لما أصيب الذين أصيبوا يوم أحد، لقوا ربهم فأكرمهم، فأصابوا الحياة، والشهادة، والرزق الطيب. قالوا: يا ليت بيننا وبين إخواننا من يبلغهم: أنا لقينا ربنا فرضي عنا وأرضانا؛ فقال الله: أنا رسولكم إلى نبيكم، وإخوانكم؛ فأنزل الله: (وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أحيَاءُ. عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ، فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ)^(٢)»^(٣).

وثالثاً: إن نسخ التلاوة - بمعنى: أن يصبح الكلام ليس له حكم القرآن، أي بحيث يتعبد بتلاوته، ويقرأ في الصلاة، ولا يمسه ولا يقرؤه الجنب، ولا يمسه إلا الطاهر^(٤)، وغير ذلك من أحكام - واختار

والبداية = = والنهاية ج ٤ ص ٧٢ والسيرة الحلبية ج ٣ ص ١٧٢.

(١) السيرة النبوية لدحلان ج ١ ص ٢٦٠.

(٢) الآيتين ١٦٩ و ١٧٠ من سورة آل عمران.

(٣) الدر المنثور ج ٢ ص ٩٥ عن ابن جرير.

(٤) السيرة الحلبية ج ٣ ص ١٧٢ والإحكام للآمدي ج ٣ ص ١٣٠ والمستصفي

للغزالي ج ١ ص ١٢٣ وفواتح الرحموت (بها مشه) ج ٢ ص ٧٤ وفتح الباري

ج ٧ ص ٢٩٩ ومناهل العرفان ج ٢ ص ١١٢ والبيان ص ٢٢٤ وأصول

السرخسي ج ٤ ص ٨١.

بعضهم عدم الجواز^(١) - إن نسخ التلاوة هذا.. قد علم أنه لا يصح.. فلا نعيد.. هذا كله عدا عما تقدم من أنه لو كان ثمة آيات من هذا القبيل، لأثبتها الرسول- «صلى الله عليه وآله» والمصحابة، في المصاحف، وللزم إبلاغ من في البلاد البعيدة بنسخها، وغير ذلك.

السورة المنسية:

عن ابن عمر، قال: قرأ رجلان سورة أقرأهما إياها رسول الله، فكانا يقرآن بها؛ فقاما ذات ليلة يصليان، فلم يقدرأ منها على حرف؛ فأصبحا غاديين على رسول الله «صلى الله عليه وآله»؛ فذكرا ذلك له؛ فقال: إنها مما نسخ؛ فالهوا عنها..^(٢).

(١) البيان في تفسير القرآن ص ٢٢٤ و ٢٢٥ وراجع: الإحكام للآمدي ج ٣ ص ٢٠١ - ٢٠٣.

(٢) مجمع الزوائد ج ٧ ص ١٥٤ و ١٥٦ ومشكل الآثار ج ٢ ص ٤١٧ و ٤١٨ والإتقان ج ٢ ص ٢٦ والجامع لأحكام القرآن ج ٢ ص ٦٣، وتاريخ الإسلام للذهبي ج ٢ ص ٢٨٩ وقال: الحديث صحيح.

وفيه أنهم لم يقدرأ منها إلا على: بسم الله الرحمن الرحيم. ومعنى ذلك أنه يجب كتابة البسمة وحدها ويشار إلى الضائع من السورة في القرآن. والدر المنثور ج ١ ص ١٠٤ و ١٠٥ عن: الطبراني، وأبي داود في ناسخه، وابن المنذر، وابن الأنباري في المصاحف، وأبي ذر الهروي في فضائله، والبيهقي في الدلائل.

وراجع: المصنف للصنعاني ج ٣ ص ٣٦٣ وفي هامشه عن: الطبراني في الأوسط ج ٧ ص ١٥٦.

و عن ابن مسعود، قال: أقرأني رسول الله «صلى الله عليه وآله» آية.. فحفظتها وكتبتها في مصحفي.. فلما كان الليل رجعت إلى مصحفي فلم أرجع فيها بشيء، و غدوت على مصحفي، فإذا الورقة بيضاء، فأخبرت النبي «صلى الله عليه وآله»، فقال لي: يا ابن مسعود، تلك رفعت البارحة(١).

أولاً: بالنسبة للرواية الأولى: هل أقرأ رسول الله «صلى الله عليه وآله» هذين الرجلين و أحدهما دون سائر المسلمين، أم أنه أقرأها لعامة المسلمين، وإذا كان قد أقرأها لعامة المسلمين، فلماذا خصت الرواية هذين الرجلين بالذكر، دون كل أحد.. أم يعقل: أن يكون هذان الرجلان فقط، قد نسيا السورة، ولم ينسها غيرهما، فاقترض ذلك تخصيصهما بالذكر؟! ولماذا لم يقرأها لباب مدينة علمه ووصيه؟!

ولماذا لم يقرأها لأبي بكر و عمر و عثمان و عائشة؟! ولمن أمر الناس بالرجوع إليهم لأخذ القرآن؟!

ثم.. من هما هذان الرجلان؟! ولماذا يقصد ابن عمر إهمال ذكر اسميهما لنا؟!

وثانياً: بالنسبة لكلا الروايتين: هل كان ما ينسخ من القرآن ينسأه الناس؟! ولماذا لم تنس سائر الموارد التي يزعم؛ أنها قرآن منسوخ، من قبيل الآية التي يزعمون نزولها في بئر معونة، وسورتي الخلع والحقد، وآية الرجم وغيرها؟!!

(١) تاريخ القرآن للأبياري ص ١٦٦.

وثالثاً: يذكر التاريخ: أنه قد كان للنبي «صلى الله عليه وآله»، كتاب يكتبون ما ينزل عليه من القرآن، حتى إنه كان يطلبهم فور نزول القرآن عليه لكتابته وضبطه، وإنه كان لدى الصحابة مصاحف خاصة بهم، يكتبون فيها ما يسمعونه من قرآن ينزل على رسول الله «صلى الله عليه وآله».. وعليه فإننا نسأل: هل كان رسول الله «صلى الله عليه وآله» يكتب السور، التي تنسخ فيما بعد؟! أم لم يكن يكتبها.. وإذا كان يكتبها، فهل كان يمحوها حينما تنسخ، أم يتركها؟! أم أنها تمحى بنفسها؟!

وإذا كان يمحوها من مصحفه، فماذا كان يصنع في المنسوخ الذي كتبه الناس في مصاحفهم؟!

وإذا كانت تتمحي بنفسها، فلماذا لم تمح سائر الموارد التي نسخت، من مصاحف الصحابة؟!

ورابعاً: نعود فنذكر بأن نسخ التلاوة لا يصح، ولم يثبت، وقد ردّه كثير من العلماء والمحققين..

وأخيراً: فلعل مقصود هؤلاء هو زرع الشك في النفوس حول الآيات التي تؤكد مقامات ومنازل أهل البيت «عليهم السلام»، وتذم أعداءهم. والإيحاء بأن البحث حول هذه الآيات أو تلك قد لا يكون مجدياً، لاحتمال أن تكون مما نسخت حكماً، ولم تنسخ تلاوة.. فلاحظ ذلك.

الصلاة على المصلين في الصفوف الأولى:

عن حميدة بنت أبي يونس، قالت: قرأ علي أبي: - وهو ابن ثمانين سنة - في مصحف عائشة: إن الله وملائكته يصلون على النبي،

يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً، وعلى الذين يصلون في الصفوف الأولى، قالت: قبل أن يغير عثمان المصاحف^(١).

ونقول:

أولاً: إن هذا خبر واحد، لا يثبت به قرآن..

وثانياً: كيف بلغ ذلك عائشة دون غيرها من سائر الصحابة، ولا سيما كتاب الوحي منهم، وكذلك حفاظ القرآن، وجماعه، ولم يكتبوه في مصاحفهم؟!..

وثالثاً: لو صح هذا الخبر، فقد يدعى أنه رواية عن رسول الله، فتخيلت عائشة: أنه قرآن، فكتبته في مصحفها، ويؤيد ذلك:

غير أننا نقول:

إنه لا يشبه كلام رسول الله «صلى الله عليه وآله» في شيء، ولا مبنى ولا معنى.. وما خصوصية الصفوف الأولى حتى تتخص بالصلاة، ورب مصل في غير الصف الأول تكون صلاته أفضل من بعض الذين في الصف الأول.

وهكذا يقال بالنسبة لما روي عن البراء بن عازب، أنه قال: قال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: «إن الله وملائكته يصلون على الصفوف الأول، وزينوا القرآن بأصواتكم إلخ..»^(٢).

(١) الإتيان ج ٢ ص ٢٥ عن أبي عبيد والبيان للخوئي ص ٢٢٢ عنه.

(٢) المصنف ج ٢ ص ٤٨٤.

بل لقد روى الحاكم عن عائشة؛ عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»، قال: إن الله وملائكته يصلون على الذين يصلون الصفوف^(١).
وقد تكون عائشة قد تخيلت أن هذه العبارة من الوحي فكتبتها في مصحفها، أو اعتقدت بأنها حديث نبوي، فظن بعض الناس أنها من الآية، فإن ذلك كان شائعاً حسبما يظهر من الرواية المتقدمة، بالنسبة لكتابة شهادة ابن عوف وغيره في أمر الرجم، في حاشية المصحف..
وكذلك ما تقدم، من أن عمر أراد: أن يكتب في حاشية المصحف مقدار الجلد في الخمر، وأنه «صلى الله عليه وآله» قد وقت لأهل العراق ذات عرق..

فإن الظاهر: هو أنهم، كانوا يكتبون ما يرون له أهمية، وخطراً في حاشية المصحف..

ولكن يبقى سؤال، وهو: أنهم يزعمون أن عمر قد منع من كتابة حديث رسول الله «صلى الله عليه وآله» كي لا يشتبه بالقرآن.
آية الجهاد:

عن المسور بن مخرمة، قال: قال عمر لعبد الرحمن بن عوف: ألم تجد فيما أنزل علينا: «أن جاهدوا كما جاهدتم أول مرة»؟! فإننا لا نجدها!!..

(١) مستدرک الحاكم ج ١ ص ٢١٤ وتلخيصه للذهبي وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. ورافقه الذهبي أيضاً.

قال: أسقطت فيما أسقط من القرآن»^(١).

ونقول: إنهم يقولون: إن زيد بن ثابت هو الذي جمع القرآن، بأمر من أبي بكر وعمر، وبإشرافهما؛ فمن الذي يمكن أن يكون قد أسقط هذه الآية المزعومة غيره؟! ولا بد يكون ذلك عن رضى، وممالة منهم!!.

وبعد أن اطلع عمر على إسقاطها - إن كان ذلك سهواً!! - فقد صار هو و عبد الرحمن بن عوف شاهدين؛ فليشهدا عند زيد، وليثبتها في القرآن، أليس يقولون: إنه كان يكتب القرآن إذا شهد اثنان من الصحابة بقرآنيته!!..

وبعد.. فما هو المعنى المتميز لهذه الآية المزعومة، الذي دعاهم إلى إسقاطها؟ أليس الأمر بالجهاد موجوداً في القرآن؟! وما هي الفائدة المتوخاة من قوله: «**كما جاهدتم أول مرة**»؟. إلى غير ذلك من الأسئلة، التي يمكن أن تستخلص مما قدمناه من مطالب فيما سبق من صفحات..

وإن كانت قد سقطت، من عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، بحيث يكون النبي «صلى الله عليه وآله» نفسه هو الذي أسقطها.. فهل

(١) الإتيان ج ٢ ص ٢٥ وكنز العمال ج ٢ ص ٣٥٨ عن أبي عبيد والبيان ص ٢٢٣ عن الإتيان، والدر المنثور ج ١ ص ١٠٦ عن أبي عبيد، وابن الضريس، وابن الأنباري، وراجع: مقدمة تفسير البرهان ص ٤٢ عن الخطيب. ومشكل الآثار ج ٢ ص ٤١٨.

أسقطها من مصحفه، ومن سائر مصاحف الصحابة؟! وهل أسقطها من حفظ الحفاظ الذين كانوا في طول البلاد وعرضها?!..

ولو كان كذلك، فلماذا لم يعرف ذلك عمر، ولم يصل إليه، وهو الرجل الملازم للنبي «صلى الله عليه وآله» والذي كان إذا غاب أخبره صاحبه أبو بكر بكل ما يجد ويحصل؟! كما يزعمون.

السورة المزعومة في الولاية:

وبالنسبة إلى سورة- المولايية المزعومة.. فلم يذكرها أحد من المتقدمين، وإنما وجدت مؤخراً في كتاب: دبستان المذاهب^(١).. فيظهر: أنها من وضع الغلاة.

وقد علق الأشتياني «رحمه الله» على هذه السورة المكذوبة، بقوله: «ولكنك خبير بأنها ليست من القرآن المنزل إعجازاً قطعاً؛ إذ يقدر كل عارف بلغة العرب: أن يأتي بمثلها. مع أنه قال سبحانه: لئن اجتمعت الإنس والجن الآية»^(٢).

هذا كله.. عدا عن التصريحات المتكررة من الأئمة «عليهم السلام»، بأن اسم علي «عليه السلام» لم يذكر في القرآن صريحاً. وذكروا سر ذلك، وقد بحثنا ذلك في ما تقدم من هذا الكتاب فليراجع.

(١) بحر الفوائد ص ١٠١ عن كتاب دبستان المذاهب ومختصر التحفة الاثني عشرية ص ٣١ و ٣٢.
(٢) بحر الفوائد ص ١٠١.

الولد للفراش..:

وأما بالنسبة لفقرة: الولد للفراش، وللعاهر الحجر، التي رواها: أنها آية^(١)، فمما لا يشك أحد في أنها كلمة مأثورة.

ويرويها أبو هريرة، والحسن، وأبو سلمة، على سبيل التردد بينه وبين أبي هريرة، على أنها من قول النبي الأعمش «صلى الله عليه وآله»^(٢)، وهذا هو الذي استقرّ في نفس كل مسلم فيما نعلم..

فالذي يظهر: هو أن هؤلاء، قد خلطوا بين كلام الرسول، وبين القرآن؛ فتخللوا بعض كلامه «صلى الله عليه وآله» قرآنًا..

ولعل هذا الخلط كان عمدياً، لتبرير إحراق الروايات عن الرسول، والمنع من كتابتها وروايتها خوفاً من اختلاط الحديث بالقرآن، مع عدم القدرة على التمييز بينهما كما يزعمون. ولعلّ هذا هو السر في بعض الموارد الأخرى أيضاً.. والله هو العالم بحقيقة الحال.

وأخيراً.. فإن من أحاط علماً بما ذكرناه، فإنه لا يبقى لديه شك، ولا شبهة في عدم صحة ما ورد في أوائل هذا الكتاب، في الفصل الأول فيه، مما يدل على نقص الكتاب الكريم، أو تحريفه وقد اتضحت الكثير من الأمور التي تفيد في تنفيذ تلك الادعاءات، ودحض هاتيك

(١) تقدمت المصادر في الفصل الأول من هذا الكتاب.

(٢) راجع: مسند أحمد ج ٢ ص ٢٣٩ و ٢٨٠ و ٣٨٦ و ٤٠٩ و ٤٦٦ و ٤٧٥ و ٤٩٢.

الافتراءات..

وحيث إن التعرض لذلك، لا يعني سوى مجرد الإعادة لما سبق، فإننا نكل أمر ذلك إلى ذكاء القارئ وفطنته، فإن ثقتنا به كبيرة، وهو لذلك حري وجدير.

الإمام البلاغي: البحاثة النيقد:

وبعد.. فإنني حين الاشتغال بطباعة هذا الكتاب، وجدت: أن العلامة الحجة الشيخ البلاغي «رحمه الله»، قد تعرض في كتابه القيم: آلاء الرحمن ص ١٩ - ٢٥ لبعض ما ادعي نسخ تلاوته، وفنّده بالطريق العلمي الرصين والقوي.

وبما أنه قد تعرض لنقاط جديرة بالاهتمام والملاحظة، فقد رأيت أن ألحق كلامه بعينه في هذا الفصل، إتماماً للفائدة، ووفاء لهذا العالم النيقد، والبحاثة الفذ..

فقد قال «رحمه الله تعالى»:

لا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب:

في الجزء الخامس من مسند أحمد، عن أبي بن كعب، قال: إن رسول الله «صلى الله عليه وآله» قال: إن الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن. قال: فقرأ: «لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب» فقرأ فيها: «لو أن ابن آدم سأل وادياً من مال، فأعطيه، لسأل ثانياً، فلو سأل ثانياً فأعطيه لسأل ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب، ويتوب الله على من تاب، وإن ذلك الدين القيم عند الله الحنيفية، غير المشركة، ولا اليهودية، ولا النصرانية. ومن يعمل خيراً فلن يكفره».

وفي رواية الحاكم في المستدرک، ورواية غيره أيضاً: «إن ذات الدين عند الله الحنيفية، لا المشركة». وفي رواية «غير المشركة» إلى آخره.

وعن جامع الأصول لابن الأثير الجزري: «إن الدين عند الله الحنيفية المسلمة، لا اليهودية، ولا النصرانية، ولا المجوسية».

وذكر في المسند أيضاً بعد هذه الرواية، عن أبي قال: قال لي رسول الله «صلى الله عليه وآله»: إن الله أمرني أن أقرأ عليك، فقرأ عليّ: (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ، رَسُولٌ مِّنَ اللَّهِ يَتْلُو صُحُفًا مُّطَهَّرَةً، فِيهَا كُتِبَ قِيمَةٌ، وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَةُ)^(١). [إن الدين عند الله الحنيفية، لا المشركة، ولا اليهودية، ولا النصرانية. ومن يفعل خيراً فلن يكفره].».

قال شعبة: ثم قرأ آيات بعدها، ثم قرأ: «لو أن لابن آدم واديين من مال لسئل وادياً ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب».

قال: ثم ختمها بما بقي منها انتهى.

وهذا الروايات رواها أيضاً: أبو داود الطيالسي، وسعيد بن منصور في سننه، والحاكم في مستدرکه، كما في كنز العمال.

وذكر في المسند أيضاً عن أبي واقد الليثي، قال: كنا نأتي النبي

(١) الآيات من ١ إلى ٤ من سورة البينة.

«صلى الله عليه وآله» إذا أنزل عليه فيحدثنا، فقال لنا ذات يوم: إنَّ الله عز وجلّ قال: «إنا أنزلنا المال لإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، ولو كان لابن آدم واد لأحبّ أن يكون لهما ثالثا. ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب، ثم يتوب الله على من تاب انتهى».

هب أنّ المعرفة و-الصدق- لا يطالبان- المحدثين «و-لا- نقول الفُصّاص» ولا يسألانهم عن هذا الاضطراب الفاحش فيما يزعمون أنّه من القرآن، ولا يسألانهم عن التمييز بين بلاغة القرآن وعلو شأنه فيها، وبين انحطاط هذه الفقرات. ولكن أليس للمعرفة أن تسألهم عن الغلط في قولهم: «لا المشركة»؟!؟

فهل يوصف الدين بأنه مشركة؟!؟

وفي قولهم: «الحنيفية المسلمة»، وهل يوصف الدين أو الحنيفية بأنه مسلمة؟!؟

وقولهم: «إنّ ذات الدين».

وفي قولهم: «إنا أنزلنا المال لإقام الصلاة» ما معنى إنزال المال؟!؟

وما معنى كونه لإقام الصلاة؟.

هذا واستمع لما يأتي، ففي الجزء السادس من مسند أحمد، مسندا عن مسروق قال: قلت لعائشة: هل كان رسول الله يقول شيئا إذا دخل البيت؟ قالت: كان إذا دخل البيت تمثل: لو كان لابن آدم واديان من مال لا يتغى واديا ثالثا، ولا يملأ فمه إلا التراب، وما جعلنا المال إلا لإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، ويتوب الله على من تاب.

وفي الجزء السادس، في إسناده عن جابر، قال: قال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: لو أن لابن آدم وادياً من مال لتمنى واديين، ولو أن له واديين لتمنى ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب.

وبإسناده أيضاً قال: سئل جابر: هل قال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: لو كان لابن آدم وادٍ من نخلٍ، تمنى مثله حتى يتمنى أودية، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب؟! انتهى.

وهل تجد من الغريب أو الممتنع في العادة: أن يكون لابن آدم وادٍ من مال، أو من نخل؟! أو ليس في بني آدم في كل زمان من ملك وادياً من ذلك بل واديان؟! إذن فكيف يصح في الكلام المستقيم أن يقال: لو كان لابن آدم. لو أن لابن آدم؟ أو ليست لو للامتناع؟! يا للعجب من الرواة لهذه الروايات ألم يكونوا عرباً، أو لهم إلمام باللغة العربية؟!.

نعم يرتفع هذا الاعتراض بما رواه أحمد في مسند ابن عباس: لو كان لابن آدم واديان من ذهب، وكذا ما يأتي من رواية الترمذي عن أنس. وأيضاً إن تمنى الوادي والواديين والثلاث بذنب يحتاج إلى التوبة.

إذن فما هو وجه المناسبة بتعقيب ذلك بجملة: «ويتوب الله على من تاب».

وإن- شئت أن- تستزيد مما في هذه- الرواية من المتدافع والاضطراب، فاستمع إلى ما رواه الحاكم في المستدرک: أن أبا موسى الأشعري قال: كنا نقرأ سورة نشبهها بالطول والشدة ببراعة، فأنسيتها، غير أنني حفظت منها: لو كان لابن آدم واديان من مال،

لابتغى ثالثاً. ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب. وذكر في الدر المنثور انه أخرجه جماعة عن أبي موسى. وأضف إلى ذلك في التدافع والتناقض: ما أسنده في الإتقان، عن أبي موسى أيضاً، قال: نزلت سورة نحو براءة، ثم رفعت، وحفظ منها: إن الله سيؤيد هذا الدين بأقوام لا خلاق لهم، ولو أن لابن آدم واديين لتمنى إلى آخره.

وأسند الترمذي عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله «صلى الله عليه وآله»: لو كان لابن آدم وادٍ من ذهب لأحب أن يكون له ثان، ولا يملأ فاه إلا التراب، ويتوب الله على من تاب.

وها أنت ترى روايات عائشة، وجابر، وأنس، وابن عباس، تجعل حديث الوادي والواديين من قول رسول الله وتمثله. فهي بسوقها تنفي كونه من القرآن الكريم. ومع ذلك فقد نسبت إلى كلام الرسول «صلى الله عليه وآله» ما يأتي فيه بعض من الاعتراضات المتقدمة مما يجب أن ينزّه عنه، ودع عنك الاضطراب الذي يدع الرواية مهزلة.

آية الرجم:

وقال «رحمه الله» بالنسبة لآية الرجم: الشيخ والشيخة؛ فارجموهما البتة إلخ:

ما وجه دخول الفاء في قوله: «فارجموهما»، وليس هناك ما يصح دخولها من شرط، أو نحوه، لا ظاهر، ولا على وجه يصح

تقديره، وإنما دخلت الفاء على الخبر، في قوله تعالى في سورة النور: (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا)^(١)؛ لأن كلمة: اجلدوا بمنزلة الجزاء لصفة الزنى في المبتدأ. والمزنى بمنزلة المشرط. وليس الرجم جزاءً للشيخوخة، ولا الشيخوخة سبباً له.

نعم الوجه في دخول الفاء هو الدلالة على كذب الرواية.

ولعلّ في رواية سليمان بن خالد سقطاً؛ بأن تكون صورة سؤاله: هل يقولون في القرآن رجم؟.

إلى أن قال: أضف إلى ذلك ما رواه في الموطأ، والمستدرك، ومسدد، وابن سعد، من أن عمر قال قبل موته بأقل من عشرين يوماً فيما يزعمونه من آية الرجم: لولا أن يقول الناس: زاد عمر بن الخطاب في كتاب الله؛ لكتبتها: «الشيخ والشيخة فارجموهما البتة».

وأخرج الحاكم، وابن جرير، وصححه أيضاً: أن عمر قال: لما نزلت أتيت رسول الله «صلى الله عليه وآله» فقلت: أكتبها «وفي نسخة كنز العمال»: اكتبنيها، فكأنه كره ذلك. وقال عمر: ألا ترى: أن الشيخ إذا زنى ولم يحصن جلد، وأن الشاب إذا زنى وقد أحصن رجم. فالمحدثون يروون: أن عمر يذكر: أن رسول الله كره أن تكتب آية منزلة، وعمر يذكر وجوه الخلل فيها. فيا للعجب منهم.

وفي الإتيان: أخرج النسائي، أن مروان قال لزيد بن ثابت: ألا

(١) الآية ٢ من سورة النور.

تكتبها في المصحف؟

قال: ألا ترى: أن الشابين الثيبين يرجمان؟ وقد ذكرنا ذلك لعمر، فقال: أنا أكفيكم فقال: يا رسول الله، أكتب لي آية الرجم.

قال: لا تستطيع انتهى. فزيد بن ثابت يعترض عليها.

ولما رأوا التدافع بين قول عمر: اكتبها لي، وبين قول النبي لا تستطيع قالوا: أراد عمر بقوله ذلك: ائذن لي بكتابتها. وكأنهم لا يعلمون أن عمر عربي، لا يعبر عن قوله ائذن لي بكتابتها بقوله: اكتبها لي. ومع ذلك لم يستطيعوا أن يذكروا وجها مقبولا لقوله «صلى الله عليه وآله» لا تستطيع.

وفي رواية في كنز العمال، عن ابن الضريس، عن عمر، قلت لرسول الله: اكتبها يا رسول الله. قال: لا أستطيع.

وأخرج ابن الضريس عن زيد بن اسلم: أن عمر خطب الناس فقال: لا تشكوا في الرجم، فإنه حق، ولقد هممت أن أكتبه في المصحف، فسألت أبي بن كعب فقال: أليس أتيتني وأنا أستقرئها رسول الله، فدفعت في صدري، وقلت: كيف يستقرئه آية الرجم، وهم يتسافدون تسافد الحمر انتهى.

فهذه الرواية تقول: إن عمر لم يرض بإنزال شيء في الرجم. وليت المحدثين يفسرون حاصل الجواب من أبي لعمر، وحاصل منع عمر لأبي عن استقرئها.

إلى أن قال: هذا ومما يصادم هذه الروايات ويكافحها، ما روي من أن علياً «عليه السلام» لما جلد شراحة الهمدانية يوم الخميس، ورجمها يوم الجمعة، قال: أجلدها بكتاب الله، وأرجمها بسنة رسوله،

كما رواه أحمد، والبخاري، والنسائي، وعبد الرزاق في الجامع، والطحاوي، والحاكم في مستدركه، وغيرهم. ورواه الشيعة عن علي «عليه السلام» مراسلاً، فعلي «عليه السلام» يشهد بأن الرجم من السنة، لا من الكتاب..

وحول سورة الخلع قال &:

لا نقول لهذا الراوي: إن هذا الكلام لا يشبه بلاغة القرآن ولا سوقه؛ فإننا نسامحه في معرفة ذلك، ولكننا نقول له: كيف يصح قوله: يفجرك؟ وكيف تتعدى كلمة يفجر؟

وأيضاً: إن الخلع يناسب الأوثان، إذن فماذا يكون المعنى؟ وبماذا يرتفع الغلط.

وقال & حول سورة الحفد:

ولنسامح الراوي أيضاً فيما سامحناه فيه في الرواية الأولى ولكننا نقول له: ما معنى الجدّ هنا؟ أهو العظمة؟ أو الغنى؟ أو ضد الهزل؟ أو هو حاجة السجع؟

نعم في رواية عبيد: نخشى نقتك. وفي رواية عبدالله: نخشى عذابك. وما هي النكتة في التعبير بقوله: ملحق؟!.

وما هو وجه المناسبة، وصحة التعليل لخوف المؤمن من عذاب الله، بأن عذاب الله بالكافرين ملحق؟ بل إن هذه العبارة تناسب التعليل لأن لا يخاف المؤمن من عذاب الله؛ لأن عذابه بالكافرين ملحق.

ثم قال & تعالى حول آية الولاية:

ومما الصقوة بالقرآن المجيد: ما نقله في فصل الخطاب، عن

كتاب: دبستان المذاهب، أنه نسب إلى الشيعة، أنهم يقولون: إن إحراق المصاحف سبب اتلاف سور من القرآن، نزلت في فضل عليّ «عليه السلام» وأهل بيته «عليهم السلام»؛ «منها» هذه السورة، وذكر كلاما يضاهاى خمسا وعشرين آية في الفواصل، قد لفق من فقرات القرآن الكريم على أسلوب آياته؛ فاسمع ما في ذلك من الغلط، فضلا عن ركاكة أسلوبه الملفق.

فمن الغلط: «واصطفى من الملائكة، وجعل من المؤمنين، أولئك في خلقه». ماذا اصطفى من الملائكة؟ وماذا جعل من المؤمنين؟ وما معنى أولئك في خلقه؟.

ومنه: «مثل الذين يوفون بعهدك، أني جزيتهم جنات النعيم». ليت شعري ما هو مثلهم؟.

ومنه: «ولقد أرسلنا موسى وهارون بما استخلف، فبغوا هارون؛ فصبر جميل» ما معنى هذه الدممة؟

وما معنى: بما استخلف؟

وما معنى: فبغوا هارون؟

ولمن يعود الضمير في بغوا؟

ولمن الأمر بالصبر الجميل؟.

ومن ذلك: «ولقد أتينا بك الحكم كالذي من قبلك من المرسلين، وجعلنا لك منهم وصيا لعلمهم يرجعون» ما معنى: أتينا بك الحكم؟

ولمن يرجع الضمير الذي في منهم ولعلمهم؟

هل المرجع للضمير هو في قلب الشاعر؟.

وما هو وجه المناسبة في لعلمهم يرجعون؟.

ومن ذلك: « وإن علياً قانت في الليل ساجد، يحذر الآخرة، ويرجو ثواب ربّه، قل: هل يستوي الذين ظلموا، وهم بعذابي يعلمون».

قل: ما محل قوله: هل يستوي الذين ظلموا؟!

وما هي المناسبة في قوله: وهم بعذابي يعلمون؟!

ولعل هذا الملفق تختلج في ذهنه الآيتان الحادية عشرة والثانية عشرة من سورة الزمر، وفي آخرها: « هل يستوي الذين يعلمون، والذين لا يعلمون»؛

فأراد الملفق: أن يلفق منهما شيئاً بعدم معرفته فقال في آخر ما لفق: هل يستوي الذين ظلموا. ولم يفهم أنه جيء بالاستفهام الإنكاري في الآيتين، لأنه ذكر فيهما الذي جعل الله أنداداً ليضل عن سبيله، والقانت آناء الليل يرجو رحمة ربه؛ فهما لا يستويان، ولا يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون. هذا بعض الكلام في هذه المهزلة.

وإن صاحب فصل الخطاب، من المحدثين المكثرين، المجدين في التتبع للشواذ، وإنه ليعدّ أمثال هذا المنقول في دبستان المذاهب ضالته المنشودة، ومع ذلك قال: إنه لم يجد لهذا المنقول أثراً في كتب الشيعة فيا للعجب من صاحب دبستان المذاهب، من أين جاء بنسبة هذه الدعوة إلى الشيعة؟ وفي أي كتاب لهم وجدها؟ أفهكذا يكون النقل في الكتب؟.

ولكن لا عجب [شنشنة أعرفها من أخزم]؛ فكم نقلوا عن الشيعة

مثل هذا النقل الكاذب، كما في كتاب الملل للشهرستاني، ومقدمة ابن خلدون،- وغير ذلك مما كتبه بعض الناس- في هذه المسنين والله المستعان..

انتهى كلام الحجة البلاغي «رحمه الله تعالى»..

الفصل الثالث:

روايات وآراء لا تصح

كلمة أخيرة..

٥١٧

عدد حروف القرآن وآياته:

أخرج الطبراني بسند موثق، عن عمر بن الخطاب، مرفوعاً: «القرآن ألف وسبعة وعشرون ألف حرف»^(١).

وقيل: ألف ألف، وواحد وعشرون ألفاً، ومئة وخمسون حرفاً.
وقيل: غير ذلك^(٢).

وفي نص آخر: سبعة عشر ألف آية^(٣).

مع أن القرآن الموجود فعلاً، أقل من ثلث هذا العدد^(١)..

(١) الإتيان ج ١ ص ٧٠ وكنز العمال ج ١ ص ٤٦٠ و ٤٨١ عن الطيالسي، وأبي نصر السجزي في الإبانة، وابن مردويه، والطبراني في الصغير، ومجمع الزوائد ج ٧ ص ١٦٣ والبرهان للزركشي ج ١ ص ٢٤٩ وج ٢ ص ١٢٧ ومناهل العرفان ج ١ ص ٣٤٢ وراجع ص ٢٧٣ والبيان لآية الله الخوئي ص ٢٢١ وبحوث في تاريخ القرآن وعلومه ص ٣١٤ وأكذوبة تحريف القرآن ص ٣١ عن الإتيان وعن كنز العمال ج ١ ص ٥١٧ و ٥٤١.

(٢) راجع: سعد السعود ص ٢٧٨ و ٢٧٩.

(٣) الكافي ج ٢ ص ٤٦٣.

(١) راجع: سعد السعود ص ١٧٩ والإتيان ج ١ ص ٦٧ وتفسير القرآن العظيم

ونقول:**أولاً: قال الصدوق:**

«بل نقول: إنه قد نزل من الوحي الذي ليس بقرآن، ما لو جمع إلى القرآن، لكان مبلغه مقدار سبع عشرة ألف آية، وذلك مثل قول جبرئيل للنبي «صلى الله عليه وآله»: إن الله يقول لك: يا محمد، دار خلقي مثل ما أداري، ومثل قوله: إتق شحناء الناس، وعداوتهم، إلخ..».

ثم يذكر كثيراً من الفقرات التي تتعلق بوصايا جبرئيل له «صلى الله عليه وآله» بالسواك والجار وغير ذلك، وما أبلغه إياه من أوامر إلهية، كأمره تعالى له بعد الخندق بالمسير إلى بني قريظة، وغير ذلك مما لا مجال له هنا^(١).

وثانياً: يلاحظ: وجود اختلاف في رواية عدد الحروف، الأمر الذي يضعف الثقة بصحتها، وصدورها..

= لابن كثير ج ١ ص ٧ والوافي ج ٥ ص ٢٧٤ ومصابيح الأنوار ج ٢ ص ٢٩٥ وتاريخ القرآن للأبياري ص ١٥٨ وإعتقادات الصدوق، باب الاعتقاد في مبلغ القرآن ومحاضرات الأدباء المجلد الثاني ج ٤ ص ٤٣٣ والفهرست لابن النديم ص ٣٠.

(١) إعتقادات الصدوق (المطبوع مع الباب الحادي عشر سنة ١٢٨٢ هـ.ق.) باب الاعتقاد في مبلغ القرآن.

وثالثاً: هناك النصوص التي تعد بالمئات، إن لم تزد على ذلك، وتدل على أن هذا الذي وصل إلينا هو نفس المصحف، الذي كتبه عثمان، وأرسله إلى الأقطار الإسلامية، بل لقد ادّعي: أنه هو نفس ما جمعه أبو بكر، أو عمر، قبل ذلك.. ونحن نرى: أنه هو نفس ما تركه رسول الله «صلى الله عليه وآله»؛ فلو كان قد ذهب منه ثلثاه؛ لقامت قيامة الصحابة، وسائر المسلمين، ولتواتر نقل ذلك لنا، وأعلنت به المعارضة، ولظهرت المطالبة بالمبادرة إلى ما يحفظ لهم ما بقي منه..

أضف إلى ذلك: أننا قد ذكرنا في هذا الكتاب: أن صحابة النبي «صلى الله عليه وآله» كانوا لا يقبلون بأدنى تصرف، يتعرض له كتاب ربهم، بل هم على استعداد لحمل السيف، وخوض غمار حرب لا تعلم نتائجها، في سبيل حرف من حروفه، ولو مثل الواو، أو نحو ذلك، كما جرى لأبي بن كعب.

بل إن ما جرى على أبي ذر رضوان الله تعالى عليه، قد كان في سبيل دفاعه عن حريم القرآن العظيم، والسنة الشريفة. هذا إلى شواهد كثيرة أخرى تؤيد ذلك، وتدعمه..

ورابعاً: ولا يجب أن ننسى أخيراً.. أن الصحابة قد كتبوا كثيراً من مصاحفهم في عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وإن كانوا قد كتبوها مشوشة الترتيب، كل حسبما تيسر له.. وقد أوردنا بعض النصوص الدالة على وجود المصاحف في عهده «صلى الله عليه وآله» لديهم..

هذا بالإضافة إلى وجود كثير من الصحابة قد جمعوا القرآن كله في

عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وقد حفظ لنا التاريخ أسماء طائفة منهم. وكان حفاظ القرآن يعدّون بالمئات والألوف إلى آخر ما قدمناه، مما لا مجال لإعادته..

هل ينسى النبيّ ، القرآن؟!:

عن عائشة، قالت: سمع النبيّ «صلى الله عليه وآله» «صلى الله عليه وآله» رجلاً يقرأ في المسجد؛ فقال: يرحمه الله، لقد أذكرني كذا وكذا آية، من سورة كذا..

وفي نص آخر: لقد أذكرني آية كذا وكذا، كنت أنسيتها، من سورة كذا وكذا^(١)..

وفي نص آخر: أنه «صلى الله عليه وآله» قرأ في صلاته؛ سورة المؤمنين، فأسقط منها آية، ثم قال بعد الفراغ: ألم يكن فيكم أبي؛ فقال: نعم يا رسول الله، فقال: هلا ذكرتنيها؟ فقال: ظننت أنها نسخت. فقال: لو نسخت لأنبأتكم بها^(٢).

ونقول:

بالنسبة لهذه الرواية الأخيرة؛ إنها لا تصح، ولو صحت، فهي لا

(١) صحيح البخاري ج ٣ ص ١٥٠ و ج ٢ ص ٦٧ ومسند أحمد ج ٦ ص ٦٢ و ١٣٨، وعن صحيح مسلم وسنن أبي داود ج ٢ ص ٣١ وكنز العمال ج ١ ص ٥٣٨ عن أحمد، وأبي داود، والبخاري ومسلم.
(٢) أصول السرخسي ج ٢ ص ٧٥.

تدل على تحريف القرآن، وذلك: لأنها تصرح: بأنه «صلى الله عليه وآله» عاد فذكر ما نسيه.

نعم هي تدل على إمكان حصول النسيان لبعض القرآن منه «صلى الله عليه وآله»، ولا تدل على حصول ذلك فعلاً..

أما سبب حكمنا على هذه الرواية بعدم الصحة، فيرجع إلى الأمور التالية:

أولاً: إن النبي «صلى الله عليه وآله» لا يمكن أن ينسى القرآن بعد أن كان الله تعالى هو الذي تعهد للنبي «صلى الله عليه وآله» بعدم نسيانه شيئاً منه؛ قال تعالى: (سُنُّرُوكَ فَلَا تَنْسَى، إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ) (١).

وقوله تعالى إلا ما شاء الله، إنما هو للإشارة إلى أن تأمين الله لرسوله «صلى الله عليه وآله» من النسيان، ليس أمراً خارجاً عن إرادته تعالى؛ لأنه سبحانه لا يعجزه شيء، وإنما هو بكرم منه تعالى، وتفضل، أو استجابة لمقتضيات الحكمة، لا بتحتيم عليه وإلزام..

فهو من قبيل قوله تعالى: (وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَبِالْحَبَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْذُونٍ) (٢) «(٣).

(١) الآيتين ٦ و ٧ من سورة الأعلى.

(٢) الآية ١٠٨ من سورة هود.

(٣) راجع في ذلك: تفسير القرآن الكريم [جزء عم]، للشيخ محمد عبده ص ٦٨

والكشاف ج ٤ ص ٧٣٩ وتفسير الميزان ج ٢٠ ص ٢٢٦.

وثانياً: لقد رأينا النبيّ «صلى الله عليه وآله» ينعى على من ينسى آيات القرآن، ويحذر من ذلك بصورة قوية، وقاطعة:

١ - فعن عبدالله بن مسعود عنه «صلى الله عليه وآله»، قال: بنسما لأحدكم، أو بنسما لأحدهم أن يقول: نسيت آية كيت، وكيت، بل هو نسي، استذكروا القرآن إلخ..»^(١).

٢ - عن سعيد بن عباد: أن رسول الله «صلى الله عليه وآله»، قال: ما من رجل يتعلم القرآن، ثم ينساه إلا لقي الله يوم القيامة، وهو أجزم^(٢).

إلا أن يقال: إنه يقصد بهذه الرواية نسيان جميع القرآن، لا بعضه.. فلا تكون شاهداً لما نحن بصدده..

(١) راجع: صحيح البخاري ج ٣ ص ١٥٠ في ثلاثة مواضع. وسنن الدارمي ج ٢ ص ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٤٣٩ ومسند أحمد ج ١ ص ٤١٧ و راجع: ص ٣٨٢ و ٤٣٨ و ٤٢٣ و ٤٤٩ و ٤٦٣ و كنز العمال ج ١ ص ٥٤٥ و ٥٤٣ عن البخاري، وأحمد، = = ومسلم، والترمذي، والنسائي، وابن حبان، وعن مستدرک الحاكم، والطبراني، ومحمد بن نصر والترغيب والترهيب ج ٢ ص ٣٦٢.

(٢) سنن الدارمي ج ٢ ص ٤٣٧ و كنز العمال ج ١ ص ٥٤٤ و ٥٤٣ و ٤٦٤ عن محمد بن نصر ومسلم والدارمي، والطبراني والبيهقي في شعب الإيمان، وأبي داود، وأحمد وابن حبان والترغيب والترهيب ج ٢ ص ٣٥٩.

٣ - وروى الترمذي: عنه «صلى الله عليه وآله»: عرضت علي أجور أمتي، حتى القذاة، يخرجها الرجل من المسجد، وعرضت علي ذنوب أمتي؛ فلم أر ذنباً أعظم من سورة من القرآن، أو آية، أو تيها رجل، ثم نسيها^(١) وبمعناه غيره^(٢).

وثالثاً: إن القرآن هو من أهم الأمور التبليغية، التي يفترض بالنبى «صلى الله عليه وآله» أن يقوم بها، وهو محور دعوته «صلى الله عليه وآله»، وأساسها الذي تقوم عليه.. فلو سلم أنه «صلى الله عليه وآله» يمكن أن ينسى أي شيء؛ فإنه لا يمكن أن ينسى شيئاً يرتبط بالتبليغ، وما يعتبر أساس ومحور الدعوة..

والاعتذار عن ذلك بأنه «صلى الله عليه وآله» كان قد بلغ تلك الآيات، وحفظها الصحابة، وكتبوها، وبلغ حفظها وكتابتها مبلغ التواتر^(٣).

- هذا الاعتذار - ليس له شاهد في الرواية المذكورة، ولا في غيرها، بل هو مجرد رجم بالغيب، لا يستند إلى حجة، ولا يؤيده

(١) الجامع الصحيح للترمذي ج ٥ ص ١٧٨ و ١٧٩ وكنز العمال ج ١ ص ٥٤٣ عنه، وعن أبي داود، والترغيب والترهيب ج ٢ ص ٣٥٩ عن أبي داود والترمذي وابن ماجه وابن خزيمة في صحيحه.

(٢) كنز العمال ج ١ ص ٥٤٤ و ٥٤٥ عن محمد بن نصر، والطبراني، والخطيب في تاريخه وابن أبي شيبة.

(٣) مباحث في علوم القرآن ص ١٣٥.

برهان.

بل إن نفس تلك الرواية - باستثناء ما روي عن مطالبته أبي بن كعب بإلفات نظره - إنما تقول: إنه «صلى الله عليه وآله» قد نسي تلك الآيات، وليس فيها ما يدل على أن نسيانه لها قد كان بعد تبليغها للناس، أو قبله.. كما أنه ليس في تلك الرواية أن ذلك الرجل قد قرأ نفس تلك الآيات المنسية. كما يريد أن يدعيه هذا القائل^(١) فلعله قد قرأ غيرها، فتذكر النبي «صلى الله عليه وآله» تلك الآيات، لمناسبة كانت بينهما، من باب تداعي المعاني..

أضف إلى ذلك: أن نسيانها معناه: أنه لا يلتفت إلى العمل بمقتضاها، ولا يستفيد منها الفائدة المتوخاة لا بالنسبة إلى نفسه، ولا بالنسبة للناس.

المعوذتان وابن مسعود:

ويقولون: إن ابن مسعود، كان يرى: أن المعوذتين ليستا من القرآن، وكان يحكما من المصحف^(٢).

(١) المصدر السابق.

(٢) راجع: صحيح البخاري ج ٣ ص ١٤٤ ومشكل الآثار ج ١ ص ٣٣ و ٣٤، ومسند أحمد ج ٥ ص ١٢٩ و ١٣٠، وبعده أسانيد، وتفسير القمي ج ٢ ص ٤٥٠ وبحار الأنوار ج ٨٩ ص ٣٦٣ و ٣٦٤ عنه.
وراجع: المعاصر من المختصر ج ٢ ص ٢٥١ والتفسير الكبير للرازي ج ١

ونقول:

أولاً: لقد حاول البعض إنكار نسبة ذلك إليه، مثل الرازي^(١)، وابن عبد الشكور^(٢)، وابن المرتضى، وابن حزم في المحلى^(٣)،

ص ٢١٣ والإتقان ج ١ ص ٦٥ و ٧٩ و ٨٠ وراجع ص ٦٤ وإرشاد الساري ج ٧ ص ٢٤٢ وتفسير الصراط المستقيم ج ١ ص ٤١٥، وفواتح الرحموت، (بهامش المستصفى) ج ٢ ص ٩، وفتح الباري ج ٨ ص ٥٧٠، ٥٧٣ ومناهل العرفان ج ١ ص ٢٦٨ والفقهاء على المذاهب الأربعة ج ٤ ص ٢٥٨. وراجع: كنز العمال ج ٢ ص ٣٥٦ و ٣٥٧ عن أحمد، والحميدي، والبخاري، ومسلم، وابن حبان والدارقطني في الافراد، والدر المنثور ج ٦ ص ٤١٦ عن بعض من تقدم، وعن: البزار، والطبراني، وابن مردويه، ومجمع الزوائد ج ٧ ص ١٤٩ و ١٥٠ عن بعض من تقدم. وراجع أيضاً: الجامع لأحكام القرآن ج ٢٠ ص ٢٥١ وراجع محاضرات الأدباء، المجلد الثاني ص ٤٣٤ والإيضاح لابن شاذان ص ٢٢٩ و ص ٥٧ والفهرست لابن النديم ص ٢٩ وكشف الأستار عن مسند البزار ج ٣ ص ٨٦ وشرح الشفاء للقاري ج ٢ ص ٣١٥. وأكذوبة تحريف القرآن ص ٢٨ عن بعض من تقدم وعن مصنف ابن أبي شيبة ج ١٠ ص ٥٣٨ وعن روح المعاني ج ١ ص ٢٤.

(١) التفسير الكبير ج ١ ص ٢١٣.

(٢) فواتح الرحموت، (بهامش المستصفى) ج ٢ ص ٩.

(٣) راجع: البرهان للزركشي ج ٢ ص ١٢٧ و ١٢٨ وفواتح الرحموت، (بهامش المستصفى) ج ٢ ص ٩ والإتقان ج ١ ص ٧٩ و ٨٠ والبحر الزخارج ج ٢ ص ٢٤٩ وجواهر الأخبار والآثار (بهامشه) عن الانتصار،

والنوي في شرح المهذب، وأبي بكر بن الطيب في التقريب^(١). وكذا الباقلاني، الذي استدل لذلك، بأنه لو صح عنه ذلك؛ لكانت الصحابة تناظره، وكان يظهر وينتشر. وقد تناظروا في أقل من هذا.. ثم صرح بعد ذلك بأنها روايات شاذة، ومولدة^(٢).

ونحن وإن كنا لا نوافق هؤلاء - كما سيتضح - فإننا إنما نورد كلامهم رعاية للأمانة، وللإحاطة بالمطلب من جميع جوانبه، فإن ابن مسعود، يمكن أن يكون قد عاش مرحلتين: مرحلة كان ينكرهما فيها.. ومرحلة أخرى: كان يعترف فيها بهما، بعد ثبوتها لديه.

ثانياً: لقد قال الباقلاني: «كانت السنّة عنده [أي ابن مسعود]: أن لا يكتب في المصحف، إلا ما أمر النبيّ «صلى الله عليه وآله» بإثباته فيه، ولم يجده كتب ذلك، ولا سمعه أمر به»^(٣).

ونقول:

إنه قد كان بإمكان ابن مسعود: أن يرجع إلى المصحف، الذي كتب، وجمع بحضرة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، أو يسأل باب مدينة علم النبي «صلى الله عليه وآله»؛ ليتأكد: إن كان «صلى الله

وشرح الشفاء، لملا علي القاري ج ٢ ص ٣١٥.

(١) المطى ج ١ ص ١٣.

(٢) إعجاز القرآن للباقلاني، (بهامش الإتيان) ج ٢ ص ١٩٤.

(٣) الإتيان ج ١ ص ٧٩ وشرح الشفاء للقاري ج ٢ ص ٣١٥.

عليه وآله» قد كتبهما فيه، أم لا.. و على أي حال، فإن ما ذكره الباقلاني، لا يعدو عن أن يكون دعوى تحتاج إلى إثبات، وإن كان صيرف احتمالها يكفي في المقام..

وثالثاً: إنهم يذكرون: أن عاصماً قد أخذ قراءة المعوذتين، عن زرّ بن حبيش، عن ابن مسعود. وقالوا: هذه القراءة صحيحة، ونقلها عن ابن مسعود صحيح..^(١).

ورابعاً: عن سفيان بن عيينة، عن عبدة، وعاصم، عن زرّ، قال: قلت لأبي: إن أخاك يحكهما من المصحف!! فلم ينكر.

قيل لسفيان: ابن مسعود؟!.

قال: نعم. وليسا في مصحف ابن مسعود، كان يرى رسول الله «صلى الله عليه وآله» يعوذ بهما الحسن والحسين، ولم يسمعه يقرؤهما في شيء من صلواته؛ فظن أنهما عوذتان. وأصرّ على ظنه، وتحقق الباقلاني كونهما من القرآن، فأودعهما إياه^(٢).

وذلك هو ما يذهب إليه ابن قتيبة أيضاً^(٣).

وذلك يدل: على أنها شبهة قد وقع فيها ابن مسعود، ولعله عاد

(١) راجع: البرهان للزركشي ج ٢ ص ١٢٨ وشرح الشفاء للقاري ج ٢

ص ٣١٥ والإتقان ج ١ ص ٧٩ وفواتح الرحموت (بهامش المستصفي) ج ٢

ص ٩ ومناهل العرفان ج ١ ص ٢٦٩ والمطلى ج ١ ص ١٣.

(٢) مسند أحمد ج ٥ ص ١٣٠.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ج ٢٠ ص ٢٥١ والإتقان ج ١ ص ٨٠.

فاتضح له الحق؛ فقبله، فقرأهما عاصم عليه بعد ذلك..

وهذا بالذات هو رأي الزرقاني، وغيره أيضاً: أي أن ابن مسعود، كان في أول أمره ينكر قرآنية المعوذتين، فلما تبين له قرآنيتهما بعد، وتم التواتر، وانعقد الإجماع على قرآنيتهما، كان في مقدمة من آمن بأنهما من القرآن^(١).

ودعوى أنهما ليستا في مصحف ابن مسعود.

يقابلها:

أن البعض يذكر: أن ابن مسعود قد كتبهما في مصحفه على أنهما عوذتان، نزل بهما جبرئيل «عليه السلام»^(٢).

إلا أن يقال: إن ما كان كذلك، يكتب بصورة متميزة، توضح أنه ليس من جملة القرآن..

تكفير منكر المعوذتين:

ولكننا نجد في مقابل ذلك: أن يزيد بن هارون، قال: المعوذتان بمنزلة البقرة وآل عمران، من زعم أنهما ليستا من القرآن؛ فهو كافر بالله العظيم^(٣).

(١) مناهل العرفان ج ١ ص ٢٦٩ وراجع: شرح الشفاء لملا علي القاري ج ٢ ص ٣١٥.

(٢) راجع: البحر الزخار ج ٢ ص ٢٤٩ وجواهر الأخبار والآثار (بهامشه).

(٣) قال النوري في شرح المهذب: إن على ذلك إجماع المسلمين راجع شرح

فقيل له: فقول عبدالله بن مسعود فيهما؟!.

فقال: لا خلاف بين المسلمين، في أن عبدالله بن مسعود مات، وهو لا يحفظ القرآن كله^(١).

ودعوى عدم الخلاف هذه، لا ريب في أنها تحين على ابن مسعود، كما يعلم من النصوص التي تقدمت في بعض الفصول..

محاولة غير موفقة:

وحاول- البعض؛ أن- يجيب: بأن- ابن مسعود- إنما لم يكتب المعوذتين في مصحفه؛ لأنه أمن عليهما النسيان، فأسقطهما، وهو يحفظهما، كما أسقط فاتحة الكتاب، وليس يشك في حفظه وإتقانه لها.

ورُدَّ عليه: بأنه قد أثبت سورة التوحيد، والكوثر والنصر، وهي أيضاً محفوظة، ويؤمن نسيانها^(٢).

ونقول: إننا حتى لو فرضنا: أن ابن مسعود، قد أغفل إثبات المعوذتين في مصحفه، واستمر على ذلك لشبهة فاسدة عرضت له؛ فإن- ذلك لن يضر القرآن- شيئاً،- ما دام- أن- مصحفه ليس عاماً للمسلمين، بل هو مصحف شخصي. وما دام أن الأمة قد أجمعت على خلافه.. مع قرب احتمال: أن يكون قد عاد، فاعتقد بقرآنيتهما، بعد أن ظهر له ذلك، حسبما تقدم.

الشفاء للقاري ج ٢ ص ٣١٥ وراجع أيضاً: المحلى ج ١ ص ١٣.

(١) الجامع لأحكام القرآن ج ١ ص ٥٣.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ج ٢٠ ص ٢٥١.

والملاحظ: أن الشك في المعوذتين قد استمر إلى زمان الصادق «عليه السلام»؛ فعن صابر، مولى بسام قال: أمنا أبو عبدالله «عليه السلام» في صلاة المغرب؛- فقرأ- المعوذتين،- ثم قال: هما من القرآن (١).

إدانة الأئمة ٨ لعمل ابن مسعود:

وسئل «عليه السلام» عن المعوذتين، أهما من القرآن؟

فقال: هما من القرآن.

فقال الرجل: إنهما ليستا من القرآن في قراءة ابن مسعود، ولا في

مصحفه؟!

فقال «عليه السلام»: أخطأ ابن مسعود، أو قال: كذب ابن

مسعود. وهما من القرآن إلخ.. (٢).

عن أبي بكر الحضرمي، قال: قلت لأبي جعفر «عليه السلام»:

أن ابن مسعود كان يحو المعوذتين من المصحف. فقال: كان أبي

يقول: إنما فعل ذلك ابن مسعود برأيه، وهما من القرآن (٣).

(١) الكافي ج ٣ ص ٣١٧ ووسائل الشيعة ج ٤ ص ٧٨٦ عنه.

(٢) طب الأئمة لابني بسطام ص ١١٤ ووسائل الشيعة ج ٤ ص ٧٨٦ عنه.

(٣) تفسير القمي ج ٢ ص ٤٥٠ ووسائل الشيعة ج ٤ ص ٧٨٧ عنه.

الفاتحة ليست في مصحف ابن مسعود:

وبعد.. فإن من المعلوم: أن ابن مسعود، لم يكتب الفاتحة أيضاً في مصحفه، وكذلك أبي بن كعب^(١). وحكى الرازي عن ابن مسعود: إنكار كون الفاتحة، والمعوذتين، من القرآن^(٢).

وقد أنكر ابن حزم نسبة ذلك إليه، واستدل بصحة ما روي من قراءة عاصم على ابن مسعود^(٣).

وقد اعتذروا عنه؛ بأن من القريب جداً، بل من المقطوع به: أن يكون قد أهمل كتابتها في مصحفه، من أجل وضوح قرآنيته؛ ولأنه يعلم أن الفاتحة، التي تقرأ في كل يوم عدة مرات في الصلاة، مما لا يمكن أن ينسى، أو يعرض الشك فيه^(٤).

ولنفرض: أنه لم يكتبها في مصحفه الشخصي، فماذا يضر ذلك، بعد أن كانت قرآنيته، من ضروريات الدين، وبعد إجماع الأمة على قرآنيته؟! وهل عدم كتابتها تدل على اعتقاده بعدم قرآنيته؟!!

ولعله إنما كتب في مصحفه ما يحتاج هو إلى مراجعته، أو دفع

(١) البحر الزخار ج ٢ ص ٢٤٩ وجواهر الأخبار والآثار (بهامشه). وراجع:

الجامع لأحكام القرآن ج ٢٠ ص ٢٥١، والفهرست لابن النديم ص ٢٩ والإتقان ج ١ ص ٦٤ ومحاضرات الأدباء، المجلد الثاني جزء ٤ ص ٤٣٤.

(٢) جواهر الأخبار والآثار، المطبوع (بهامش البحر الزخار) ج ٢ ص ٢٤٩.

(٣) المحلى ج ١ ص ١٣.

(٤) الجامع لأحكام القرآن ج ٢٠ ص ٢٥١.

غائلة احتمال أن يغفل عنه.

لماذا الإصرار على اتهام ابن مسعود؟!:

ونحن نكاد نقطع: بأن الإصرار على اتهام ابن مسعود، بأنه كان ينكر أن تكون الفاتحة من القرآن (١) [وحتى إثارة الشبهة حول حفظ أبي بن كعب]، ناشئ عن دوافع سياسية؛ بسبب معارضته لزيد بن ثابت، في تصديه لكتابة القرآن، والاعتماد عليه في هذا الأمر الخطير دونه.. ويكفيه ذنباً عندهم.. عدم تسليمه مصحفه لهم ليحرقوه.. كسائر المصاحف.. هذا عدا عن أمور كثيرة أخرى، كانت مثار خلاف بينه وبين الخليفة الثالث عثمان..

فعل تجار السياسة، والسياسيين والمنافسين، أرادوا: أن يظهر وا عدم صلاحيته للتصدي لمهمة كتابة القرآن، بعد أن كان يقع بهذا الخطأ الفاحش والمعيب، حتى وإن كان النبي «صلى الله عليه وآله» قد أمرهم بأن يأخذوا القرآن منه، رطباً كما أنزل..

ومن هنا.. فإننا نستطيع أن نفهم ما يرمي إليه قول يزيد بن هارون، عن ابن مسعود: إنه مات ولم يجمع القرآن.

فإنه لو استطاع أن يكفر ابن مسعود، ويخرجه عن الدين، لفعل.. وقد ألمح حتى إلى تكفيره أيضاً في كلامه السابق، فليراجع.

(١) راجع: الإتيان ج ١ ص ٧٩.

البسمة ليست من القرآن:

ويقولون: إن قراء المدينة، والبصرة، والشام، وفقهاءها، [وزاد البعض: فقهاء الكوفة] يقولون: إن البسمة ليست آية قرآنية، في جميع سور القرآن، حتى الفاتحة، وإنما كتبت للفصل والتبرك بها. وهو مذهب أبي حنيفة، ومن تابعه^(١).

وقال ابن طاووس: إن ذلك هو مذهب سلف أهل السنة، وأبي علي الجبائي^(١).

(١) راجع: الكشف ج ١ ص ١، وغرائب القرآن (بهامش جامع البيان) ج ١ ص ٧٦ وراجع ص ٧٨ وتعليقات أحمد محمد شاكر على الجامع الصحيح للترمذي ج ٢ ص ٢٠ و ١٩، والإمام زيد لأبي زهرة ص ٣٥٠ عن البحر الزخار ج ٦ وعن الفصول اللؤلؤية ورقة رقم ٤٤ وكلا الكتابين مخطوط بدار الكتب المصرية. وراجع أيضاً: التفسير الكبير ج ١ ص ١٩٦ وأحكام القرآن للجصاص ج ١ ص ٨ و ٩ وأشار إلى الخلاف مع شيء من التفصيل أو بدونه في المصادر التالية: إرشاد الفحول ص ٣١ وكنز الدقائق، المطبوع مع البحر الرائق ج ١ ص ٣٣٠، وبداية المجتهد ج ١ ص ١٢٦ و ١٢٧ وأكذوبة تحريف القرآن عن أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٢ وعن روح المعاني ج ١ ص ٣٧ وعن الإنتصار للباقلاني ص ٧١٧٤. وراجع: فقه السنة ج ١ ص ١٣٦ والمستصفي ج ١ ص ١٠٣ وفواتح الرحموت (بهامشه) ج ٢ ص ١٤ و ١٥ للاطلاع على الخلاف المذكور. والكشف عن وجوه القراءات السبع ج ١ ص ٢٣.

(١) سعد السعود ص ١٤٥.

وحسب تعبير البعض: إنه قول الشافعي قديماً، وهو قول قدماء الحنفية^(١).

وهو قول مالك وأصحابه^(٢)، وقواه القرطبي^(٣)، ونقل أيضاً عن الحسن^(٤).

وقال الجزري: «... وهو مذهب مالك، وأبي حنيفة والثوري، ومن وافقهم إلخ»^(٥).

وأبو عمرو، وقالون ومن تابعه من قراء المدينة، لا يعتقدونها آية من الفاتحة^(١).

(١) السيرة الحلبية ج ١ ص ٢٤٨. وأشار إلى قول الشافعي في: أحكام القرآن للجصاص ج ١ ص ٩٣ وعمدة القاري ج ٥ ص ٢٨٤ وراجع: نصب الراية ج ١ ص ٣٢٧.

(٢) فواتح الرحموت (بهامش المستصفى) ج ٢ ص ١٤ وراجع ص ١٥ والجامع لأحكام القرآن ج ١ ص ٩٦ وراجع ص ٩٣ وراجع: تبين الحقائق ج ١ ص ١١٢ وتفسير القرآن العظيم لابن كثير ج ١ ص ١٦ والإتقان ج ١ ص ٧٨ ومجمع الأنهر ج ١ ص ٩٣ والتفسير الكبير ج ١ ص ١٩٤ وشرح الشفاء للقاري ج ٢ ص ٣١٤.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ج ١ ص ٩٥.

(٤) المصدر السابق.

(٥) النشر ج ١ ص ١٧٠.

(١) النشر ج ١ ص ١٧١.

وقال القيسي: ليست بأية من الحمد، ولا من غيرها من السور، عند مالك وغيره من العلماء، ووصف القول بأنها آية من كل سورة إلا براءة بالشذوذ وأنه فيه زيادة مئة وثلاث عشرة آية في القرآن، ثم ادعى الإجماع على ذلك^(١).

ونسب إلى أبي حنيفة التورع عن الخوض في هذه المسألة، لأنها أمر عظيم؛ فالأولى السكوت عنه^(٢).

بل هو - أعني نفي كونها كذلك - قول أبي حنيفة وأصحابه^(٣).

وهو قول الأوزاعي أيضاً^(٤).

وبه قال الدمياطي^(١).

وقال الشوكاني وغيره: «.. وحكي عن الأوزاعي، ومالك، وأبي حنيفة، وداود، وهو رواية عن أحمد: أنها ليست آية في الفاتحة، ولا في

(١) الكشف عن وجوه القراءات السبع ج ١ ص ١٣ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ٢٢ و ٢٣.

(٢) التفسير الكبير ج ١ ص ١٩٤.

(٣) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ج ١ ص ١٦ والتفسير الكبير ج ١ ص ١٩٨ وأحكام القرآن للجصاص ج ١ ص ٨ و ٩ وعمدة القاري ج ٥ ص ٢٨٤ وراجع: البحر الرائق ج ١ ص ٣٣٠.

(٤) مجمع الأنهر ج ١ ص ٩٣ والتفسير الكبير ج ١ ص ١٩٤ وعمدة القاري ج ٥ ص ٢٨٤ ومصادر أخرى..

(١) السيرة الحلبية ج ١ ص ٢٤٨.

أوائل السور» (١).

وقال أبو بكر الرازي [أي ابن العربي] في أحكام القرآن: زعم الشافعي: أنها آية من كل سورة، وما سبقه إلى هذا القول أحد؛ لأن الخلاف بين السلف: هل هي آية من الفاتحة أم لا، ولم يعدها أحد آية من سائر السور (٢).

وحكاه - أعني النفي - العيني عن: الأوزاعي، والطبري، والأحناف، والثوري، وأحمد، وإسحاق، واختلف قول الشافعي (٣)، وأضاف: إنه قول مالك، وبعض الحنفية، وبعض الحنابلة، ثم ذكر استدلال الطحاوي على أنها ليست بآية مطلقاً، فليراجعه من أراد (٤).

وقال الزيلعي ما يقرب من ذلك، مضيفاً: أن بعض أصحاب أحمد بن حنبل؛ قال ادعى: أنه مذهب أحمد، ناقلاً ذلك رواية عنه (١).

وقال أحمد محمد شاكر: «ونقل العلماء عن مالك والأوزاعي،

(١) نيل الأوطار ج ٢ ص ٢٨.

(٢) الجوهر النقي (بهامش سنن البيهقي) ج ٢ ص ٤٠ و ٤١ والسيرة الحلبية ج ١ ص ٢٤٨ وأحكام القرآن للجصاص ج ١ ص ٩ وعمدة القاري ج ٥ ص ٢٩٢.

(٣) عمدة القاري ج ٥ ص ٢٨٤.

(٤) عمدة القاري ج ٥ ص ٢٩١ و ٢٩٢.

(١) نصب الرأية ج ١ ص ٣٢٧.

وابن جرير الطبري، وداود أنهم ذهبوا إلى أنها ليست في أوائل السور كلها قرآناً، لا في الفاتحة، ولا في غيرها.

وحكاه الطحاوي عن أبي حنيفة، وأبي يوسف، ومحمد، وهو رواية عن أحمد، وقول لبعض أصحابه، واختاره ابن قدامة في المغني.

وقال أحمد - ابن حنبل :- هي آية في أول الفاتحة، وليست قرآناً في أوائل باقي السور، وهو قول إسحاق، وأبي عبيد، وأهل الكوفة، وأهل مكة، وأهل العراق، فيما نقله العلماء، وهو أيضاً رواية عن الشافعي..»^(١).

وزاد البعض: ابن المسيب، ومحمد بن كعب^(٢).

وربما يؤيد ذلك روايتهم: أن أول ما نزل هو: بسم الله، ثم ألحق به بعد مدة: الرحمن، ثم ألحق به حين نزول سورة النمل: الرحيم، فصارت: **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**^(١).

ونقول:

إن معنى ذلك: هو أن هؤلاء يعتقدون، من حيث لا يدرون، بحصول الزيادة في القرآن الكريم.. وهذا بعينه قد ألزمهم به ابن

(١) تعليقات أحمد محمد شاكر على الجامع الصحيح للترمذي ج ٢ ص ١٩ و

٢٠ وراجع: النشر في القراءات العشر ج ١ ص ٢٧٠.

(٢) الإمام زيد ص ٣٥٠ عن البحر الزخار، وعن الفصول اللؤلؤية..

(١) تقدمت المصادر لهذه الرواية في فصل: الترتيب والنزول.

طاووس «رحمه الله تعالى»^(١).

ومن العجيب هنا: أن أبا زهرة بعد أن ذكر نفس هذا الكلام، بالنسبة لما يذهبون إليه في البسمة، نفي قرآنيها، قال: إنه يستفاد من ذلك: أنه لم يعتره زيادة، بإجماع العلماء، ولا نقص، ثم شنع على الإمامية، واتهمهم كذباً وزوراً، بأنهم يقولون بالنقص فيه^(٢).

فلا ندري ما نقول: هل أعماه تعصبه ونصبه، وسدّ عليه سبيل الفهم والتدبر؟! أم أنه يريد أن يفترى عمداً، ويكذب جهاراً دون حياء أو خجل، أو رادع من دين أو من ضمير؟ وكيف اعتبر أقوال أولئك في البسمة إجماعاً على عدم الزيادة؟!..

وكيف ألزم الشيعة بالقول بالنقص في القرآن، ومن أين أخذ آراءهم؟ وأين صرحوا بذلك في كتبهم؟!

إلا إن كان يقصد: أن غير الشيعة يقولون: إن (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ليست جزءاً من سورة القرآن إلا في سورة الفاتحة..

فقال لهم الشيعة: إن هذا يعني: أنكم تذهبون إلى نقص القرآن مئة واثنتي عشر آية.

فجاء خصوم الشيعة ونسبوا إلى الشيعة القول بنقص القرآن لهذا السبب، ولكن هذا بعيد عن مساق كلام هؤلاء وأولئك.

(١) سعد السعود ص ١٤٥.

(٢) الإمام زيد ص ٣٥٠ و ٣٥١.

كما أنهم هم أنفسهم يروون: أن ابن مسعود، قد أثبت البسمة في أول سورة براءة في مصحفه^(١) وهذا معناه: أنه قد زاد آية في كتاب الله سبحانه.

ومهما يكن من أمر، فإننا لسنا نشك في أن البسمة جزء من كل سورة، من أول القرآن إلى آخره ومن الفاتحة أيضاً، ما عدأ براءة. ولا نريد أن نستقصي الأدلة على ذلك هنا، فإنها كثيرة ولكننا نكتفي بالإشارة إلى اهتمام الصحابة بأمر القرآن، وضبطه، والمنع من التصرف فيه، حتى في واوه، وقد منعوا من كتابة أي شيء فيه بخطه، حتى أسماء السور، وعدد الآي، هذا عدا عن أدلة أخرى أقاموها في هذا المجال..^(٢).

هذا.. إلى جانب وجود كثير من الروايات المصرحة، بأن البسمة

(١) فتح الباري ج ٩ ص ٣٩ والإتقان ج ١ ص ٦٥ ومحاضرات الأدباء، المجلد الثاني ج ٤ ص ٤٣٤.

(٢) راجع: تعليقات أحمد محمد شاكر في هامش الجامع الصحيح ج ٢ ص ٢١ و ٢٢ والسيرة الحلبية ج ١ ص ٢٤٨، والتفسير الكبير ج ١ ص ١٩٧ حتى ص ٢٠٠ و ٢٠٣ ومسائل فقهية لشرف الدين ص ١٥٣٠ والبحر الزخار ج ٢ ص ٢٤٤٢٤٩ و غرائب القرآن، (بهامش جامع البيان) ج ١ ص ٧٦ و ٧٧ وتبيين الحقائق ج ١ = = ص ١١٣، وشرح صحيح مسلم للنووي (بهامش إرشاد الساري) ج ٣ ص ٢٥ وإرشاد الفحول ص ٣١ والإتقان ج ١ ص ٧٨، ونصب الراية ج ١ ص ٣٢٨ و ٣٢٩ والمستصفي ج ١ ص ١٠٢ و ١٠٣، وفواتح الرحموت (بهامشه) ج ٢ ص ١٤ و ١٥.

آية قرآنية، وخصوصاً بالنسبة لسورة الفاتحة^(١).

بل لقد رُوي ما يلي:

١ - عن ابن عمر: نزلت (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) في كل سورة^(١).

(١) راجع: هذه الروايات في: التفسير الكبير ج ١ ص ١٩٦ و ١٩٧ و ٢٠٤ و ٢٠٦ و ٢٠٨ و جواهر الأخبار (بهامش البحر الزخار) ج ٢ ص ٢٤٩ و ٢٤٦ و كنز العمال ج ٧ ص ٣١٠ و ج ١ ص ١٩٠ و ١٩١ و ٣٧٥ والمصنف للصنعاني ج ٢ ص ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و تفسير القرآن العظيم لابن كثير ج ١ ص ١٦ و ١٧ و نيل الأوطار ج ٢ ص ٢٢٠ و ٢٢٨ و غرائب القرآن، (بهامش جامع البيان) ج ١ ص ٧٦ و ٧٩ و السيرة الحلبية ج ١ ص ٢٤٧ و ٢٤٨ و المنتقى ج ١ ص ٣٧٧ و ٣٧٩ و هامش ص ٣٧٤ والأم ج ١ ص ٩٣ و ٩٤ و مختصر المزني (بهامشه) ج ١ ص ٧١ وإرشاد الساري ج ٢ ص ٧٧ و نصب الراية ج ١ ص ٣٢٥ و ٣٤٣ و ٣٥٠ و فواتح الرحموت (بهامش المستصفى) ج ٢ ص ١٥ و صحيح مسلم ج ٢ ص ١٢ و مستدرك الحاكم ج ١ ص ٢٣٢ و ٢٣٣ و تلخيصه للذهبي (بهامشه)، و سنن البيهقي ج ٢ ص ٣٩ و ٤٤٥٠ و الدر المنثور ج ١ ص ٧٩ و مجمع الزوائد ج ٢ ص ١٠٩ و سنن الدار قطني ج ١ ص ٣٠٧ و ٣١١ و ٣١٣ و الإتيان ج ١ ص ٧٨ و ٧٩ و الجامع لأحكام القرآن ج ١ ص ٩٣ و أحكام القرآن للجصاص ج ١ ص ١١ و ١٢ و عمدة القاري ج ٥ ص ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٩ و ٢٩٠.

(١) أسباب النزول ص ١٠ و الإتيان ج ١ ص ٧٩ و الدر المنثور ج ١ ص ٧.

٢ - وعن النبيّ «صلى الله عليه وآله»: من ترك بسم الله الرَّحْمَن الرَّحِيم؛ فقد ترك آية من كتاب الله (١).

٣ - عن ابن عباس: إن الشيطان استرق من أهل القرآن أعظم آية في القرآن: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. وبمعناه غيره (٢).

٤ - عن ابن المبارك: من ترك بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: فقد ترك مئة وثلاث عشرة آية، وكذا عن ابن عمر، وأبي هريرة (٣).

٥ - وعن أمير المؤمنين «عليه السلام» قوله: آية من كتاب الله، تركها الناس (١).

وأخيراً.. فقد قال الرازي في تفسير قوله تعالى: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) (٢).

(١) التفسير الكبير ج ١ ص ١٩٦ والدر المنثور ج ١ ص ٧ عن الثعلبي، وبمعناه

في جواهر الأخبار والآثار، (بهامش البحر الزخار) ج ٢ ص ٢٤٨.

(٢) السنن الكبرى للبيهقي ج ٢ ص ٥٠ والدر المنثور ج ١ ص ٧ عن سنن سعيد

بن منصور، وأبي عبيد، وابن خزيمة، والبيهقي، والإتقان ج ١ ص ٧٨

والمستصفى ج ١ ص ١٠٤ وفواتح الرحموت، (بهامشه) ج ٢ ص ١٥.

(٣) التفسير الكبير ج ١ ص ٢٠٨ وراجع: الدر المنثور ج ١ ص ٧، وفواتح

الرحموت، (بهامش المستصفى) ج ٢ ص ١٥.

(١) جواهر الأخبار والآثار، (بهامش البحر الزخار) ج ٢ ص ٢٤٥، وراجع:

المصنف للصنعاني ج ٢ ص ٩١ من قول الزهري وعطاء..

(٢) الآية ٩ من سورة الحجر.

«..قال أصحابنا: في هذه الآية دلالة قوية على كون التسمية آية من كل سورة؛ لأن الله تعالى قد وعد بحفظ القرآن. والحفظ لا معنى له، إلا أن يبقى مصوناً من الزيادة والنقصان. ولو لم تكن التسمية من القرآن، لما كان القرآن مصوناً عن التغيير، ولما كان محفوظاً عن الزيادة. ولو جاز أن يظن بالصحابة: أنهم زادوا لجاز أيضاً: أن يظن بهم النقصان، وذلك يوجب خروج القرآن عن كونه حجة»^(١).

متى حذفت البسمة؟! ولماذا؟!:

أما متى حذفت البسمة، فإن ما تقدم يشير إلى أن ذلك قد تم في عهد أمير المؤمنين «عليه السلام»، أو قبل ذلك، كما يشير إليه قول علي «عليه السلام».. والظاهر: هو أنهم إنما تركوها بغضاً منهم لعلي «عليه السلام».

قال الرازي والنيسابوري: «..وأيضاً.. ففيه تهمة أخرى، وهي: أن علياً «عليه السلام» كان يبالي في الجهر بالتسمية؛ فلما وصلت الدولة إلى بني أمية، بالغوا في المنع من الجهر، سعياً في ابطال آثار علي «عليه السلام»..»^(١).

ويبدو: أن ذلك قد حصل قبل ذلك، أو في زمن علي «عليه

(١) التفسير الكبير ج ١٩ ص ١٦٠.

(١) التفسير الكبير ج ١ ص ٢٠٦ و غرائب القرآن، (بهامش جامع البيان) ج ١

السلام» بالذات من قبل أعدائه «عليه السلام» حسبما أشرنا إليه..

الحروف المقطعة أسماء للسور:

لقد ادعى البعض: أن الحروف المقطعة، الواقعة في أوائل بعض السور، مثل: حم. وألر. وق. وغير ذلك، إنما هي أسماء للسور الواقعة في أوائلها^(١)..

وقد أورد عليه السيد ابن طاووس «رحمه الله»، بأننا نجد: أن هذا المصحف الشريف، الذي يقال: إن عثمان قد جمع الناس عليه، قد سمى كثيراً من السور، التي أولها حروف مقطعة بغير هذه الحروف، وجعل لها أسماء غيرها، فهل كان هذا مخالفة على الله جل جلاله: أن يسمي سور كتابه العزيز، بما لم يسمها الله تعالى؟ أو كان ما عمله صواباً، وتكون أنت فيما تدعيه: أنها أسماء للسور، مدعيًا على الله ما لم يعلم من تفسير كتابه؟!^(٢).

ونضيف هنا: أنه كيف يسمي الله سبحانه سور القرآن بأسماء واحدة، فإن بعض هذه الحروف قد تكرر بنفسه، ومن دون زيادة ولا نقيصة، في أكثر من سورة..

هذا.. وقد ذكرنا في مقال لنا نشرته مجلة التوحيد، التي تصدر في طهران، السنة الثانية العدد ٩ ص ٢٠٨ - ٢١٣: ما يدل على المراد من هذه الحروف. وقلنا إنها قد وردت في مقام التحدي للمشركين،

(١) سعد السعود ص ١٤٥ وتفسير الميزان ج ١٨ ص ٦.

(٢) سعد السعود ص ١٤٥.

وإن القرآن مركب من هذه الأحرف، فأتوا بمثله إن كنتم صادقين،
وذكرنا لذلك عدداً من الدلائل والشواهد، من الآيات، وغيرها.. فمن
أراد، فليراجعها..

الفصل الرابع:

نتيجة وخاتمة

كلمة أخيرة..

٥٤٧

مما سبق:

وبعد كل ما تقدم.. يتضح: أن ما استُدلّ، أو يمكن أن يُستدلّ به للقول- بالتحريف.. ما هو إلا- كرماد.. اشتدت- به المريح في يوم عاصف.. أو كسراب بقيعة يحسبه الظمان ماءً.. وقد أوضحنا ذلك بالنسبة لطائفة كبيرة من الروايات، وإذا ما بقيت بعض الروايات الشاذة الأخرى، فإنها تقاس على ما ذكرنا، ويعلم الجواب عنها مما أسلفنا.

هذا كله.. عدا عن أن- طائفة كبيرة منها مروى عن الغلاة والكذابين، وما تبقى، فإنما هو أخبار آحاد، لا يصح الاعتماد عليه في نفسه، ولا بد من نبذه وطرحه..

هذا.. إلى جانب كثير من الدلائل، والشواهد، التي ألمحنا إليها، مما دلت على أن القرآن بقي، ولسوف يبقى بإذن الله، مصوناً عن كل ما يوجب الشك والريب، ولسوف تذهب كل محاولات المغرضين، والحاقدين، ومن عداهم من السذج، والبسطاء، والمغفلين.. أدرج الرياح،

(وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمَانُ مَاءً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فُوقَاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعٌ

الحِسَاب) (١).

روايات أهل السنة تخدع المحدث النوري:

وأخيراً.. فلا بد لنا قبل أن نودع القارئ، من الإشارة إلى أن بعض محدثي الشيعة قد اغترّ بروايات أهل السنة، التي شحنت بها صحاحهم، وكتبهم المعتمدة، كما يظهر من تتبع كلامه، وملاحظة الروايات التي اعتمد عليها.. فألف كتاباً زعم: أنه أثبت فيه تحريف الكتاب، أسماه: «فصل الخطاب، في تحريف كتاب رب الأرباب».

ويتألف كتبه هذا من اثني عشر دليلاً، زعم أنها تدل على ذلك، ونجد: أن اثنين من هذه الأدلة مأخوذان من كتب الشيعة.. والعشرة الباقية وما فيها من الروايات الكثيرة جداً، مأخوذة على العموم، من كتب أهل السنة، ولربما يورد فيها، نزرأ يسيراً من غيرها.

خلاصة عن أدلته.. وردّها:

ويمكن أن نعطي لمحة عن أدلته هذه وأجوبتها على النحو

التالي:

أولاً: استدل بروايات أهل السنة، وقليل منها عن الشيعة، القائلة: بأن ما وقع في الأمم السالفة، سيقع في هذه الأمة.. قال: ومن ذلك تحريف الكتاب.

ولكنه استدلال باطل؛ لأن المقصود بهذه الروايات، هو حصول

(١) الآية ٣٩ من سورة النور.

الصورة الكلية من حيث الجوهر والمضمون، وذلك في خصوص الحوادث الاجتماعية، والسنن التاريخية، بصورة كلية، وعامة.. وإلا.. فإن كثيراً من الأمور، قد حدثت في الأمم السالفة، دون هذه الأمة، وذلك مثل: عبادة العجل.. وتيه بني إسرائيل.. وغرق فرعون.. وملك سليمان.. ورفع عيسى.. وموت هارون وهو الوصي قبل موسى النبي.. وعذاب الاستئصال.. وولادة عيسى من غير أب.. وقصة أهل الكهف، وقصة الذي أماته الله مئة عام، ثم بعثه.. وغير ذلك..

فلو صحت الرواية.. فهي تدل على وجود شبه ما بين ما يقع في هذه الأمة، وما يقع في الأمم السالفة، من بعض الوجوه.

فالتحريف الذي وقع في الأمم السالفة، قد وقع نظيره في هذه الأمة، ولكن عندما فشلت محاولاتهم لتحريف النص عمدوا إلى التحريف في معاني القرآن، وحدوده، وإن كانوا قد أقاموا حروفه.. والنتيجة المتوخاة من التحريفين الواقعيين، في هذه الأمة، وفي الأمم الخالية، واحدة..

ومما يدل على وجوب صون القرآن من التحريف في حروفه: أنه أحد الثقلين اللذين يحفظان الأمة من الضلال إلى يوم القيامة، وأنه كتاب الشريعة الخاتمة، والتي وعد الله أن يظهرها على الدين كله ولو كره الكافرون.. وهو أيضاً المعجزة الخالدة، فلا بد - بعد إثبات صفتي الإعجاز، والخلود له - من حفظه ليبقى إعجازه، أما الكتب السالفة، فلم تكن هي معجزة الأنبياء أصلاً، فضلاً عن أن تكون معجزة خالدة، فلا يجب تكفل حفظها منه تعالى.. كما لا بد من حفظه من التحريف

إلى يوم القيامة، ليكون حافظاً للأمة من الضلال كما قلنا.

والخلاصة: إنه ليس المراد بالسنن الواردة في الروايات: السنن الكونية، إذ ليس من سنن الكون تحريف الكتب، والتلاعب فيها، بل السنة، هي بقاؤها سليمة على حالها. والتلاعب فيها، هو المخالف للسنن الكونية، الجارية على أصول وقواعد، صحيحة ودقيقة..

وعلى كل حال، لو أردنا استعراض الآيات - بغض النظر عن الروايات - التي تذكر أحوال الأمم الماضية وسيرتها المتوافقة مع ما يجري في هذه الأمة، لاحتاج الأمر إلى كثير من التوسع قد لا يسعه هذا الكتاب.. ابتداء من التكذيب والعناد، والرفض، ومحاولات القتل، فضلاً عن التهديد والأذى، وقتل ذراري الأنبياء، والسعي إلى تحريف الكتب ولو بالمعنى، وحرقتها، والكذب بادعاء ما ليس منها بأنه منها.. و.. و.. - لو أردنا ذلك - لطل بنا المقام، واحتجنا إلى تأليف مستقل، وقد حصل مثل ذلك في هذه الأمة.

واستدلّ ثانياً: بروايات أهل السنة حول جمع القرآن، وأنه قد كان بشاهدين، مما يعني: عدم تواتر القرآن لنا، وإمكانية وقوع التحريف فيه..

وقد تقدم عدم صحة هذه الروايات، وأثبتنا: أنه قد جمع في عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله» على يد علي بن ابي طالب «عليه السلام»، كما أن غيره قد جمعه ولو بصورة جزئية، بأن يكون قد فاتته تدوين بعض سوره كما هو الحال بالنسبة لابن مسعود كما تقدم، وأنه محفوظ لدى قراء الأمة وحفاظها، ومتواتر على لسان الألوفا المؤلفه، في جميع الطبقات..

واستدلّ ثالثاً: بروايات أهل السنة حول الآيات التي يدعى نسخ تلاوتها؛ فرفض نسخ التلاوة، واعتبر هذه الروايات دالة على تحريفهم الكتاب. ونحن نوافق على رفضه لنسخ التلاوة.. وبالنسبة لأمثله، فقد قلنا فيما سلف: إنها إما دعاء، أو من كلام الرسول، مع تعرضها للتصرف من قبل الناقلين بسبب ما يظهر عليها من ركافة في التعبير.. والحال أنه «صلى الله عليه وآله» أفصح من نطق بالضاد.. أو كلام بعض الصحابة، أو أخبار آحاد مكذوبة، وضعها أعداء الإسلام.

ثم استدلّ رابعاً: بروايات أهل السنة، حول اختلاف مصاحف السلف، ورواياتهم في تقديم وتأخير بعض الآيات، وحول أن ترتيب القرآن كان باجتهاد من الصحابة..

ونقول:

إن هذا المقدار - لو سلم - فهو لا يعني تحريف القرآن..

أما دليله الخامس، فهو: اختلاف مصاحف الصحابة في ذكر بعض الكلمات، والآيات والسور.

ونقول: قد عرفنا: أن ذلك إما تفسير، أو تأويل، أو دعاء، وما إلى ذلك..

واستدلّ سادساً: بأن أبي بن كعب، وهو أقرأ الأمة كما يقول غير الشيعة، قد زاد في مصحفه سورتي: الخلع والحفد..

أما الشيعة، فيقولون: إن علياً وأهل بيته «عليهم السلام» هم أقرأ الأمة.

وقد تقدم: أنه لو صحت رواية ذلك عن أبي بن كعب، فنقول:

إنهما دعاء كتبه في مصحفه، ولم يكتبهما على أنهما قرآن..

ودليله السابع هو: ما رواه أهل السنة من إحراق عثمان للمصاحف، وحمله الناس على قراءة واحدة..

ونقول:

إن أمير المؤمنين علياً «عليه السلام»، قد أيد عثمان في جمع الناس على قراءة واحدة، لكثرة ما ظهر في الناس من اللحن في القراءة، والقراءة باللهاجات المختلفة وغير ذلك.. فهذا من العمل على حفظ القرآن من التحريف، وليس العكس.

ولكنه لم يرتض إحراقه المصاحف، فإن ذلك منهي عنه.

ودليله الثامن: هو روايات أهل السنة حول نقص القرآن، وذهاب كثير من آياته وسوره.

ونقول:

قد ذكرنا نحن في هذا الكتاب جلّ، إن لم يكن كل هذه النصوص في المباحث المختلفة. وأجبنا عنها، وإن بقي ثمة شيء منها، فالجواب عنه يعلم مما ذكر..

واستدلّ تاسعاً: بما ورد في كتب الشيعة: من أن أسماء الأئمة «عليهم السلام» قد وردت في الكتب السماوية فلا بد وأن تكون قد وردت في القرآن أيضاً، ثم حذفت.

ونقول:

لا ملازمة بين تحريف الكتب السالفة، وتحريف القرآن، ولا بين ذكرها فيها، وذكرها فيه. إلا إن كان المراد: أن تحريف المعاني الذي حصل في هذه الأمة يشبه تحريف النصوص الذي حصل في الكتب المنزلة على الأمم السابقة.

بل لقد تقدم ما يدل على أن عدم ذكر اسم علي «عليه السلام» في القرآن، إنما هو لئلا يتعرض القرآن للتحريف.

واستدلّ عاشرًا: بروايات أهل السنة حول اختلاف القراءات، ويدعمون ذلك بما ورد من أن القرآن قد نزل على سبعة أحرف.

ونقول:

قد تقدم: أنه استدلال لا يصح، وحديث نزول القرآن على سبعة أحرف، لا يصح أيضاً..

ودليله الحادي عشر: هو روايات منسوبة إلى الشيعة حول وقوع التحريف في القرآن.

ونقول: وهو أيضاً استدلال فاسد؛ لأنها روايات ظاهرة التأويل، لأن المراد بها تحريف المعنى لا اللفظ، وقد تقدم بعض ما يرتبط بذلك..

كما أن بعض الأحاديث النادرة الأخرى إنما رواها الغلاة والضعفاء، والمنحرفون عن مدرسة أهل البيت «عليهم السلام»، وهي مخالفة للضرورة القطعية، فلا يلتفت إليها، ولا يعتد بها.. وتقدم أن بعضها يقصد به ذكر التأويل والتفسير المنزل، وليس ذلك من القرآن في شيء..

الثاني عشر: استدل بروايات كثيرة لربما تصل إلى الألف رواية، ذكرت فيها موارد مخصوصة من الآيات المحرفة..

ونقول:

إن أكثرها يدخل في الأقسام التي تقدمت في البحوث السابقة، أو ترجع إلى التفسير وشأن النزول أو التأويل كما أن التكرار فيها كثير وظاهر.

حصيلة روائية:

أضف إلى ذلك: أن أكثر من ٣٢٠ رواية منها تنتهي إلى السيارى، الفاسد المذهب والمنحرف، والغالى الملعون على لسان الصادق «عليه السلام»، والمطعون فيه من قبل جميع الرجاليين.

وأكثر من ٦٠٠ من مجموع الألف عبارة عن مكررات، والفرق بينها، إما من جهة نقلها من كتاب آخر، مع وحدة السند، أو من طريق آخر..

وغير هذين القسمين؛ فإن أكثر من مئة حديث منها عبارة عن قراءات مختلفة، أكثرها عن الطبرسي في مجمع البيان.. كما أن أكثرها مشترك نقله بين السنة والشيعه، ولا سيما بملاحظة: أن الطبرسي يروي عن رجال أهل السنة، كقتادة، ومجاهد، وعكرمة، وكثير غيرهم.

وما تبقى؛- فإنما هو روايات قليلة جداً- لا تستحق الذكر

والالتفات (١).

هذا كله.. عدا عن أن قسماً من أخبار التحريف، منقول عن علي بن أحمد الكوفي، الذي وصفه علماء الرجال بأنه كذاب، فاسد المذهب (٢)..

وقسم آخر منقول عن آخرين ممن يوصف بالضعف، -أو بالانحراف، كيونس بن ظبيان، الذي ضعفه النجاشي، ووصفه ابن الغضائري بأنه: «غال، كذاب، وضاع للحديث» (٣).

ومثل منخل بن جميل الكوفي، الذي يقولون فيه: إنه غال، منحرف، ضعيف، فاسد الرواية.

ومثل محمد بن حسن بن جمهور، الذي هو غال، فاسد المذهب، ضعيف الحديث..

وأمثال هؤلاء، لا يصح الاعتماد على رواياتهم في أبسط المسائل الفرعية، فكيف بما يروونه في هذه المسألة، التي هي من أعظم المسائل، وأشدّها خطراً، وعليها يتوقف أمر الإيمان، ومصير

(١) هذه الإحصائية استخرجها لنا الأخ الشيخ رسول جعفریان، وهي بالإضافة إلى كثير مما ذكرناه حول فصل الخطاب، مذكورة في أكذوبة تحريف القرآن ص ٦٨٧١.

(٢) البيان لآية الله الخوئي ص ٢٤٦.

(٣) راجع: رجال النجاشي ص ٢٦٥.

الإسلام.

ولا بد من دراسة وافية لمعرفة السبب، الذي دعا الغلاة وفاسدي المذهب للقيام بهذا الدور الهدام، في مجال إصاق هذه الفرية بالقرآن الكريم.

ولا شك أن ذلك مما تقرّ به عيون الزنادقة، ويبتهج له مرده اليهود والنصارى، ويشجعونه، ويُشيعونه، ما وجدوا إلى ذلك سبيلاً.. وبديهي أن- المغلاة- ليسوا- من المشيعة-، ويتجنبهم المشيعة، ويكفرونهم، فلا يصح نسبة بدع الغلاة وترهاتهم إلى الشيعة، كما ذكره الزرقاني^(١)، ورحمة الله الهندي «رحمه الله»، ولعل طائفة من رواياتهم المشار إليها يقصد بها التحريف المعنوي، أو حذف ما هو تفسير منزل. وحينئذٍ فلا إشكال في تلك الروايات التي من هذا القبيل. رحم الله علماءنا الأخيار، وشهداء الإسلام الأبرار، في إيران الإسلام والجهاد، وفي كل بقاع العالم الإسلامي..

وورحم الله نائب إمامنا العالم الفذ، الإمام الخميني العظيم، وأدام الله دولة الإسلام، حتى ظهور وليه تعالى وحجته على خلقه مهدي هذه الأمة، بالنبيّ محمّد وآله، «صلى الله عليه وآله».

(١) مناهل العرفان ج ١ ص ٢٧٣ و ٢٧٤.

كلمة أخيرة..

٥٥٩

كلمة أخيرة:

إن هذه البحث الذي سبق، قد كان نتيجة جهد، بذل في أوقات مختلفة، ومتباعدة.. ولأجل ذلك، فقد يلاحظ القارئ فيه بعض الفجوات، والثغرات، التي تنشأ عن حالة كهذه بصورة طبيعية. وكنت قد انتهيت منه مبدئياً، قبل حوالي سنة ونصف السنة.

ثم عدت في هذه الأيام إليه لألاحظ فصوله، وأبوابه بصورة عامة، وإعادة كتابة الصفحات التي لا يتيسر قراءتها تمهيداً لإعداده وتقديمه للقراء الكرام.

كما أنه لم تسنح لي الفرصة لمراجعته من جديد؛ من أجل التعرف على مواضع المخل، أو المضعف في التعبير، من أجل إصلاحها، ومعالجتها..

أضف إلى ذلك: أنه قد يجد القارئ الكريم فيه، بعض الغموض أو الإجمال والاختصار في إيراد كثير من النصوص، التي اقتضى البحث التعرض لها، الأمر الذي قد يضطره أحياناً إلى مراجعة بعض المصادر الأخرى، للوقوف على النص الكامل، أو للإحاطة ببعض الأحوال والمناسبات، التي يجد في نفسه حاجة للاطلاع عليها،

والإحاطة بها..

ولأجل ذلك، فإننا نستميح القارئ الكريم عذراً، إذا ما تسببنا له ببعض المتاعب أحياناً، نتيجة لكل ذلك الذي أسلفناه.. ونأمل - أن يغض النظر عن التقصير، وأن يتحفنا بأرائه، ووجهات نظره، وبما يرى ضرورة لإصلاحه، أو التنبيه عليه..

فنحن لا ندعي العصمة لأنفسنا، كما أننا لا نعتقد: أن الذي نكتبه أو نقوله، هو كل ما يمكن أن يقال، أو يكتب.

بل نمد يدنا لاستجداء المعرفة، ونفتح قلوبنا لكلمة الحق، أينما كانت، وحيثما وجدت، ونضع نصب أعيننا قوله تعالى: (وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا)^(١).

فالله نسأل: أن يلهمنا الصواب، ويوفقنا للعمل به، وأن يتقبل عملنا هذا، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعل ثوابه لشهداء الإسلام الأبرار، في إيران الإسلام، وفي لبنان، وفي كل مكان.. وهو ولينا.. وهو الهادي.. إلى سواء السبيل..

١٠ صفر ١٤٠٩ هـ.ق.

جعفر مرتضى العاملي

(١) الآية ١١٤ من سورة طه.

الفهارس:

- ١ - الفهرس الإجمالي
- ٢ - الفهرس التفصيلي

١ - الفهرس الإجمالي

ح

٥ مقدمة الناشر.. الطبعة الثانية:

٧ تقديم:

الباب الأول: ثلاثة فصول رئيسية

١١ الفصل الأول: روايات وأقاويل

٢٣ الفصل الثاني: أجواء عامّة

٥١ الفصل الثالث: إنا له لحافظون

الباب الثاني: القرآن.. المصحف..

٨٣ الفصل الأول: جمع القرآن.. متى كان؟! ..

١٤٨ الفصل الثاني: ماذا عن جمع القرآن في عهد الخلفاء؟! ..

١٩٧ الفصل الثالث: الترتيب والنزول ..

٢١٥ الفصل الرابع: مصحف عليّ × ..

الباب الثالث: الرسم القرآني.. والقراءات..

٢٥٠ الفصل الأول: القراءات.. والأحرف السبعة ..

٢٦٨ الفصل الثاني: الرسم القرآني في قفص الاتهام ..

٣١٦ الفصل الثالث: التصرّف العفوي والمتعمّد ..

٣٣٨ الفصل الرابع: التفسير المزجي وبالمرادف ..

٣٨٥	الفصل الخامس: الاجتهادات والأوهام
	الباب الرابع: مبررات.. ومآخذ..
٤٢٦	الفصل الأول: نسخ التلاوة.. سراب
٤٥٣	الفصل الثاني: نسخ التلاوة في.. الأوهام والروايات
٥١٦	الفصل الثالث: روايات وآراء لا تصح
٥٤٧	الفصل الرابع: نتيجة وخاتمة
٥٦٢	كلمة أخيرة:
٥٧٠	الفهارس:

٢ - الفهرس التفصيلي

ح

٥ مقدمة الناشر.. الطبعة الثانية:.....

٧ تقديم:.....

الباب الأول: ثلاثة فصول رئيسية

الفصل الأول: روايات وأقاويل

١٣ بداية:.....

١٣ نماذج يسيرة:.....

الفصل الثاني: أجواء عامّة

٢٦ روايات التحريف في كتب أهل السنة:.....

٢٨ روايات التحريف في كتب الشيعة:.....

٢٨ موقف الشيعة والسنة من روايات التحريف:.....

٢٩ الرواية لا تعني الاعتقاد بمضمونها:.....

٣٠ التعصّب والافتراء:.....

٣١ إلماحة إلى رأي الشيعة في التحريف:.....

٣٤ الافتراء المفضوح:.....

٣٦ من التزوير الرخيص أيضاً!!:.....

- ٣٧ المحدث الذي خدع:
- ٣٨ أبو زهرة والكليني:
- ٤٢ خلاصة موقف العلماء من روايات التحريف:
- ٤٣ دلالتان في موقف ابن شاذان:
- ٤٤ موازنة بين روايات الشيعة والسنة:
- ٤٨ الجهد المشكور:

الفصل الثالث: إنا له لحافظون

- ٥٣ حاقدون أم منصفون!؟:
- ٥٤ الدليل الأول: من القرآن:
- ٥٥ مناقشات لا تصح:
- ٥٧ الدليل الثاني: الدقة والتحري:
- ٥٩ الدليل الثالث: الاهتمام بالقرآن:
- ٦٠ الدليل الرابع: أحاديث العرض على الكتاب وغيرها:
- ٦٢ الدليل الخامس: الواقع التاريخي:
- ٦٦ قصور مستند القول بالتحريف:
- ٦٨ السياسة وشائعات التحريف:
- ٧٠ عند أهله!! من هم!؟:
- ٧١ المغرضون.. ليسوا في خط أهل البيت:
- ٧٢ الدفاع عن القرآن، لا عن الحاكم:
- ٧٢ التحريف الواقع في القرآن:

٧٧ بحوث لا بدّ منها:

الباب الثاني: القرآن.. المصحف..

الفصل الأوّل: جمع القرآن.. متى كان؟!

٨٥ بداية:

٨٥ آراء حول الجمع في عهد الرسول‘:

٨٦ ضرورة التعرض لأمر ثلاثة:

٨٨ الأمر الأوّل: الاهتمام بالقرآن:

٩٥ الأمر الثاني: عرض القرآن:

٩٧ الأمر الثالث: ختم القرآن في العهد النبوي:

١٠٢ شواهد، وأدلة:

١٠٣ الدليل الأوّل: الحكمة البالغة:

١٠٣ الدليل الثاني: الواقع التاريخي:

١٠٩ الدليل الثالث: لا تكتبوا عني سوى القرآن:

١١٠ الدليل الرابع: تأليف القرآن عند الرسول‘:

١١١ الدليل الخامس: حديث عليّ ×:

١١٢ الدليل السادس: المصحف الذي تركه الرسول‘:

١١٢ الدليل السابع: القرآن أساس الإسلام:

١١٤ الدليل الثامن: المصاحف في عهد رسول الله‘:

١٢٠ النبيّ ‘ يعطي البعض مصحفاً:

- الدليل التاسع: شيوع كتابة القرآن في عهد رسول الله: ١٢١.
- الدليل العاشر: الذين جمعوا القرآن في عهده: ١٢٣.....
- أسماء من جمعوا القرآن على عهد النبي: ١٢٥.....
- تتميم: ١٣٧.....
- الأمر الأول: دعوى أن الجمع معناه الحفظ: ١٣٩.....
- الأمر الثاني: حصر القراء بعدد محدود لا يصح: ١٤٢.....
- الأمر الثالث: التبجّح والسياسة: ١٤٣.....
- الأمر الرابع: إطلاق لفظ الكتاب على القرآن: ١٤٥.....
- الفصل الثاني: ماذا عن جمع القرآن في عهد الخلفاء!؟**
- البلاغي وابن شاذان وروايات جمع القرآن: ١٥٠.....
- حديث جمع القرآن في عهد الخلفاء: ١٥٢.....
- نحن وهذه الرواية: ١٥٤.....
- مصاحف الصحابة بعد جمع زيد: ١٦١.....
- عائشة وجمع القرآن: ١٦٢.....
- موقف المعارضة من مصحف عثمان: ١٦٥.....
- الحجاج وقراءة عثمان: ١٦٧.....
- أول من جمع القرآن في مصحف وأول من سمّاه: ١٦٨.....
- مناقشة ما تقدّم: ١٧٢.....
- دعوى امتيازات في مصحف أبي بكر: ١٧٥.....
- مصالحة غير موقّعة ولا مقبولة: ١٧٦.....

- ١٨٠..... مبررات واهية لإعادة الجمع:
- ١٨٣..... السر الحقيقي وراء جمع زيد للقرآن:
- ١٨٦..... السياسة الذكية:
- ١٨٧..... الخط السياسي لزيد بن ثابت:
- ١٩٣..... الخلل في قول الرافي:

الفصل الثالث: الترتيب والنزول

- ١٩٩..... بداية:
- ١٩٩..... نزول القرآن نجوماً، سورة سورة:
- ٢٠٤..... ترتيب القرآن حسب النزول:
- ٢٠٥..... ترتيب سور المصحف الموجود فعلاً:
- ٢٠٧..... ترتيب آيات المصحف الفعلي:
- ٢٠٩..... ماذا عن تصرف الصحابة في تأليف القرآن؟!:
- ٢١٢..... وكلمة أخيرة نقولها هنا:

الفصل الرابع: مصحف عليّ x

- ٢١٧..... بداية:
- ٢١٨..... ماذا عن جمع عليّ «عليه السلام» للقرآن؟
- ٢٢٨..... أين هو مصحف عليّ x؟!:
- ٢٢٨..... خصائص مصحف عليّ «عليه السلام»:
- ٢٣٠..... أمران لا بدّ من التنبيه عليهما:

- ٢٣١ ما كتبه الرسول من القرآن لم يصل إلى الخلفاء:
- ٢٣٢ المراد بالتنزيل:
- ٢٣٨ لو قرئ القرآن كما أنزل!!:
- ٢٣٩ منع الأئمة ^٨ من القراءة حسب التنزيل:
- ٢٤٠ مصحف فاطمة.. ومصحف عائشة:
- ٢٤٢ قراءة عاصم هي قراءة علي × والنبيّ ‘:
- ٢٤٣ ملاحظة لا بدّ منها:
- ٢٤٤ عود بدء:

الباب الثالث: الرسم القرآني.. والقراءات..

الفصل الأول: القراءات.. والأحرف السبعة

- ٢٥٢ القراءات المختلفة والشادة:
- ٢٥٢ نزول القرآن على سبعة أحرف:
- ٢٥٥ سبعة أحرف المعاني:
- ٢٦٠ توجيهات لا تجدي:
- ٢٦٣ نسخ ستة أحرف:

الفصل الثاني: الرسم القرآني في قفص الاتهام

- ٢٧٠ بداية:
- ٢٧١ التصحيف واللحن:
- ٢٧٢ شيوع اللحن والاختلاف في وقت متقدم:
- ٢٧٣ جمع عثمان الناس على قراءة واحدة:

- ٢٧٤..... تأييد علي × لعثمان:
- ٢٧٥..... عود على بدء: رسم الخط.. ومشكلاته:
- ٢٧٨..... عدم الحركات الإعرابية:
- ٢٨٢..... عدم النقط للحروف:
- ٢٨٦..... مفارقات في الرسم القرآني:
- ٢٨٩..... نماذج يسيرة:
- ٢٩٥..... أخطاء سهوية في مصاحف عثمان:
- ٢٩٨..... لجنة المقابلة:
- ٣٠١..... اختلاف مصاحف عثمان:
- ٣٠٤..... السهو والخطأ في النسخ والقراءات:
- ٣٠٦..... نماذج يسيرة:
- ٣١١..... التحريف العمدي:
- ٣١٢..... دعوى توزيع عثمان القراءات على المصاحف:

الفصل الثالث: التصرف العفوي والمتعمد

- ٣١٨..... بداية:
- ٣١٨..... القراءات المخالفة أو الموافقة للرسم:
- ٣١٨..... ١ - أبو بكر بن مقسم:
- ٣١٩..... ٢ - أبو بكر العطار:
- ٣١٩..... ٣ - ابن شنبوذ:

- ٣٢١ نموذج من قراءات ابن شنبوذ:
- ٣٢٣ القصور في القراءات:
- ٣٢٩ خطأ السامعة:
- ٣٣٠ نسيان الحافظ وابتداع العالم:
- ٣٣٢ اختلاف اللهجات:

الفصل الرابع: التفسير المزجي وبالمرادف

- ٣٤٠ بداية:
- ٣٤٠ الزيادات التفسيرية:
- ٣٥٣ وثمة روايات أخرى:
- ٣٥٧ اسم علي × في القرآن:
- ٣٦٢ استدلال.. غير تام:
- ٣٦٣ خيال زائف:
- ٣٦٥ تبديل الكلمات بمرادفاتها:
- ٣٦٧ أمثلة على ما تقدم:
- ٣٧٣ موقف النبي ، وأهل البيت ^٨:
- ٣٧٥ توضيح:
- ٣٧٧ توضيح آخر:

الفصل الخامس: الاجتهادات والأوهام

- ٣٨٧ القراءة والقراء في ميزان الاعتبار:
- ٣٨٩ الاجتهادات الباطلة:

- ٣٩١ من أمثلة الأخطاء في الإعراب:
- ٣٩٤ مخالفات وأخطاء أخرى:
- ٣٩٥ اجتهادات أخرى خاطئة في المعنى وفي الإعراب:
- ٤٠٤ النصّ القرآني في خدمة الاتجاه العقائدي:
- ٤٠٤ حجّة القراءات:
- ٤١٣ كلمتنا الأخيرة:
- ٤١٥ توقيفية القراءات:
- ٤١٧ أضاف البعض:
- ٤١٨ القراءات.. تساوق القول بالتحريف:
- ٤١٩ ثلاثون ألفاً من القراء في صقّين:
- ٤٢٢ القراء في عصرنا الحاضر:

الباب الرابع: مبررات.. وماخذ..

الفصل الأوّل: نسخ التلاوة.. سراب

- ٤٢٨ نسخ التلاوة:
- ٤٢٩ نسخ التلاوة وجمع القرآن:
- ٤٣٠ أدلة نسخ التلاوة:
- ٤٣٢ نحن.. وأدلة نسخ التلاوة:
- ٤٣٧ كلام البلاغي حول نسخ التلاوة:
- ٤٤٤ صحف إبراهيم وموسى:

- ٤٤٥ نسخ التلاوة لا يحلّ المشكلة:
- ٤٤٦ النسخ بعد وفاة النبيّ ‘:
- ٤٤٨ نسخ الكتاب بالسنة:
- ٤٤٩ نسخ التلاوة عند أبي بكر الرازي:
- الفصل الثاني: نسخ التلاوة في.. الأوهام والروايات..**
- ٤٥٥ بداية:
- ٤٥٥ لا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب:
- ٤٦٠ هل هذا هو المطلوب؟!:
- ٤٦٠ سورتا الخلع والحفد:
- ٤٦٤ ملاحظة ذات مغزى:
- ٤٦٥ آية الرضاع:
- ٤٧٠ الداجن والصحيفة:
- ٤٧٤ رضاع الكبير:
- ٤٧٩ قصة الداجن صحيحة:
- ٤٨٠ سورة الأحزاب تعدل سورة البقرة:
- ٤٨٤ آية الرجم في اعتقاد عمر بن الخطاب:
- ٤٩٢ ولا يبعد القول:
- ٤٩٣ آية رجم الشيخ والشيخة في التوراة:
- ٤٩٧ السورة المنسية:
- ٤٩٩ الصلاة على المصلين في الصفوف الأولى:

- ٥٠١ آية الجهاد:
- ٥٠٣ السورة المزعومة في الولاية:
- ٥٠٤ الولد للفراش..:
- ٥٠٥ الإمام البلاغي: البحّثة النيقد:
- ٥٠٥ لا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب:
- ٥٠٩ آية الرجم:
- ٥١٢ وحول سورة الخلع قال &:
- ٥١٢ وقال & حول سورة الحفد:
- ٥١٢ ثم قال & تعالى حول آية الولاية:

الفصل الثالث: روايات وآراء لا تصح

- ٥١٩ عدد حروف القرآن وآياته:
- ٥٢٢ هل ينسى النبيّ ، القرآن؟!:
- ٥٢٦ المعوذتان وابن مسعود:
- ٥٣٠ تكفير منكر المعوذتين:
- ٥٣١ محاولة غير موفقة:
- ٥٣٢ إدانة الأئمة ٨ لعمل ابن مسعود:
- ٥٣٣ الفاتحة ليست في مصحف ابن مسعود:
- ٥٣٤ لماذا الإصرار على اتهام ابن مسعود?!:
- ٥٣٥ البسمة ليست من القرآن:

متى حذفت البسملة؟! ولماذا؟!: ٥٤٤

الحروف المقطعة أسماء للسور:: ٥٤٥

الفصل الرابع: نتيجة وخاتمة

ممّا سبق:: ٥٥٠

روايات أهل السنة تخدع المحدث النوري:: ٥٥١

خلاصة عن أدلته.. وردّها:: ٥٥١

حصيلة روائية:: ٥٥٧

كلمة أخيرة:: ٥٦٢

الفهارس:

١ - الفهرس الإجمالي: ٥٦٧

٢ - الفهرس التفصيلي: ٥٧٠

